جوزيف ستالين
جورج لوكاش
ف. كوزلوف
ليون تروتسكي
تينغ سياوبينغ
جان بابي
الكسندر اكولونتاي
انطونيو جيوليتي
جان باجيتا
الكسندر رانكوفيتش

في التنظيم الثوري

تعريب وتقديم
جورج طرابيشي

المكتبة القدمية

دار الطليعة - بيروت

في التنظيم الثوري

تعريب وتقديم

جورج طرابيشي

في التنظيم الثوري

تأليف:

جورج لوكاش	جوزيف ستالين
ليون تروتسكي	ف. كوزلوف
جان بابي	تينغ سياوبينغ
انطونيو جيوليتي	الكسندرا كولونتاي
الكسندر رانكوفيتش	جان باجيتا

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

حقوق الطبع محفوظة لدار الطليعة
بيروت ـ ص . ب ١١١٨١٣

الطبعة الاولى
شباط (فبراير) ١٩٦٩
الطبعـة الثانية
تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٩
الطبعة الثالثـة
شباط (فبراير) ١٩٧٢
الطبعة الرابعة (منقحة)
حزيران (يونيو) ١٩٧٨

تقديم

لم تحتل المسألة التنظيمية في نظرية الثورة العربية وممارستها المكانة التي كان يجب أن تحتلها . ففي حين نجد حركات سياسية عربية ، تقدمية بهذا القدر أو ذاك ، قد حاولت الانطلاق ، في منهاج عملها السياسي ، مما يمكن أن نسميه خصوصية الوضع العربي ، وحاولت بالتالي أن تضع استراتيجية متلائمة مع هذه الخصوصية ، وان شاب محاولاتها هذه قدر متفاوت من الطوباوية ، نجدها بالمقابل قد أهملت المسألة التنظيمية اهمالا شبه تام . فهي لم تفهم أو لم تحاول أن تفهم أن الشكل التنظيمي المتلائم يشكل هو الآخر شرطا اساسيا من شروط الاستراتيجية المتلائمة . وليس هذا فحسب ، بل ان تكوين الكثير من الحركات السياسية العربية قد جاء « عفويا » ان جاز التعبير ، اذ كانت الاحزاب والمنظمات السياسية تولد ـ واحيانا تموت ـ من غير ان يخطر لها أن الشكل التنظيمي لولادتها سيلعب دورا حاسما في طبيعة اتجاهها السياسي وتمثيلها الطبقي بغض النظر عن نياتها الذاتية . ومن قبيل ذلك على سبيل المثال ان عددا من الحركات السياسية العربية قد اكتشف « فجأة » ، بعد التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت في الاقطار التي يمكن ان نسميها بالمتقدمة ، ان البنية الطبقية والتركيب الاجتماعي للتنظيم السياسي يلعبان دورا هاما في تحديد سياسة التنظيم واتجاهه وصراع الاجنحة فيه .

ان المناقشات الواسعة التي دارت في أوائل هذا القرن بين الاوساط الثورية

في اوروبا الغربية حول مفهوم الحزب ودوره وطبيعة التنظيم والعلاقة بين الحزب والطبقة والجماهير ، والتي سببت انشقاقات الحركة الاشتراكية ـ الديموقراطية الى جناحين ثوري واصلاحي ، ان مثل هذه المناقشات لم تعرفها الحركة الثورية العربية ، وبالكاد نستطيع القول انها بدأت تتحسسها اليوم تحسسا .

صحيح ان « العفوية التنظيمية » التي ميزت عمل معظم الحركات السياسية التقدمية العربية يرجع منشؤها الى غياب النظرية الثورية لدى هذه الحركات ، الا ان هذه العفوية كان لها أعمق الاثر بالمقابل في بقاء الثورة العربية ثورة تجريبية بلا نظرية ، واعمق الاثر أيضا في شل فعالية الاحزاب . وليس من قبيل الصدفة ان تكون الثورة العربية قد تحققت حتى الآن ـ والى حد كبير ـ عن طريق الانقلابات العسكرية التقدمية ، لا عن طريق العمل الثوري للاحزاب الجماهيرية . وبالفعل ان الحركة الثورية العربية لم تبدأ بتحسس اهمية المسألة التنظيمية الا في أعقاب الانقلابات العسكرية تلك . وصحيح ان العمل الجماهيري للاحزاب السياسية هو الذي مهد الجو للانقلابات العسكرية التقدمية ، لكن فشل احزابنا في الاستيلاء على السلطة السياسية استيلاء « حزبيا » ان جاز التعبير قد جاء ليبين الارتباط الوثيق بين التخلف التنظيمي لهذه الاحزاب وبين حدود فعاليتها وسيطرتها على الاحداث . وبالفعل ان حيوية الشكل التنظيمي وتلاؤمه مع الاهداف السياسية للحزب وفعاليته هي التي تحدد ، الى حد بعيد ، قدرة الحزب على التدخل في مجرى الاحداث والسيطرة عليها. وافتقار الاحزاب العربية التقدمية الى هذه الفعالية التنظيمية هو الذي جعلها تفقد السيطرة على الاحداث والتطورات في اللحظات الحاسمة وعندما يبلغ التوتر السياسي والجماهيري ذروته . فبدلا من ان تبقى محركة للاحداث ، تمشي لاهثة وراءها ، ويأتي في النهاية الانقلاب العسكري ليقطف ثمار نضالها ، وكثيرا ما يصطدم معها او تستسلم له .

ان اوساطا دوغمائية متعددة تعتبر اليوم ان « تدخل الجيش في السياسة » عن طريق الانقلابات هو سبب الازمة الراهنة للثورة العربية . وهذه الاوساط تخلط في الواقع بين النتيجة والسبب . ذلك انه اذا كانت الثورة العربية قد أخذت حتى الآن ، بوجه عام ، شكل الانقلاب العسكري ، فهذا راجع على وجه التحديد الى عجز الاحزاب العربية ، وبالدرجة الاولى عجزها التنظيمي . فالتوتر ، عندما يبلغ نقطة محددة ، لا بد ان ينفرج . واذا كانت مهمة الحزب هي خلق هذا التوتر في اوساط الجماهير ، فأن من مهمته ايضا ان يقوده الى نقطة الانفراج . والحال ان العجز التنظيمي للاحزاب العربية قد جعلها عاجزة ايضا عن ايجاد حل للتوتر الذي تخلقه بعملها التحريضي . ومن هنا يصبح تدخل الجيش ، كقوة منظمة ، ضروريا حتى لا يبقى التوتر مجرد توتر مجاني لن يكون له في النهاية من نتيجة سوى انهاك الجماهير بلا جدوى . ونحن بالطبع نتكلم هنا عن الانقلاب العسكري ذي الطابع التقدمي .

وعلى هذا فليس من قبيل الصدفة ان تكون الاحزاب العربية التقدمية مفتقرة

بوجه عام الى نظرية عن كيفية الوصول الى السلطة، ، اذ ان هذه المسألة مرتبطة ارتباطا صميميا بالمسألة التنظيمية . ولا غرو بالتالي ان تكون قد اختارت الطريق الاسهل ، طريق الانقلاب العسكري . لكن المشكلة في الانقلاب العسكري انه ينقاد، بدافع من طبيعته الذاتية ، الى مقاومة الحزبية .

وليس الشكل الانقلابي العسكري الذي أخذته الثورة العربية حتى الآن هو وحده الذي يعبر عن الازمة السياسية والتنظيمية للثورة العربية . فمع تعقد النضال العربي في السنوات العشر الاخيرة ، وارتفاع مستوى المهام التي تواجهها الثورة العربية ، نلاحظ بالمقابل سيرورة انحلال وانقسام في الاحزاب السياسية القائمة . فالاحزاب العربية التقدمية التي ولدت بعيد الحرب العالمية الثانية ،والتي تقتصر صفتها التقدمية على الاتجاه الوطني المعادي للاستعمار وعلى الشعارات الاشتراكية العامة العريضة ، تبدو وكأنها قد استنفدت مهمتها في الاقطار المتقدمةالتي تحررتمن الاحلاف والقواعد العسكرية والتي شرعت تسير في ما يسمى بطريق التطور غير الرأسمالي . ذلك ان الاشكال التنظيمية لهذه الاحزاب واهدافها السياسية والاجتماعية العامة هي اشكال واهداف كانت تصلح لمواجهة مهام الثورة العربية في مرحلة النضال ضد الاستعمار القديم وضد الحلف الاقطاعي ـ الرأسمالي الكومبرادوري الرجعي . ولكن مع انجاز هذه الاهداف الاولية للثورة العربية في الاقطار المتقدمة ، وجدت هذه الاحزاب نفسها وقد اصبحت وراء الاحداث لا امامها ، او في أحسن الاحوال بموازاتها ، الشيء الذي جعل الثورة العربية مهددة بانقطاع الاستمرار وبعدم ضمان مستقبلها . وقد كانت النتيجة الطبيعية لهذا الوضع ظهور تمايزات اجتماعية وسياسية عميقة داخل هذه الاحزاب ادت الى انقسامها على نفسها بشكل سريع ومتلاحق . وما هذا الانقسام الذاتي الا محاولة ، يائسة في أحيان كثيرة ، لمواجهة متطلبات العمل الثوري العربي في مرحلته الجديدة . وما قضى على هذه الانقسامات بأن تكون ، بوجه عام ، مجانية وغير فعالة ، هو انها انطلقت من نظرة سياسية فحسب ، وحدثت نتيجة لاختلافات سياسية فحسب ، ولم تستطع ان تعي الابعاد التنظيمية لطبيعة انشقاقها ، هذه الابعاد التي هي بالضرورة أبعاد طبقية وأبعاد ايديولوجية أيضا .

ظاهرة ثالثة من ظاهرات أزمة الثورة العربية تنظيميا : الجماهير الوحدوية التي نزلت الى ساح النضال بعد انفصال وحدة ١٩٥٨ . فهذه الجماهير ، على كثرتها ، لم تستطع ان تتقدم بقضية الوحدة العربية الى الامام ، وهذا على وجه التحديد لانها تفتقر الى جسد تنظيمي . واذا كان صحيحا ان التنظيم هو ، كما يقول لوكاش ، شكل التوسط بين النظرية والممارسة ، بين الهدف والعمل في سبيل الوصول اليه ، ادركنا اي دور سلبي يلعبه غياب التنظيم فيما يتعلق بالنضال من اجل قضية الوحدة . والمضحك ـ المبكي في الامر هو انه كثيرا ما توجه العناصر « الطليعية » تهمة التخلف والعاطفية الى الجماهير الوحدوية بسبب افتقارها الى التنظيم ، مع ان بقاء الجماهير الوحدوية بلا تنظيم يدل على

تخلف « الطليعة » لا على تخلف الجماهير ، اذ ان مهمة الطليعة هي على وجه التحديد تنظيم الجماهير .

★ ★ ★

اذا كانت المسألة التنظيمية مسألة اساسية ، بوجه عام ، من مسائل العمل الثوري ، فانها تأخذ ايضا في بلدان العالم الثالث اهمية خاصة . فالحزب او الجسد التنظيمي يمثل العامل الذاتي في التطور ، في حين تشكل علاقات الانتاج والوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي ما يمكن تسميته بالعامل الموضوعي . والحال ان اهمية العامل الذاتي في بلدان العالم الثالث المتخلف او الضعيف التطور اقتصاديا تفوق اضعافا مضاعفة أهميته في بلدان الغرب المتطورة اقتصاديا . ففي الغرب المتقدم صناعيا يلعب التناقض بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج دورا ايجابيا وموضوعيا لصالح مستقبل الثورة الاشتراكية ، والطبقات فيه متمايزة وكاملة النمو بفضل تطور الصناعة ، ولا بد بالتالي ان تفرز « عضويا » احزابا سياسية تعبر عن مصالحها وتوطد مواقعها . ان نظرية الحزب ـ الطبقة تجد تعبيرها الامثل في البلدان الغربية الصناعية حيث يمثل الحزب العمالي الطبقة العاملة فعلا وموضوعيا . صحيح ان الحزب يلعب هناك دور عامل توحيد للطبقة ، وصحيح ان الوعي الطبقي يتفتت ويتجزأ اذا انعدم الحزب ، لكن طبيعة الوضع الاقتصادي الموضوعي الذي تعيش فيه الطبقة العاملة يولد باستمرار عوامل توحيد جديدة لا بد في النهاية ان تأخذ شكل حزب . وهذا ما عبر عنه بوخارين حين قال : ان وجود الحزب لا يعود ضروريا اذا كانت الطبقة العاملة موحدة داخليا . وبالطبع لا يمكن ان توجد ، في ظل النظام الراسمالي ، طبقة عاملة موحدة داخليا ، ولهذا يظل وجود الحزب ضروريا حتى بالنسبة الى الطبقة الكاملة النمو . لكن مهمة مثل هذا الحزب لا تكون خلق الطبقة العاملة ، بل خلق وحدتها . وصحيح ايضا انه لا وجود لحتمية اقتصادية ، وصحيح بالتالي انه لا يمكن الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية عفويا وبفعل التناقضات الموضوعية وحدها ، لكن دور الحزب الثوري في هذه الحال ليس خلق شروط الانتقال الى الاشتراكية ، فهذه الشروط قائمة في بنية الاقتصاد الراسمالي أصلا ، وانما دوره سد المنافذ امام البورجوازية ، وعدم تمكينها من حل تناقضات النظام الراسمالي لصالحها ، وتحويل ازمتها المحتملة الى ازمة واقعية تضع حدا لسيطرتها .

والامر يكاد يكون على العكس من ذلك في بلدان العالم الثالث . فالطبقة العاملة هنا ضعيفة ، هزيلة النمو ، ولا تؤهلها شروطها الاقتصادية ـ الاجتماعية الموضوعية لان تفرز عضويا حزبها السياسي الطليعي . كما ان الحتمية الاقتصادية الوحيدة هنا هي حتمية الانتقال من الاقطاع الى اشكال بدائية ووسيطية من الراسمالية ، مرتبطة بل خاضعة اصلا للامبريالية العالمية . وهذا على وجه التحديد ما يعطي العامل الذاتي ، الحزب الثوري ، اهمية فائقة . فالمطلوب من الحزب الثوري في هذه البلدان ان يخلق وحدة الطبقة العاملة وان يخلق دورها

القيادي معـا بالرغم من ضعفهـا العددي ، والمطلوب منه لا ان يعرف كيف يستغل الشروط الموضوعية للانتقال الى الاشتراكية ـ فمثل هذه الشروط لا وجود لها في بنيـة الاقتصاد او المجتمع ـ وانما ان يخلق هذه الشروط . وبالطبع ان الذاتي لا يمكـن ان يوجد الموضوعي ، لكنه يستطيع ان يوجد وعيه المسبق ان جاز القول . وهذا معنـاه ان على الحزب الثوري في البلدان المتخلفة ان يخلق وعي المسؤوليـة القياديـة للطبقـة العاملـة حتى يوجدها من ثم فعلا ، وان يخلـق وعي شروط الانتقال الى الاشتراكية حتى يوجد هذه الشروط من ثم فعلا .

من هنا على وجه التحديد ، وانطلاقا من دور العامل الذاتي ، انطرح في بلدان العالم الثالث شعار « حرق المراحل » . واذا كانت سياسة حرق المراحل قد أصبحت سياسـة حتمية في البلدان المتخلفة ، اذا كانت لا تريد ان تبقى متخلفة، فان دور العامل الذاتي يكـون قد اصبح فائق الاهمية .

هذه الاهمية الفائقة لدور العامل الذاتي في البلدان المتخلفة تصبح اهميـة استثنائيـة بالنسبة الى وطننا العربي . فالوطـن العربي لا يواجه مشكلة التخلف فحسب بـل يواجه ايضا مشكلة وحدته القومية . والحال ان تفاوت مستويـات التطور بيـن اقطار الوطن العربي ، والارتباط الصميمي بين التجزئة وبين مصالح الاستعمار والرجعية ، والدور الانفصالي الذي تلعبه البورجوازية القطرية عندمـا تنشىء صناعات متماثلـة وبالتالي متزاحمة بدلا من أن تنشىء صناعات متكاملة، ان هذا كله وغيره لا يجعلنـا نعتقـد بأن التطور « الموضوعي » يسيـر باتجـاه « حتمية » الوحدة العربية . ومن هنـا فان مسألة الوحدة تصبح مسألة ارادة ، مسألة وعـي ، اكثر منهـا مسألة تطور موضوعي . من هنا ايضا يكتسب العامـل الذاتي اهميـة خاصة . ان وجـود حزب او احزاب ثورية عربية تناضل من اجل الوحدة هـو الذي يخلق اليوم ، اكثر من اي وقت مضى ، امكانيـة الوحدة . وهنا ايضـا يكـون وعي ضرورة الوحدة شرطـا اساسيا لوجودها الفعلي .

ولهذا كله قلنـا ان المسألة التنظيمية هي اليوم اكثر مسائل العمل الثـوري العربي حساسية واهميـة .

★ ★ ★

لا مندوحة ، عند طرح المسألة التنظيمية على بساط البحث ، من التعرض الى البنية الداخلية للحركات والاحزاب السياسية العربية . والواقـع ان الازمة التنظيمية تتجلى على هذا الصعيد اكثر منها على اي صعيد آخر . فبالاضافة الى ما تكلمنـا عنه من غياب الارتباط بيـن الاشكال التنظيمية وبيـن الاهـداف السياسية والاجتماعية للاحزاب العربية ، نلاحظ ان المسألة التنظيمية تعتبر في غالب الاحيان كما مهملا ، مسألة تقنية محضة لا علاقـة لها لا بالايديولوجيـا ولا بالاستراتيجية . ويصعب علينـا الكلام اصلا عن تجربة تنظيمية عربية الا علـى نحـو سلبـي .

ما هي السمات الاساسية للتجربة التنظيمية العربية ؟

١ ـ العفوية التجريبية :

وهذا يعني غياب كل نظرية عن التنظيم . ولا شك في ان التجريبية التنظيمية هي انعكاس للتجريبية السياسية والايديولوجية . فالحزب الذي لا يملك ايديولوجيا محددة ، لا يمكن ان يكون مالكا لرؤية واضحة ولوعي مطابق ، وهو لا يقصر في وعي الاحداث وفهمها فحسب ، بل لا يستطيع ايضا ان يحدد موقعه هو نفسه من الاحداث ولا ان يدرك عميق الادراك طبيعة العلاقة بينه وبينها . ان الوعي الذاتي (وعي الحزب لنفسه ولدوره) هو شرط (ونتيجة) فعالية الوعي الموضوعي (وعي الحزب لتطورات الاحداث) . وفي حين نجد الاحزاب الثورية المتسلحة بنظرية علمية تطرح مسألة شكلها التنظيمي منذ ولادتها (ومن الامثلة التي باتت تاريخية في هذا الصدد مثال الحزب البلشفي الذي خاض منذ اللحظات الاولى لقيامه معركة قاسية ضد الجناح المنشفي بصدد مسألة التنظيم) ، نجد ان الاحزاب العربية لا تطرح مسألة شكلها التنظيمي الا بعد تطورها وتقدمها في السن . وهكذا يأتي الشكل التنظيمي مجرد عملية تكريس وتأطير للممارسة العفوية ، بدل أن يكون ، من الاساس ، شكل تدخل المنظمة الحزبية في مجرى الاحداث بحيث يكون هذا التدخل ، من الاساس ايضا ، فعالا .

وحتى عندما تتوصل أحزابنا ، بعد ممارسة عفوية وتجريبية طويلة ، الى اتخاذ شكل تنظيمي محدد ، فهذا لا يعني انها تحولت الى احزاب منظمة فعليا . فمثل هذا الشكل التنظيمي الذي تتخذه يكون مجرد شكل سلبي ، يتلبس الحزب تلبسا حتى يعطيه ظاهرا من وحدة ومن تنظيم ، بعد ان يكون الحزب قد نما وتطور بصورة تصبح معها العفوية التنظيمية مستحيلة . والشكل التنظيمي الذي يأتي مجرد تكريس وتأطير للعفوية السابقة يكون بالضرورة شكلا متحجرا وصنميا ، شكلا لا يجعل الحزب اكثر تحسسا بتطورات الاحداث ، بل يعطيه على العكس قالبا جامدا . وهكذا نجد العديد من احزابنا تحافظ بصورة صنمية على شكل تنظيمها سواء أكانت المرحلة مرحلة نضال مشروع ام نضال سري ، وسواء أكانت مرحلة برلمانية ام مرحلة حكم عسكري ، وسواء أكانت مرحلة تطور سلمي بطيىء أم مرحلة صراع حاد ومكشوف ، وسواء أكان الحزب في السلطة ام خارجها ، الخ .

ولعل أخطر نتائج التجريبية التنظيمية هي انها تجعل الحزب ، المفروض فيه ان يكون ثوريا والمفروض فيه بالتالي ان يكون ردا شاملا ، بسياسته وبحياته الداخلية ، على الواقع الفاسد ، تجعله يتلوث بالواقع الفاسد وتنقل امراض هذا الواقع الى صفوفه .

وخطورة مثل هذه النتيجة تتفاقم في مجتمع كالمجتمع العربي الذي لم يعرف ثورة ديمقراطية جذرية . واذا كان الحزب الثوري في البلدان الرأسمالية المتطورة هو الاداة الرئيسية بين يدي الطبقة العاملة لتتحرر من استلابها ، ولتتحرر

من التشيؤ الذي يفرزه النظام الراسمالي باستمرار ، فانه ، في البلدان المتخلفة التي لم تعرف ثورة ديمقراطية جذرية ، الوسيلة الرئيسية ، لا بالنسبة الى الطبقة العاملة وحدها بل بالنسبة الى كل انسان يريد التحرر ،لاقامة علاقات انسانية جديدة متحررة لا من الاستلاب وحده بل ايضا من شتى الاشكال غير الديمقراطية وغير الانسانية الموروثة من القرون الوسطى كالطائفية والعشائرية والاقليمية الخ.

ان الحزب الثوري هو عالم مصغر عن العالم الذي سيوجد بعد انتصار الثورة ، عالم يفترض فيه ان يكون صورة اولية عن « ملكوت الحرية » بالمعنى الذي يتكلم عنه ماركس . ولهذا ، اذا ما ولد الحزب عفويا ، واخذ شكلا تنظيميا عفويا وتجريبيا ، فانه يصبح عرضة لشتى تأثيرات الواقع الفاسد ، واذا بامراض المجتمع المتوارثة من طائفية وعائلية واقليمية تنتقل اليه ، واذا به يتحول من رد على الواقع الفاسد الى صورة وانعكاس له .

ان الحزب الثوري ، اذا لم يكن يملك حيوية تنظيمية تقيه تأثيرات الواقع الفاسد ، يتحول بسرعة ، ومهما كان متطرفا في سياسته الثورية ، الى حزب « واقعي » ، حزب غير ثوري ، غير نقي وغير مجسد لملكوت الحرية .

ان النظرية التنظيمية هي شرط وجود الحزب الثوري .

٢ ـ الانتقائية :

مقابل العفوية والتجريبية التنظيمية للاحزاب العربية التي رات النور بعيد الحرب العالمية الثانية ، نجد ان الاحزاب العربية التي ظهرت الى الوجود ـ بكثرة ـ في الاعوام الاخيرة ، والتي هي بالاصل اجنحة منشقة عن الاحزاب الاولى، نجدها قد تبنت ، كرد فعل ، النزعة الانتقائية في التنظيم .

ان هذه الاحزاب الجديدة ، بحكم كونها منشقة، قد تحسست وادركت اهمية المسالة التنظيمية اكثر من الاولى . ولكن ، وبحكم ان هذه الانشقاقات جاءت في معظم الاحيان نتيجة لمحض خلافات سياسية ، لذا فانها افتقرت الى ما يمكن تسميته بالجذور الايديولوجية للتنظيم . فالضبابية الايديولوجية التي تمت فيها هذه الانشقاقات الحزبية السياسية كان لا بد ان تنعكس بالضرورة على اشكالها التنظيمية التي كانت اشكالا انتقائية . فقد تحسست هذه الاحزاب من ناحية اهمية المسالة التنظيمية ، وكانت عاجزة ، من ناحية ثانية وبسبب ابهام هويتها الايديولوجية ، عن ابتكار شكل تنظيمي متلائم،ولهذا راحت تفتش وتقارن وتتبنى ما بدا لها صالحا من الاشكال التنظيمية والانظمة الداخلية للاحزاب الاخرى. وهكذا وجدنا احزابا سياسية عربية بعيدة عن الماركسية ايديولوجيا ، لا تتورع عن تبني اشكال تنظيمية لاحزاب ماركسية عالمية ، وكأن المسالة التنظيمية مسالة تقنية محضة لا علاقة لها لا باستراتيجية الحزب ولا بهويته الايديولوجية .

اننا لا ننكر امكانية الاستفادة من التجارب التنظيمية للاحزاب الثورية

العالمية ، وهذا هـو الهدف الذي دفع بنـا بالاصل الى تصنيف هذا الكتاب . لكن الاستفادة من التجارب الاخرى شيء ، ومحاولة نسخها شيء آخر . ان التجربـة التنظيمية لاي حزب ثوري اصيل هي كل واحد متماسك غيـر قابل للتجزئـة ولا يمكـن بالتالي فصل عناصرها ، في الفراغ وبصورة مجردة ، الى عناصر صالحـة واخرى غير صالحة . ان مبدأ علنية نشاط منظمات الحزب على سبيل المثال ،وهو المبدأ الذي نص عليه النظام الداخلي لرابطة شيوعيي يوغوسلافيا ، يشكل بلا ادنى ريب انجازا عظيمـا من انجازات التجربة اليوغوسلافية ، لكن هل من الممكـن فصل هذا المبدأ عن الشروط الموضوعية والعينية التي تعمـل فيهـا رابطـة شيوعيي يوغوسلافيا ؟ هل من الممكـن فصله عن شروط نظام التسيير الذاتي وعن شروط اعتبار « الرابطة » نفسها حزبا موجها لا حزبا حاكما ؟ وبالتالي ، هل من الممكن تبنيه في ظروف اخرى مختلفة ، في ظروف حكم توتاليتاري او بيروقراطي مغلق على سبيـل المثـال ؟

صحيح ان محذور الصنمية لا يعـود لـه وجـود اذا سادت التنظيم نزعـة انتقائية ، لكـن محذور التحجر ، محذور الثوب غير المفصل على القد ، يظل قائما.

ولهذا فان النظريـة التنظيمية المتلائمة هي شرط وجود الحزب الثوري .

٣ ـ النزعة التقنية :

ان صفة مشتركة واحدة تجمع بين التجريبية العفوية والانتقائيـة في مسائل التنظيم هي النزعة التقنية ، اي اعتبار المسألة التنظيمية مسألة شكلية وغيـر سياسية . والحال ان التنظيم ، كمـا سبق وذكرنا ، هو شكـل التوسط بين النظريـة والممارسة . فالبنية التنظيمية لحزب انتهازي تختلف بالضرورة عن بنية الحزب الثوري . وبنية الحزب الليبرالـي تختلف بالضرورة عـن بنية الحـزب التوتاليتاري . ولا يمكـن البتة الفصل بين ايديولوجيـا حزب مـن الاحـزاب واستراتيجيته وبيـن تنظيمه .

ان وعي الجذور السياسية والايديولوجية للتنظيم هو الذي يجعل من الحزب جسدا تنظيميا . واذا ما انعدمت هذه الجذور تحول التنظيم الى هيكل عظمي بليد، خال حتى من المفاصل . والاحزاب غير الثورية ، سواء أكانت احزابا بورجوازية ام بورجوازية صغيرة ، هي وحدها التي تعتبر المسألة التنظيميـة ، مسألـة تقنية محضة . اما الحزب الثوري الذي يملـك نظرية واستراتيجية ، فانه يعتبر المسألة التنظيمية جزءا لا يتجزأ من هذه النظريـة ومن هذه الاستراتيجية .

ان النظرية التنظيمية المتلائمة والمنبثقـة عن الاستراتيجيـة هي شرط وجود الحـزب الثـوري .

★ ★ ★

بعد كل ما تقدم ، لا اعتقـد ان القارىء سيفاجأ اذا مـا وجد ابحاث هـذا

الكتاب ابحاثا سياسية وايديولوجية الى جانب كونها تنظيمية . وقد كان بامكاننا ان نضمن هذا الكتاب فصولا من مؤلف موريس دوفرجيه الضخم عن « الاحزاب السياسية » على سبيل المثال . ولكن ما جعلنا نعدل عن ذلك هو على وجه التحديد الطابع التقني المحض لكتاب دوفرجيه .

ونحن اذ نعتبر المسألة التنظيمية مسألة سياسية وايديولوجية لا مسألة تقنية ، فاننا نحرص على التنويه بأن الهدف من هذه الدراسات التي قمنا بتجميعها ـ ملخصين حينا ومترجمين حرفيا حينا آخر ـ ليس الترويج لنزعة انتقائية ما ، وانما الهدف محاولة طرح المسألة التنظيمية بكل ابعادها ، بعد الاهمال ، كل الاهمال الذي احيطت به في الحياة السياسية العربية .

اننا نعتقد ان طرح المسألة التنظيمية ، ولو من خلال تجارب عالمية ، سيفيد في نقد التجارب الحزبية العربية ، وفي تزويد كل مناضل حزبي عربي بأسلحة مساعدة لفهم دوره الحزبي ، دوره في حزبه ودور حزبه في المجتمع ، وسيفيد ، بوجه خاص ، في الكشف عن الجانب التنظيمي من ازمة الثورة العربية وبالتالي في تحديد الطريق الى تجاوز هذه الازمة ، ولا سيما ان النزعة التنظيمية البدائية ما عادت تتلاءم بالمرة مع غنى وتعقد المهام الجديدة المطروحة على الثورة العربية .

١٩٦٩ **جورج طرابيشي**

مُلاحَظَاتٌ مِنهَجِيَّة
حَـول مَسْـألَةِ التَـنظِـيم

بقلم : جورج لوكاش (١)

« لا يمكن فصل المسائل السياسية
ميكانيكيا عن مسائل التنظيم » .
لينين

ـ ١ ـ

تشكل المشكلات التنظيمية جزءا من المسائل التي لم تحظ بعد بانشاء نظري معمق ، بالرغم من انها كانت في بعض الاوقات ـ على سبيل المثال عند مناقشة شروط الانتساب الى الاحزاب الثورية ـ في مقدمة اسباب الصراعات الايديولوجية. ومسألة التنظيم ما تزال تعتبر مسألة تقنية خالصة ، لا مسألة فكرية اساسية من مسائل الثورة . وليس ذلك لان هناك نقصا في المادة يحول دون تعميق مسألة التنظيم نظريا . بل على العكس ، فالمادة وفيرة غزيرة . لكن يبدو ان الاهتمام النظري للاحزاب الثورية (باستثناء الحزب الشيوعي الروسي) قد استأثرت به واحتكرته مشكلات الوضع الاقتصادي والسياسي العالمي وما يتفرع عنها

(١) جوهر الدراسة المنشورة في كتابه « التاريخ والوعي الطبقي » .

من نتائج تكتيكية ، الامر الذي حال دون ايلاء مسألة التنظيم اهميتها الحيوية والايجابية، كما حال دون ارسائها في النظرية الثورية . والمواقف العملية الصحيحة في هذا المجال ترجع في غالب الاحيان الى غريزة ثورية سليمة اكثر منها الى موقف نظري واضح . وبالمقابل فان الكثير من المواقف الخاطئة تكتيكيا ، كما هي الحال في المناظرات حول الجبهة الموحدة ، يرجع الى تصور غير صحيح لمسائل التنظيم .

هذه « اللاشعورية » في مسائل التنظيم علامة على نقص في نضج الحركة . ذلك ان النضج او نقص النضج يقاسان في التحليل الاخير بما يلي : وجود او عدم وجود تصور أو موقف يحدد ما يجب فعله في وعي الطبقة الفاعلة وحزبها القائد. وبتعبير آخر ، ما دام الهدف المطلوب ادراكه عصيا نائيا ، يستطيع الرجال الذين يملكون قدرا كبيرا من البصيرة الثاقبة ان يروا بوضوح ، الى درجة ما ، الهدف نفسه وماهيته وضرورته الاجتماعية ، لكنهم سيعجزون عن ان يعوا الخطوات العينية التي تقود الى الهدف ، والوسائل العينية التي ينبغي لهم ان يحوزوها بالاضافة الى حدسهم السليم مبدئيا . ان الطوبائيين طوبائيون لا بسبب الهدف الذي يضعونه نصب اعينهم ، وانما بسبب عجزهم عن ادراك الخطوات اللازمة لتحقيقه ، هذه الخطوات التي تكمن في ماهية الهدف بالذات . وهكذا فانهم « لا يرون في البؤس غير البؤس ، من غير ان يروا فيه الجانب الثوري ، الهدام ، الذي سيقوض المجتمع القديم » ، على حد تعبير ماركس في **بؤس الفلسفة** . لكن من الوهم والطوبائية ان نعتقد انه قد تم تجاوز الطوبائية بالنسبة الى الحركة العمالية الثورية بمجرد ان ماركس قد حقق التجاوز الفكري للطوبائية في اول شكل ظهرت فيه . والحق ان هذه المسألة ، التي هي في التحليل الاخير مسألة العلاقة الجدلية بين « الهدف النهائي » و «الحركة» ، بين النظرية والممارسة ، تتكرر دوما في شكل اكثر تطورا في كل مرحلة حاسمةمن مراحل التطور الثوري ،وفي مضمون لا ينبي هو الاخر يتغير . ذلك ان المهمة ، اي مهمة من المهام ،تكون دوما مرئية في امكانيتها المجردة ، حتى قبل ان تتوضح ، بزمن طويل ، الاشكال العينية لتحقيقها وانجازها . ولا يمكن التأكد من صحة او زيف هذه الاشكال الا عندما توضع هذه المهمة بكليتها العينية قيد التنفيذ ، أو الا عندما تصبح على الاقل مدعوة للتنفيذ .

وليس من قبيل الصدفة ان تكون مسائل التنظيم قد أحيطت لمدة طويلة من الزمن بنوع من الابهام الطوبائي . ذلك ان تطور ونمو الاحزاب العمالية الكبيرة قد تم في عصر كانت تعتبر فيه مسألة الثورة مسألة تؤثر نظريا على البرنامج ، لا مسألة تحدد مباشرة مجموع اعمال الحياة اليومية . لذا لم يكن يبدو ان ثمة ضرورة كيما تكوّن الاحزاب العمالية على الصعيد النظري فكرة واضحة وعينية عن ماهية الثورة ومسارها المتوقع ، لتستخلص نتائج عملية بصدد الطريقة التي ينبغي ان يتصرف بها بوعي ذلك القسم من البروليتاريا الذي يمثل اعلى اشكال وعيها . والحال ان مسألة تنظيم حزب ثوري لا يمكن ان تطور عضويا

الا بدءا من نظرية عن الثورة عينها . وانما عندما تصبح الثورة مطروحة على جدول الاعمال ، تنطرح مسألة التنظيم الثوري بالحاح آسر على وعي الجماهير والناطقين النظريين بلسانها .

وهذا امر يتم بالاصل رويدا رويدا . اذ انه حتى عندما اصبحت الثورة مسألة راهنة قبيل الثورة الروسية الاولى وبعيدها ، لم تستطع ان تفرض تفهما صحيحا لمسألة التنظيم . وكان سبب ذلك جزئيا الجذور العميقة للانتهازية المترسخة في الاحزاب البروليتارية ، بحيث استحال توفر معرفة نظرية واضحة بالثورة . ولكن حتى عندما كان هذا العامل منعدم الوجود ، وحتى عندما كانت هناك معرفة واضحة بالقوى المحركة للثورة ، لم تستطع هذه المعرفة ان تتطور الى نظرية للتنظيم الثوري . وكان هذا الطابع اللاواعي ، اللامنشأ نظريا ، المنبثق عن « نمو طبيعي » ، للمنظمات الماثلة ، هو الذي يعرقل على وجه التحديد ، جزئيا على الاقل ، توضيح المبادىء . فالثورة الروسية كشفت النقاب عن حدود الاشكال التنظيمية الاوروبية الغربية . ان مشكلة الاعمال الجماهيرية والاضرابات الثورية الجماهيرية اظهرت عجز تلك الاشكال التنظيمية ازاء حركات الجماهير العفوية ، وزعزعت الوهم الانتهازي الذي تنطوي عليه فكرة « تهيئة تنظيمية » لمثل هذه الاعمال، واثبتت ان تلك المنظمات تلهث وراء الجماهير بدل ان توجهها وتقودها الى الامام . وقد أدركت روزا لوكسمبورغ حدود التصور التقليدي عن التنظيم ، الخاطىء في علاقته مع الجماهير : « التهويل او التقدير الخاطىء لدور التنظيم في نضال البروليتاريا الطبقي ، يكملهما عادة التهوين وعدم تقدير شأن الجماهير البروليتارية غير المنظمة ونضجها السياسي » . ولهذا وقفت ضد المبالغة في تقدير اهمية التنظيم ، وحددت بأن مهمة الحزب ليست « التهيئة والقيادة التقنية للاضراب الجماهيري ، بل هي قبل كل شيء القيادة السياسية للحركة قاطبة » .

ومن المؤسف ان روزا لوكسمبورغ ، عند انشقاق الحركة الاشتراكية ـ الديموقراطية الروسية ، وقفت الى جانب الاتجاه المتخلف ، اتجاه المناشفة ، مع أن احد السببين الرئيسيين لهذا الانشقاق كان مسألة التنظيم ، وكان السبب الآخر هو الخلاف حول تصور طابع الثورة القادمة وما ينجم عنه من مهام (أتحالف مع البورجوازية « التقدمية » أم نضال الى جانب الثورة الفلاحية) . ان عدم وعي الحركة الثورية غير الروسية (بما في ذلك روزا لوكسمبورغ) للوحدة ، للارتباط الوثيق الجدلي بين كلتا المسألتين ، المسألة السياسية والمسألة التنظيمية ، قد عاد بأوخم العواقب عليها . لان عدم الوعي هذا لم يحل فحسب دون طرح مشكلات التنظيم الثوري على البروليتاريا لتهيئتها ، فكريا على الاقل، لما سيحدث، بل حال ايضا دون تجسد الآراء السياسية الصائبة لروزا لوكسمبورغ وبانيكوك وغيرهما ، فبقيت مجرد آراء « طوبائية » لم تجد لها تعبيرا في التنظيم ، وكانت نتيجة ذلك ان سيطرت الانتهازية على مجمل الحركة الاشتراكية ـ الديموقراطية .

ان التنظيم هو شكل التوسط بين النظرية والممارسة . هذا الطابع التوسطي للتنظيم يتجلى في أن التنظيم حساس بالاختلاف بين الاتجاهات اكثر من حساسية اي مظهر آخر من مظاهر الفكر والعمل السياسيين . ففي حين يمكن على صعيد النظرية الخالصة ان تتعايش الاتجاهات والمفاهيم مهما اختلفت ، فلا يأخذ تعارضها غير شكل مناقشات يمكن ان تدور باطمئنان في اطار تنظيم واحد من غير أن ينفجر بالضرورة ، نجد ان هذه المسائل نفسها ، عندما تطبق على قضايا التنظيم ، تأخذ اتجاهات متصلبة وينفي بعضها بعضا . بيد ان كل اتجاه او خلاف في الرأي « نظري » لا بد ان يتحول فورا الى مسألة تنظيمية ، اذا كان لا يريد ان يظل مجرد نظرية، واذاكان يريد حقا ان يجد طريق تحققه . لكن من الخطأ ايضا ان نعتقد ان العمل وحده قادر على تقديم معيار حقيقي واكيد للحكم على صحة التصورات المتعارضة او حتى على امكانية التوفيق بينها او استحالته . ان كل عمل هو تشابك من اعمال خصوصية لبشر وجماعات خاصة ، تشابك نخطىء اذا اعتبرناه سيرورة تاريخية واجتماعية « ضرورية » كما نخطىء اذا اعتبرناه نتيجة « اخطاء » أو قرارات « صحيحة » للافراد . هذا التشابك الملتبس لا يكتسي معناه وواقعه الا اذا فهمناه من خلال كليته التاريخية . اي من خلال وظيفته في الصيرورة التاريخية ، ومن خلال دوره التوسطي بين الماضي والمستقبل . والحال اننا اذا فهمنا معرفة العمل على انها معرفة بدروسه للمستقبل ، وعلى انها جواب على سؤال « ما العمل ؟ » نكون قد انتقلنا الى صعيد التنظيم . نكون قد بدانا نبحث ، من خلال تقييم الموقف ومن خلال اعداد العمل وقيادته ، عن اللحظات التي قادت بالضرورة من النظرية الى عمل هو على اكبر حد ممكن من التلاؤم معها ، نكون اذن قد بحثنا عن التعينات الاساسية التي تربط النظرية والممارسة .

من الواضح انه بهذه الصورة وحدها يمكن ان يتحقق نقد ذاتي خصب فعلا، وان تكتشف بصورة خصبة فعلا « الاخطاء » المرتكبة . ان تصور « الضرورة » المجردة للسيرورة يقود الى الحتمية . كما ان الافتراض بأن « اخطاء » الاشخاص أو مهارتهم هي اصل الفشل او النجاح لا يمكن ان يقدم دروسا خصبة للعمل في المستقبل . لان المسألة ستبدو من وجهة النظر هذه مسألة « صدفة » : وجود هذا أو ذاك في هذا المكان او ذاك وارتكابه هذه الخطيئة او تلك ، الخ . وهذا معناه استحالة اعطاء صفة موضوعية لعمل الاشخاص ، هذا معناه القبول بهم بنفس القدر من الحتمية الذي قبلت به الحتمية الموضوعية بمجمل السيرورة . لكن اذا ما تجاوزنا المظهر الخاص والاحتمالي لهذه المسألة ، واذا ما تبينا في عمل الافراد الصائب او الخاطىء سببا هو بالتأكيد جزء من مجموع ،وفتشنا في الوقت نفسه عن علة اعمالهم وامكانياتها الموضوعية ، وكذلك عن الامكانيات الموضوعية للوقائع التي احتل هؤلاء الافراد بفضلها مراكزهم ، الخ ، نكون قد طرحنا من جديد المسألة على مستوى التنظيم . لان الوحدة التي تكون قد ربطت بين العاملين ، تدرس في هذه الحال على انها وحدة العمل الموضوعية ومن خلال

تطابقهـا مع هذا العمل المحدد . وبالتالي تصبح المسألة هي مسألة معرفة ما اذا كانت الوسائل التنظيميـة المستخدمة لنقل النظريـة الى حيز الممارسـة صالحـة أو لا .

صحيح ان « الخطأ » قد يكون كامنا في النظرية نفسها او في معرفة الموقف. لكن طرح المسألة على صعيد التنظيم هـو وحده الذي يسمح بنقد النظرية انطلاقا من وجهة نظر الممارسة . فلو اضيفت النظريـة اضافة وبلا توسط الى العمل ،من غير ان تتضح كيفيـة تأثيرهـا عليه ، وبتعبير آخر ، من غيـر ان تتضح الرابطة التنظيمية بينهما ، لما امكـن نقد النظريـة الا من خلال تناقضاتها النظرية المحايثة لها . ان هذه الوظيفـة التي تؤديهـا المسائل التنظيمية تفسر نفور الانتهازية الدائم من استخلاص النتائج التنظيمية من الاختلافات النظريـة . ولهذا وجدنـا انتهازيي الاممية الثانية يحرصون على ابقاء الخلافات في « الميدان السياسي » شعـورا منهم بأن الخلافات تستطيع ان تبقـى على هـذا الصعيد كامنة لمدة طويلة من الزمن ومن غير ان تجد تعبيرا عمليا عنها ، بينما ركز المؤتمر الثاني لحـزب العمـال الاشتراكي ـ الديموقراطي الروسي اهتمامه على المسائل التنظيميـة سعيا وراء قرار واضح ومباشر . ان كل تاريخ الاممية الثانية ملـيء بأشباه هـذه المحاولات للتوفيق بيـن المفاهيم الاكثر تعارضـا والتصورات الاكثر تنافرا في « الوحدة » النظرية لقرار يعطي كل واحد منها حقه . وكانت النتيجة الفورية ان تلك القرارات عجـزت عن الاشارة الى اي اتجاه للعمل العيني وبقيت ملتبسة تسمح بأكثر مـن تأويل واحد لها . وهكذا امكـن للاممية الثانية ـ بفضل تجنبها كل قرار بصدد المسائل التنظيمية ـ ان تتفاهم نظريـا حول العديد من النقاط ، من غيـر ان تلتزم في الوقت نفسه بأي شيء محـدد .

ان نقطة الضعف المشتركة بين جميع الاتجاهات الجذرية غير الروسية فـي قلب الاممية الثانية تكمـن في ان مواقفها الثوريـة ضد انتهازية التحريفيين والوسطيين لـم تستطع او لـم تشأ ان تتجسد على صعيد التنظيـم . فسمحت بالتالي لخصومهـا باخفاء هذه الخلافات عـن انظار البروليتاريا الثورية ، ولـم تستطع ان تحول بينهم وبين تصويرهم لانفسهم في نظر ذلك الجزء ذي المشاعـر الثورية من البروليتاريا بأنهم المدافعون عـن الماركسية الحقة . لذا بقيت المسألة في نظـر البروليتاريا الثورية مسألة خلافات في الرأي داخل الحركات العمالية ، واستحال عليها اجراء تمييز واضح فاصل بين شتى الاتجاهات . وقد انعكس هذا النقص في الوضوح على الجناح اليساري نفسه ، وبقيت آراؤه طوبائية بهذا القدر او ذاك . حتى روزا لوكسمبورغ وقفت عاجزة عن تطوير مفاهيمها الصحيحة عن تنظيم البروليتاريا الثورية على اساس مبدأ القيادة السياسية للحركة ، وقادهـا نقدهـا للاشكال الميكانيكية في تنظيم الحركة العمالية ، وعلى سبيل المثال بصـدد مسألة العلاقات بين الحزب والنقابة ، بين الجماهير المنظمة والجماهير غير المنظمة، قادهـا الـى المبالغـة في تقديـر اهميـة اعمال الجماهير العفويـة ، ولم يستطع تصورهـا عـن القيـادة ان يتحـرر نهائيـا من حب النظرية الخالصة والدعاية .

ان خطأ روزا لوكسمبورغ وغيرها من المفكرين الرواد يكمن في تمسكهم بوهم ثورة « عضوية » بروليتاريةمحضة . ففي نضال هؤلاء الرواد ضد المذهب الانتهازي عن التطور « العضوي » القائل ان البروليتاريا ستكسب شيئا فشيئا غالبية السكان عن طريق نمو وئيد وستستولي بالتالي على السلطة بوسائل مشروعة ، تكونت النظرية « العضوية » والثورية عن نضالات الجماهير العفوية . وقد انتهت هذه النظرية عمليا الى التأكيد بأن التفاقم المستمر المطرد في الوضع الاقتصادي وبأن الحرب العالمية الامبريالية المحتمة وما سينجم عنهما من اقتراب مرحلة نضالات الجماهير الثورية ستدفع ، عبر ضرورة تاريخية واجتماعية ، الى اعمال جماهيرية عفوية ستوضع فيها على محك الامتحان رؤية القيادة الواضحة لاهداف الثورة وطرقها . وبذلك تكون هذه النظرية قد جعلت من الطابع البروليتاري الصرف للثورة افتراضا مسبقا ضمنيا . لقد ألحت روزا لوكسمبورغ ، بعكس الانتهازيين ، على ان الوضع الثوري سيعبىءجماهير واسعة من البروليتاريا التي لم تنظم حتى الآن والتي تقف نائية عن تأثير العمل التنظيمي (العمال الزراعيون ، الخ) ، وعلى ان هذه الجماهير ستدلل في اعمالها على مستوى من الوعي الطبقي أعلى حتى من مستوى الوعي الطبقي للحزب والنقابات التي تعاملها مع ذلك بترفع وتعتبرها ناقصة النضج و « متخلفة » . لكن من الواضح ان روزا لوكسمبورغ تقيم تصورها الصحيح هذا على اساس الطابع البروليتاري الصرف للثورة . فالبروليتاريا تتدخل من جهة أولى في ساحة المعركة وهي تشكل وحدة ، والجماهير التي تتكلم روزا لوكسمبورغ عن اعمالها هي جماهير بروليتارية خالصة . وبالفعل ، انما في وعي البروليتاريا الطبقي وحده يمكن ان يكون الموقف الصحيح من العمل الثوري غريزيا وراسخ الجذور بحيث يكفي توفر الوعي والقيادة المستنيرة ليستمر العمل في الطريق السليم . لكن اذا ما شاركت فئات أخرى في الثورة ، فان الثورة قد تتقدم ، لكن من الممكن ايضا ان تأخذ حركة هذه الفئات اتجاها مضادا للثورة ، لان الوضع الطبقي لهذه الفئات (بورجوازيين صغار، فلاحين ، أمم مضطهَدة ، الخ) لا ينطوي مسبقا على اتجاه حتمي نحو الثورة البروليتارية . ان حزبا ثوريا منظما على اساس نظرية روزا لوكسمبورغ لا يمكن الا ان ينتهي الى الفشل بالنسبة الى هذه الفئات وبالنسبة الى عمله على جعل حركتها تتقدم لصالح الثورة البروليتارية ومنعها من خدمة الثورة المضادة .

ولا بد ايضا ان يفشل بالنسبة الى البروليتاريا بالذات . ذلك ان الحزب، في هذا التصور او البناء التنظيمي ، ليس له من عمل على مستوى الوعي الطبقي للبروليتاريا سوى ان يجعل ما هو غير شعوري شعوريا وما هو كامن راهنا ، وبتعبير اخر ، ينطلق هذا الحزب من فكرة ان عملية الوعي هذه لا تنطوي على ازمة ايديولوجية داخلية رهيبة بالنسبة الى البروليتاريا بالذات . ولكن الواقع ان وعي البروليتاريا الطبقي لا يتطور بالتوازي مع الازمة الاقتصادية الموضوعية بخط مستقيم وبصورة متجانسة داخل البروليتاريا برمتها ، ومن الممكن ان تظل احزاب

البروليتاريا الكبيرة واقعة فكريا تحت تأثير البورجوازية ، والا تخرج عن هـذا الموقف مهما استفحلت الازمة الاقتصادية ، ومن الممكن بالتالي ان يظل موقف البروليتاريا ورد فعلها على الازمة متخلفين شدة وكثافة عن الازمة عينها .

ان هذا الموقف ، الذي تقوم عليه امكانية المنشفية ، له ايضا اسسه الاقتصادية الموضوعية. لقد لاحظ ماركس وانجلز في وقت مبكر جدا ذلك التطور، ذلك التبرجز لدى الفئات العمالية التي حصلت في انكلترة على وضع ممتاز بالنسبة الى سائر الرفاق الطبقيين بفضل ارباح الاحتكارات . وقد تطورت هذه الفئة في كل مكان مع دخول المرحلة الامبريالية للرأسمالية ، واصبحت بلا ادنى ريب سندا قويا للتطور الانتهازي والمعادي للثورة داخل احزاب الطبقة العاملة الكبيرة . لكن السبب الاقتصادي ليس العلة الوحيدة للمنشفية . وتجارب النضال الثوري لم تثبت البتة على نحو واضح لا التباس فيه ان ارادة النضال الثوري متوازية دوما مع الوضع الاقتصادي. والواقع انه ليس هناك من تواز بسيط وخطي، ولا يستطيع احد ان ينكر ان نضج الوعي الطبقي يتفاوت حتى لدى الفئات العمالية ذات الوضع الاقتصادي الواحد .

ان هذه الملاحظات لن تكتسب دلالتها الواقعية الا على مستوى نظرية لا تكون « حتمية » ولا « اقتصادوية » ، نظرية لا تقول ان تطور الرأسمالية الاقتصادي سيقود بالضرورة وآليا عبر الازمات الى الاشتراكية . فلو اخذنا بالحتمية ، لما وجدنا مندوحة من الاعتراف بأن المنشفية لا تعود في مثل هذه الحال سوى تعبير عن ان ازمة الرأسمالية الحاسمة لم يحن موعدها بعد. ولا يتبدل من واقع هذا التصور شيء اذا ما اصبح متفائلا وثوريا ولاحظ ان الازمة محتمة وانها بلا مخرج بالنسبة الى الرأسمالية . وقد بين لينين انه لا وجود لموقف، في ذاته ولذاته ، بلا مخرج . فمهما يكن وضع الرأسمالية ، فانها تستطيع دوما ان تجد امكانيات حل « اقتصادي محض » . يبقى المهم ان نعرف ما اذا كانت هذه الحلول ستخرج من عالم الاقتصاد النظري الخالص وتدخل واقع الصراع الطبقي وتفرض نفسها عليه . اذن فوسائل الخروج من الازمة تظل ممكنة على الصعيد الفكري بالنسبة الى الرأسمالية . لكن قابليتها للتطبيق منوطة بالبروليتاريا . فالبروليتاريا ، وبتعبير ادق عمل البروليتاريا يسد على الرأسمالية مخرج هذه الازمة . صحيح ان البروليتاريا اذا كانت تملك الان هذه القوة ، فهذا نتيجة للتطور « الطبيعي » للاقتصاد . بيد ان هذه « القوانين الطبيعية » لا تحدد الازمة سوى من جانب واحد، اذ تعطيها مدى واهمية يصبح معهما تطور الرأسمالية «السلمي» مستحيلا. لكن اذا ما فعلت هذه « القوانين الطبيعية » فعلها بدون عقبات (باتجاه الرأسمالية)، فهذا لن يؤدي الى افول الرأسمالية والى انتقالها الى الاشتراكية ، بل سيقود الى مرحلة طويلة من الازمات والحروب الاهلية والحروب الامبريالية على مستوى لا يني يتفاقم باستمرار بحيث تأفل الطبقات المتصارعة جميعا وتتواجد حالة جديدة من الهمجية (١) .

---

(١) ماركس وانجلز في « البيان » .

ومن الجهة الاخرى خلقت هذه القوى وتطورها « الطبيعي » طبقة بروليتارية تتمتع بقوة مادية واقتصادية لا تترك للراسمالية سوى فرصة بالغة الضآلة لفرض حلول اقتصادية محضة ، حلول تمثل فيها البروليتاريا كموضوع للتطور الاقتصادي . لكن انتقال قوة البروليتاريا من الامكان الى الفعل ، وتدخلها الفعلي بوصفها ذاتا للسيرورة الاقتصادية ، ما عاد محددا آليا بهذه « المنظومات من القوانين » . والواقع انه ما دامت ردود افعال البروليتاريا على الازمة محددة بـ « القوانين الطبيعية » للاقتصاد الرأسمالي ، وما دام أعلى اشكالها هو العمل الجماهيري العفوي ، فان بنيتها تظل بنية ما قبل ثورية . انها تنفجر عفويا (عفوية الحركة هي التعبير الذاتي ، على صعيد سيكولوجيا الجماهير ، عن طابعها المحدد بالقوانين الاقتصادية) ، وكتدبير دفاعي ضد هجوم البورجوازية الاقتصادي ـ ونادرا السياسي ـ وضد محاولتها ايجاد حل اقتصادي صرف للازمة . لكنها تتوقف عفويا ايضا وتهمد اذا ما بدا لها انها بلغت اهدافها المباشرة ، او ان هذه الاهداف غير قابلة للتحقيق . وبذلك تكون قد حافظت على مسارها «الطبيعي» فعلا .

ان هذا الوهم يتبدد اذا لم نعد ننظر الى هذه الحركة نظرة مجردة ، بل من خلال وسطها الواقعي ، من خلال الكلية التاريخية للازمة العالمية . هذا الوسط هو امتداد الازمة الى جميع الطبقات، وتجاوزها بالتالي البورجوازية والبروليتاريا. اذ ان هناك فرقا نوعيا ومبدئيا بين ان يكون المجتمع في مجمله مستقرا وبين ان تكون اسس السلطة القائمة فيه مزعزعة وقواه الاجتماعية كافة قابلة للانفراط ولاعادة التجمع من جديد . ومن هنا يأخذ تفهم الدور الهام للفئات غير البروليتارية في الثورة التي لم تعد ذات طابع بروليتاري صرف ، دلالة حاسمة . ان كل هيمنة للاقلية لا يمكن ان تستمر الا اذا امكنها ان تجرف في مسارها ايديولوجيا الطبقات التي ما هي بثورية فوريا ومباشرة ، وان تحصل منها على تأييدها او على الاقل حيادها في نضالها من اجل السلطة (ينبغي بالتوازي ان تؤخذ في عين الاعتبار محاولة تحييد اقسام من الطبقة الثورية) . وهذا ينطبق بوجه خاص على البورجوازية التي تشكل اقلية والتي تجد نفسها مرغمة على تسليم جهاز العنف الفعال (الجيش ، البيروقراطية ، الاتباع ، الخ) الى البورجوازيين الصغار والفلاحين وابناء الامم المضطهدة، الخ . والحال انه اذا ما تدهور الوضع الاقتصادي لهذه الفئات بنتيجة الازمة، وتزعزع انتماؤها الساذج والعفوي الى النظام الاجتماعي الذي تقوده البورجوازية ، يصبح في الامكان تقويض كل جهاز هيمنة البورجوازية دفعة واحدة ، فتجد البروليتاريا نفسها منتصرة من دون ان تكون قد خاضت معركة جدية .

ان حركات هذه الفئات الوسطية هي فعلا عفوية وعفوية فقط . انها فعلا ثمار القوى الاجتماعية الطبيعية التي تتطور وفقا لـ « القوانين الطبيعية » العمياء . ومن هذه الزاوية تكون هي نفسها عمياء ، بالمعنى الاجتماعي للكلمة . فهذه الفئات لا تملك وعيا طبقيا يرتبط او يمكن ان يرتبط بتحويل مجموع المجتمع . وعلى هذا

فان مصالحها الطبقية خاصة للغاية وليس لها حتى ظاهر المصالح الموضوعية . وصلتها الموضوعية بالكلية لا يمكن ان تنتج الا سببيا، اي عن طريق الانسيابات والانزلاقات في الكلية ، لا ان تكون موجهة نحو تحويل الكلية . وهذه الحركات لا تتحدد الا بأسباب خارجية . وهي غير منقوشة في الماهية الداخلية لهذه الفئات، وتتعلق الى حد كبير بموقف الطبقات القادرة على الوعي ، اي البورجوازية والبروليتاريا . لكن مهما يكن المصير اللاحق لهذه الحركات ، فان انفجارها وحده قد يسبب وقف كل الاوالية التي تغذي وتحرك المجتمع البورجوازي ، ويجعل البورجوازية عاجزة، مؤقتا على الاقل ، عن العمل .

هكذا يتشكل ، حول البروليتاريا ، محيط اجتماعي يضفي على الحركات الجماهيرية العفوية ، حتى وان احتفظت بماهيتها القديمة ، وظيفة في الكلية الاجتماعية مغايرة تماما للوظيفة التي كانت لها في المدار الراسمالي المستقر الراسخ. ومن قبيل ذلك مثال الاضراب الجماهيري . فالاضراب الجماهيري ، في الشروط الراهنة للراسمالية « يميل الى ان يتحول ـ كما تلاحظ الاطروحات التكتيكية للمؤتمر الثالث للحزب الروسي ـ الى حرب اهلية والى نضال مباشر من اجل السلطة » ، لكنه يميل فقط . واذا لم يكن هذا الميل يتعزز ليصبح واقعا ، بالرغم من ان الشروط الاقتصادية والاجتماعية لتحقق ذلك قد توفرت اكثر من مرة وفي اكثر من حالة ، فهنا بالضبط تكمن ازمة البروليتاريا الايديولوجية . وتتجلى هذه الازمة من جهة اولى في ان الوضع المؤقت والمزعزع اليوم للمجتمع البورجوازي ما يزال يبدو في اذهان البروليتاري وكأنه وضع ثابت متين شأنه في الماضي ، وفي ان البروليتاريا ما تزال بالتالي ، من اكثر من ناحية ، اسيرة الاشكال الراسمالية للتفكير والحساسية . وتتجلى من الجهة الثانية في ان تبرجز البروليتاريا الذي اشرنا اليه يجد شكلا تنظيميا موائما في الاحزاب العمالية المنشفية والقيادات النقابية التابعة لها . والحال ان هذه المنظمات تعمل عن وعي للابقاء على عفوية حركات البروليتاريا (التبعية ازاء الفرصة المباشرة السانحة ، التجزئة على اساس المهنة او البلد ، الخ) ، ولمنع تحولها الى حركات موجهة نحو الكلية ، سواء اعن طريق التجمع على اساس البلد والمهنة ام عن طريق توحيد الحركة الاقتصادية مع الحركة السياسية . واذا كانت مهمة هذه النقابات بالاصل تجزئة الحركة وتذريرها وحجب الارتباط بالكلية ، فان مهمة الاحزاب المنشفية هي العمل على تثبيت التشيؤ في وعي البروليتاريا ايديولوجيا وعلى صعيد التنظيم ، والابقاء عليه في مستوى التبرجز النسبي . لكنها لا تستطيع اداء هذه المهمة الا لان الازمة الايديولوجية ماثلة في البروليتاريا ، ولان الانتقال الايديولوجي العضوي الى الدكتاتورية والاشتراكية مستحيل بالنسبة الى البروليتاريا ايضا نظريا ، ولان الازمة اذا كانت تعني زعزعة الراسمالية اقتصاديا فهي تعني ايضا انقلابا ايديولوجيا في البروليتاريا التي تطورت في ظل الراسمالية وتحت تأثير اشكال حياة المجتمع البورجوازي . ان هذا الانقلاب الايديولوجي يولد بالتأكيد من الازمة الاقتصادية ومن الامكانية الموضوعية التي تتيحها لاستلام السلطة ، لكن مساره لا يتوازى آليا ،

ومن خلال الخضوع للقوانين ، مع الازمة الموضوعية نفسها ، وحله لا يمكن ان يكون الا فعلا حرا للبروليتاريا بالذات .

يقول لينين بصيغة ليست كاريكاتورية الا من حيث الشكل ليس الا : « من السخف ان نتصور انه سينتصب في هذا المكان جيش يشكل جبهة وسيقول: نحن مع الاشتراكية ! وانه سينتصب في مكان اخر جيش اخر وسيعلن : نحن مع الامبريالية ! ثم تلي ذلك ثورة اجتماعية ! » . والحق ان جبهات الثورة والثورة المضادة تتكون في شكل متغير وسديمي الى حد كبير . فبعض القوى التي تعمل اليوم باتجاه الثورة يمكن ان تعمل غدا بسهولة في اتجاه مضاد . والشيء البالغ الاهمية هو ان هذه التبدلات في الاتجاه لا تنبع البتة على نحو بسيط وآلي من الوضع الطبقي ولا حتى من ايديولوجيا الفئة الاجتماعية المعنية ، بل هي تتأثر بصورة حاسمة بالعلاقات المتغيرة دوما مع كلية الموقف التاريخي والقوى الاجتماعية . وليس ثمة ما يدهش ، والحالة هذه ، اذا قيل ان كمال باشا مثلا يمثل (في ظروف محددة) تجمعا للقوى الثورية بينما يمثل « حزب عمالي » كبير تجمعا مضادا للثورة . وعلى هذا المستوى تكون معرفة البروليتاريا الصحيحة بوضعها التاريخي الذاتي عاملا بالغ الاهمية . وهذا ما أثبته مسار ثورة ١٩١٧ الروسية على نحو كلاسيكي حقا : فشعارات السلم وحق تقرير المصير ذاتيا والحل الجذري للمسألة الزراعية جعلت من الفئات التي هي مترددة في حد ذاتها جيشا قابلا للاستخدام (مؤقتا) من قبل الثورة ، وقوضت نهائيا كل جهاز السلطة المضادة للثورة وجعلته عاجزا عن العمل. ولا فائدة من الاعتراض بأن الثورة الزراعية وحركة الجماهير من اجل السلم كانتا ستتطوران بدون الحزب الشيوعي وحتى ضده . فهذا اولا شيء يستحيل التحقق منه بالمرة ، وهزيمة الحركة الزراعية التي انفجرت على نفس النحو العفوي في المجر في تشرين الاول ١٩١٨ لا تؤيد هذا التوكيد. وقد كان من الممكن ، في روسيا ايضا ، ضرب الحركة الزراعية او ارغامها على التقهقر فيما لو « وحدت » (في وحدة مناهضة للثورة) جميع « الاحزاب العمالية » و « الهامة » . وكان من الممكن ، ثانيا ، ان تأخذ الحركة الزراعية « نفسها » ، فيما لو وجهت ضد بروليتاريا المدن ، طابعا مضادا للثورة واضحا بالنسبة الى الثورة الاجتماعية . وهذا المثال يبين الى اي حد ينبغي الا يحاكم تجمع القوى الاجتماعية، في المواقف المتأزمة الحادة للثورة الاجتماعية ، تبعا لمعايير ميكانيكية او حتمية النزعة . ويبين الاهمية الحاسمة للدور الذي تلعبه رؤية البروليتاريا الصحيحة وقراراتها الصحيحة ، ومدى ارتباط مخرج الازمة بالبروليتاريا نفسها .

وعلى هذا فان تطور قوى الرأسمالية الاقتصادية يضع من جديد بين ايدي البروليتاريا القرار المتعلق بمصير المجتمع . يحدد انجلز الانتقال الذي يتوجب على البشرية ان تحققه بعد الانقلاب الذي ينبغي عليها ان تنجزه ، يحدده بأنه «قفزة من ملكوت الضرورة الى ملكوت الحرية » . وبديهي بالنسبة الى المادية التاريخية ان هذه القفزة تمثل سيرورة . لكن المهم في الامر هو تحديد نقطة انطلاق هذه السيرورة . وابسط الحلول هو الاخذ بكلام انجلز حرفيا ، وارجاء ملكوت الحرية

الى العصر التالي للثورة الاجتماعية المنجزة برمتها . لكن اذا كان ملكوت الحرية حالة ، فانه يحق لنا ان نتساءل عما اذا لم يكن من الواجب التهيئة لها بتطور طويل، وعما اذا لم يكن من الطوبائية بمكان تصور تلك « القفزة الى ملكوت الحرية » على انها انقطاع مطلق، وانها غير مشروطة بالتطور او السيرورة التي تمهد لها السبيل.

واذا ما نظرنا بالمقابل الى « ملكوت الحرية » من خلال صلته بالتطور الذي يقود اليه ، فلا مجال آنئذ للمماراة في ان الهدف النهائي الذي تنشده البروليتاريا غير قابل للفصل عن اي لحظة من لحظات تطور نضالها . ان نضال البروليتاريا الطبقي لا يتميز عن النضالات التاريخية السابقة شدة واتساعا فحسب ، بل يتميز ايضا ، طردا مع تطوره ، نوعياوكيفيا. واذا كان **البيان الشيوعي** يقول ان « تلاحم البروليتاريين القوي» في المراحل الاولى «ليس نتيجة اتحادهم الذاتي، بل نتيجة اتحاد البورجوازية » ، الا ان هذا لا يعني ان تنظيم البروليتاريا الطبقي واستقلاليته لا يتقدمان باطراد نحو مستوى اعلى ، الى ان تأتي مرحلة ازمة الرأسمالية النهائية ويمسي التقرير وقفا على البروليتاريا وحدها .

هذا الوضع لا يعني البتة ان « القوانين الاقتصادية الموضوعية » تكف عن اداء عملها . بل على العكس . فهي ستبقى سارية المفعول بعد مدة طويلة من انتصار البروليتاريا، ولن تفنى ــ شأن الدولة ــ الا مع نمو المجتمع اللاطبقي الخاضع برمته للرقابة البشرية . وكل ما هنالك من جديد في الوضع الراهن هو ان القوى العمياء للتطور الاقتصادي الرأسمالي تدفع بالمجتمع نحو الهاوية ، وان البورجوازية ما عادت قادرة على مساعدة المجتمع كيما يتجاوز ، بعد تأرجحات قصيرة الاجل ، « النقطة الميتة » التي اوصلته اليها قوانينه الاقتصادية ، وان البروليتاريا تملك ، باستقلالها عن وعي ميول التطور ، امكانية اعطاء التطور نفسه اتجاها آخر . هذا الاتجاه الآخر هو التنظيم الواعي لقوى المجتمع المنتجة . وارادة هذا بوعي تعني ارادة « ملكوت الحرية » ، تعني انجاز الخطوة الاولى الواعية باتجاه تحقيقه .

صحيح ان هذه الخطوة الاولى تنبثق « بالضرورة » عن الوضع الطبقي للبروليتاريا . بيد ان هذه الضرورة نفسها لها صفة القفزة ، فالارتباط العملي بالكلية ، والوحدة الواقعية بين النظرية والممارسة ، يتجليان الان بوضوح ووعي في أعمال البروليتاريا بعد ان كانا مرتبطين بها في السابق على نحو لاشعوري . بيد أن هذا الانتقال من اللاشعور الى الوعي ينبغي للبروليتاريا ان تحققه بوعي. ولا غرو ان وجدنا اولئك الذين ما يزالون واقعين في اسر اشكال تفكير الرأسمالية يخافون كل الخوف من هذه القفزة ، ويتشبثون بكل ما اتيح لفكرهم من قوة بالضرورة باعتبارها « قانون تكرار الظاهرات » ، باعتبارها قانونا طبيعيا ، ويقولون باستحالة ولادة اي شيء جديد مطلق الجدة. ولقد كان تروتسكي اول من رسم بوضوح هذا الخط الفاصل بين المفكرين الانتهازيين والمفكرين الثوريين في رده على كاوتسكي في كتابه **الارهاب والشيوعية** الذي قال فيه « ان الافتراض البلشفي الاساسي هو ان المرء لا يستطيع ركوب الحصان الا اذا امتطى صهوة حصان » . لكن كاوتسكي

وأمثاله ليس لهم من اهمية الا بوصفهم تعبيرا عن موقف معين ، تعبيرا نظريا عن الازمة الايديولوجية للطبقة العاملة في تلك اللحظة من تطورها التي تتراجع فيها «من جديد امام الضخامة اللامحدودة لاهدافها الذاتية » ، امام ضخامة المهمة التي ينبغي عليها ان تأخذها على عاتقها والتي لا تستطيع ان تأخذها على عاتقها الا في ذلك الشكل الواعي ، هذا اذا لم تكن تريد ان تغرق على نحو مخز ومزر، مع البورجوازية نفسها ، في أزمة انهيار الرأسمالية .

- ٣ -

اذا كانت الاحزاب المنشفية هي التعبير ، على مستوى التنظيم ، عن ازمة البروليتاريا الايديولوجية هذه ، فان الحزب الماركسي الثوري هو ، على صعيد التنظيم ، شكل التهيئة الواعية لهذه القفزة ، وبالتالي الخطوة الاولى الواعية نحو ملكوت الحرية. لكن كما بينا آنفا ، لا يعني اقتراب ملكوت الحرية نهاية مباغتة لضرورات السيروة الاقتصادية . كذلك لا بد من النظر عن قرب الى علاقة الحزب العمالي الماركسي الثوري بملكوت الحرية القادم . وينبغي ان نلاحظ هنا قبل كل شيء ان هذه الحرية ليست هي حرية الفرد . لا لان المجتمع الشيوعي المتطور لا يعرف حرية الفرد ، فهو سيكون على العكس اول مجتمع في التاريخ يعمل جديا لتحقيق هذا المطلب . الا ان هذه لن تكون كالحرية التي يتصورها اليوم ايديولوجيو الطبقة البورجوازية . فتحقيق الشروط الاجتماعية للحرية الحقة يتطلب خوض معارك لن يختفي خلالها المجتمع الراهن فحسب ، بل ايضا النمط الانساني الذي انتجه هذا المجتمع . قال ماركس: «ان الجنس البشري الراهن يشبه اليهود الذين قادهم موسى عبر الصحراء . اذ ليس عليه ان يفتح عالما جديدا فحسب ، بل عليه ان يختفي ليخلي الساح للبشر الذين هم على قدّ عالم جديد » . ذلك ان « حرية » الانسان الحي اليوم هي حرية الفرد الذي عزلته الملكية المشيئة والمشيّأة ، حرية ضد الافراد الآخرين (المعزولين ايضا) : حرية الانانية والانغلاق على الذات ، حرية ليس للتضامن والتلاحم في نظرها من حساب الا على سبيل« الافكار الناظمة المعدلة» غير الفعالة . ان الرغبة اليوم في مثل هذه الحرية على الفور تعني عمليا التخلي عن التحقيق الفعلي للحرية الواقعية . ان تذوق هذه « الحرية » ، دونما مبالاة بالبشر الآخرين ، يعني تأبيد البنية غير الحرة للمجتمع الراهن .

ان ارادة ملكوت الحرية بوعي تكمن في خطو الخطوات التي تقود اليه فعلا بوعي . واذا ما فهمنا ان الحرية الفردية ، في المجتمع البورجوازي الراهن، ليست الا امتيازا فاسدا مفسدا ، لانها تقوم على غياب التضامن وعلى نقص حرية الآخرين، توجب التخلي عن الحرية الفردية. توجب الانصياع الواعي لارادة المجموع، تلك الارادة التي نذرت نفسها لتحقيق الحرية الحقة في الحياة، والتي تعمل جديا اليوم على خطو الخطوات الاولى الصعبة ، المترددة ، غير الموثوقة، في هذا الاتجاه. وارادة المجموع الواعية هذه هي الحزب العمالي الماركسي الثوري . هذا الحزب يشتمل ، شأنه شأن كل لحظة من سيرورة جدلية ، في شكل بذرة اولية وعلى نحو بدائي ومجرد،

على التعينات التي ترجع الى الهدف المدعو الى تحقيقه : الحرية في وحدتها مع التضامن . ووحدة هذه اللحظات هي الانضباط . وليس ذلك فحسب لان الحزب غير قادر على ان يصبح ارادة جماعية فعالة الا على اساس الانضباط ، في حين ان تسرب مفهوم الحرية البورجوازي يمنع تكوين ارادة المجموع هذه ويحول الحزب الى حشد من الافراد الخصوصيين ، حشد رخو وعاجز عن العمل ، بل ايضا لان الانضباط هو على وجه التحديد ، وبالنسبة الى الفرد ايضا، الخطوة الاولى باتجاه الحرية الممكنة اليوم ـ حرية ما تزال بدائية بالطبع نظرا الى مستوى التطور الاجتماعي ـ والواقعة على خط تجاوز الحاضر .

ان كل حزب ماركسي عمالي ثوري يمثل ، من حيث ماهيته بالذات، نمطا من التنظيم اعلى من اي حزب بورجوازي او عمالي انتهازي ، كما تدل على ذلك متطلباته الاعلى شأنا من اعضائه الفرديين .ولقد ظهر ذلك بوضوح منذ اول انشقاق في الحزب الاشتراكي ـ الديموقراطي الروسي . ففي حين رأى المناشفة (شأن كل حزب بورجوازي في ماهيته) ان مجرد القبول ببرنامج الحزب يكفي لانتماء الفرد اليه ، نجد ان عضوية الحزب بالنسبة الى البلاشفة ترادف المساهمة الشخصية النشيطة في العمل الثوري . ان الموضوعات التنظيمية للمؤتمر الثالث تلاحظ : «ان القبول بالبرنامج الشيوعي ليس الا اعلانا عن رغبة المرء في ان يصير شيوعيا ... ان الشرط الاول للتطبيق الجدي للبرنامج هو مساهمة جميع الاعضاء في العمل المشترك ، المتواصل ، اليومي » . وصحيح ان هذا المبدأ قد ظل الى اليوم ، من اكثر من زاوية ، مجرد مبدأ ، لكن هذا لا يبدل شيئا من اهميته الجوهرية . وهذا المستوى من التنظيم لا يولد الا في ساح النضال ، والا اذا وعى كل عضو فرد من خلال تجربته صحة وضرورة هذا الشكل المحدد من التلاحم .

واذا كان تنظيم الحزب البلشفي يقوم على التفاعل بين العفوية والمطابقة الواعية ، فليس في ذلك شيء جديد نوعيا في تطور الاشكال التنظيمية . بل على العكس . فتلك هي الطريقة النموذجية التي تولد بها اشكال تنظيمية جديدة . لقد وصف انجلز على سبيل المثال كيف ان بعض اشكال العمل العسكري قد فرضت نفسها عفويا بنتيجة الحاجة الموضوعية الى عمل متلائم مع هدفه ، بفضل غرائز الجنود المباشرة ، ودونما اعداد نظري ، بل حتى ضد اشكال التنظيم العسكري القائمة ، ولم تثبت في التنظيم الا بعد ان اصبحت حقيقة واقعة . اما الجديد في سيرورة تكوين الاحزاب البلشفية فهو العلاقة الناظمة بين النشاط العفويوالتنبؤ الواعي ، النظري ، اي الاختفاء التدريجي للبنية المتخلفة للوعي البورجوازي المشيأ و « التأملي » الخالص ، والنضال الدائب ضد هذه البنية . هذه العلاقة الناظمة تستند الى واقعة محددة وهي الامكانية الموضوعية المتاحة ،في هذا المستوى من التطور ، لوعي البروليتاريا الطبقي ليتحرر من النظرة المتخلفة الى الوضع البروليتاري الطبقي والى النشاط الصحيح الذي يتطلبه هذا الوضع . لكن طريق بلوغ الوعي الطبقي الممكن موضوعيا بالنسبة الى كل عامل فرد ، وطريق الاستبطان الداخلي لهذا الوعي الطبقي الموضوعي ، لا يمكن ان يمر ، بنتيجة تشيؤ وعي العامل

الفرد ، الا عبر تجاربه المباشرة حتى يدرك من ثم درجة الوضوح . اذن فالوعي السيكولوجي يحافظ بالنسبة الى كل فرد على طابعه المتخلف . هذا التعارض بين الوعي الفردي والوعي الطبقي في عقل كل بروليتاري فرد ليس البتة وليد الصدفة. ذلك انه في الحزب الماركسي الثوري ، باعتباره شكلا تنظيميا اعلى من سائر التنظيمات ، يتوكد ، لاول مرة في التاريخ ، الطابع الايجابي النشيط والعملي للوعي الطبقي بوصفه مبدأ يؤثر مباشرة على الاعمال الخاصة الصادرة عن كل فرد من جهة اولى ، ويتوكد من الجهة الثانية وفي الوقت نفسه بوصفه عاملا يساهم بوعي في تحديد التطور التاريخي .

ان هذه الدلالة المزدوجة للنشاط ، اي ارتباطه المتواقت بالحامل الفردي للوعي الطبقي البروليتاري وبسير التاريخ ، وبالتالي التوسط العيني بين الانسان والتاريخ ، هي شيء حاسم بالنسبة الى نمط التنظيم الذي يولد هنا . فمن منظور نمط التنظيم القديم ــ اسواء الاحزاب البورجوازية ام العمالية الانتهازية ــ لا حساب للفرد الا بصفته « كتلة » ، رقما . وقد جدد ماكس فيبر على نحو بالغ الصحة هذا النمط من التنظيم بقوله : « نواة صغيرة من الاشخاص تملك القيادة الفعلية ، وينضم اليها « اعضاء » يلعبون دورا اكثر سلبية بكثير ، بينما لا تلعب كتلة المنتمين سوى دور موضوع » . ودور الموضوع هذا لا تلغيه الديمقراطية الشكلية او « الحرية » التي يمكن ان تسود في هذه المنظمات ، بل على العكس يتثبت ويتأبد . ان « الوعي الزائف » واستحالة التدخل في سير التاريخ عن طريق عمل واع ينعكسان ، على صعيد التنظيم ، في استحالة تكوين وحدات سياسية نشيطة (احزاب) مدعوة لان تكون وسيطة بين عمل كل منتسب فرد وبين نشاط مجموع الطبقة . وبما ان هذه الاحزاب وهذه الطبقات غير نشيطة بالمعنى التاريخي الموضوعي ، وبما ان نشاطها الظاهري لا يعدو ان يكون انعكاسا لاستسلامها الجبري لقوى تاريخية غير مفهومة ، فلا مناص بالتالي من ان تتجلى فيها جميع الظاهرات التي تنجم عن بنية الوعي المتشيء وعن الانفصال بين النظرية والممارسة ، بين الوعي والوجود . وبعبارة اخرى ، ان موقفها لا بد ان يكون تأمليا صرفا تجاه سير التطور . وبالتالي يتجلى فيها بالضرورة التصوران الخاطئان المترابطان عن سير التاريخ : التهويل المقصود من اهمية الفرد (الزعيم) والتهوين الجبري من اهمية الطبقة (الجماهير) . وهكذا ينقسم الحزب الى قسم نشيط وقسم سالب ، والثاني لا يتحرك الا عرضا وبأمر من الاول . وعلى هذا فـ « الحرية » التي يمكن ان توجد بالنسبة الى اعضاء هذه الاحزاب ليست شيئا اخر سوى حرية الحكم على الاحداث التي تقع بصورة جبرية ، او على اخطاء الافراد . انهم متفرجون، يشاركون في الاحداث بهذا القدر او ذاك ، لكن ليس بكل قلبهم وجماع شخصيتهم . ذلك ان هذه الاحزاب لا يمكن ان تتسع لشخصية العضو الكاملة . فهي قائمة ، شأن كل اشكال « الحضارة » الاجتماعية ، على تقسيم دقيق وميكانيكي للعمل ، وعلى البيروقراطية ، وعلى تمييز دقيق بين الحقوق والواجبات . والاعضاء غير مرتبطين بالتنظيم الا بأجزاء مجردة من وجودهم ، وهذه الارتباطات المجردة تجد تعبيرها

الموضوعي في التمييز بين الحقوق والواجبات .

ان المساهمة النشيطة في الاحداث كافة ، والموقف العملي فعلا لكل اعضاء المنظمة ، لا يمكن ان يتحققا الا اذا تحركت الشخصية بكاملها . وانما عندما يصبح العمل في قلب المجموعة مسألة شخصية مركزية بالنسبة الى كل فرد يساهم فيه، يمكن ان يلغى الانفصال بين الحق والواجب ، الذي هو شكل تنظيمي لانفصال الانسان عن صفته الاجتماعية ، وتعبير عن تجزؤه بفعل القوى الاجتماعية المسيطرة عليه . ان الحق كما يقول ماركس « لا يمكن ان يوجد ، من حيث طبيعته بالذات ، الا في تطبيق معيار واحد » . لكن الافراد ، غير المتساوين بالضرورة « لا يمكن قياسهم بمعيار واحد الا اذا نظر اليهم جملة واحدة من وجهة نظر واحدة ... فلا يرى فيهم شيء اخر (غير ما تراه وجهة النظر تلك) ويجري تجريد كل الباقي ». وعلى هذا ، فكل علاقةانسانية ترفض هذه البنية، هذا التجريد لشخصية الانسان الكاملة ، هي خطوة الى الامام نحو تدمير تشيؤ الوعي الانساني . والحال ان خطوة كهذه تفترض مسبقا الالتزام الايجابي النشيط لجماع الشخصية . ومن هنا يصبح واضحا ان اشكال الحرية في المنظمات البورجوازية ليست شيئا آخر غير « وعي زائف » لغياب الحرية الفعلي ، اي ليست غير بنية من بنىالوعي ينظر فيها الانسان بصورة حرة شكليا الى اندماجه بنظام من الضرورات اجنبي الماهية ويخلط «حرية» هذا التأمل الشكلية مع الحرية الحقيقية . هذا الفهم للاشياء هو وحده الذي يحذف المفارقة او التناقض الظاهري الذي يتجلى في توكيدنا السابق بأن انضباط الحزب الماركسي الثوري ، بأن الاندماج غير المشروط لجماع شخصية كل عضو في ممارسة الحركة ، هو الطريق الوحيد الممكن لتحقيق الحرية الاصيلة . وهذا لا يصح فقط بالنسبة الى الجماعة التي تجد في هذا الشكل من التنظيم وسيلة لتحقيق الشروط الاجتماعية الموضوعية لتلك الحرية ، بل يصح ايضا بالنسبة الى الفرد ، بالنسبة الى العضو الحزبي الفرد الذي لا يستطيع ان يتقدم نحو تحقيق الحرية بالنسبة الى شخصه ايضا الا عبر هذا الطريق. اذن فمسألة التنظيم مسألة عملية اساسية بالنسبة الى الحزب ، شرط لا غنى عنه لعمله الواقعي . الا انها ليست مسألة تقنية وعملية فحسب ، بل واحدة من اعلى واهم المسائل الفكرية للسيرورة الثورية . فهذا الانضباط الذي لا يمكن ان يولد الا بوصفه الفعل الواعي الحر الصادر عن ذلك القسم الاكثر وعيا من الطبقة ، نعني الطليعة ، لا يمكن ان يتحقق بدون هذه الشروط الفكرية المسبقة . فبدون معرفة ، ولو غريزية ، على الاقل ، بهذا الارتباط الصميم بين جماع الشخصية وانضباط الحزب بالنسبة الى كل عضو حزبي فرد ، يتجمد هذا الانضباط بالضرورة في نظام مجرد ومتشيء من الواجبات والحقوق ، ويسقط الحزب بالضرورة في نمط تنظيم الحزب البورجوازي . وهكذا نستطيع ان نفهم من جهة ان يدلل التنظيم ، موضوعيا ، على حساسية عظيمة تجاه القيمة الثورية او غياب هذهالقيمة فيالتصوراتوالاتجاهات الثورية ، وان يتطلب التنظيم الثوري ، من جهة ثانية ، ذاتيا ، درجة عالية جدا من الوعي الطبقي .

مهما تكن اهمية تفهم هذا الارتباط بين التنظيم الشيوعي وبين اعضائه الفرديين على الصعيد النظري ، فان من الضرر ، كل الضرر ، الوقوف عند هذا الحد والنظر الى مشكلة التنظيم من زاويتها الشكلية والاخلاقية . ذلك ان العلاقة التي تكلمنا عنها بين الفرد وارادةالمجموعالتييخضع لها بكل شخصيته ليست وقفا على الحزب الماركسي الثوري وحده ، بل هي موجودة ايضا لدى العديد من الشيع الطوبائية ، وعلى نحو اكثر وضوحا وبروزا احيانا . ذلك ان هذه الشيع تعتبر المظهر الشكلي والاخلاقي في هذه العلاقة المبدأ الوحيد ، او الحاسم على الاقل ، في المشكلة التنظيمية ، لا مجرد لحظة من لحظات مجموع المشكلة التنظيمية . والحال ان هذا المبدأ التنظيمي، اذا ما نظرنا اليه في مظهره الشكليوالاخلاقي وحده لا غير، يلغي نفسه بنفسه . فصحته ، التي ليست بعد شيئا كاملا مكتملا وانما مجرد اتجاه صحيح نحو الهدف المطلوب تحقيقه ، تكف عن ان تكون شيئا صحيحا بمجرد ان تنقطع صلتها الصحيحة بمجموع السيرورة التاريخية . ولهذا عزونا ، في محاولتنا توضيح الصلة بين الافراد والتنظيم ، اهمية حاسمة لماهية الحزب بوصفه مبدأ توسط بين الانسان والتاريخ . ذلك ان المتطلبات المطروحة على الفرد لا تفقد طابعها الشكلي والاخلاقي الا اذا كانت ارادة المجموع المكثفة في الحزب عاملا نشيطا وواعيا في التطور التاريخي ، والا اذا كانت على صلة حية ودائمة متفاعلة بعملية الانقلاب الاجتماعي ، والا اذا كان اعضاء الحزب الفرديون على صلة حية متفاعلة بهذه العملية نفسها وبركيزتها ، الطبقة الثورية .ولهذا، عندما درس لينين كيفية استمرار الانضباط الثوري في الحزب البلشفي ، وضع في المقام الاول ، الى جانب تفاني الاعضاء ، علاقات الحزب بالجماهير وصحة اتجاهه السياسي .

الا ان هذه اللحظات الثلاث ينبغي الا تفصل عن بعضها بعضا . وتصور الشيع الاخلاقي والشكلي يفشل على وجه التحديد لانه لا يدرك وحدة هذه اللحظات ، ويعجز عن فهم التفاعل الحي بين التنظيم الحزبي والجماهير غير المنظمة . ان كل شيعة (عصبة) ، مهما يكن موقفها القائم على الرفض من المجتمع البورجوازي ، ومهما تكن قناعتها الذاتية بأن هوة عميقة تفصلها عنهذا المجتمع ، تدلل بصدد هذه النقطة على وجه التحديد على انها ما تزال تقف ، في ماهية تصورها عن التاريخ، على أرض بورجوازية ، وتبرهن بالتالي على ان بنية وعيها الذاتي ما تزال تمت بصلة قربى الى الوعي البورجوازي .ومن الممكن ارجاع هذه القربى في التحليل الاخير الى تصور مشابه عن ثنائية الوجود والوعي ، الى عجز عن فهم وحدتهما باعتبارها سيرورة جدلية ، باعتبارها سيرورة التاريخ . ولا فرق من وجهة النظر هذه بين ان يقال ان الجماهير تستطيع بصورة اسطورية ، وبدون اي شروط ، ان تفهم العمل الثوري فهما واضحا ، وبين ان يقال ان على الاقلية « الواعية » ان تعمل بدلا من الجماهير اللاواعية ومن اجلها . فهذان الموقفان المتطرفان متشابهان وقريبان من الوعي البورجوازي الذي ينظر الى السيرورة التاريخية الواقعية مفصولة عن تطور وعي «الجماهير». فالعصبة اذا ما عملت من اجل الجماهير ـ الكتلة «اللاواعية» ـ

وبالنيابة عنها وباعتبارها ممثلة لها ، جمدت الى الابد الانفصال التنظيمي الضروري تاريخيا ، وبالتالي الجدلي ، بين الجماهير والحزب . وبالعكس ، اذا ما سعت الى الاندماج بكليتها في حركة الجماهير العفوية والغريزية ، تكون قد وضعت في مستوى واحد وعي البروليتاريا الطبقي وافكار الجماهير وعواطفها الآنية ، وفقدت كل مقياس يسمح لها بالحكم موضوعيا على صحة العمل . انها اسيرة الاحراج البورجوازي : القدرية (التخيرية) او الجبرية . انها تنطلق من وجهة نظر يستحيل معها الحكم على المراحل الموضوعية والمراحل الذاتية معا للتطور التاريخي . انها مرغمة اما على التهويل من شأن التنظيم واما على التهوين من اهميته . مرغمة على ان تعالج مشكلة التنظيم على حدة ، فاصلة اياها عن المشكلات التاريخية والعملية العامة ، عن مشكلات الاستراتيجية والتكتيك .

ذلك ان مقياس صحة الارتباط بين الحزب والطبقة لا يمكن اكتشافه الا في الوعي الطبقي البروليتاري . فالوحدة الموضوعية الواقعية للوعي الطبقي تشكل ، من جهة اولى ، اساس الارتباط الجدلي في الانفصال التنظيمي بين الطبقة والحزب . ومن الجهة الثانية تترتب على نقص وحدة الوعي الطبقي وعلى تفاوت درجاته وضوحا وعمقا بين مختلف افراد البروليتاريا وفئاتها وشرائحها ، ضرورة الانفصال التنظيمي بين الحزب والطبقة . اذن فبوخارين على حق عندما ينوه بأن تكوين حزب سيكون امرا لا داعي او مبرر له تجاه طبقة موحدة داخليا . لكن المهم في هذه الحال ان نعرف هل يتجاوب استقلال الحزب الذاتي التنظيمي وانفصاله عن سائر الطبقة مع فروق موضوعية في بنية الطبقة بالذات ، ام ان الحزب ليس منفصلا عن الطبقة الا بنتيجة تطور وعيه وبنتيجة انشراطه بتطور وعي اعضائه وشرطه له معا . واذا كان من السخف الا نرى تمايزات اقتصادية موضوعية في قلب البروليتاريا ، فانه ينبغي في الوقت نفسه الا ننسى ان هذه التمايزات لا تستند البتة الى فروق موضوعية واقتصادية كتلك التي يقوم عليها انفصال الطبقات عن بعضها بعضا . ان بوخارين عندما ينوه على سبيل المثال بأن « الفلاح الذي دخل لتوه الى المصنع هو كائن يختلف تماما عن العامل الذي يعمل في المصنع منذ نعومة اظفاره » ، فانه انما ينوه ، هذا صحيح ، بفرق في « الكينونة » ، لكن الفرق بينهما هو من بعيد غير الفرق بين العامل في مصنع كبير حديث والعامل في ورشة صغيرة ، كما ذكر بوخارين ايضا . ففي المثال الثاني يكمن الفرق في الموقف المختلف موضوعيا في عملية الانتاج، بينما لم يطرأ من تبدل ، في المثال الاول ، على الموقف الفردي في عملية الانتاج . والمسألة تنحصر ، في هذه الحال، في سرعة قدرة هذا الفرد (او الفئة) على التلاؤم ، من حيث الوعي ، مع وضعه الجديد في عملية الانتاج في الوقت الذي ستؤثر فيه المخلفات النفسية لوضعه الطبقي القديم سلبيا على تكوين وعيه الطبقي . اما في الحالة الثانية ، حالة الفرق بين عامل في مصنع حديث كبير والعامل في ورشة صغيرة ، فان السؤال الذي يطرح نفسه هو معرفة ما اذا كانت المصالح الطبقية ، الناجمة بصورة اقتصادية عن الاختلافات في الوضع داخل البروليتاريا ، قوية بما فيه الكفاية لتحدث تمايزا داخل المصالح

الطبقية الموضوعية لمجموع الطبقة . وبناء على هذا ، فان المسألة في الحالة الاخيرة هي مسألة معرفة ما اذا كان من الواجب ان نعتبر الوعي الطبقي الموضوعي متمايزا ومتفاوتا، في حين ان المسألة في الحالة الاولى هي مسألة معرفة ما المصائر الفردية ـ النمطية غالبا ـ التي تعرقل وتعيق تكوين ذلك الوعي الطبقي الموضوعي .

وواضح ان الحالة الثانية هي المهمة فعلا على الصعيد النظري . فالانتهازية باتت تحرص، منذ برنشتاين،على تصوير التفاوتات الاقتصادية الموضوعية داخل البروليتاريا بأنها بالغة العمق من جهة اولى ، كما انها تشدد اللهجة من الجهة الثانية على تشابه « الوضع الحياتي » بين فئات خاصة شتى ، من بروليتارية ونصف بروليتارية وبورجوازية صغيرة الخ ، بحيث تختفي وحدة الطبقة واستقلالها الذاتي عبر هذا « التمايز » .وطبيعي ان البلاشفة هم آخر من يتعامى عن وجود هذه التمايزات . لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذه الحال هو ان نعرف ما الوظيفة التي تعود اليها في كلية التطور التاريخي والاجتماعي ، والى اي مدى يؤدي الاعتراف بهذه التمايزات الى طرح مشاكل والى اتخاذ تدابير تكتيكية (على الاخص) ، والى اي مدى يؤدي الى طرح مشاكل واتخاذ تدابير تنظيمية (على الاخص) . وقد يبدو للوهلة الاولى ان هذه المشكلة لا تطرح غير ترهات تصورية . لكن ينبغي ان نفهم ان الرابطة التنظيمية ، داخل الحزب الماركسي الثوري ، تفترض على وجه التحديد وحدة الوعي وبالتالي وحدة الكائن الاجتماعي التي هي اساس وحدة الوعي ، في حين ان الرابطة التكتيكية قد تكون ممكنة بل ضرورية اذا ما احدثت الظروف التاريخية داخل الطبقات المختلفة موضوعيا في كينونتها الاجتماعية حركات تسير مؤقتا باتجاه واحد من وجهة نظر الثورة وان كانت ناجمة عن اسباب متباينة . وعلى كل، واذا كانت الكينونة الاجتماعية الموضوعية مختلفة فعلا، فان تلك الاتجاهات لا يمكن ان تكون «ضرورية» بنفس الدرجة فيما لو كان الاساس الطبقي واحدا . وبعبارة اخرى ، في الحالة الاولى فقط يكون الاتجاه المتماثل هو الضرورة الاجتماعية التي يمكن لظروف شتى ان تعرقل تدخلها في التجربة لكن التي لا بد ان تفرض نفسها في النهاية ، فيحين ان صدفة الظروف التاريخية هي التي سببت في الحالة الثانية ذلك التلاقي في الاتجاهات . وفي هذه الحال تكون ظروفا موائمة ينبغي استغلالها تكتيكيا ، والا ضاعت ، وربما الى ما لا عودة . وبديهي ان امكانية اتفاق كهذه بين البروليتاريا والفئات نصف البروليتارية الخ ليست بنت الصدفة لكن اساسها الضروري يكمن في وضع البروليتاريا الطبقي وحده : فما دامت البروليتاريا لا تستطيع ان تتحرر الا بابادة المجتمع الطبقي ، لذا تكون مرغمة على ان تخوض نضالها التحرري من اجل جميع الفئات المضطهدة والمستغلة ايضا . لكنها « صدفة » بهذا القدر او ذاك ، من وجهة نظر هذه الفئات الغامضة الوعي الطبقي ، اذا وقفت في المعارك الخاصة الى جانب البروليتاريا او في صف اعدائها . والحق ، كما بينا آنفا ، ان هذه مسألة تتعلق الى حد كبير بالتكتيك السليم لحزب البروليتاريا الثوري . وفي هذه الحال بالتالي ، ونظرا الى ان الكينونة الاجتماعية للطبقات الفاعلة ليست واحدة ، ونظرا الى ان وسيط ترابطها هو الرسالة التاريخية الشمولية للبروليتاريا ، يكون الاتفاق التكتيكي ،

العرضي دوما على الصعيد النظري ، والدائم في غالب الاحيان على الصعيد العملي؛ والمترافق بانفصال تنظيمي صارم ، هو وحده في صالح التطور الثوري . ذلك ان السيرورة التي تفهم بها الفئات نصف البروليتاريا ،الخ،ان تحررها منوط بانتصار البروليتاريا ، تستغرق من الزمن مدة طويلة وتتعرض لتأرجحات واسعة النطاق بحيث قد يؤدي اتفاق اكثر من تكتيكي الى تعريض مصير الثورة للخطر . ومن هنا نفهم لماذا طرحنا سؤالنا بمثل تلك الحدة : هل يتجاوب مع التفاوتات داخل البروليتاريا تمايز مشابه في الكينونة الاجتماعية الموضوعية ، في الوضع الطبقي ، وبالتالي في الوعي الطبقي الموضوعي ؟ ام ان هذه التفاوتات لا تتشكل الا تبعا للسهولة او الصعوبة التي يفرض بها هذا الوعي الطبقي الحقيقي نفسه على فئات البروليتاريا وشرائحها وافرادها ؟ هل تتلاقى المصالح الاجمالية لمختلف فئات البروليتاريا ؟ او هل تتنابذ ؟

اذا طرحنا السؤال على هذا النحو، لا يعود ثمةمجال للشك بصدد الجواب. فكلمات **البيان الشيوعي** التي تبناها حرفيا تقريبا المؤتمر الثاني للحزب البلشفي، لا تصبح مفهومة ولا تأخذ معنى الا اذا اكدت البروليتاريا وحدة الكينونة الاقتصادية الموضوعية : « ليس للحزب الشيوعي مصالح مختلفة عن مصالح مجموع الطبقة العاملة ، وهو لا يتمايز عن مجموع الطبقة العاملة الا لانه ينظر الى الرسالة التاريخية للطبقة العاملة في كليتها ، ويعمل ، في منعطفات الطريق كافة ، على حماية لا مصالح بعض فئات او بعض حرف ، بل مصالح الطبقة العاملة برمتها ». وعلى هذا فالتفاوتات في قلب البروليتاريا ، تلك التفاوتات التي تقود الى شتى الاحزاب العمالية والى تشكيل حزب ماركسي ثوري ، ليست تمايزات اقتصادية موضوعية بنيانية داخل البروليتاريا ، وانما هي تدرجات في سيرورة وعيها الطبقي . وليس هناك فئات خاصة من العمال يؤهلها وجودها الاقتصادي على نحو مسبق لان تصبح شيوعية على الفور ، كما انه لا وجود لعامل فرد شيوعي بالولادة . ان امام كل عامل ولد في المجتمع الراسمالي وترعرع تحت تأثيره طريقا ، طويلا او قصيرا من التجارب ، عليه ان يقطعه حتى يحقق في ذاته الوعي الصحيح لوضعه الطبقي الذاتي .

ان الحزب الماركسي الثوري يضع نصب عينيه في نضاله وعي البروليتاريا الطبقي . وانفصاله التنظيمي عنالطبقة لا يعني في هذه الحال انه يريد ان يناضل مكان الطبقة وفي سبيل مصالح الطبقة (كما يفعل البلانكيون) . واذا كان يفعل هذا مع ذلك ، وهذا ما يمكن ان يحدث ابان الثورة ، فانه لا يفعله اولا باسم الاهداف الموضوعية للنضال المطروح (فهذه الاهداف لا يمكن ادراكها وحمايتها على المدى الطويل الا من قبل الطبقة نفسها) ، وانما ليدفع الى امام وليعجل بعملية تطور الوعي الطبقي . ذلك ان عملية الثورة ، على المستوى التاريخي ، ترادف عملية تطور الوعي الطبقي البروليتاري . ان الانفصال التنظيمي للحزب الماركسي الثوري عن جماهير الطبقة الواسعة يقوم على تنافر الطبقة من زاوية الوعي ، ويعمل في الوقت نفسه على تسريع عملية توحيد هذه التفاوتات الى اعلى مستوى

ممكن . ان الاستقلال التنظيمي الذاتي للحزب الماركسي الثوري ضروري حتى ترفع الطبقة كلها وجودها كطبقة الى مستوى الوعي ، وحتى يتجلى لكل عامل على نحو واضح ومفهوم ، في كل حدث من احداث الحياة اليومية ، الموقف الذي توجبه عليه المصلحة العامة للطبقة . وبالمقابل ، يفصل الشكل التنظيمي العصبوي الوعي الطبقي « الصحيح » فصلا مصطنعا عن الحياة وعن تطور الطبقة ، كما ان الشكل التنظيمي للانتهازيين يعني تسوية تفاوتات الوعي تلك في ادنى مستوى ، او في المستوى الوسطي في احسن الحالات . وبما ان هذا المستوى الوسطي ليس بالاصل شيئا قابلا للتحديد بصورة سكونية واحصائية ، وبما انه هو نفسه نتيجة للتطور الثوري ، لذا فان اقامةالتنظيم على اساس هذا المستوى الوسطي لن تؤدي الا الى عرقلة تطوره ، بل حتى الى تخفيضه الى مستوى ادنى ايضا . وعلى العكس من ذلك ، فان الانطلاق من اعلى امكانية متوفرة موضوعيا في زمن محدد ، وبالتالي الاستقلال التنظيمي الذاتي للطليعة الواعية ، يشكلان في حد ذاتهما وسيلة لتسوية التوتر بينهذه الامكانية الموضوعية وبين مستوى الوعي الفعلي الوسطي ، وذلك باتجاه دفع الثورة الى امام .

لكن الاستقلال التنظيمي لا معنى له ومهدد بالسقوط الى مستوى العصبة اذا لم يأخذ دوما بعين الاعتبار تكتيكيا مستوى وعي الجماهير الواسعة والاكثر تخلفا . وهنا تصبح وظيفة النظرية الصحيحة عن مشكلة تنظيم الحزب الماركسي الثوري واضحة للعيان . فعلى هذه النظرية ان تمثل اعلى امكانية موضوعية للعمل البروليتاري. والحال ان التفهم النظري الصحيح هو الشرط الواجب لهذا العمل. ومن هنا نجد ان حساسية التنظيم الانتهازي بنتائج نظرية خاطئة من النظريات اضعف من حساسية التنظيم الثوري الماركسي ، لان التنظيم الانتهازي لا يعدو ان يكون تجمعا رخوا بهذا القدر او ذاك من المركبات المتنافرة بهدف اعمال عارضة خالصة ، ولان اعماله مدفوعة بحركات الجماهير اللاواعية التي يصعب لجمها اكثر مما هي موجهة من قبل الحزب فعلا : ولان التلاحم التنظيمي في هذا الحزب هو، في ماهيته ، تسلسل ممكنن ومتحجر على اساس تقسيم العمل بين القادة والموظفين . وبالمقابل نجد ان الطابع العملي للتنظيم الماركسي الثوري وماهيته كحزب نضالي هما اللذان يستلزمان من جهة اولى النظرية الصحيحة ، والا فان نتائج نظرية خاطئة ستقوده بسرعة الى الفشل . وهذا الشكل التنظيمي ينتج، من جهة ثانية ، ويعيد انتاج التفهم النظري الصحيح ، بزيادته بوعي على الصعيد التنظيمي حساسية الشكل التنظيمي بنتائج المواقف النظرية . اذن فالقدرة على العمل والقدرة على انتقاد الذات وتصحيحالنفسوالتطور النظري الدائم هما في تفاعل دائم صميم . ونظريا ايضا ، لا يعمل الحزب الماركسي الثوري بالنيابة عن البروليتاريا . واذا كان وعيه الطبقي ، بالنسبة الى فكر وعمل مجموع الطبقة ، مائعا غير متحدد وخاضعا للتحول والتطور ، فان هذا لا بد ان ينعكس في الوجه التنظيمي لهذا الوعي الطبقي ، في الحزب الماركسي الثوري ، مع فرق واحد هو ان مستوى اعلى من الوعي قد تموضع هنا على مستوى التنظيم : ففي مواجهة

صعود او انخفاض تطور هذا الوعي في الطبقة نفسها ، وفي مواجهة الانفجارات والخمود على حد سواء ، ينتصب هنا، اي على صعيد الحزب التنظيمي ، التوكيد الواعي للارتباط بين « الهدف النهائي » والعمل الراهن . اذن فالطابع التطوري ، الطابع الجدلي للوعي الطبقي يصبح،في نظرية الحزب ، الجدل المستخدم بوعي.

هذا التفاعل الجدي المتواصل بين النظرية والحزب والطبقة ، هذا التوجيه للنظرية نحو حاجات الطبقة المباشرة ، لا يعنيان في الوقت نفسه انحلال الحزب في جماهير البروليتاريا . والخوف من هذا الانحلال هو الذي جعل الكثيرين من الشيوعيين يتهيبون من شعار الجبهة الموحدة ومن الاتفاق التكتيكي الظرفي مع الانتهازيين . ولهذا يعتقدون ايضا في احيان كثيرة ان عليهم ان يسلكوا سلوكا عصبويا تجاه البروليتاريا ، بدلا من ان يكون عملهم وسيلة لتطوير وعيها الطبقي . والحق ان ملاءمة تكتيك الحزب الماركسي الثوري مع مستوى وعي البروليتاريا، ولا سيما في اللحظات التي يبرز فيها هذا الوعي ويعلو وان في شكل خاطىء ، لا تعني ان الحزب يريد ان يحقق بلا شروط ارادة الجماهير الآنية وحدها . بل على العكس ، فعلى وجه التحديد لانه يريد ان يبلغ اعلى نقطة مما هو ممكن موضوعيا وثوريا ـ وارادة الجماهير الآنية هي في غالب الاحيان العنصر الاساسي في ذلك ـ يجد نفسه مرغما احيانا على الوقوف ضد الجماهير ، وعلى نفي ارادتها الراهنة ليريها الطريق الصحيح . وهو مرغم ايضا على ان يأخذ في حسابه ان ما هو صحيح في موقفه لن يصبح مفهوما من قبل الجماهير الا لاحقا وبعد تجارب مرة عديدة .

بيد انه ينبغي الحذر من تعميم هذه الامكانية او تلك من امكانيات التعاون مع الجماهير في مخطط تكتيكي عام . صحيح ان تطور الوعي الطبقي البروليتاري (وبالتالي تطور الثورة البروليتارية) وتطور الحزب الماركسي الثوري يشكلان ، من وجهة نظر التاريخ العالمي ، سيرورة واحدة . وصحيح ان كلا منهما يشرط الاخر على نحو وثيق وصميمي في الممارسة اليومية ، الا ان نموهما العيني لا يظهر وكأنه سيرورة واحدة ، ولا وجود حتى لتواز مباشر . بديهي ان نمو الحزب الماركسي الثوري وتوطده الداخلي والخارجي على حد سواء لا يتم في فراغ عزلة عصبوية ، وانما في قلب الواقع التاريخي ، من خلال تفاعل جدلي متواصل مع الازمة الاقتصادية الموضوعية ومع الجماهير التي امست بفعل هذه الازمة ثورية. لكن من الممكن ان يتيح مسار التطور للحزب الماركسي الثوري امكانية الوصول الى التوضيح الداخلي الكامل قبل خوض المعارك الحاسمة ، كما حدث في روسيا على سبيل المثال فيما بين الثورتين . كما يمكن ان تمسي الجماهير الواسعة ثورية وحزبية بسرعة عظيمة بفعل الازمة ، حتى قبل ان يتاح لها ان تكتسب في النضال شروط الوعي الداخلية ، الضرورية لحياة المنظمة الحزبية . وبذلك تبرز احزاب جماهيرية لا تتحول فعلا الى احزاب ماركسية ثورية الا في مجرى النضال اللاحق. بل من الممكن احيانا ان يولد الحزب الماركسي الثوري من الازمة الاقتصادية تبعا لـ « قوانين عضوية » . ومع ذلك تبقى الخطوة الحاسمة ، اي المشاركة الواعية ،

على صعيد تنظيمي داخلي ، للطليعة الثورية ، وبعبارة اخرى ، التكوين الفعلي لحزب ماركسي ثوري فعلي ، اقول : تبقى هذه الخطوة الحاسمة الفعل الواعي والحر لهذه الطليعة نفسها . ولا فرق في ذلك بين ان يتطور حزب صغير نسبيا ومتلاحم داخليا وتتسع صفوفه ويتحول الى حزب جماهيري كبير عن طريق التفاعل مع فئات واسعة من البروليتاريا ، وبين ان يخرج من حزب جماهيري ولد عفويا حزب ماركسي ثوري جماهيري بعد اكثر من ازمة داخلية واحدة . ذلك ان الماهية النظرية لجميع هذه الاحداث تبقى هي هي : تجاوز الازمة الايديولوجية ، واكتساب الوعي الطبقي البروليتاري الصحيح .

ومن الخطر على تطور الثورة ، من وجهة النظر هذه ، التهويل من شأن حتمية هذه السيرورة والاعتقاد بأن اي تكتيك قادر على دفع سلسلة كاملة من الاعمال الى تجاوز نفسها من خلال اشتداد وتكثف اجباري لتبلغ اهدافا ابعد ، كما انه من الخطر بالقدر نفسه الاعتقاد بأن افضل عمل للحزب الماركسي الثوري الكبير والمنظم ليس هو قيادة البروليتاريا بصورة صحيحة في النضال نحو هدف تتطلع اليه هي نفسها وان على نحو غير واع كل الوعي . ومن المؤكد انه من الخطأ ايضا النظر هنا الى مفهوم البروليتاريا نظرة سكونية واحصائية : « ان مفهوم الجماهير ـ على حد قول لينين ـ يتبدل في مجرى النضال على وجه التحديد » . ان الحزب الماركسي الثوري هو ـ لصالح الثورة ـ وجه مستقل ذاتيا من الوعي الطبقي البروليتاري . والمطلوب هو فهم ذلك فهما نظريا صحيحا من خلال هذه العلاقة الجدلية المزدوجة : بوصفه انعكاسا لهذا الوعي ، وبوصفه في الوقت نفسه محركا لهذا الوعي . وبعبارة اخرى ، من خلال استقلاله الذاتي ومن خلال تلاحمه معا .

ـ ٥ ـ

هذا الفصل السليم ، لكن المتغير والمتلائم مع الظروف دوما ، بين الاتفاق التكتيكي والاتفاق التنظيمي في علاقات الحزب بالجماهير، يأخذ ، باعتباره مشكلة داخلية من مشاكل الحزب ، شكل وحدة بين مسائل التكتيك والتنظيم ، وتجربة الحزب الروسي في هذا المجال هي الاساسية حتى يومنا هذا . اذ كما ان الاحزاب غير الروسية قد دللت ، في زمن « امراضها الطفولية » ، على ميل نحو التصور العصبوي للحزب ، نراها قد مالت فيما بعد الى ان تهمل حياتها « الداخلية » ، الى جانب اهمالها التأثير الدعائي والتنظيمي للحزب على الجماهير ، اي حياتها المتجهة الى « الخارج » . وهذا بالطبع مرض آخر من « الامراض الطفولية » ، تعود جرثومته جزئيا الى التكون السريع لهذه الاحزاب الجماهيرية الكبيرة والى الكثرة الهائلة من القرارات والاعمال الهامة التي كان عليها اتخاذها والى ضرورة التفاتها باستمرار « نحو الخارج » . لكن تفهم التسلسل السببي الذي قاد الى خطأ ما لا يعني القبول به . ولا سيما

ان الطريقة الصحيحة في العمل والالتفات « نحو الخارج » تبين بأسطع صورة مدى سخافة التمييز بين التكتيك والتنظيم في حياة الحزب الداخلية ، ومدى تأثير هذه الوحدة الداخلية على الصلة الصميمة بين الحياة المتجهة « الى الخارج » وبين الحياة المتجهة « الى الداخل » (بالرغم من ان هذا الانفصال يبدو شبه مستعص وغير قابل للتغلب عليه في التجربة بالنسبة الى كل حزب ماركسي ثوري ، لانه موروث عن الوسط الذي تكون فيه الحزب) . ينبغي اذن ان يعي الجميع ، في الممارسة اليومية المباشرة ، ان مركزية الحزب التنظيمية (مع كل ما ينجم عنها من مشكلات انضباطية)والقدرة على المبادهة التكتيكية هما مفهومان يشرط كل منهما الآخر . فالامكانية المتاحة لتكتيك حزبي كيما ينتشر بين الجماهير تفترض مسبقا انتشاره في الحزب . ولا يكفي ، بالمعنى الميكانيكي للانضباط ، ان تكون القيادة المركزية متمكنة بقوة من الاعضاء الحزبيين ، ولا يكفي ان يعمل هؤلاء الاعضاء في الخارج وهم مجسدون لارادة عامة شمولية ، بل ينبغي ايضا ان يصبح الحزب تنظيما موحدا الى درجة يتترجم معها كل تحول في اتجاه النضال باعادة تجمع القوى كافة ، وينعكس كل تبدل في الموقف حتى على اعضاء الحزب الفرديين ، وتكون حساسية التنظيم بالتالي بتغيرات الاتجاه وبارتفاع مستوى النشاط النضالي او بحركات التراجع الخ ، بالغة أعلى مستوى ممكن . ولا حاجة بنا ـ اننا لنأمل ذلك ـ الى ان نشرح ان هذا لا يترتب عليه انصياع كانصياع الدمى . ذلك انه من الواضح ان مثل ذلك المستوى من حساسية التنظيم هو الذي يتيح امكانية نقد ذاتي صحي وقدرة اكبر على العمل ، بفضل كشفه بأكبر سرعة ، اثناء الممارسة العملية ، عن المظاهر الخاطئة في الشعارات التخصيصية المطروحة . وبديهي ان التلاحم التنظيمي المتين للحزب لا يمنحه قدرة موضوعية على العمل فحسب ، بل يخلق ايضا مناخا داخليا في الحزب يمكنه معه التدخل بفعالية في مجرى الاحداث ، والاستفادة من الفرص المتاحة له . وبناء على هذا فان مركزة جميع قوى الحزب لا بد بالضرورة ان تزيد قدرة الحزب ، بفضل ديناميته الداخلية ، على النشاط والمبادهة . وبالمقابل فان الشعور بضعف متانة التنظيم له تأثير مشل وناه على القرارات التكتيكية بل حتى على موقف الحزب النظري الاساسي .

تقول الاطروحات التنظيمية للمؤتمر الثالث للحزب الروسي :« لا يوجد بالنسبة الى الحزب الشيوعي اي زمن يمكن فيه لتنظيم الحزب الا يكون فعالا من وجهة النظر السياسية » . هذا الدوام التكتيكي والتنظيمي بالنسبة الى الكفاح والنشاط الثوري على حد سواء لا يمكن ان يفهم فهما صحيحا الا عن طريق تفهم وحدة التكتيك والتنظيم ، لانه اذا ما انفصل التكتيك عن التنظيم ، واذا لم تدرك في كليهما وحدة سيرورة تطور الوعي الطبقي البروليتاري ،تحتم ان يسقط مفهوم التكتيك في احراج الانتهازية او الارهاب ، وتحتم اما ان يتحول « العمل » الى فعل معزول لـ « الاقلية الواعية » بهدف الاستيلاء على السلطة ، واما ان يكون مجرد تدبير متلائم لا اكثر مع رغبات الجماهير الآنية ، مجرد عمل

« اصلاحي » ،في حين لا يبقى للتنظيم من مهمة سوى «الاعداد» التكتيكي للعمل . بيد ان دوام الموقف الثوري لا يعني ان استيلاء البروليتاريا على السلطة ممكن في كل لحظة . انما يعني فقط ان كل تغير في الوضع الموضوعي لمجمل الاقتصاد ، وكل حركة يحدثها في الجماهير هذا التغير يتواكبان بميل يمكن توجيهه ثوريا واستغلاله لتطوير وعي البروليتاريا الطبقي . والحال ان التقدم الداخلي للوجه المستقل ذاتيا من هذا الوعي الطبقي ، اي تقدم الحزب الماركسي الثوري هو ، في هذا السياق ، عامل بالغ الاهمية . فالطابع الثوري للوضع الاقتصادي يتجلى بالدرجة الاولى في تضعضع استقرار التشكيلات الاجتماعية بنتيجة تضعضع استقرار التوازن بين القوى الاجتماعية ، ذلك التوازن الذي يقوم عليه استقرار المجتمع البورجوازي . ومن هنا فان الوعي الطبقي البروليتاري لا يمكن ان يصبح مستقلا بذاته ويأخذ وجها له معنى بالنسبة الى البروليتاريا الا اذا جسد هذا الوجه فعلا وفي كل لحظة ، بالنسبة الى البروليتاريا، المعنى الثوري لهذه اللحظة المحددة . وبالنتيجة ، وفي وضع ثوري موضوعي ، لا تكمن صحة الماركسية الثورية في انها صحيحة من خلال « عموميتها » كنظرية . فالنظرية لا يمكن ان تصبح دليلا للعمل طوال مرحلة كاملة خاصة من الاعمال اليومية الا اذا اصبحت راهنة تماما وعملية تماما . وهذا غير ممكن الا اذا تخلصت النظرية من طابعها النظري الصرف ، واصبحت جدلية ، اي الا اذا تجاوزت كل تعارض بين العام والخاص ، بين القانون والحالة الفردية ، بين القانون وتطبيقه ، وفي الوقت نفسه كل تعارض بين النظرية والممارسة . وفي حين ان تكتيك الانتهازيين وتنظيمهم ، غير المستندين الى المنهج الجدلي، يقومان على « الواقعية السياسية » وعلى المطالب اليومية وعلى هجر صرامة الاسس النظرية ، ويقعان في الوقت نفسه ضحية لتصلب وعمومية الاشكال التنظيمية المشيأة والروتين التكتيكي ، ينبغي على الحزب الماركسي الثوري ان يحفظ وان يبقي فيه حيا ذلك التوتر الجدلي الناجم عن الارتباط بـ « الهدف النهائي » والتمسك به من خلال التلاؤم الدقيق مع المقتضيات الآنية العينية . وواضح ان الانشاء الواعي للمبدأ التنظيمي الماركسي الثوري هو طريق الطليعة الثورية لتحقيق تثقفها في هذا الاتجاه ، اتجاه الجدل العملي . فوحدة التكتيك والتنظيم ، وضرورة نقل كل تطبيق للنظرية ، كل خطوة تكتيكية ، الى صعيد التنظيم فورا ،هي المبدأ المضاد المصحح ، المستخدم بوعي ، لكل تيبس عقائدي تتعرض اليه باستمرار كل نظرية يطبقها بشر ترعرعوا في ظل الرأسمالية وتشيأ وعيهم .

ان النضال ضد آثار الوعي المتشيىء يشكل في حد ذاته سيرورة طويلة النفس ، ويتطلب نضالات شائكة دائبة لا ينبغي التوقف فيها لا عند شكل محدد من هذه الآثار ولا عند مضامين ظاهرات محددة . اذ انه ما ان يتم تجاوز التشيؤ في نقطة معينة حتى يبرز خطر تجمد مستوى وعي هذا التجاوز في شكل جديد ، متشيء هو الآخر . فاذا كان الهدف على سبيل المثال هو ان

يتغلب العمال الذيـن يعيشون في ظل الراسمالية على الوهم الزاعم ان الاشكـال الاقتصاديـة والحقوقيـة للمجتمـع البورجـوازي تشكـل الوسط « الازلـي » و« المعقول » و« الطبيعي » للانسان ، واذا كان المطلوب بالتالي هو تحطيـم الاحترام المبالـغ فيه الذي يشعرون به تجاه وسطهم الاجتماعي المعتاد ، فان « الكبريـاء الشيوعية » كمـا سماها لينين ، والتي يمكـن ان تولد بعد الاستيلاء على السلطة وبعد الاطاحـة بالبورجوازيـة في الصراع الطبقـي المكشوف ، يمكـن ان تصبح خطرة خطورة صغار نفس المناشفة تجاه البورجوازية . وانما علىوجهة التحديـد لان الماديـة التاريخيـة ، المفهومة على نحـو صحيح ، تنطلق ، بعكس النظريات الانتهازية ، من واقع ان التطور الاجتماعي ينتج باستمرار شيئا جديدا ، جديدا نوعيا ، لذا يتوجب على كل تنظيم ماركسي ثوري ان يعمل على تعزيز حساسيتـه الخاصة بكل ظهور لما هـو جديد ، وعلى تعزيز قدرته على التعلم من كل لحظـة من لحظات التطور . عليه ان يمنع تحول الاسلحة التي تم بها تحقيق النصر بالامس الى عقبة ، بنتيجـة تيبسها ، امام النضال اللاحق .

اذن فالمرونة والقدرة على تبديل التكتيك وملاءمته ، والتنظيـم الصارم ، مظهران لشيء واحد . لكـن هذا المعنى العميق للشكل التنظيمي الماركسـي الثوري نادرا ما يفهم في كل مداه ، وهذا حتـى في الاوساط الشيوعية . ومع ذلـك فان التطبيق الصحيح لهذا المبدأ ليس شرط امكانية عمل صحيح فحسب، بل هـو ايضا شرط قدرة الحزب الماركسي الثوري على التطور الداخلي . يلـح لينيـن بعناد على رفض كل طوبائية بصـدد المادة البشرية التي ستنجز الثـورة وتقودها الى النصر : فهذه المادة تتألف بالضرورة من بشر ترعرعوا في المجتمـع الراسمالي وافسدهم هذا المجتمع . بيد ان رفض الامال او الاوهام الطوبائيـة لا يعني البتة الاكتفاء بجبرية الاعتراف بهذا الوضع . فبمـا ان انتظار تحول البشر داخليـا وهم طوبائي ما دامت الراسمالية قائمة ، لذا لا بد من البحث وايجـاد تدابيـر وضمانات تنظيمية قادرة على درء النتائج المفسدة لهذا الوضع ، وعلـى تصحيحهـا بمجرد ظهورها ، وعلى استئصال الاستطالات الطفيلية التي تبـرز على ذلـك النحو . والدوغمائيـة النظريـة ليست الا حالة خاصة من ظاهرات التيبس هذه التي يتعرض اليهـا باستمرار كل انسان وكل تنظيـم في الوسط الراسمالي . ان التشييء الراسمالي للوعي يؤدي الى نزعة فردية متطرفة والـى نزعـة شيئية ميكانيكيـة في فهم البشر . فالتقسيم الاجتماعي للعمل يجمد مـن جهة اولى البشر في نشاطهم فيتحولون الى بشر ــ آلات يسيطر عليهم الروتين . ومن الجهـة الثانية يشحذ وعيهم الفردي الذي يصبح فارغـا ومجردا ويقـود الى انانيـة فظـة طماعـة شرهـة الى مظاهر التكريم ، بالنظـر الى استحالـة حصول الشخصية في النشاط بالذات على تفتحها وتعبيرها الحيوي .هذه الميول لا بد ان تفعل فعلهـا في الحزب الماركسي الثوري ايضا ، هذا الحزب الذي لـم يزعم قط انه يبدل داخليا ، بمعجزة ، البشر الذين ينتمون اليه ، ولا سيمـا ان كل حزب ماركسي وثوري مضطر الى تطبيق تقسيم فعلـي ومتطرف للعمل حتى

يكـون متماسكا ومنطقيا في اعماله ، ومثل هذا التقسيم للعمل ينطوي بالضرورة علـى اخطار التيبس والبيروقراطية والفساد الخ .

ان حياة الحزب الداخلية كفاح مستمر دائب ضد هذه التركة الرأسمالية. والوسيلة النضاليـة الحاسمة ، على صعيد التنظيم ، هي دفع اعضاء الحـزب الى المشاركة بجماع شخصيتهم في نشاط الحزب . وانما عندمـا لا تكـون المناصب الحزبية مجرد وظيفة ولو نفذت بتفان ، بـل عندمـا يكـون نشـاط جميع الاعضاء منصبا ، على العكس ، بكل الاشكال الممكنة على عمـل الحـزب ، وعندمـا يكـون هنـاك بقدر الامكـان تبدل دائم في هذا النشاط ، عندئذ فقط يمكن ان يتوصل اعضاء الحزب بجماع شخصيتهم الى ارتباط حي بكليـة حياة الحزب والثورة ، ويكفـوا عن ان يكونوا مجرد اختصاصيين معرضين بالضرورة الى خطر التيبس الداخلي . وهكذا تتضح هنا لنا من جديد الوحدة الصحيحـة بين التكتيك والتنظيم. فكل تسلسل للموظفين في الحزب ، وهو تسلسل ضروري في ظروف النضال الراهنة ، يجب ان يقوم على الملاءمة بين نمط معين من المواهب والملكات وبين المتطلبات الفعليـة لمرحلـة معينة من مراحل النضـال . واذا مـا تجاوز تطور الثورة هذه المرحلة ، فانمجرد تبديل التكتيك بل حتى تبديل اشكال التنظيم (الانتقال على سبيل المثال من اللاشرعية الى الشرعية) لن يكـونا كافيين لتحقيق تحول فعلي كفيل باستمرار صحة العمل . لا بد اذن وفي الوقت نفسه من احداث تبديل في تسلسل الموظفين الحزبيين . واختيار الاشخاص يجب ان يكون متلائمـا بدقـة مع الشكل النضالي الجديد . وبالطبع ، لا مناص من وقوع « اخطاء » او ازمـات . والحزب الماركسي الثوري سيكـون جزيرة سعيدة ، غريبة ، طوبائية ، في محيط الرأسمالية ، فيما لو لم يكن تطوره معرضا باستمرار لهـذه الاخطار . والجديد حقـا في تنظيمه هو انه يناضل ضد هـذا الخطـر الداخلي، فـي شكل واع واوعى دومـا .

اذا ما اندمج كل عضـو حزبي بكل شخصيته ووجوده في حياة الحزب ، فان نفس مبدأ المركزيـة والانضباط هو الذي يجب ان يوجه التفاعل الحي بين ارادة الاعضاء وارادة قيادة الحزب ، وان يسهـر علـى التعبيـر عن ارادة الاعضاء وامنياتهم ومبادهاتهم وانتقاداتهم تجاه القيادة . ولان المفروض في كل قـرار حزبي ان يعبر عن نفسه في اعمال مجموع اعضاء الحزب ، ولان المفـروض ان تنبثق عن كل شعار افعال للاعضاء الافراد يلزمون بهـا كل وجودهم المـادي والمعنوي ، لذا لا يمكـن ان يكونوا مجرد ادوات منفذة ، بل عليهم ان يتدخلـوا بانتقادهم وان يستخدموا تجربتهم وان يبدوا تحفظاتهم الخ . واذا كان الحزب مؤلفـا من مجرد تسلسل هرمي من الموظفيـن المعزولين عن كتلة الاعضاءالعاديين الذيـن لا يلعبون في هذه الحال سوى دور المتفرج في الاعمال التـي يمليهـا النضال اليومي ، واذا كـان نشاط الحزب كمجموع عارضا طارئا فحسب ، فهذا يخلق لدى الاعضاء ، تجاه اعمال الحزب اليومية ، نوعـا من اللامبالاة التي تختلط فيهـا الثقة العمياء وروح العزوف . وفي هذه الحال يكون نقدهـم في احسن

الظروف نقدا يجيء بعد التنفيذ (في المؤتمرات الخ) ولا يمارس تأثيرا حاسما على الاتجاه الواقعي للنشاطات في المستقبل . وبالمقابل فان الوسيلة الوحيدةلارغام قيادة الحزب على ان تجعل قراراتها مفهومة فعلا من قبل الاعضاء ، ولاقناع هؤلاء الاخيرين بصحة هذه القرارات حتى يتمكنوا من تنفيذها على الوجه الصحيح، هي المساهمة النشيطة لجميع الاعضاء في حياة الحزب اليومية وضرورة انخراطهم بجماع شخصيتهم في كل عمل من اعمال الحزب . ان هذه المناقشات التي يجب ان تأتي قبل العمل واثناءه هي التي ستحقق التفاعل الحي بين ارادة مجموع الحزب وارادة المركز ، وهي التي يفترض فيها ان تؤثر على انتقال القرار الى الصعيد العملي ، معدلة ومصححة اياه ، الخ . وكلما توطدت هذه الميول وترسخت ، جنح الى الاختفاء التعارض الفظ ، غير المتدرج ، الموروث عن بنية الاحزاب البورجوازية ، بين الزعيم والجماهير . ومما يساهم في ذلك ايضا التغير في تسلسل الموظفين الحزبيين . واذا ما تحقق ذلك فان النقد بعد التنفيذ ، الذي يظل ضروريا مؤقتا ، يتحول الى تبادل خبرات عينية وعامة ، تكتيكية وتنظيمية ، يمكن ان يكون لها تأثير متعاظم على اعمال المستقبل . ان الحرية ، كما اقرت بذلك الفلسفة الالمانية الكلاسيكية ، هي شيء عملي ، نشاط . وانما يتحول الحزب الماركسي الثوري بالنسبة الى كل عضو من اعضائه الى عالم للنشاط ، يستطيع فعلا ان يتجاوز دور المتفرج الذي يقفه الانسان البورجوازي تجاه ضرورة سيرورة غير مفهومة ، وشكلها الايديولوجي، الحرية الشكلية للديموقراطية البورجوازية . ان انفصال الحقوق والواجبات غير ممكن الا اذ كان هناك انفصال بين الزعماء الفاعلين والكتلة السالبة ، والا اذا كان القادة يعملون بالنيابة عن الجماهير ومن اجلها ، والا اذا كان موقف الجماهير بالتالي تأمليا وقدريا . بيد ان الديموقراطية الحقيقية ، اي الغاء الانفصال بين الحقوق والواجبات ، ليس حرية شكلية ، وانما هو نشاط متضامن ومنسجم صميميا يقوم به اعضاء ارادة جماعية .

ان مشكلة « تطهير » الحزب ، التي طالما احيطت بالافتراء ، ليست سوى المظهر السلبي للمسألة نفسها . ولهذا لا اعتقد انه كان من « الخطأ » طرح مسألة وجوب لجوء الحزب الشيوعي الى مثل هذه التطهيرات بين حين وآخر (المؤتمر الثاني) . فهذه المسألة لا تتعلق بحياة الحزب الداخلية فحسب ، بل ايضا بعلاقته بجماهير الشغيلة الواسعة . وهكذا اعتمد الحزب الروسي ، في حملة التطهير التي جرت في خريف العام الماضي ، على خبرات واحكام العمال والفلاحين غير الحزبيين ، وبذلك يكون قد اشرك هذه الجماهير في عملية تطهير الحزب . وليس ذلك لان الحزب يقبل الآن على نحو اعمى بكل حكم تصدره هذه الجماهير ، لكنه أخذ مبادهاتها الرافضة بعين الاعتبار على نطاق واسع ليقصي العناصر الفاسدة ، البيروقراطية ، الغريبة عن الجماهير ، وغير الموثوقة كثيرا من وجهة نظر الثورة .

ان هذه القضية الداخلية والصميمية من قضايا الحزب تبين مدىالارتباط

الداخلي الصميم بين الحزب والطبقة ، عندما يكون الحزب قد بلغ مرحلة متقدمة . انها تبين كيف ان الانفصال التنظيمي بين الطليعة الواعية والجماهير الواسعة ليس سوى لحظة من لحظات تطور الطبقة وتطور وعيها . فكما ان الحزب ، بوصفه كلية ، يتجاوز التمييزات المتشيئة من امم ومهن الخ عن طريق عمله المتجه الى الوحدة والتلاحم الثوريين ليخلق الوحدة الحقيقية للطبقة البروليتارية ، كذلك فانه يمزق ، عن طريق تنظيمه الصارم وانضباطه الحديدي وتطلبه التزام الشخصية بجماعها ، يمزق عن العضو الفرد قشرته المتشيئة التي تشوش وعيه في المجتمع الراسمالي . وان هذه لسيرورة طويلة الامد ونحن لسنا الا في بدايتها بعد . بيد ان ذلك لا يمنعنا من ادراك ارتباط هذه السيرورة بـ « ملكوت الحرية » بوصفه مطلبا للعامل الذي يتمتع بوعي طبقي. وانما على وجه التحديد لان تشكيل الحزب الماركسي الثوري لا يمكن الا ان يكون عملا واعيا للعمال الواعين طبقيا ، لذا فان كل خطوة في اتجاه معرفة صحيحة هي في الوقت نفسه خطوة نحو تحقيق ذلك الملكوت .

ايلول ١٩٢٢

النظريّة والممارسة الستالينيّة

بدأ بعضهم يداخله الاعتقاد بان مسالة الستالينية باتت مسألة بالية ، مجرد مسالة تاريخية. ولا شك في ان مسالة الستالينية باتت ، من بعض جوانبها ، مسالة تاريخية . لكن من الخطل الاعتقاد بان بضع سنوات من النقد ، الجذري حينا وغير الجذري في اكثر الاحيان ، كافية لتصفية كل النتائج السلبية المتراكمة خلال ثلاثين عاما للنظرية والممارسة الستالينية ، ولا سيما ان الكثير من النقد الذي وجه الى الستالينية في الاعوام الاخيرة قد حاول ان يقلص الستالينية الى ظاهرة واحدة من ظاهراتها : عبادة الشخصية .

ان ظاهرة عبادة الشخصية لا تستوعب وحدها كل فواجع النظرية والممارسة الستالينية . ومن وجهة النظر التي تعنينا هنا ، اي من وجهة نظر التنظيم ، كان للتجربة الستالينية أثر ماحق في تحديد البنية التنظيمية للاحزاب الشيوعية والثورية على مدى عقود بكاملها من الزمن وعلى نطاق العالم باسره . ولعلنا لا نبالغ اذا قلنا ان المناقشات التي لا تزال تجري على قدم وساق في مختلف احزاب العالم الثورية حول مسالة المركزية الديموقراطية انما تعكس ، في ما تعكس ، رغبة في الخلاص من الارث الستاليني الباهظ الوطاة .

ولان التجربة الستالينية هي التي حددت التصورات التنظيمية للاحزاب الثورية على مدى عقود بكاملها ، فقد رأينا ان نثبت هنا محاضرة ستالين عن « مفهوم الحزب » التي القاها ضمن سلسلة محاضراته عن « مبادىء اللينينية » في جامعة سفردلوف .

يلخص ستالين المباديء اللينينية بصدد مفهوم الحزب بالنقاط الست التالية : ١ ـ الحزب هو فصيلة الطليعة من الطبقة العاملة . ٢ ـ فصيلة منظمة . ٣ ـ تنظيمها هو الشكل الاعلى لتنظيم الطبقة العاملة . ٤ ـ الحزب هو اداة دكتاتورية البروليتاريا . ٥ ـ الحزب وحدة ارادة تتنافى ووجود التكتلات . ٦ ـ الحزب يتقوى بتطهير نفسه من العناصر الانتهازية .

ولا شك في ان لينين قد قال بهذه النقاط الست ، لكنه قال ، من جهة اولى ، بغيرها ايضا ، وهو ،من جهة ثانية ، لم يقلها في المطلق وبصورة مجردة .

لقد كتب لينين مئات بل آلاف الصفحات حول مفهوم الحزب وتنظيمه . لكنه لم يحتج الى كتابة

هذه الصفحات الكثيرة ، الا لانه كان عليه ، على وجه التحديد ، ان يطور ويعدل ويلائم مفاهيم المسألة التنظيمية وفقا لكل مرحلة تاريخية محددة . وقد فعل لينين ذلك بوصفه ماركسيا عظيما . لكن الشيء الذي فعله ستالين هو على العكس منه تماما . ان ستالين قد حول تعاليم لينين ، التي لا يمكن فصلها عن شروط الزمان والمكان ، الى تعاليم مطلقة ، مجردة ، هندسية ، شان « دروس التعليم الديني » .

لقد هندس ستالين تعاليم لينين الى حد امكنه معها تلخيصها في نقاط ست ، وبلغ به حب الهندسة حدا جعله يكرر العبارات نفسها عند شرحه كل نقطة من هذه النقاط الست . ومن قبيل ذلك قوله : « لا تكاد تكون هناك حاجة للبرهان على ان ... ». وقد كرر هذا القول ست مرات مع ان هناك ، على وجه التحديد ، « حاجة للبرهان » !

واذا كان ستالين قد دعم كل نقطة من نقاطه الست باستشهاد من لينين ، فان القارىء لا يستطيع الا ان يلاحظ ان هذا الاستشهاد قد جاء ، في غالب الاحيان ، مبتورا عن سياقه .

ان اول ما يلاحظ في نظرية ستالين عن الحزب هو ربطه مفهوم الحزب بمرحلة « المعارك الثورية المكشوفة » ، بمرحلة « الاصطدام المكشوف بين البروليتاريا والبورجوازية » ، ولهذا جاء مفهومه عن الحزب مفهوما « عسكريا » ، « حربيا » . فالحزب هو « سلاح » الطبقة العاملة ، و « أداة حربها » و « هيئة اركانها » .

وما دامت الامور قد طرحت على هذا النحو « الحربي » ، فلا غرو ان يكون ستالين قد شدد اللهجة ، كل التشديد ، على « اللحظة » المركزية في المبدأ الناظم لحياة الحزب الداخلية . فبدلا من ان يدرج في نقاطه الست المبدأ اللينيني العظيم ، مبدأ المركزية ـ الديمقراطية ، نجده يستبدله بمبدأ « الحزب يتقوى بتطهير نفسه » . وليس هذا فحسب ، بل انه لم يأت بذكر المركزية ـ الديمقراطية مرة واحدة ، وكم بالاحرى مبدأ الديمقراطية الداخلية وضرورة النقد الصادر من الاسفل الى الاعلى . فالحزب « هيئة اركان .. هيئة مركزية ..بين يدي قيادته يضع العمال مصيرهم بملء اختيارهم » .

صحيح ان لينين قد قال : « في عصر الحرب الاهلية الحادة ، لن يتمكن الحزب الشيوعي من اداء واجبه الا اذا كان منظما على اقصى درجات المركزية .. » ، لكنه شرط هذه المركزية المشددة بظروف « الحرب الاهلية الحادة » . وبالمقابل جاء ستالين ليجعل من هذه المركزية المشددة ضرورة مطلقة « في ظروف النضال قبل الاستيلاء على الدكتاتورية ... وعلى نطاق اوسع بعد الاستيلاء على الدكتاتورية » .

وانطلاقا من هذه المركزية المشددة ايضا الغى ستالين استقلالية المنظمات الجماهيرية من نقابات وتعاونيات واتحادات رياضية او ثقافية . وانطلاقا منها ايضا قال : « ان وجود تكتلات في الحزب امر يتنافى ووحدة الحزب وانضباطه الحديدي » . واذا كانت استقلالية المنظمات الجماهيرية قد باتت اليوم مبدأ معترفا به من قبل جميع الثوريين بوجه عام ، الا ان الكثير من الاحزاب الثورية ما تزال تقول بوحدة الحزب الصخرية وتعتبر هذه الوحدة ، كما قال ستالين ، متنافية مع وجود تيارات واتجاهات وكتل داخل الحزب . والحال ان الغاء التيارات والكتل داخل الحزب البلشفي لم يكن ، بنظر لينين ، سوى تدبير استثنائي املته ظروف الحرب الاهلية ، في حين حوله ستالين الى عادة دائمة مطلقة .

ان ستالين ، بتجريده نصوص لينين وقطعها عن سياقها ، قد حول المفاهيم اللينينية عن

المسالة التنظيمية الى هيكل عظمي مجرد من اللحم والدم ، وحتى من المفاصل . وهـذا ان دل علـى شيء فانما يدل على ان الستالينية ليست مجرد ممارسة بل هي ايضا نظريـة ، نظريـة تحريفيـة ودوغمائيـة في آن واحـد .

واخيرا ، لا بد ان نقول ان لينين نفسه ليس معصومـا عن الخطأ . ومفهومه عن الحزب ،وعن المركزية الديموقراطية ، مرتبط اصلا بالشروط التاريخيـة لما يسميه فارغـا بالطريق الروسي الـى الاشتراكية . والحال ان هذا الطريق الروسي ليس ملزمـا لكل حركة ثوريـة في العالم . صحيح انه كـان الطريق الاول ، وربمـا الاغنى بالتعاليم والتجارب ، لكنه كـان ايضا الطريق الاشد ايلامـا على وجه التحديد لانه كان الاول . وليس من قبيل الصدفة ان تدور اليوم ، في صحافـة الاحزاب الشيوعيـة الاوروبية ، مناقشات واسعـة حول مفهوم المركزية الديموقراطية بالذات . فحتـى هـذا المفهوم ، على عظمته وفعاليته ، ليس مبدأ خالدا غير قابل للنقـد او التجاوز . وقـد يسارع بعضنا الى اتهام « الشيوعية الاوروبية » بانهـا مجرد طبعـة محدثة من التحريفية الذائعـة الذكر ، لكننا لا نستطيع بحال من الاحوال ان ننكـر على « الشيوعيين الاوروبيين » حقهم في البحث عن طريق الـى الاشتراكية اقل ايلامـا من الطريق البلشفي ، حتى وان مر هذا الطريق فوق جثث نظريـة كثيرة ، منهـا وبمـا فيهـا « جثة » المركزية الديموقراطية او جثة « دكتاتورية البروليتاريا » ..

ج . ط

مَفْهُومُ الحِزْبِ

جوزيف ك . ستالين

في المرحلة ما قبل الثورية ، في مرحلة التطور السلمي بهذا القدر او ذاك ، التي كانت فيها احزاب الاممية الثانية القوة المسيطرة في الحركة العاملة ، والتي كانت فيها اشكال النضال البرلمانية تعتبر هي الاشكال الرئيسية في هذه الظروف لم يكن للحزب وما كان ممكنا ان يكون له الاهمية الجدية والحاسمة التي اكتسبها فيما بعد في مجرى المعارك الثورية المكشوفة . يقول كاوتسكي ، في دفاعه عن الاممية الثانية ضد الهجمات التي كانت عرضة لها ، ان احزاب الاممية الثانية هي اداة سلم لا حرب ، وانهالهذا السبب على وجهالتحديد لم تكن قادرة على الشروع بأي شيء جدي اثناء الحرب ، في مرحلة الاعمال الثورية للبروليتاريا . هذا صحيح تماما . لكن ما معنى هذا ؟ معنى هذا ان احزاب الاممية الثانية غير صالحة لنضال البروليتاريا الثوري ، انها ليست بأحزاب كفاحية للبروليتاريا ، تقود العمال الى الاستيلاء على السلطة ، وانما جهاز انتخابي متلائم مع الانتخابات البرلمانية والنضال البرلماني . هذا بالضبط ما يفسر ان التنظيم السياسي الاساسي للبروليتاريا في مرحلة هيمنة انتهازيي الاممية الثانية لم يكن الحزب ، بل الفئة البرلمانية . فمعروف ان الحزب في تلك الحقبة كان في الواقع ذيلا للفئة البرلمانية وعنصرا منذورا لخدمتها . ولا تكاد تكون هناك حاجة للبرهان على انه لم تكن حتى مسألة اعداد البروليتاريا للثورة مطروحة في هذه الشروط ، ولا سيما انه كان على راسها حزب كذاك الحزب .

لكن الوضع تبدل جذريا مع قدوم المرحلة الجديدة . فالمرحلة الجديدة هي مرحلة الاصطدامات المكشوفة بين الطبقات ، مرحلة الاعمال الثورية للبروليتاريا،

مرحلة الثورة البروليتارية ، وتهيئة القوى تهيئة مباشرة للقضاء على الامبريالية ولاستيلاء البروليتاريا على السلطة . هذه المرحلة تطرح على البروليتاريا مهام جديدة : اعادة تنظيم مجمل عمل الحزب وفق اسلوب جديد وثوري ، تربية العمال بروح النضال الثوري في سبيل السلطة ، تهيئة القوى الاحتياطية وحشدها ، التحالف مع بروليتاريي البلدان المجاورة ، اقامة روابط متينة مع حركة تحرر المستعمرات والبلدان التابعة ، الخ . والاعتقاد بأن هذه المهام الجديدة يمكن انجازها بقوى الاحزاب الاشتراكية ـ الديموقراطية الهرمة التي تربت في الظروف السلمية للبرلمانية ، هو استسلام ليأس لا قرار له واخلاد لهزيمة محتومة . والبقاء بمثل هذه المهام على الاكتاف ، تحت قيادة الاحزاب الهرمة ، معناه البقاء في حالة تجرد تام من السلاح . ولا تكاد تكون هناك حاجة للبرهان على ان البروليتاريا ما كانت تستطيع القبول بمثل هذا الموقف .

من هنا كانت ضرورة حزب جديد، مكافح،ثوري لديه الشجاعة الكافية لقيادة البروليتاريين الى النضال في سبيل السلطة ، ولديه التجارب الكافية للاهتداء الى سواء السبيل في الشروط المعقدة لوضع ثوري، والمرونة الكافية لتحاشي شتى انواع المهالك في الطريق المؤدي الى الهدف .

بدون حزب كهذا ، لا يمكن حتى التفكير بالقضاء على الامبريالية وبشق الطريق لدكتاتورية البروليتاريا .

هذا الحزب الجديد هو حزب اللينينية .

فما خصائص هذا الحزب الجديد ؟

١ ـ الحزب ، فصيلة الطليعة من الطبقة العاملة

فعلى الحزب ان يكون ، قبل كل شيء،الفصيلة الطليعية من الطبقة العاملة. على الحزب ان يستوعب من الطبقة العاملة خيرة عناصرها جميعا ، وتجارب هذه العناصر ، وروحها الثوري ، وتفانيها اللامتناهي في سبيل قضية البروليتاريا. لكن حتى يكون الحزب فصيلة طليعية حقا ، فلا بد ان يكون مسلحا بالنظرية الثورية ، بمعرفة قوانين الحركة ، بمعرفة قوانين الثورة . والا فلن يكون في طاقته قيادة نضال البروليتاريا ، ولا اجتذابها الى السير وراءه . ان الحزب لا يستطيع ان يكون حزبا حقيقيا ، اذا اقتصر همه على تسجيل ما يشعر به ويفكر به جمهور الطبقة العاملة ، واذا سار في ذيل الحركة العفوية ، ولم يستطع التغلب على روتين الحركة العفوية ولامبالاتها السياسية ، واذا لم يعرف كيف يرتفع فوق مصالح البروليتاريا الآنية ، واذا لم يعرف كيف يرفع الجماهير الى مستوى وعي المصالح الطبقية للبروليتاريا . ان على الحزب ان يكون على رأس الطبقة العاملة ، وان ينظر الى ابعد مما تنظر الطبقة العاملة ، وان يقود البروليتاريا ، لا أن يخلد الى السير في ذيل الحركة العفوية . ان احزاب الاممية الثانية التي تقول بـ «الذيلية» هي احزاب عميلة للسياسة البورجوازية التي تقضي على البروليتاريا بأن تكون اداة في يد البورجوازية . ان حزبا يعتبر

نفسه فصيلة الطليعة للبروليتاريا ، ويستطيع ان يرفع الجماهير الى مستوى وعي المصالح الطبقية للبروليتاريا ، ان حزبا كهذا هو وحده القادر على تحويل الطبقة العاملة عن طريق التريديونيونية (١) وعلى تحويلها الى قوة سياسية مستقلة . ان الحزب هو الزعيم السياسي للطبقة العاملة .

لقد تحدثت ، في المحاضرات السابقة ، عن صعوبات نضال الطبقة العاملة، وعن ظروف هذا النضال المعقدة ، وتحدثت عن الاستراتيجية والتكتيك، وعن القوى الاحتياطية والمناورات ، وعن الهجوم والتراجع . ان هذه الظروف معقدة تعقيد ظروف الحرب ، ان لم يكن اكثر . فمن ذا الذي يستطيع الاهتداء الى سواء السبيل في هذه الظروف ؟ من ذا الذي يستطيع ان يعطي ملايين البروليتاريين اتجاها صحيحا ؟ ان ما من جيش يخوض حربا يستطيع الاستغناء عن هيئة اركان مجربة ، اذا كان لا يريد الحكم على نفسه بالهزيمة . افليس واضحا ان البروليتاريا لا تستطيع ، هي اكثر من غيرها ، الاستغناء عن هيئة اركان كهذه ، اذا كانت لا تريد ان تقدم نفسها لقمة سائغة لاعدائها الالداء ؟ لكن اين يمكن ايجاد هيئة الاركان تلك ؟ ان حزب البروليتاريا الثوري هو وحده الذي يستطيع ان يكون هيئة الاركان تلك . ان الطبقة العاملة بدون حزب ثوري هي جيش بدون هيئة اركان . ان الحزب هو هيئة اركان كفاح البروليتاريا .

لكن الحزب لا يستطيع ان يكون فصيلة طليعة فحسب . انما عليه ان يكون في الوقت نفسه فصيلة من الطبقة ، جزءا من الطبقة ، جزءا مرتبطا بها ارتباطا صميميا بكل جذور كيانه . ان التمييز بين فصيلة الطليعة وبقية جمهور الطبقة العاملة ، بين اعضاء الحزب واللاحزبيين ، لا يمكن ان يزول ما دامت الطبقات موجودة ، وما دامت البروليتاريا تكمل صفوفها باستمرار بعناصر متحدرة من طبقات اخرى ، وما دامت الطبقة العاملة لا تستطيع بمجموعها الارتفاع الى مستوى الطليعة . غير ان الحزب لن يظل هو الحزب اذا انقلب هذا التمايز الى قطيعة ،واذا انطوى الحزب على نفسه وانقطع عن الجماهير اللاحزبية . فهو لا يستطيع قيادة الطبقة اذا لم يكن مرتبطا بالجماهير اللاحزبية ، اذا لم يكن بينه وبين الجماهير اللاحزبية تماس ، اذا لم تقبل هذه الجماهير بقيادته ، اذا لم يكن الحزب يتمتع لدى الجماهير بمكانة معنوية وسياسية . لقد قبل مؤخرا مئتا الف منتسب جديد في حزبنا . ومما تجدر الاشارة اليه ان مجيء هؤلاء الناس كلهم الى الحزب لم يكن بدافع من انفسهم بقدر ما كان بدافع سواد اللاحزبيين الذين ساهموا بصورة فعلية في قبول الاعضاء الجدد الذين ما كانوا ليقبلوا في الحزب بدون موافقتهم . ان هذه الواقعة تدل على ان السواد الاعظم من العمال غير الحزبيين يعتبر حزبنا حزبا له ، حزبا قريبا منه وعزيزا عليه ، وله في تطوره وتوطده مصلحة حيوية ، وبين يدي قيادته يضع مصيره بملء اختياره . ولا تكاد تكون هناك حاجة للبرهان على ان الحزب ما كان في

---

(١) النقابية ـ المهنية . «م»

وسعه ان يصبح القوة الحاسمة في طبقته لولا هـذه الصلات المعنوية التي لا تقع تحت اللمس والتي تربط الحزب بالجماهير اللاحزبية . ان الحزب هو جزء غير قابل للانفصال من الطبقة العاملة .

يقول لينين : « نحن حزب الطبقة ، ولذلك فالطبقة كلها على وجه التقريب (اما في زمن الحرب ، في عهد الحرب الاهلية ، فالطبقة برمتها على الاطلاق) يجب ان تعمل تحت قيادة حزبنا وان تتراص حوله اكثر ما يمكن . لكن من المانيلوفية (١) و « الذيلية » الاعتقاد بأن الطبقة برمتها تقريبا ، او الطبقة بأسرها ، ستصبح يوما ما ، في عهد الرأسمالية ، في حالة تستطيع معها ان ترتفع الى حد حيازة درجة وعي ونشاط فصيلتها الطليعية ، حزبها الاشتراكي ـ الديموقراطي (٢) . ان المنظمة النقابية نفسها (وهي منظمة ابتدائية اكثر من الحزب واقرب متناولا الى وعي الفئات غير المتطورة) لا تستطيع، في عهد الرأسمالية ، ان تضم الطبقة العاملة بأسرها ، او بأسرها تقريبا ، وليس هناك من اشتراكي ـ ديموقراطي واحد يملك قدرا من الحس السليم قد داخله الشك في ذلك قط . لكننا نخدع انفسنا ونغمض عيوننا عن عظمة مهماتنا ، ونضيق نطاق هذه المهمات ، اذا نسينا الفرق بين فصيلة الطليعة وبين سواد الجماهير التي تلتف حولها ، واذا نسينا ان على فصيلة الطليعة واجبا دائما هو رفع فئات اوسع فأوسع الى هذا المستوى المتقدم » (خطوة الى امام ، خطوتان الى وراء ، المجلد ٦ ، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ الطبعة الروسية) .

٢ ـ الحزب ، فصيلة منظمة من الطبقة العاملة

ليس الحزب فصيلة الطليعة من الطبقة العاملة فحسب . انما عليه، اذا اراد فعلا قيادة نضال الطبقة العاملة ، ان يكون ايضا الفصيلة المنظمة لطبقته . فمهام الحزب ، في شروط الرأسمالية ، عظيمة الاتساع والتنوع . فعليه ان يقود نضال البروليتاريا في شروط التطور الداخلي والخارجي البالغة اقصى درجات الصعوبة . عليه ان يسير بالبروليتاريا الى الهجوم عندما يفرض الموقف هذا الهجوم ، وعليه ان يجنب البروليتاريا ضربات عدو بطاش عندما يفرض الموقف التراجع . عليه ان يلقن سواد العمال غير الحزبيين وغير المنظمين الذين لا يحصى لهم عدد روح الانضباط والنظام في النضال ، وروح التنظيم والصلابة . لكن لن يستطيع الحزب تأدية هذه المهام الا اذا كان هو نفسه تجسيد الانضباط وروح التنظيم ، الا اذا كان هو نفسه فصيلة منظمة من البروليتاريا . وبدون هذه الشروط لا يمكن حتى البحث في مسألة قيادة الحزب

---

(١) نسبة الى مانيلوف ، احد اشخاص رواية غوغول « النفوس الميتة » ، وتعني خمولاوهمودا واحلام العاطلين عن العمل . « المترجم »

(٢) معلوم ان البلاشفة كانوا يتسمون في البدء باسم « الاشتراكيين ـ الديموقراطيين » كسائر احزاب اوروبا الشيوعية « م »

الحقيقيـة لجماهير البروليتاريا الغفيرة . ان الحزب هو الفصيلة المنظمـة مـن الطبقـة العاملـة .

ان فكرة ان الحزب هو كلّ منظم قـد حددت في الصيغة المشهورة التـي اعطاها لينين للبند الاول من نظام حزبنا الداخلي ، تلـك الصيغـة التي تعتبـر ان الحزب هو مجموع منظماته ، وان اعضاءه هم اعضاء احدى منظمات الحزب . اما المناشفة الذين اعلنوا ، منذ عام ١٩٠٣ « معارضتهـم لهـذه الصيغة » فكانـوا يقترحون استبدالهـا بـ « نظام » القبول الذاتي في الحزب ، « نظام » يوسـع « صفـة » عضـو الحزب حتى تشمل كـل « مدرس » او « طـالب » ، وكـل « مناصر » او « مضرب » يؤيـد الحزب بهذه الصورة او تلك ، من غير ان يكـون منتميا او راغبا في الانتماء الى اي منظمـة من منظماتـه . ولا تكـاد هناك حاجة للتدليل على ان هذا « النظام » الغريب لو تأصل في حزبنـا لادى حتمـا الى ملئه، حتى الاكتظاظ ، بأساتذة وتلاميذ ، والى انحطاطه الى « تشكيل » غامض ، عديم الشكل ، عديم التنظيم ، ضائع في خضم من « الانصار » ، يمحو كل خط فاصل بيـن الحزب والطبقـة ، ويقلب راسـا على عقب مهمة الحزب التي هي رفـع الجماهير غير المنظمـة الى مستوى فصيلة الطليعة . وغني عن البيان ان حزبنـا لو اخـذ بهذا « النظام » الانتهازي لمـا استطاع ان يقوم بـدوره كنواة تنظيمية للطبقـة العـاملة في ثورتنا .

يقول لينين : « من وجهة نظر الرفيق مارتوف تظل حدود الحزب غير معينة على الاطلاق ، اذ ان في وسع « كل مضرب » ان « يعلن نفسه عضوا في الحزب ». فما الفائدة من عدم التحديد هذا ؟ نشر « التسمية » على نطاق واسع . وبالمقابل فان وجه الضرر فيه هـو انه ينطوي على فكرة هدم التنظيم الناجم عن الالتباس بيـن الطبقـة والحزب » (المصدر نفسه ص ٢١١) .

لكن الحزب ليس مجموع منظماته فحسب . انما هـو فـي الوقت نفسه النظام الاوحد لهذه المنظمات ، اتحادهـا المتماسك في كل قوامه هيئات قياديـة عليـا ودنيا ، وانصياع الاقليـة للاكثرية على اساس قرارات عمليـة ملزمة لجميع اعضاء الحزب ، وبدون هذه الشروط ، لا يستطيع الحزب ان يؤلف كـلا واحدا منظمـا ، قادرا على تأميـن القيادة المنهجية والمنظمـة لنضال الطبقة العاملة .

يقول لينين : « قديمـا ، لم يكـن حزبنا ، من حيث الشكل ، كلا منظما ، بل كـان حشدا من جماعات خاصة ، ولذلك لم يكـن من الممكـن ان يوجد بين هذه الجماعات من صلة غير العمل الايديولوجي . اما الآن فقد اصبحنا حزبـا منظما ، وهذا يعني انشاء سلطة ، وتحويل هيبة الافكار الى هيبة سلطة ، وتبعية الهيئات الدنيـا للهيئات العليا في الحزب » (المصدر نفسه ـ ص ٢٩١) .

ان مبدأ انصياع الاقلية للاكثرية ، مبدأ قيادة عمل الحزب من قبل هيئـة مركزيـة يثير في احيان كثيرة هجمات من العنـاصر المتقلبـة واتهامات بـ « البيروقراطية » و« الشكلية » ، الخ . ولا تكـاد تكون هناك حاجة للبرهـان على انه بدون تطبيق هذه المبادىء يستحيل عمل الحزب المنهجي ، بوصفه كلا موحدا،

وتستحيل قيادة نضال الطبقة العاملة . ان اللينينية ، في ميدان التنظيم ، هي التطبيق الصارم لهذه المبادىء . وقد وصف لينين النضال ضد هذه المبادىء بـ « العدمية الروسية » وبـ « فوضوية السيد الكبير » ، الجديرة بالاستهزاء والنبذ .

اليكم ما يقوله لينين عن هذه العناصر المتقلبة في كتابه **خطوة الى امام** :

« ان فوضوية السيد الكبير هذه هي مميزة للعدمي الروسي بوجه خاص . فتنظيم الحزب يتراءى له على انه « معمل » هائل ، وانصياع الجزء للكل والاقلية للاكثرية هو في نظره ضرب من « الاستعباد » .. وتقسيم العمل ، تحت قيادة مركز واحد ، يدفعه الى اطلاق صيحات مبكية ـ مضحكة احتجاجا على تحويل الناس الى « تروس ونوابض » ... وما ان تذكر امامه نظام الحزب الداخلي حتى ترتسم على وجهه تكشيرة ازدراء ، ويتفضل بملاحظة .. كلها استخفاف مؤداها ان من الممكن الاستغناء كليا عن النظام الداخلي .. ومن الواضح ، على ما اعتقد ، ان هذه الاحتجاجات على النزعة البيروقراطية المشهورة لا ترمي الا الى اخفاء الاستياء من تركيب الهيئات المركزية ، ولا تعدو ان تكون اكثر من ورقة تين .. فأنت بيروقراطي لانك عينت من قبل المؤتمر ، لا وفقا لارادتي بل ضدها ، وانت متمسك بالشكليات لانك تستند الى قرارات شكلية من المؤتمر ، لا الى موافقتي . وانت تتصرف على نحو ميكانيكي فظ ، لانك ترجع الى غالبية المؤتمر « الميكانيكية » ، ولا تأخذ بعين الاعتبار رغبتي في ان اعين عن طريق الضم . وانت اوتوقراطي لانك لا تريد تسليم السلطة الى كتلة الاصحاب الطيبين القدامى » (١) . (المجلد السادس ، ص ٣١٠ و ٢٨٧ ـ الطبعة الروسية) .

٣ ـ الحزب ، الشكل الاعلى لتنظيم طبقة البروليتاريا

فالحزب هو الفصيلة المنظمة من الطبقة العاملة . لكنه ليس المنظمة الوحيدة للطبقة العاملة . فالبروليتاريا تملك ايضا سلسلة كاملة من المنظمات الاخرى التي لا تستطيع بدونها ان تناضل بنجاح ضد الراسمال : النقابات ، التعاونيات ، منظمات المصنع ، الكتل البرلمانية ، الاتحادات النسوية غير الحزبية ، الصحافة ، المنظمات الثقافية والتربوية ، اتحادات الشباب ، منظمات الكفاح الثورية (اثناء الاعمال الثورية المعلنة) ، سوفيتيات النواب كشكل من اشكال تنظيم الدولة (اذا كانت البروليتاريا في الحكم) ، الخ . والغالبية الكبرى من هذه المنظمات هي منظمات غير حزبية ، وبعضها فقط مرتبط بالحزب مباشرة ، او متفرع عنه . وجميع هذه المنظمات هي ، في شروط معينة ، ضرورية كل الضرورة للطبقة العاملة لانه يستحيل بدونها توطيد مواقع البروليتاريا الطبقية في شتى ميادين النضال ، ويستحيل بدونها تقوية مراس البروليتاريا في

---

(١) المقصود هنا بـ « كتلة الاصحاب » اكسيلرود ومارتوف وبوتريسوف وغيرهم ، ممن كانوا يرفضون الانصياع لقرارات المؤتمر الثاني ويتهمون لينين بـ « النزعة البيروقراطية ». (ستالين)

الكفاح من حيث هي قوة مدعوة الى تبديل النظام البرجوازي بالنظام الاشتراكي. لكن كيف السبيل الى تحقيق وحدة الاتجاه مع وجود هذا العدد الكبير من المنظمات ؟ ما يضمن الا يؤدي تعددها الى عدم الانسجام في الاتجاه ؟ قد يقول قائل : ان هذه المنظمات تنجز كل منها عملها في نطاقها الخاص ، ولهذا لا يمكن ان تزعج احداها الاخرى . هذا صحيح طبعا . لكن من الصحيح ايضا ان من واجب هذه المنظمات كافة ان توجه عملها في اتجاه اوحد ، لانها تخدم طبقة واحدة ، طبقة البروليتاريين . وهنا نتساءل : من يعين هذا الخط ، هذا الاتجاه العام الذي ينبغي على المنظمات جميعا ان تتبعه في عملها ؟ من المنظمة المركزية التي تستطيع ، بفضل ما عندها من خبرة ضرورية ، لا ان ترسم هذا الخط العام فحسب ، بل التي يسعها ايضا ، بفضل ما لها من هيبة كافية لهذا الغرض ان تحث جميع تلك المنظمات على وضع هذا الخط موضع تطبيق ، حتى تتحقق وحدة الاتجاه وتستبعد السقطات المؤسفة ؟

هذه المنظمة هي حزب البروليتاريا .

فلدى الحزب تتوفر جميع المعطيات الضرورية لذلك ، لان الحزب هو ، اولا، مركز تجمع خيرة عناصر الطبقة العاملة ، هذه العناصر المرتبطة مباشرة بالمنظمات اللاحزبية للبروليتاريا ، والتي تقودها في غالب الاحيان . ثانيا ، بما ان الحزب مركز تجمع نخبة الطبقة العاملة ، فهو خير مدرسة لتكوين قادة للطبقة العاملة ، قادرين على قيادة جميع اشكال تنظيم طبقتهم . ثالثا ، بما ان الحزب خير مدرسة لتكوين قادة الطبقة العاملة ، فهو ، بفضل ما له من تجربة وهيبة ، المنظمة الوحيدة التي تستطيع مركزة قيادة نضال البروليتاريا، وبذلك تجعل من مختلف المنظمات اللاحزبية للطبقة العاملة اجهزة مساعدة واسلاكا موصلة تربط الحزب بالطبقة .ان الحزب هو الشكل الاعلى لتنظيم الطبقة العاملة .

من المؤكد ان هذا لا يعني البتة ان المنظمات غير الحزبية ، كالنقابات والتعاونيات الخ ، يجب ان تكون ملحقة من حيث الشكل بقيادة الحزب . انما ينبغي فقط على اعضاء الحزب المنتمين الى هذه المنظمات التي يتمتعون فيها بنفوذ لا جدال فيه ان يستخدموا جميع طرق الاقناع حتى تقترب المنظمات اللاحزبية في عملها من حزب البروليتاريا ، وتقبل بقيادته السياسية بملء اختيارها .

لهذا يقول لينين ان الحزب هو «الشكل الاعلى لاتحاد البروليتاريين الطبقي»، وينبغي ان تمتد قيادته السياسية الى سائر اشكال تنظيم البروليتاريا (**مرض الطفولة** ـ المجلد ٢٥ ـ ص ١٩٤ ـ الطبعة الروسية) .

لذا ، فالنظرية الانتهازية عن « استقلال » المنظمات اللاحزبية و«حيادها»، تلك النظرية التي تؤدي الى تكاثر عدد البرلمانيين المستقلين ، والصحفيين غير المرتبطين بالحزب ، والنقابيين الضيقي الافق ، واعضاء التعاونيات المتبرجزين، تتنافى كل التنافي مع نظرية اللينينية وممارستها .

٤ ـ الحزب اداة دكتاتورية البروليتاريا

فالحزب هو الشكل الاعلى لتنظيم البروليتاريا . وهو العامل القيادي الاساسي داخل طبقة البروليتاريين وبين منظمات هذه الطبقة . لكن لا ينتج عن ذلك قطعا انه يمكن اعتبار الحزب غاية في ذاته ، قوة تكفي نفسها بنفسها . ان الحزب ليس الشكل الاعلى لاتحاد البروليتاريين الطبقي فحسب ، بل هو ، في الوقت نفسه ، اداة في يد البروليتاريا لاجل تحقيق الدكتاتورية ، عندما لا تكون محققة بعد ، ولاجل توسيع الدكتاتورية وترسيخها بعد ان تكون قد تحققت . وما كان الحزب ليستطيع ان يرفع اهميته الى هذه الدرجة ، وما كان ليتفوق على جميع اشكال التنظيم الاخرى للبروليتاريا ، لو لم تجابه هذه الاخيرة مسألة السلطة ، ولو لم تقتض الظروف التي خلقتها الامبريالية والحروب الحتمية ووجود الازمة ، تركز جميع قوى البروليتاريا في نقطة واحدة، وتجمع كل خيوط الحركة الثورية في مكان واحد ، للاطاحة بالبورجوازية وتحقيق دكتاتورية البروليتاريا . ان الحزب ضروري للبروليتاريا ، قبل كل شيء ، كهيئة اركان للكفاح لا غنى عنها للاستيلاء الظافر على السلطة . ولا تكاد تكون هناك حاجة للبرهان على انه لولا وجود حزب قادر على تجميع المنظمات الجماهيرية للبروليتاريا حوله ، وعلى مركزة قيادة مجموع الحركة في مجرى النضال ، لما استطاعت البروليتاريا تحقيق دكتاتوريتها الثورية في روسيا .

لكن الحزب ليس ضروريا للبروليتاريا للاستيلاء على الدكتاتورية فحسب ، بل هو اشد ضرورة ايضا للحفاظ على الدكتاتورية وتوطيدها وتوسيعها ، لاجل تأمين انتصار الاشتراكية التام .

يقول لينين : من المؤكد ان جميع الناس تقريبا يرون اليوم ان البلاشفة ما كانوا ليستطيعوا البقاء في الحكم ، لا اقول سنتين ونصف سنة ، بل حتى شهرين ونصف شهر ، لولا الانضباط الصارم ، الانضباط الحديدي حقا في حزبنا ، ولولا التأييد التام المتين الذي بذله للحزب سواد الطبقة العاملة ، اي كل ما فيها من مفكر وشريف ومتفان الى حد انكار الذات ، وكل ما فيها من ذي نفوذ وكفؤ لقيادة الشرائح المتأخرة وراءه واجتذابها اليه (المرجع نفسه ـ ص . ١٧٣) .

ولكن ما معنى « الحفاظ » على الدكتاتورية و « توسيعها » ؟ معناه تلقين ملايين البروليتاريين روح الانضباط والتنظيم ، معناه خلق التلاحم بين الجماهير البروليتارية واقامة سور يقيها التأثير الهدام الذي يمارسه العنصر البورجوازي الصغير والعادات البورجوازية الصغيرة ، معناه تقوية عمل البروليتاريين التنظيمي في سبيل اعادة تربية الشرائح البورجوازية الصغيرة وتحويلها ، معناه مساعدة الجماهير البروليتارية على القيام بتربية نفسها حتى تصبح قوة قادرة على الغاء الطبقات وعلى تهيئة الشروط الضرورية لتنظيم الانتاج الاشتراكي . والحال ان هذا كله غير قابل للتحقيق بدون حزب قوي بتلاحمه وانضباطه .

يقول لينين : « ان دكتاتورية البروليتاريا هي نضال عنيد ، دام وغير دام، عنيف وسلمي ، عسكري واقتصادي ، تربوي واداري ، ضد قوى المجتمع القديم

وتقاليده . ان قوة العادة عند الملايين وعشرات الملايين من الناس هي ارهب قوة. وبدون حزب حديدي متمرس في النضال ، بدون حزب متمتع بثقة كل من هو شريف في الطبقة المعنية ، بدون حزب يعرف كيف يلاحظ حالة الجماهير المعنوية ويؤثر عليها ، يستحيل خوض ذلك النضال بنجاح . (المرجع نفسه ـ ص ١٩٠).

ان البروليتاريا بحاجة الى الحزب لاجل الاستيلاء على دكتاتوريتها والمحافظة عليها . والحزب هو اداة دكتاتورية البروليتاريا .

وينجم عن هذا ان زوال الطبقات وفناء دكتاتورية البروليتاريا ينبغي ان يجرا معهما ايضا فناء الحزب .

٥ ـ الحزب ، وحدة ارادة تتنافى ووجود التكتلات

فالاستيلاء على دكتاتورية البروليتاريا والحفاظ عليها امر مستحيل بدون حزب قوي بتلاحمه وانضباطه الحديدي . لكن الانضباط الحديدي في الحزب لا يمكن تصوره بدون وحدة الارادة ، وبدون وحدة العمل التامة والمطلقة بين جميع اعضاء الحزب . بل على العكس ، فالانضباط الحديدي لا يستبعد ، وانما يفترض مسبقا النقد وصراع الآراء داخل الحزب . وليس يعني ذلك ان الانضباط يجب ان يكون « اعمى » . بل على العكس ، فالانضباط الحديدي لا يستبعد ، بل يفترض مقدما الانصياع الواعي والمقبول بحرية ، لان الانضباط الواعي هو وحده الذي يستطيع ان يكون انضباطا حديديا فعلا . لكن عند انتهاء صراع الآراء ، واستنفاد النقد ، واتخاذ القرار ، تكون وحدة الارادة ووحدة العمل بين اعضاء الحزب جميعا الشرط الذي لا غنى عنه ، والذي لا يمكن بدونه تصور حزب موحد ولا انضباط حديدي في الحزب .

يقول لينين : « في عصر الحرب الاهلية الحادة هذا ، لن يتمكن الحزب الشيوعي من اداء واجبه الا اذا كان منظما على اقصى درجات المركزية (١) ، والا اذا كان يسيره انضباط حديدي قريب من الانضباط العسكري ، والا اذا كان مركز الحزب هيئة تتمتع بهيبة رفيعة ، وذات سلطات واسعة ، وحائزة على ثقة اعضاء الحزب العامة (**شروط قبول الاحزاب في الاممية الشيوعية** ـ المؤلفات الكاملة ـ المجلد ٢٥ ـ ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣) .

هذا ما ينبغي ان يقال لكن على نطاق اوسع عن الانضباط في الحزب بعد الاستيلاء على الدكتاتورية .

يقول لينين : من يضعف ، ولو قليلا جدا ، الانضباط الحديدي في حزب البروليتاريا (ولا سيما في عهد دكتاتوريتها) ، يساعد في الواقع البورجوازية

---

(١) هذا التؤكيد على اللحظة المركزية وعلى الانضباط شبه العسكري ، قد شرطه لينين ، كما هو واضح من النص ، بعصر الحرب الاهلية الحادة . وهذا بالضبط ما يبدو ان ستالين قد غض النظر عنه .

« ج. ط »

ضد البروليتاريا» . (**مرض الطفولة** ـ المؤلفات الكاملة ـ المجلد ٢٥ ـ ص ١٩٠ ـ الطبعة الروسية) .

ينجم عن ذلك اذن ان وجود تكتلات في الحزب امر يتنافى ووحدة الحزب وانضباطه الحديدي . ولا تكاد تكون هناك حاجة للبرهان على ان وجود التكتلات يجر الى تشكيل عدة مراكز . والحال انوجود عدة مراكز معناه انعدام مركز واحد مشترك في الحزب ، معناه انقسام الارادة الواحدة وتراخي الانضباط وتفككه ، وتراخي الدكتاتورية وتفككها . وان احزاب الاممية الثانية التي تحارب دكتاتورية البروليتاريا ولا تريد ان تقود البروليتاريين الى الاستيلاء على السلطة ، يمكنها طبعا ان تسمح لنفسها بمثل هذه الليبرالية التي تتمثل في حرية التكتلات ، لان هذه الاحزاب لا تحتاج البتة الى انضباط حديدي . لكن احزاب الاممية الشيوعية، التي تنظم عملها على اساس المهمة التالية: مهمةالوصول الى دكتاتورية البروليتاريا وتوطيدها ، لا يمكنها ان تقبل لا بـ « الليبرالية » ولا بحرية التكتلات . ان الحزب هو وحدة في الارادة تنفي كل نزعة تكتلية وكل تجزئة للسلطة في الحزب .

لهذا يبين لينين « خطر النزعة التكتلية من وجهة نظر وحدة الحزب وتحقيق وحدة الارادة لدى طليعة البروليتاريا » ، وهي فكرة ثبتت في قرار خاص اتخذه المؤتمر العاشر لحزبنا : **« حول وحدة الحزب »** .

ولهذا يطالب لينين بـ « الغاء كل نزعة تكتلية الغاء تاما » وبـ « حل جميع الكتل فورا وبلا استثناء ، مهما تكن الخلفية التي تكونت على اساسها هذه الكتل»، وذلك تحت طائلة « الفصل الاكيد الفوري من الحزب » (قرار **« حول وحدة الحزب »**) .

٦ ـ الحزب يتقوى بتطهير نفسه من العناصر الانتهازية

فالعناصر الانتهازية في الحزب هي مصدر النزعة التكتلية . ان البروليتاريا ليست طبقة مغلقة . وانما تتدفق اليها ، بغير انقطاع ، عناصر ذات اصل فلاحي وبورجوازي صغير ، ومثقفون حولهم تطور الراسمالية الى بروليتاريين . وفي الوقت نفسه تعاني الشرائح العليا من البروليتاريا ، ولا سيما القادة النقابيين والبرلمانيين الذين ترعاهم البورجوازية بالربح الفائض الذي تبتزه من المستعمرات، تعاني من سيرورة تفسخ وانحلال . يقول لينين : « ان هذه الشريحة من العمال المتبرجزين او من الارستقراطية العمالية ، الذين هم بورجوازيون صغار تماما من حيث طراز حياتهم واجورهم وكل تصورهم عن العالم ، ان هذه الشريحة هي السند الرئيسي للاممية الثانية ، وهي في ايامنا هذه السند الاجتماعي (غير العسكري) الرئيسي للبورجوازية . ذلك لانهم عملاء حقيقيون للبرجوازية في الحركة العاملة ، ووكلاء عماليون لطبقة الراسماليين ، ودعاة حقيقيون للاصلاحية والشوفينية » . (**الامبريالية** ـ المجلد ١٩ ـ ص ٧٧ ـ الطبعة الروسية) .

ان هذه الجماعات البورجوازية الصغيرة تتسرب الى الحزب ، بهذه الطريقة

او تلك ، حاملة اليه روح التردد والانتهازية ، روح افساد المعنويات والتردد. هذه الجماعات هي التي تمثل ، بصورة رئيسية ، منبع النزعة التكتلية والتفكك، ومنبع هدم تنظيم الحزب الذي تخربه من الداخل . ان القيام بمحاربة الامبريالية ، مع وجود مثل هؤلاء « الحلفاء » في المؤخرة ، معناه تعريض النفس للنار من جهتين من الجبهة ومن المؤخرة . لذا فالنضال بلا رحمة ضد هذه العناصر وطردها من الحزب هما الشرط الاول لنجاح النضال ضد الامبريالية .

ان النظرية القائلة بأنه « من الممكن الانتهاء » من العناصر الانتهازية عن طريق نضال ايديولوجي داخل الحزب ، النظرية القائلة بأنه من الواجب « التغلب » على هذه العناصر في اطار حزب واحد ، هي نظرية عفنة وخطرة، تهدد الحزب بالشلل وبمرض مزمن ، تهدد بجعل الحزب مرتعا للانتهازية ،تهدد بترك البروليتاريا بدون حزب ثوري ، تهدد بحرمان البروليتاريا من سلاحها الرئيسي في النضال ضد الامبريالية . ان حزبنا ما كان ليستطيع ان يسير في الطريق الصحيح وما كان ليستطيع ان يستولي على السلطة وينظم دكتاتورية البروليتاريا ، لو ما امكنه ان يخرج ظافرا من الحرب الاهلية ، لو كان في صفوفه من هم على شاكلة مارتوف ودان وبوتريسوف واكسيلرود . واذا كان حزبنا قد نجح في تكوين وحدته الداخلية وفي تحقيق التلاحم الذي يسود صفوفه بصورة لم يسبق لها مثيل ، فذلك يعود قبل كل شيء الى انه استطاع ان يطهر نفسه ، في الوقت المناسب ، من دنس الانتهازية ، ولانه استطاع ان يطرد من صفوفه دعاة التصفية والمناشفة . ان الطريق الى تطوير الاحزاب البروليتارية وتقويتها يمر عبر تطهيرها من الانتهازيين والاصلاحيين ، من الاشتراكيين ـ الامبرياليين والاشتراكيين ـ الشوفينيين ، من الاشتراكيين ـ الوطنيين والاشتراكيين ـ السلميين . ان الحزب يتقوى بتطهير نفسه من العناصر الانتهازية .

يقول لينين : « اذا كان في صفوفنا اصلاحيون ومناشفة لا يمكننا تحقيق الظفر للثورة البروليتارية ، لا يمكننا صونها . هذا مبدأ بديهي . ولقد اكدته بجلاء تجربة روسيا والمجر ... ففي روسيا قامت مرارا احوال صعبة كان من شأنها بكل تأكيد ان تؤدي الى قلب النظام السوفياتي ، لو ان المناشفة والاصلاحيين والديموقراطيين البورجوازيين الصغار بقوا في حزبنا ... وفي ايطاليا يسود الراي ، بوجه عام ، بأن البروليتاريا تسير نحو خوض معارك فاصلة ضد البورجوازية ، في سبيل الاستيلاء على سلطة الدولة . وفي فترة كهذه ليس من الضروري مطلق الضرورة ابعاد المناشفة والاصلاحيين والتوراتيين (١) عن الحزب فحسب ، بل قد يكون من المفيد ايضا حتى ابعاد شيوعيين ممتازين ، ممن يمكن ان يترددوا وممن يظهرون ترددا باتجاه « الوحدة » مع الاصلاحيين ، قد يكون من المفيد ابعادهم عن جميع المراكز الهامة ... ان اقل تردد في قلب الحزب ، عشية الثورة وفي ساعات النضال الشديد المحموم من اجل انتصارها ، يمكن ان

---

(١) اتباع توراتي وهو احد الزعماء الاصلاحيين في الحركة العاملة الايطالية .
« م »

يؤدي الى ضياع كل شيء ، الى احباط الثورة ، والى انتزاع السلطة من ايدي البروليتاريا ، اذ ان الهجمات تكون ما تزال قوية للغاية على هذه السلطة بالنظر الى انها لم تتوطد بعد (١) . واذا ما انسحب الزعماء المترددون في مثل هذا الوقت ، فذلك لا يضعف الحزب ، بل يقويه ويقوي الحركة العاملة والثورة » (**الخطب المرئية عن** الحرية ـ المجلد ٢٥ ، ص ٤٦٢ ـ ٤٦٤ ـ الطبعة الروسية).

نيسان ١٩٢٤

---

(١) نلاحظ هنا ايضا ان هذا التشديد قد شرطه قيتين « بساعات النضال الشديد المحموم .. عشية الثورة » ، ولم يجعل منه مبدأ مطلقا . بل انه لم يطبقه بالنسبة الى شخص كزينوفيف الذي لم ينفصل من الحزب ـ وان كان قد هدد بذلك ـ بالرغم من اصراره على تردده عشية ثورة اكتوبر وبعيدها .

طاعون البيروقراطية

ان ظروف الحرب الاهلية وشيوعية الحرب البالغة القسوة لم تكم فاه النقد ولم تلجم روح المبادهة في صفوف الحزب البلشفي ابان السنوات الاولى من استيلائه على السلطة . صحيح ان الحزب وجد نفسه مضطرا الى ممارسة الانضباط الحديدي بالمعنى الكامل للكلمة والى تعليق بعض البنود الديموقراطية من النظام الداخلي (تعيين القيادات بدلا من انتخابها) ، ولكن حياة الحزب الداخلية لم تتعرض بنتيجة ذلك الى تشويه كبير . فقد ظلت الاتجاهات والتيارات وحتى التكتلات تتبارى وتتصارع ، ولم يحدث قط ان تحولت جماعية القيادة الى « اجماعية » رفع الايدي .

وقد برزت في بحر عام ١٩٢٠ معارضة جدية وقوية داخل الحزب البلشفي عرفت باسم المعارضة العمالية ، يتزعمها شليابنيكوف مفوض الشعب لشؤون العمل ، والكسندرا كولونتاي مفوضة الشعب لشؤون المعونة العامة . وقد اصطدمت هذه المعارضة بتروتسكي الذي كان يدعو الى « تدويل » النقابات وبلينين الذي اعتبرها « خطرا سياسيا مباشرا على وجود دكتاتورية البروليتاريا بالذات » . وبالرغم من هذا التقييم القاسي فان الانتقادات التي صدرت عن المعارضة العمالية تحتفظ بأهميتها البالغة اذ كانت تتركز حول نقطتين : فضح البيروقراطية في الدولة وفضح البيروقراطية في الحزب . فعلى صعيد الدولة كانت المعارضة العمالية تطالب باشراف النقابات ، لا وزارة الاقتصاد ، على الصناعة المؤممة وباعتماد مبدأ التسيير العمالي، وعلى صعيد الحزب كانت تطالب ببعث الديموقراطية في الحزب وبتطهيره من البيروقراطيين وبتوكيد طابعه البروليتاري .

كانت المعارضة العمالية تتهم لينين واللجنة المركزية بعدم الثقة بقدرات الطبقة العاملة . وكان لينين يتهم المعارضة العمالية بعدم الثقة بالحزب وبالنزعة

النقابية الفوضوية. والواقع ان الحزب الذي اختار ان يسير في طريق « رأسمالية الدولة » و « السياسة الاقتصادية الجديدة » رفض اطروحات المعارضة العمالية، واتخذ في مؤتمره العاشر المنعقد في اذار ١٩٢١ قرارا بادانة المعارضة العمالية واطروحاتها ذات النزعة العمالية الصرفة المتناقضة مع استراتيجية تحالف الطبقة العاملة مع الفلاحين . ولم يكتف المؤتمر العاشر بهذا ، بل اتخذ ايضا قرارا بحظر التكتلات داخل الحزب وباعتبار النشاط التكتلي نشاطا لا يتناقض مع وحدة الحزب فحسب بل ايضا مع الانتماء اليه ، ويلاحظ التاريخ الرسمي للحزب الشيوعي السوفياتي ان قرار المؤتمر العاشر حول حظر التكتلات اصبح « مبدأ ثابتا » في حياة الحزب وتنظيمه ، في حين يؤكد تروتسكي ان هذا القرار كان « تدبيرا استثنائيا » . ومهما يكن من امر ، فان المؤتمر العاشر هو نفسه الذي اتخذ قرارا اخر يشرط وحدة الحزب الصخرية بتطوير الديموقراطية الداخلية الى اقصى الحدود وبوضع حد للمركزية المشتطة . وقد جاء في قراره هذا ان طرائق عمل الحزب يجب ان تكون من الان فصاعدا « طرائق تقوم على المناقشة الواسعة لجميع المسائل الرئيسية من خلال حرية النقد الكاملة داخل الحزب ، طرائق تقوم على الانشاء الجماعي لقرارات الحزب العامة » .

وانما على اساس قرار المؤتمر العاشر هذا ببعث الديموقراطية في الحزب جرت في عامي ١٩٢٢ و١٩٢٣ مناقشة علنية واسعة النطاق على صفحات جرائد الحزب حول قضايا التنظيم . وقد كانت هذه عمليا اخر مناقشة ديموقراطية في صفوف الحزب البلشفي قبل هيمنة ستالين عليه . وفي الصفحات التالية سنقدم مقتطفات من تلك المناظرة التي لم يتح للينين الاشتراك فيها بسبب مرضه .

ج. ط

المعارضة العمالية

ان الانتاج وتنظيمه يشكلان جوهر الشيوعية . واقصاء الشغيلة عن تنظيم الانتاج ، وحرمانهم من امكانية خلق اشكال جديدة للانتاج في الصناعة بواسطة نقاباتهم ، ورفض هذه التعبيرات عن التنظيم الطبقي للبروليتاريا والاعتماد كليا على مهارة الاختصاصيين المعتادين والمتدربين على تسيير الانتاج فيظل نظام مغاير تماما ، هذا كله هو خروج عن خط الفكر الماركسي العلمي . والحال ان هذا بالضبط ما يفعله الان قادة حزبنا .

ان العامل يشعر ويرى ويدرك في كل لحظة ان الاختصاصي ، والادهى من ذلك ، ان الاختصاصيين الكذبة الاميين وغير المتمرسين يقصونه جانبا ويحتلون جميع المناصب الادارية العليا في المؤسسات الصناعية والاقتصادية . والحزب ، بدلا من ان يلجم الاتجاه الذي تسير فيه عناصر غريبة كليا عن الطبقة العاملة الشيوعية ، يشجعه ويسعى الى الخروج من الفوضى الصناعية لا بالاعتماد على العمال وانما على تلك العناصر على وجه التحديد . ان الحزب لا يضع ثقته في العمال وفي منظماتهم النقابية ، وانما في تلك العناصر .

ان العمال قادرون على ان يضمروا ودا وحبا حارا لشخصية مثل شخصية لينين ، قابلون لان تسحرهم بلاغة تروتسكي الفذة ومواهبه التنظيمية . ومن الممكن ان يكنوا الاحترام لعدد اخر من القادة بوصفهم قادة . ولكن اذا ما شعرت الجماهير بأنها لم تعد موضع ثقة ، فمن الطبيعي ان تقول عندئذ : « كلا كفى . اننا نرفض ان نتبعكم كالعميان . فلندرس الموقف » .

ان العمال يتساءلون : « من نحن ؟ هل نحن حقا راس حربة الدكتاتورية الطبقية ، ام مجرد قطيع خانع لا عمل له غير ان يمحض تأييده لاولئك الذين قطعوا جميع الصلات بالجماهير وراحوا ينتهجون سياستهم الخاصة ويشيدون الصناعة دونما اهتمام بآرائنا وبقدراتنا الخلاقة ، وتحت ستار اسم الحزب ؟

ان عدم الثقة بالطبقة العاملة (لا في مضمار السياسة وانما من حيث قدراتها الاقتصادية الخلاقة) هو جوهر الاطروحات التي مهرها قادة حزبنا بتوقيعهم . انهم لا يؤمنون بأن الايدي الخشنة للعمال، غير المتمرسين تقنيا، قادة على ان تخلق اسس الاشكال الاقتصادية التي ستشكل بمر الزمن نظاما متناغما للانتاج الشيوعي .

ماذا يفعل قادة حزبنا ؟ هل يحاولون اكتشاف علة الداء ؟... على العكس من ذلك ، فقد اخذ قادتنا فجأة دور حماة البيروقراطية وفرسانها . وما اكثر الرفاق الذين يحتذون بمثال تروتسكي ويرددون اننا « اذا كنا نتوجع فليس ذلك لاننا اخذنا الجانب السيء من البيروقراطية ، وانما لاننا لم نتعلم بعد جوانبها الصالحة » !

ان البيروقراطية هي نفي مباشر لنشاط الجماهير المستقل . ولهذا فان من يريد ان يشرك الجماهير بصورة فعالة في تسيير الامور ، ومن يعترف بأن هذه المشاركة هي اساس النظام الجديد في الجمهورية العمالية، لا يمكن ان يبحث عن الجوانب السيئة والصالحة من البيروقراطية ، بل ينبغي عليه ان يدين علنا وبحزم ذلك النظام الضار ... ان البيروقراطية طاعون يتغلغل حتى النخاع العظمي لا في نشاط الجماهير اللاحزبية فحسب(وهذا امر مقبول ومنطقي في مناخ الحرب الاهلية الثقيل) ، بل ايضا على اعضاء الحزب بالذات . فكل محاولة مستقلة وكل فكرة جديدة تعاني من رقابة مركزنا الموجه وتعتبر هرطقة وخرقا لانضباط الحزب ومحاولة للتعدي على امتيازات المركز الذي ينبغي ان « يتوقع » كل شيء وان يصدر مراسيم حول كل شيء . واذا لم يصدر مرسوم حول امر ما ، فلا مفر من الانتظار . وسيأتي الوقت الذي سيصدر فيه المركز ، عندما يتفرغ ، مرسوما بصدده ، ومن الممكن آنذاك للمرء ان يعبر عن « مبادهته » في حدود بالغة الضيق . لنتصور ما سيحدث اذا قرر بعض اعضاء الحزب الشيوعي الروسي ــ ممن يحبون العصافير كثيرا على سبيل المثال ــ ان يؤلفوا جمعية لحماية العصافير ؟ ان الفكرة تبدو في حد ذاتها مفيدة جدا ولا تسيء بشيء الى « مشاريع الدولة » . ولكن هذا ظاهر الامور ليس الا . لانه سرعان ما ستظهر مؤسسة بيروقراطية تدعي لنفسها الحق في قيادة هذا المشروع . وهذه المؤسسة « ستدمج » فورا الجمعية بالجهاز السوفياتي ، قاضية بالتالي على المبادهة المباشرة . وبدلا من هذه المبادهة ، سيصدر عدد لا حصر له من المراسيم والقوانين يوجد عملا كافيا لعدة مئات اخرى من الموظفين ويعقد عمل البريد والمواصلات .

ان الشر الذي تقترفه البيروقراطية لا يكمن فحسب في النزعة الدواوينية كما يحاول بعض الرفاق ان يجعلونا نعتقد عندما يحدون المناقشة بـ « انعاش المؤسسات السوفياتية » ، ولكنه يكمن بوجه خاص في الطريقة التي تحل بها المشكلات : لا عن طريق تبادل مفتوح في الآراء ، ولا طريق جهود جميع المعنيين بالامر ، وانما عن طريق القرارات الشكلية المتخذة في المؤسساب المركزية من قبل شخص واحد او عدد ضئيل للغاية من الاشخاص ... ان شخصا ثالثا

يقرر مصيرك : هذا هو جوهر البيروقراطية .

ان المعارضة العمالية تطالب ، باسم بعث الحزب واقصاء البيروقراطية بتحقيق كامل لجميع المبادىء الديمقراطية ، لا في فترة الهدوء الراهنة فحسب ، بل ايضا في اوقات التوتر الداخلي والخارجي . هذا هو الشرط الاول والاساسي لبعث الحزب ولعودته الى مبادىء برنامجه التي يحيد عنها اكثر فأكثر تحت ضغط عناصر غريبة عنه .

والشرط الثاني الذي تلح عليه المعارضة العمالية عظيم الالحاح هو اقصاء جميع العناصر غير البروليتارية عن الحزب . فكلما توطدت السلطة السوفياتية ، زاد عدد عناصر الطبقة المتوسطة المنضمة الى الحزب بالرغم من ان هذه الطبقة تأخذ احيانا موقف العداء السافر . ان اقصاء هذه العناصر يجب ان يكون تاما شاملا ... وعلى الحزب ان يصبح حزبا عماليا ، لانه لن يكون في وسعه الا على هذا الاساس ان يدفع بقوة جميع التأثيرات التي تأتي بها العناصر البورجوازية الصغيرة والفلاحون والخدام الاوفياء للراسمال : الاختصاصيون .

ان المعارضة العمالية تقترح تعليق انتساب جميع الاعضاء من غير العمال الذين انضموا الى الحزب منذ عام ١٩١٩ ، شريطة ان يترك لهم الحق في الاستئناف خلال مدة ثلاثة اشهر ضد القرارات التي سيجري اتخاذها بحيث يتاح لهم ان يعودوا الى الحزب .

ومن الضروري ، في الوقت نفسه، ايجاد «وضعية عمالية» لجميع العناصر غير العمالية التي ستحاول العودة الى الحزب،بحيث يتحتم على من يريد الانتماء الى الحزب ان يكون قد عمل خلال فترة زمنية محددة بعمل يدوي في الشروط الدارجة قبل ان يقبل في الحزب .

والخطوة الثالثة الحاسمة نحو دمقرطة الحزب هي اقصاء جميع العناصر غير العمالية عن المناصب الادارية . وبعبارة اخرى ، يجب ان تكون لجان الحزب المركزية الاقليمية والمحلية مؤلفة بصورة تضمن الغالبية المطلقة للعمال المرتبطين اوثق الارتباط بالجماهير الكادحة . وتطالب المعارضة العمالية على هذا الاساس بأن تكف اجهزة الحزب كافة ، من اللجنة التنفيذية المركزية الى لجان المناطق ، عن ان تكون مؤسسات مكلفة بالعمل الروتيني اليومي ، لتصبح مؤسسات مهمتها مراقبة السياسة السوفياتية .

والمطلب الرابع للمعارضة العمالية هو التالي: يجب ان يعود الحزب الى مبدأ انتخاب المسؤولين .

ان التعيينات يجب الا يسمح بها بصفة استثنائية ، وقد شرعت مؤخرا بأن تصبح هي القاعدة . ان تعيين المسؤولين هو صفة مميزة للبيروقراطية . ومع ذلك فان هذا الاسلوب اصبح في الوقت الراهن عاما ، مشروعا ، يوميا ، معترفا به. واسلوب التعيين يخلق جوا غير صحي في الحزب ، ويدمر علاقة المساواة بين اعضائه ، عن طريق مكافأة الاصدقاء ومعاقبة الاعداء ، وكذلك عن طريق اساليب اخرى لا تقل ضررا بالنسبة الى حياة الحزب والسوفييتات. ومبدأ التعيين يقلص

حس الواجب والمسؤولية تجاه الجماهير . واولئك الذين يعينون تعيينا لا يكونون مسؤولين امام الجماهير ، الامر الذي يزيد من خطورة الانقسام بين القادة ومناضلي القاعدة .

والواقع ان كل شخص معين يتعالى على كل رقابة ، لان القادة لا يستطيعون مراقبة نشاطه بالتفصيل ، بينما لا تستطيع الجماهير ان تحاسبه او ان تقيله عند الضرورة . وكل مسؤول معين يحيط نفسه ، بصورة عامة ، بجو من الرسميات والطاعة والتبعية العمياء يسمم جميع المرؤوسين ويسيء الى حظوة الحزب ...

ان النشاط المستقل مستحيل بدون حرية الفكر والراي ... ونحن نخشى النقد ، ولم نعد نعتمد على الجماهير . ولهذا اقامت البيروقراطية بين ظهرانينا. ولهذا ايضا ترى المعارضة العمالية ان البيروقراطية هي عدونا ، آفتنا ، الخطر الداهم على مستقبل الحزب الشيوعي بالذات . ولطرد البيروقراطية المعششة في المؤسسات السوفياتية ، لا بد اولا من التخلص من البيروقراطية في الحزب نفسه . ويوم يعترف الحزب ـ عمليا لا نظريا ـ بأن نشاط الجماهير المستقل هو اساس دولتنا ، فان المؤسسات السوفياتية ستعود كما يجب ان تكون، مؤسسات حية مكلفة بتطبيق البرنامج الشيوعي ، وستكف عن ان تكون مؤسسات دواوينية، مختبرات للمراسيم التي تولد ميتة ...

وفي مجرى النضال في سبيل بعث الديموقراطية في الحزب وتصفية كل بيروقراطية ، تعطي المعارضة العمالية الاولوية للمبادىء الثلاثة الاساسية التالية:

ا ـ العودة الى مبدا الانتخاب على جميع المستويات واقصاء البيروقراطية عن طريق جعل جميع الموظفين مسؤولين امام الجماهير .

ب ـ تنظيم حملة اعلام واسعة في الحزب سواء بصدد المسائل العامة ام بصدد المسائل الفردية ، المزيد من الاهتمام بصوت مناضلي القاعدة (مناقشة واسعة لجميع المسائل من قبل القاعدة ، واستخلاص النتائج من قبل القادة ، وقبول اي عضو في اجتماعات مراكز الحزب الا عندما تتطلب المشكلات المطروحة للنقاش السرية ، ارساء حرية الراي والتعبير . لا عن طريق منح حرية النقد اثناء المناقشات فحسب ، بل ايضا عن طريق السماح باستخدام اموال الحزب لنشر ادب مختلف كتل الحزب) .

ج ـ توكيد الطابع العمالي للحزب وتحديد عدد الذين يشغلون مناصب مسؤولة في الحزب وفي المؤسسات السوفياتية في آن واحد .

الكسندرا كولونتاي

« المعارضة العمالية » (١٩٢٠)

دكتاتورية الحزب

لقد أنزلت المعارضة العمالية (١) المبادىء الديموقراطية منزلة الوثن المعبود. وقد وضعت حق الشغيلة في انتخاب ممثليهم فوق الحزب ، كما لو ان الحزب لا يملك الحق في فرض دكتاتوريته حتى ولو اصطدمت هذه الدكتاتورية مؤقتا بالميول المتقلبة للديموقراطية العمالية ... ان علينا ان نعي الرسالة التاريخية الثورية للحزب . والحزب مرغم على الحفاظ على دكتاتوريته ، دونما اعتبار للتأرجحات المؤقتة في رد فعل الجماهير العفوي ، بل دونما اعتبار لتردد الطبقة العاملة العارض والآني . وهذا الوعي هو بالنسبة الينا خميرة وحدة . والدكتاتورية لا تقوم في كل آن على مبدأ الديموقراطية العمالية الشكلي .

ليون تروتسكي
آذار ١٩٢١

بيروقراطية الحزب

في أصعب فترات شيوعية الحرب لم يبلغ نظام تعيين المسؤولين في الحزب عشر ما بلغه من الاتساع اليوم . فقد اصبح تعيين امناء اللجان الاقليمية هو القاعدة السائدة من الآن فصاعدا . وهذا ما يعطي الامناء مركزا مستقلا كل الاستقلال عن المنظمات المحلية .

لقد انعقدت جلسات المؤتمر الثاني عشر للحزب تحت شعار الديموقراطية. وقد بدا لي الكثير من الكلمات التي القيت آنذاك في صالح الديموقراطية العمالية متطرفا ، والى حد كبير ديماغوجيا ، نظرا الى استحالة الديموقراطية العمالية الكاملة في ظل نظام دكتاتوري . ولكن كان من الواضح كل الوضوح ان نظام ضغط شيوعية الحرب كان لا بد ان يخلي الساح لنظام من مسؤولية اوسع واكثر حياة. بيد ان النظام الراهن ، الذي شرع بالتكون قبل المؤتمر الثاني عشر والذي تحدد وتوطد بعد ذلك ، ابعد بكثير عن الديموقراطية العمالية من نظام احلك مراحل شيوعية الحرب .

ان هيمنة البيروقراطية على جهاز الحزب قد تطورت على نحو لا سابق له بفعل منهج انتقاء الامناء ... فقد خلقت فئة واسعة جدا من الامناء الثابتين الدائمين الذين يتخلون نهائيا ، عند دخولهم الى جهاز قيادة الحزب ، عن آرائهم السياسية الشخصية ، او على الاقل عن التعبير الصريح عنها ، كما لو انهم يحسبون ان تسلسل الامناء الهرمي يشكل الجهاز الذي يخلق راي الحزب ويهندس قراراته .

---

(١) ان تروتسكي الذي سيرفع عاليا راية الكفاح ضد البيروقراطية مسؤول الى حد كبير عن المبررات النظرية للبيروقراطية . فقد كان اولا من دعاة تذويل النقابات ، مثلما يتضح ههنا من رده على المعارضة العمالية ، من دعاة « دكتاتورية الحزب » كتعبير مباشر عن دكتاتورية البروليتاريا. والحال انه لا مجال للمعادلة بين الدكتاتوريتين .

وتحت هذه الطبقة من الامناء الدائمين الذين يتخلون عن آرائهم الشخصية تلقى الجمهور الواسع من المنتمين الى الحزب الذين يتجلى لهم كل قرار في شكل اوامر او تقريع . وفي قاعدة الحزب يتراكم استياء واسع النطاق الى حد غير معتاد . وهذا الاستياء لا يبدده التبادل الصريح للآراء في اجتماعات الحزب ولا التأثير الذي يفترض في جمهور المنتمين الى الحزب ان يمارسه على تنظيم الحزب بالذات (انتخاب لجان الحزب والامناء الخ) . ولكنه يتراكم سرا ويؤدي الى توترات داخلية .

ل. تروتسكي
من رسالة الى اللجنة المركزية
في ٨ تشرين الاول ١٩٢٣

رد المكتب السياسي

اننا نقدر ان من الضروري ان نصارح الحزب بأن استياء الرفيق تروتسكي وكل غضبه وكل تهجمه على اللجنة المركزية ، المستمر بلا انقطاع منذ عدة سنوات، ورغبته في زرع الفوضى في الحزب ، تعود الى رغبة تروتسكي في ان تضعه اللجنة المركزية ، هو والرفيق كاليغائيف ، على رأس اقتصاد البلاد .

دكتاتورية كتلة واحدة

اننا نشهد قيام انقسام لايني يتعمق ويتخذ طابعا سافرا بين تسلسل الامناء و « الشعب الوديع » ، بين ملاكات الحزب المحترفة المنتقاة من الاعلى وبين جمهور الاعضاء الذين لا يساهمون في حياة الحزب المشتركة .

وان هذه لواقعة معروفة لدى كل مناضل . فاعضاء الحزب المستاؤون من هذا القرار او ذاك من قرارات اللجنة المركزية او حتى اللجنة الاقليمية ، والذين تراودهم الشكوك ، والذين يشيرون في احاديثهم الخاصة الى هذا الخطأ او ذاك، والى هذه المخالفة او تلك ، والى هذا النقص او ذاك ، يخافون من الكلام عن ذلك في اجتماعات الحزب ، بل حتى في احاديثهم ، اللهم الا اذا كان المخاطب موثوقا من وجهة نظر « الكتمان » . وهكذا اختفى عمليا النقاش الحر داخل الحزب ، وشل راي الحزب العام . واليوم لا يتولى الحزب ، لا يتولى جمهور مناضليه اختيار وانتقاء اعضاء اللجان الاقليمية واللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي. بل على العكس ، فتسلسل الامناء هو الذي ينتقي ــ وعلى نطاق متعاظم باستمرار ــ المندوبين الى الاجتماعات والمؤتمرات التي تصبح اكثر فأكثر بالتالي هيئات تنفيذية لذلك التسلسل .

ان النظام القائم في الحزب لا يطاق البتة . فهو يدمر استقلال الحزب اذ يحل محل الحزب جهازا بيروقراطيا منتقى يعمل بلا عوائق في المراحل العادية، ولكنه

يعجز عن مواجهة الازمات ويكاد يثبت عجزه التام وعدم فعاليته في مواجهة الاحداث الجسيمة .

ان تفسير هذا الوضع يكمن في ان دكتاتورية كتلة واحدة من الحزب ـ قامت عمليا بعد المؤتمر العاشر ـ ما تزال مستمرة بالرغم من انها قد انتهت من اداء دورها . وقد قبل العديدون منا بالانصياع لمثل هذا النظام . فقد كان انعطاف ١٩٢١ السياسي ثم مرض الرفيق لينين يقتضيان في نظر بعض منا الدكتاتورية في الحزب كتدبير مؤقت . وقد تبنى رفاق آخرون من البداية موقفا ريبيا او سلبيا بهذا الصدد . ومهما يكن من امر ، فان هذا النظام الدكتاتوري قد استنفد امكانياته منذ المؤتمر الثاني عشر . لكنه ما يزال الى الان على قيد الحياة وقد شرع باظهار جوانبه السلبية .

من رسالة الـ ٤٦
في ١٥ تشرين الاول ١٩٢٣ (١)

حياة الحزب

(بمناسبة الذكرى السنوية السادسة لثورة اوكتوبر ، كتب زينوفييف في **البرافدا مقالا** بعنوان **مهام الحزب الجديدة** وقد كان لهذا المقال صدى واسع، ودفع بالعشرات من المناضلين البارزين في الحزب البلشفي الى الخوض في مناظرة علنية على صفحات **البرافدا** حول حياة الحزب الداخلية خلال مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة . ومن الذين شاركوا في هذه المناظرة بريوبراجنسكي الذي اكد ان زينوفييف لم يتعرض الا الى المشكلات الجزئية وان جوهر المسألة يرتد الى السؤال التالي : هل الخط الاساسي لحزبنا فيما يتعلق بمشكلات تنظيم الحزب وسياسته الداخلية صحيح او لا ؟) .

انني اجيب على هذا السؤال ، من جهتي ، بلا . وفي رايي ان الحزب يتبع منذ اكثر من سنتين خطا غير صحيح في جوهره بصدد مشكلات الحياة الداخلية للحزب . وقد اتضح ان هذا الخط السياسي متناقض عميق التناقض مع المهام التي تطرحها السياسة الاقتصادية الجديدة علينا .

ان الوضع في اطار السياسة الاقتصادية الجديدة يتميز بتعقيد فائق في العلاقات الاجتماعية ... ولشق طريق صحيح من خلال هذا الوضع البالغ التعقيد ، كان لا بد ان نخلق داخل منظماتنا نمط حياة يختلف عن نمط الحياة الذي عرفته ابان مرحلة النضال على جميع جبهات الحرب الاهلية .

كان لا بد من تصفية الطرائق العسكرية داخل الحزب ، واعادة العمل جزئيا

---

(١) رسالة ٤٦ هي الرسالة التي كانت بمثابة نقطة انطلاق للمعارضة اليسارية ضد السياسة الستالينية ، والتي وقعها ٤٦ عضوا بارزا في الحزب البلشفي ، (مع بعض التحفظات من جانب قسم منهم) ومن اشهرهم بريوبراجنسكي، وانتونوف ـ اوفسنكو، وسميرنوف ، وبياتاكوف، وسابرونوف، وستوكوف ، الخ .

بنمط الحياة الذي عرفه الحزب في عامي ١٩١٧ ـ ١٩١٨ ، وتطوير نشاط ومبادهة منظمات القاعدة وكل مناضل في مناقشة جميع المشكلات الاساسية المتعلقة بنظام الحزب والسياسة . كان لا بد من اتاحة الامكانية لكل عضو في الخلية لمناقشة كل مشكلة تشغل اهتمامه (والسياسة الاقتصادية الجديدة تثير المئات من هذه المشكلات) من دون ان يرى مكتب الخلية يصب جام سخطه على زارع البلبلة ، ومن دون ان يرى نفسه متهما بأنه ديماغوجي ، منشفي ، عنصر متأرجح ، منحرف ، الخ . كان من الواجب ان تتاح لكل عضو في الحزب امكانية عرض شكوكه وتردداته الداخلية واستيائه امام رفاقه ليتلقى جوابا واضحا كفيلا باقناعه ، لا جوابا يثير سخطه ويقضي على رغبته في طرح اسئلة ، كما يحدث ذلك عندما لا تقابل الشكوك والاسئلة الا بقرع طبول الكليشهات البالية والاجوبة الجاهزة والصيغ المبسطة المعممة التي لا تتفق البتة وتعقيد الوضع .

ولكن هذا لم يتحقق. وانه لامر له دلالته ان حياة الحزب كانت ينبوعا ينبض بالحياة وان مبادهة منظمات الحزب كانت اكبر بما لا يقاس على وجه التحديد يوم كان العدو يحدق بنا من كل جانب. وعندما اتضح ان انعاش حياة الحزب والتلاؤم مع المهام الجديدة اصبح لا ممكنا موضوعيا فحسب ، بل ضروريا ايضا ضرورة مطلقة ، فاننا لم نكتف بعدم التقدم خطوة واحدة الى الامام بالنسبة الى مرحلة شيوعية الحرب ، بل عززنا على العكس النزعة البيروقراطية والروتين وضاعفنا من عدد القرارات المتخذة سلفا في الدوائر العليا ودعمنا انقسام الحزب بين اولئك الذين يتخذون القرارات ويتحملون مسؤوليتها وبين جمهور المنفذين الذين لا يساهمون في انشاء قرارات الحزب تلك .

وبدلا من ان نتجه نحو المبادهة الجماعية للمنظمات ونحو رفع مستوى مجموع المناضلين عن طريق مساهمتهم الحية في جميع قرارات الحزب ، وذلك بالاستناد الى مبدأ مسؤولية كل عضو عن كل قرار ، اتجهنا نحو بناء جهاز جيد ونحو تكوين موظفين حزبيين صالحين . لقد ادخلنا تحسينات على الجهاز ، هذا امر لا يقبل نقاشا ، ولكننا حققنا هذا التحسين على حساب تراجع اخطر بكثير ، على حساب واد الحياة داخل الحزب ، على حساب انفصال قسم صغير نشيط من المناضلين عن غالبية اعضاء الحزب الذين يقفون من ذلك القسم موقفا سلبيا او شبه سلبي .

ان هذا الخطأ الاساسي في المشكلات التنظيمية قد افضى الى سلسلة من النتائج التي تشل اليوم حياة الحزب . ولنعددها بسرعة .

خنق الحياة داخل الحزب . دعم نوع من مؤامرة صمت عفوية خالصة في الحزب . فالكثير من المناضلين نسوا عادة التفكير بالاصالة عن انفسهم وعادة المجاهرة امام الحزب بما يفكر به الانسان بينه وبين نفسه . والكثير من المناضلين فقدوا ما تعلموه من ضرورة توجيه انفسهم بأنفسهم وباتوا ينتظرون التعليمات من اعلى . ولقد اوقف الحزب المناقشات المتعلقة بمسائل وجوده الاساسية . وانه لامر له دلالته ان تبدأ هذه المناقشة اليوم بمبادرة من فوق .

والشيء نفسه يحدث في منظمات القاعدة . ففي معظم الخلايا تسود القناعة بأن مناقشة اهم مشكلات الاقتصاد والحزب مسألة لا تعنيها . ومن هنا كان عجز الحزب عن تطوير جميع امكانياته الايديولوجية في النضال ضد الميول المناوئة للحزب الاكثر ضررا . وهذه الميول تجرف احيانا بعض عمال القاعدة الشيوعيين الممتازين . لا لسبب الا لان الخلايا لا تساعدهم عن طريق مناقشة جماعية حرةعلى تبديد شكوكهم حول « اصحاب المراكز » في جو اخوي . والكثيرون من هؤلاء المناضلين المترددين والساخطين ما كانوا ليعقدوا العزم على التآمر ضد الحزب فيما لو اتيحت لهم امكانية الدفاع الصريح عن آرائهم في اجتماعات الحزب. ولعل الحزب كان سيعجز حتى في هذه الحال عن اقناعهم ، ولعل اقتراحاتهم كانت سترفض ، ولكنهم كانوا سيشعرون بأن الحزب يصغي اليهم ولا يسخر من اسئلتهم ، وما كانوا سيجدون انفسهم منعزلين معنويا عن الحزب ، ليس بينهم وبين الاستقالة الفعلية او تكوين جماعات سرية حاقدة سوى خطوة واحدة ...

ان العمال لا يستطيعون المساهمة في حياة الحزب الا من خلال الخلية ، والحال ان هذه المساهمة تعادل صفرا في الوقت الراهن بنتيجة الوضع الحالي لحياة الخلايا التي لا مهمة لها غير الاطلاع على القرارات المتخذة سلفا في القمة وتنفيذها . وانما في هذا المضمار على وجه التحديد تبرز بشدة ميول «اللاابالية» في بعض قطاعات حزبنا ...

ولن اعدد النتائج الاخرى ، الاقل اهمية ، للمسار الراهن : نمو الوصولية والعبودية في الحزب ، والموقف الدواويني تجاه المشكلات ، ولا مسؤولية الجهاز بالنسبة الى محيط الحزب ، ونمو الادعاء والعجب بالذات اللامبرر لدى المعينين في مناصب مسؤولة في الحزب ، وهي المناصب التي كان الانتخاب شرط الوصول اليها في الماضي ، الخ .

ومن سخرية القدر ان حزبنا الذي كان قد قرر في مؤتمره العاشر الانتقال من الطرائق العسكرية الى طرائق الديموقراطية في حياة الحزب الداخلية ، قد بدأ يعيش عمليا حياة سياسية معاكسة تماما ... وهذا في الوقت الذي اصبح فيه بعث الحياة في قرارات المؤتمر العاشر لا ممكنا سياسيا فحسب ، بل ضروريا أيضا .

بريوبراجنسكي

البرافدا ـ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٣

الديموقراطية العمالية

لقد اثار مقال الرفيق زينوفييف بمناسبة الذكرى السنوية لثورة اوكتوبر صدى عميقا . فلقد ادلى اكثر من ثلاثين كاتبا بآرائهم على صفحات **البرافدا** ، ويقال ان هناك ٢٠٠ مقالة تنتظر دورها ...

انه لمن الصعب ان ننسى ان قرار المؤتمر العاشر بصدد حظر التكتلات داخل

الحزب قد استغل لتصفية القرار الذي اتخذه المؤتمر نفسه حول ديموقراطية الحزب .

ان قرارات المؤتمر العاشر لم تشق طريقها الى الحياة . العلها غير قابلة للحياة ؟

اننا لا نجد في المقالات المنشورة في البرافدا خصما واحدا للديموقراطية العمالية . ولكن **برافدا بتروغراد** تطرح المشكلة طرحا مغايرا وتنشر نصا للرفيق سركيس من غير ان تشير الى انه مقال للمناقشة . وقد ورد في هذا المقال ما يلي : « ان مشكلة الديموقراطية العمالية ليست البتة اليوم المهمة الرئيسية التي يواجهها حزبنا . واذا ما سأل سائل : هل نظام الحزب الداخلي الراهن او الديموقراطية العمالية القائمة (؟) داخل الحزب بحاجة الى تعديل وتكميل وتوسيع من الاعلى وبمراسيم حزبية ، فاننا نجيب : كلا ، لا حاجة الى ذلك » . وهكذا ، وبعد ان يلاحظ سركيس انه لا داعي لطرح المشكلة ويستشهد كدليل على ذلك بالامثلة التقليدية عن الوضع الراهن الرائع داخل الحزب ، يقدم في نهاية مقاله اقتراحا ايجابيا (!) : « ان نظام انتقاء المسؤولين ونظام التعيين المزعوم المرتبط به هما ، في الشروط الراهنة للعمل السياسي والاقتصادي والنقابي ولحياة الحزب، المنهج الوحيد الضروري تاريخيا والمفيد لتحقيق مبادىء الديموقراطية داخل الحزب والديموقراطية العمالية » . . .

ما هي نتائج هذه السياسة التي انتهجها « المؤمنون القدامى » الذين قدروا على حد تعبيرالرفيق سركيس ان « المهام الرئيسية للحزب اليوم وغدا ولمرحلة طويلة ايضا هي التربية السياسية والعملية والثقافية لمناضلي القاعدة في الحزب الشيوعي الروسي » ؟

فبينما يهتم المؤمنون القدامى ، كما في المدرسة ،بتربيةمناضلي القاعدةفي الحزب بواسطة الامدادات الكبيرة من التقارير الاعلامية وعن طريق دفع المناضلين الى التصويت على قرارات تؤكد الطابع الصحيح للسياسة التي ينتهجها اساتذتهم، اتضح فجأة ، كما يلاحظ الرفيق زينوفييف ، ان تطور وعي الحزب ابان هذه السنوات قد بقي متأخرا عن تطور وعي الطبقة العاملة (١) . وقد بلغ هذا التأخر نسبا عالية الى درجة امسى معها ارتفاع المستوى الثقافي للجماهير العمالية « مصدرا للعديد من حالات سوء التفاهم بيننا وبين العمال اللاحزبيين ، وقابلا ، مهما بدا ذلك غريبا للوهلة الاولى ، لان يضع في طريقنا عراقيل كبيرة » .

هنا يتكشف الخطأ الاساسي للمؤمنين القدامى . فاذا كان الحزب مدرسة بالنسبة الى جميع اعضائه (لا بالنسبة الى مناضلي القاعدة فحسب) ، فان هذه المدرسة لا تشبه معهدا للفتيات النبيلات يدرسن فيه العلوم ويتلقين تربيتهن بين

---

(١) كان زينوفييف في مقاله الآنف الذكر قد اشار الى ان مستوى العمال اللاحزبيين اعلى في غالب الاحيان من مستوى اعضاء الحزب . وقد فسر بريوبراجنسكي ذلك في رده عليه بان الحزبيين « يخافون من اساءة التصرف » قبل ان يتلقوا تعليمات من فوق ، وينتظرون قرارات جاهزة ، وحتى مبررات جاهزة لتلك القرارات .

جدران اربعة . فكل عضو من اعضائه هو قبل كل شيء استاذ وموجه الجماهير العمالية اللاحزبية ، وهو لا يتثقف الا في مجرى العمل .

وههنا تكمن المهمة ــ وهي مهمة غير جديدة اصلا ــ التي يتوجب علينا ان نجد حلا لها ، او بتعبير ادق هنا تكمن العقبة التي اصطدمنا بها اكثر من مرة والتي نحن بحاجة مطلقة للتغلب عليها حتى نجد الحلول لتلك المهام القديمة التي ما تزال بالانتظار . ان علينا ان نتغلب على روتين جهاز الحزب الذي يتشبث بعناد وبالرغم من شتى انواع القرارات بالطرائق القديمة البالية... ذلكم هو اليوم هدفنا الاول.

عندما أعدنا النظام الى صفوفنا في نهاية الحرب الاهلية طهرنا حزبنا من جميع اولئك الذين كانوا مجرد رفاق طريق مؤقتين لا قدرة لهم الا على وضع العقبات في وجهنا في الموقف المستجد . ان علينا الان ان نعيد فحص سلك ضباطنا من وجهة نظر تكيفه مع مهامه الجديدة ، بادئين بتلك الفئات الدنيا التي تبرز في صفوفها المعارضة اليومية للجماهير العمالية. ومن الواجب الشروع فورا بتجديد الجهاز هذا عن طريق انتخابات فعلية ، بدون « تعيين » وبدون «توصية» وبدون « موافقة » . وعلى الحزب ان يناقش حتى على مستوى خلايا القاعدة اهم مشكلات سياستنا العامة لا مشكلات الحزب وحده . وانما على ضوء هذا النقاش يتوجب على الحزب ان يتحقق من نوعية الجهاز الحزبي وان يجدده ... وهذه التدابير هي خير ترياق ضد وجود التكتلات داخل الحزب ، وستنمي وحدته التامة .

ت. سابرونوف

البرافدا ــ ٨ كانون الاول ١٩٢٣

المسار الجديد

ان بعض الرفاق من ذوي النزعة المحافظة والميالين الى التهويل من دور الجهاز القيادي والتهوين من شأن مبادهة الحزب ينتقدون قرار المكتب السياسي (١) . فهم يقولون ان اللجنة المركزية تأخذ على عاتقها التزامات مستحيلة ، وان قرارها لن يولد سوى الاوهام ولن تكون له سوى نتائج سلبية . ان هذا التصور يميط اللثام عن ريبة بيروقراطية عميقة ازاء الحزب . فلقد نسب مركز الثقل خطأ حتى الان الى الجهاز ، ولهذا اعلن قرار اللجنة المركزية ان مركز الثقل يجب ان يكمن من الان فصاعدا في النشاط والمبادهة والروح النقدية لجميع اعضاء الحزب ، الطليعة المنظمة للبروليتاريا . وهذا القرار لا يعني ان جهاز الحزب مكلف برسم نظام الديموقراطية او خلقه او تأسيسه . وباختصار ، ان على الحزب ان يخضع لتبعيته جهازه الذاتي ، حتى يكف عن ان يكون منظمة ممركزة .

---

(١) في ٥ كانون الاول ١٩٢٣ ، وعلى اثر المناقشة الواسعة حول حياة الحزب ، اتخذ المكتب السياسي قرارا بالاجماع حول توطيد الديموقراطية الداخلية بوصفها « المسار الجديد » للحزب. ولكن القرار بقي حبرا على ورق ، واصبح « المسار الجديد » تهمة برسم « التروتسكيين » .

لقد جرى التنويه اثناء المناقشات وفي المقالات التي نشرت في الآونة الاخيرة، بأن الديموقراطية « الخالصة » ، « المطلقة » ، « المثالية » غير قابلة للتحقيق وليست بالنسبة الينا غاية في حد ذاتها . هذا امر لا مراء فيه . ولكن من الممكن أيضا ، بالقدر نفسه من الصحة ، ان نؤكد ان المركزية الخالصة ، المطلقة ، غير قابلة للتحقيق ومتنافية مع طبيعة الحزب الجماهيري ، وانها لا يمكن ، شأنها شأن جهاز الحزب ، ان تكون غاية في حد ذاتها . فالمركزية والديموقراطية وجهان لتنظيم الحزب . والمطلوب التوفيق بينهما على نحو صحيح ، اي على نحو متطابق احسن التطابق مع الموقف .

ولقد اختل التوازن، ابان المرحلة الاخيرة ، لصالح الجهاز. وتقلصت مبادهة الحزب الى ادنى حد ونجمت عن ذلك عادات وطرائق في القيادة متناقضة كل التناقض مع روح التنظيم الثوري للبروليتاريا . وقد نجم عن المركزة المشتطة للجهاز على حساب مبادهة الحزب استياء اخذ في اطراف الحزب شكل مرض حقيقي تجلت عوارضه ، في ما تجلت ، بظهور تجمعات غير شرعية يقودها افراد لا مراء في عدائهم للشيوعية . وفي الوقت نفسه كان مجموع الحزب يعلن عن استنكاره اكثر فأكثر للطرائق المستخدمة رسميا في حل المشكلات .

ان التصور، او الاقل الشعور بأن النزعة البيروقراطية تنذر بأن تجر الحزب الى طريق مسدود قد اصبح شعورا عاما تقريبا . فقد ارتفعت اصوات للتنبيه الى الخطر . والقرار بصدد المسار الجديد هو التعبير الرسمي الاول عن التحول الذي حدث في الحزب . وهذا القرار سيشق طريقه الى التنفيذ بمقدار ما يريد ذلك الحزب بأعضائه البالغ تعدادهم اربعمئة الف وبمقدار ما يعرف كيف يضعه موضع تطبيق .

لقد نشرت سلسلة من المقالات تحاول ان تثبت ان انعاش الحزب يتطلب اول ما يتطلب رفع مستوى اعضائه ، وان كل الباقي اي الديموقراطية العمالية سيتحقق بعد ذلك من تلقاء نفسه . وصحيح انه لا مجال للنقاش في ان من واجبنا رفع المستوى الايديولوجي لحزبنا لجعله قادرا على انجاز المهام الهائلة التي تنتظره. ولكن هذا المنهج البيداغوجي ، التربوي ، غير كاف ، وبالتالي مغلوط . والتمسك به سيؤدي حتما الى تفاقم الازمة.

ان الحزب لا يستطيع ان يرفع مستواه الا بانجازه مهماته الاساسية بقيادته الجماعية (اي بمعرفة جميع اعضائه ومبادهتهم) للطبقة العاملة وللدولة البروليتارية . والتطرق الى المشكلة لا يكون من وجهة نظر تربوية ، وانما من وجهة نظر سياسية . ومن غير المقبول تعليق تطبيق الديموقراطية العمالية بحجة « اعداد » اعضاء الحزب لهذه الديموقراطية . فحزبنا حزب . وفي امكاننا ان نعرض على من يريد الدخول اليه والبقاء فيه شروطا صارمة ، ولكن ما ان يصبح عضوا فيه حتى يسهم في مجمل نشاطه .

ان النزعة البيروقراطية تقتل المبادهة وتعرقل بالتالي ارتفاع المستوى العام للحزب . ذلكم هو عيبها الرئيسي . ولما كان الجهاز يتألف بالضرورة من اكثر

الرفاق خبرة وجدارة ، فان النتائج المؤسفة للنزعة البيروقراطية تنعكس على التكوين السياسي للاجيال الشيوعية الفتية . ولهذا كان الشباب ، بارومتر الحزب الموثوق ، اصلب من يثور على بيروقراطية تنظيمنا .

ولا ينبغي ان يدفعنا هذا الى الاعتقاد بأن النظام الذي تبنيناه لحل المشكلات ـ التي يحسمها موظفو الحزب وحدهم تقريبا ـ لا تأثير له على الجيل القديم الذي يجسد تجربة الحزب السياسية وتقاليده الثورية . فالخطر ههنا ايضا كبير . فالجميع يعترفون بالهيبة الكبيرة التي يتمتع بها مخضرمو الحزب. ولكن من الخطأ الفادح اعتبار هذه الهيبة مطلقا . فالحرس القديم لا يحتفظ بصفته الثورية الا من خلال التعاون المستمر والفعال مع الجيل الجديد في اطار الديموقراطية ، والا فانه يجازف بأن يتحجر ويصبح لا شعوريا التعبير الامثل عن النزعة البيروقراطية .

ان التاريخ يقدم لنا اكثر من مثال على انحطاط من هذا النوع . لنأخذ احدث الامثلة واكثرها سطوعا على ذلك : مثال زعماء الاممية الثانية . فقد كان ويلهلم ليبكنشت وبيبل وسنجر وفكتور آدلر وكاوتسكي وبرنشتاين ولافارغ وغيد التلاميذ المباشرين لماركس وانجلز . ومع ذلك انتقل هؤلاء القادة جزئيا او كليا الى معسكر الانتهازية في مناخ البرلمانية وتحت تأثير تطور جهاز الحزب والجهاز النقابي . وفي عشية الحرب اصبح جهاز الديموقراطية ـ الاشتراكية الكبير ، المدعوم بهيبة الجيل القديم ، اقوى عقبة في طريق التطور الثوري .

علينا ، نحن « القدامى » ، ان نصارح انفسنا بأن جيلنا ، الذي يقع على كاهله بالطبع دور قيادي في الحزب ، لن يكون محصنا ضد وهن الروح الثورية والبروليتارية في صفوفه ، اذا غض النظر عن تطور الطرائق البيروقراطية التي تحول الشباب الى موضوع للتربية وتفصل حتما الجهاز عن الجماهير والقدامى عن الشباب . وفي مواجهة هذا الخطر الذي لا مراء فيه ، لا يستطيع الحزب ان يجد من علاج آخر غير الاتجاه نحو الديموقراطية وفتح صفوفه لتدفق العناصر العمالية المتزايدة باستمرار .

انني لن اتوقف هنا عند التعاريف الحقوقية للديموقراطية ولا عند الحدود التي يفرضها عليها نظام الحزب الداخلي . فهذه المسائل على اهميتها ليست اساسية . وسوف ندرسها على ضوء تجربتنا وسندخل عليها التعديلات اللازمة . ولكن ما ينبغي ان نعدله قبل كل شيء هو الروح السائدة في منظماتنا. ينبغي على الحزب ان يعود الى المبادهة الجماعية ، والى الحق في النقد الحر والرفاقي ، وينبغي ان يملك القدرة على تنظيم نفسه بنفسه . ينبغي بعث جهاز الحزب وتجديده وافهامه بأنه ليس الا منفذ ارادات المجموع .

لقد قدمت صحافة الحزب في الآونة الاخيرة سلسلة كاملة من امثلة مميزة للانحطاط البيروقراطي في الاخلاق والعلاقات داخل الحزب . وكان اذا ما تجرأ منتقد على رفع صوته ، اخذ على الفور رقم بطاقته الحزبية . وقبل نشر قرار اللجنة المركزية حول « المسار الجديد » ، كان موظفو الجهاز يعتبرون مجرد

الاشارة الى ضرورة تعديل نظام الحزب هرطقة ومسا بالانضباط وتظاهرة للروح الانشقاقية .

ان البيروقراطيين على استعداد اليوم شكليا « لأخذ العلم بالمسار الجديد »، اي عمليا لدفنه . والحق ان الهدف من تجديد جهاز الحزب يجب ان يكون استبدال البيروقراطيين المصابين بتصلب الشرايين بعناصر قوية الشكيمة ووثيقة الارتباط بحياة المجموع . ينبغي قبل كل شيء تطهير المناصب القيادية من اولئك الذين يشهرون ضد المنتقدين صواعق العقوبات بمجرد ان تصدر عنهم اول كلمة احتجاج او اعتراض . ان النتيجة الاولى للمسار الجديد يجب ان تكون احساس الجميع بأن احدا لن يجرؤ بعد اليوم على ارهاب الحزب .

ان شبابنا يجب الا يكتفي بترداد صيغنا . ان عليه ان يكتسبها ، انيتمثلها، ان يكوّن رايه ، سيماءه الخاصة ، وان عليه ان يكون قادرا على النضال دفاعا عن تصوراته بشجاعة مستمدة من القناعة العميقة ومن استقلال الشخصية التام . فلنطرد من حزبنا الطاعة السلبية التي لا هم لها غير احتذاء خطى القادة ! فلنطرد من حزبنا اللاشخصية والعبودية والوصولية !

ليس البلشفي مجرد رجل منضبط ، بل هو رجل يكوّن في كل حالة وبصدد كل مسألة رأيا حازما ويحامي عنه بشجاعة ، لا ضد اعدائه فحسب ،بل داخل حزبه ايضا . وقد يكون اليوم في وضع الاقلية في منظمته . وهو سينصاع لان الحزب حزبه . ولكن هذا لا يعني انه على خطأ دوما . ولعلهادرك او فهم قبل الاخرين ضرورة الانعطاف . ولهذا فانه سيثير باصرار المسألة مرة ثانية وثالثة وعاشرة اذا ما دعت الضرورة . وبهذا سيخدم حزبه اذ يساعده على التآلف مع المهمة الجديدة وعلى انجاز الانعطاف الضروري بدون اضطرابات عضوية وبدون تشنجات داخلية .

ان حزبنا لن يكون قادرا على اداء رسالته التاريخية اذا ما تجزأ الى كتل . وهو غير قابل للتفسخ والانحلال ما دام يشكل جماعية مستقلة ذات سيادة ، وما دامت عضويته تتعارض مع ذلك . لكنه لن يكافح بنجاح اخطار التكتل الا اذا طور وعزز تطبيق الديموقراطية العمالية في داخله . وبيروقراطية الجهاز هي على وجه التحديد احد الينابيع الرئيسية لروح التكتل . فهي تخنق بلا شفقة النقد وتكبح الاستياء الذي يعلن عن نفسه في التنظيم . وكل نقد وكل تحذير هما في نظرها مظهر شبه محتوم من مظاهر الروح الانشقاقية . والتتمة الحتمية للمركزية الميكانيكية هي التكتل ، كاريكاتور الديموقراطية والخطر السياسي الداهم .

ان ميل الجهاز الى ان يفكر ويقرر بالنيابة عن المنظمة بأسرها لا يترك من اساس لهيبة الدوائر القيادية غير التقاليد . ولا ريب في ان احترام التقاليد عنصر ضروري في التكوين الشيوعي وفي تلاحم الحزب ، ولكنه لا يمكن انيكون عاملا حيويا الا اذا تغذى وتدعم باستمرار برقابة جماعية على تلك التقاليد، اي بالانشاء الجماعي لسياسة الحزب، والا فانه قد ينحط الى شعور رسمي

محض والى مجرد شكل لا مضمون له .

ل . تروتسكي
البرافدا ـ ١٠ كانون الاول ١٩٢٣

الحزب امام مشكلات الديموقراطية العمالية

ان العنصر الاول الحاسم الذي ارغم اللجنة المركزية على ان تدرس باهتمام الضيق الذي يعاني منه حزبنا قد حدث خارج الحزب ، في اوساط الطبقة العاملة . فقد اندلع اضرابان في خاركوف وسورموفو . ومن الممكن نسبة هذين الاضرابين ، المختلف واحدهما عن الآخر ، الى الاخطاء التي اقترفناها كحزب وكدولة . فهل يمكن لمنظمة من منظمات الحزب الا تتوقع موجة من الاستياء صادرة عن الجماهير ، هل يمكن لها ان تفاجأ بهذه الموجة ، كما حدث للنواة الشيوعية في مصنع زندل ؟ وقد حدثت حركة أخرى مماثلة في شهر آب ، وقال الرفيق مدير المصنع بهذا الصدد : « لم نكن نشك في شيء ، وقد اضاعت النواة الشيوعية رشدها » . فهل ينبغي ان ننسب هذه الوقائع الى اخطاء الخلايا الشيوعية ام نعتبرها تظاهرات للضيق الذي تشعر به منظماتنا كافة ؟

لا بد ان نكون عميانا حتى نقول ان كل ما حدث في موسكو وخاركوف وسورموفو وفي امكنة اخرى ليس اكثر من احداث طارئة لا اهمية لها . فقد امكننا بالفعل ان نلاحظ داخل الحزب ظاهرات تتميز بنفس الاعراض وكان علينا ان ندرسها باكبر الاهتمام . انني اقصد ظهور الجماعة المناهضة للثورة المعروفة باسم الجماعة العمالية (١) . واقصد ايضا الصدى الذي بدات هذه المنظمة تلقاه لدى بعض الفئات ، الدنيا والمترددة ، من حزبنا . ان هذه الوقائع ، بغض النظر عن الاختلافات في الراي التي يمكن ان توجد بين اعضاء اللجنة المركزية ، هي التي ارغمتنا على الاعتراف بأن الحزب مصاب بداء ينبغي شفاؤه منه . . .

ان الرفيق العامل او العاطل عن العمل الذي يرى بأم عينه بورجوازية السياسة الاقتصاديةالجديدة تغتنياكثر فاكثر يوما بعد يوم،كم يحتاج الى درجة عالية من الانضباط والتفهم لكي لا ينساق وراء التيارات الفوضوية النقابية ؟ ذلك انه لا ينبغي علينا ان نخفي على انفسنا انه كلما تطورت السياسة الاقتصادية الجديدة وكلما تفاقمت التناقضات بين العمال والعاطلين عن العمل من جهة اولى وبين بورجوازية السياسة الاقتصادية الجديدة منالجهة الثانية ، تصاعدت اسهم التيارات الفوضوية ـ النقابية وتسربت حتى الى حزبنا . وهذا هو تفسير واقع ان جماعة مياسنيكوف قد افلحت في ان تجد لها اذنا صاغية لدى العناصر الضيقة الافق من حزبنا . ان اتجاه مياسنيكوف مناهض للثورة جوهريا لانه يعارض كالمنشفية دولتنا الثورية بالطبقة العاملة . وان يفهم المرء

(١) جماعة معارضة متطرفة في نزعتها اليسارية كان يقودها مياسنيكوف .

ان دولتنا ، بالرغم من كل مظاهر الضعف التي تشكو منهـا وبالرغم مـن الاخطاء الملحوظـة في دفع الاجور الخ ، هي مع ذلـك دولة عمالية ، فهـذا يتطلب منـه درجة عاليـة من التربية السياسية لا نستطيع ان نتوقعها دومـا . هذان هما اذن الخطران اللذان يطوقاننا من جهتين مختلفتين : هنـا نتائج انحرافات السياسة الاقتصاديـة الجديدة وهناك التحريض النقابي المتحلل ..

اما الجواب على ذلـك فهو التالي : الديموقراطية العمالية التي ستسهم في رفع مستوى حزبنا . واحد شروط الديموقراطية العمالية مبدأ الانتخاب فـي الحزب الذي هـو الضمانـة الوحيدة لحرية النقاش . وقد تبنى الحـزب ، منذ حوالي عشر سنين ، مبدأ المركزية ـ الديموقراطية الذي لا يقوم دومـا علـى انتخاب جميع موظفي الحزب ، ولكن الذي يعني قبل كل شيء تقيد الافـراد والمؤسسات المسؤولة التام بتعليمـات الحزب . ان المركزية الديموقراطية يجب ان تتكيف دومـا مع الاوضاع المستجـدة . والوضع الراهن يقتضـي توسيـع تطبيقهـا ..

وتطبيق الديموقراطية العمالية لن يتم بدون مصاعب . اننا نقف عنـد منعطف ، والمنعطفات دومـا خطرة . وتنطرح ، اول ما تنطرح ، مشكلات حرية النقاش والتجمعات داخل الحزب ، وهي المشكلات المرتبطـة اوثـق الارتباط بمشكلـة الديموقراطية العمالية . ولو كان في الامكان تطبيق الديموقراطيـة العماليـة بصورة غير محدودة ، لا نطرح حق المناضلين في تشكيـل تجمعات . ولكـن الديموقراطيـة العماليـة التي دشنهـا قرار اللجنة المركزية لا تسمح بحرية التجمعات ، وكم بالاحرى بحرية التكتلات . ان بريوبراجنسكي ورفاقا آخريـن معه يقولون انهم لا يستطيعـون تصور الديموقراطية بدون حرية تشكيل تجمعات. لم نحـن ضـد هذه الافكار ؟ لان حزبنـا في السلطة ويتميز من هنا عن سائر الاحـزاب الشيوعيـة التي ما تزال تناضل في سبيل الاستيلاء على السلطة وما تزال عاجزة عن التحرر نهائيـا من مخلفات المناهج الاشتراكية ـ الديموقراطية . واذا كانت الاحزاب الشيوعية في فرنسا او المانيا تسمح بحريـة التجمعـات الداخلية ، فهذا لان وضعهـا مختلف تمامـا عن وضعنا . ان حزبنا يضم ٤٠٠٠٠٠ شيوعي يقودون البلاد . فهل نستطيع ان نترك لهؤلاء الشيوعيين الاربعمئة الف حرية تشكيل تجمعات داخل الحزب ؟ اننا نؤكـد بأن لا ، لان مثل هـذه الحريـة ستضعف وحدة قيـادة الدولة (١) .

ليـون كامينيف

البرافدا ـ ١٣ كانون الاول ١٩٢٣

---

(١) : يشير كامينيف في الختام الى ان جهاز الحزب الاداري كان يضم آنذاك ٢٠٠٠٠ عضو متفرغ دائم ، والى ان هذا العدد الكبير فرضته ضرورة تسليم الحزب مهمات تعود بصورة عامة الى الدولة.

... انني اعلن للرفيق ستالين انه لا يمكن ان تكون لنا اليوم او غدا اي ضمانة بأن الجهاز ستعاد اليه فتوته ولكني اعطي الضمانة باننا سنثمر عن السواعد واننا سنقاتل بهدف الوصول الى ذلك .

لقد وجد عندنا نظام محدد لقيادة الحزب ، نظام تكون عبر السنين : نظام المركزية البيروقراطية . وكل نظام لا يمكن ان يعمل الا من خلال جهاز محدد . وقد تكون النظام من خلال ممارسة اسلوب القيادة البيروقراطية، كما تكوّن وتطور نمط نوعي من المناضل الحزبي ، نمط المناضل الذي اعتاد في مجرى العمل اليومي وعند كل خطوة ان يعارض جمهور الحزب وان يعتبر نفسه وصيا ، قائدا ، ينبغي ان ينصاع له جمهور المنتمين الى الحزب . وهذا النمط من المناضل الذي ترعرع على ارض نظام المركزية البيروقراطية يتكشف لنا من خلال المقاومة التي بدأ يواجهنا بها .

وتتجلى هذه المقاومة في محاولته تصوير نقد جهاز الحزب ونقد الوضع الراهن على انه ثمرة نشاط التجمعات التكتلية . وليس في وسعه بالاصل ان يسلك غير هذا السلوك . ان هذا النمط المحدد من المناضل الحزبي لا يمكن ان يصلح نفسه ويعيد بناء شخصيته داخليا الا ببالغ الصعوبة . انه لا يستطيع ان يبدأ الآن بتطبيق المسار الجديد للجزب ، وهو بحكم المرغم على محاولة تشويهه. انه لا يستطيع ذلك البتة . انه لا يفهم ولا يمكن ان يدرك روح المسار الجديد . انه اعمى .

انني اعرف ان الرفيق كامينيف سيقول ان ستوكوف يؤلب كتلة من جهاز الحزب على كتلة اخرى وانه يطلق شعار : اسحقوا الجهاز ! كلا ! لقد صرحت واصرح يا رفاق بان تلك المجموعةالتاريخية من الرفاق التي تكونت وتطورت على مستوى قيادة الحزب ـ تلك القيادة القائمة على اساس المركزية البيروقراطية ـ ان تلك المجموعة من الرفاق قد ادت دورها ودالت دولتها، ومن الواجب ان يحل محلها رجال جدد ، رجال اقدر منها على تمثل المهام المطروحة الآن على جدول الاعمال . هل هذا معناه ان الحزب يمكن ان يبقى لحظة واحدة بلا جهاز ؟ بديهي ان لا . كلا ، ايها الرفيق كامينيف ، ليس هناك البتة من يطرح المسألة مثل هذا الطرح .

اين تكمن مهمتنا العملية الاساسية ؟ في ضرورة اعتبار تجديد الجهاز واعادة فتوته اليه مهمتنا الاولى ، وذلك لضمان تنفيذ المسار الجديد .. هذه هي الضمانة التي تكفل لنا ان الخط الصحيح للجنة المركزية واطروحات اللجنة المركزية لن تشوه اثناء تطبيقها باتجاه النزعة البيروقراطية بل ستطبق على العكس على الوجه المطلوب .

ستوكوف

البرافدا ـ ١٥ كانون الاول ١٩٢٣

الخطر البيروقراطي والخطر الديموقراطي

اننا نستطيع ان نلاحظ ، من خلال المناقشات الجارية ، ان المعارضة لا ترى سوى خطر واحد : بيروقراطية جهازنا . ولكنها ، ويا للخسارة ، لا ترى خطرا آخر واقعيا : انفلات الديموقراطية من فوق ملاكات حزبنا وتحولها الى ديموقراطية سياسية احادية الجانب . وانما في هذا الاتجاه على وجه التحديد يريد الاعداء المباشرون لدكتاتورية البروليتاريا استخدام مناقشتنا . انهم يريدون اطلاق العنان للديموقراطية بوجه عام، اطلاق العنان لديموقراطية مشتطة متجاوزة لحدودها داخل الحزب الذين هم خصومه .

ان القوة الاجتماعية التي يمكن لخصمنا ان يستند اليها هي قوة الكولاك (الفلاحين الاغنياء) الذين سيؤيدون بطيبة خاطر هذه التصفية لدكتاتورية البروليتاريا . ولهذا يتوجب على حزبنا ان يرى الخطرين معا : الخطر البيروقراطي والخطر السياسي ـ الديموقراطي .

ونحن نكرر بأن معارضتنا الحالية لا ترى مع الاسف سوى الخطر الثاني وحده . وكراسة سورين (١) « تفتح » العيون على هذا الخطر ، لانها تحلل تحليلا صائبا هذه النقطة الصغيرة التي يمكن موضوعيا وبغض النظر عن ارادة مجموعة كاملة من الرفاق ان تجمع وتربط بعض العناصر اللامسؤولة واللاابالية من معارضة الحزب بالعناصر المعادية للسوفييت ، البورجوازية الصغيرة ، الرافعة للواء الديموقراطية .

وبديهي ان سلسلة كاملة من الانحرافات في حزبنا ـ في داخل حزبنا ـ محتومة ، ولمرحلة طويلة ايضا . ومنبع هذه الانحرافات التبدلات العميقة في اقتصادنا . وهي تعاود ظهورها من جديد وفي اشكال متنوعة . لكن حزبنا سيتغلب عليها من جديد ايضا من خلال مناقشة رفاقية . وانما في تجاوز الانحرافات هذا تكمن ، اساسا ، مهمة المسار الجديد الذي سيرفع اكثر ايضا مستوى مناضلي الحزب ونشاطهم السياسي .

ن . بوخارين

من مقدمته لكراسة سورين .

رد ستالين على المعارضة

الى اين يريد بريوبراجنسكي ان يصل ، في الحقيقة ؟ انه يطلب لا اكثر ولا اقل ان يعود الى حياة الحزب الطابع الذي كان لها في عامي ١٩١٧ و ١٩١٨ . ففي ذلك العصر كان الحزب ، المنقسم الى تجمعات وتكتلات ، فريسة للصراعات

---

(١) هي الكراسة التي اصدرها سورين في نهاية عام ١٩٢٣ ضد مياسنيكوف و « الجماعة العمالية » وضد « المعارضة » وضد « التهجمات المضادة للثورة » التي تستهدف « النواة الاساسية الباشفية لاحزب الذي تقوده اللجنة المركزية » .

الداخليـة . وكان يواجه منعطفـا خطرا في تاريخه ، وكان امـام مسألة حياة او موت . وبريوبراجنسكي يطالب باحياء ذلـك الوضع الـذي تمت تصفيته فـي المؤتمر العاشر داخل منظماتنا ، وعلى الاقل جزئيا . فهل يمكن للحزب ان يقبـل بهذه العودة الى الماضي ؟ بديهي ان لا . اولا لان العودة الى وضع ١٩١٧ و١٩١٨، في ظل نظام اقتصادي لم يكـن يعرف السياسة الاقتصادية الجديدة ، مستحيل عام ١٩٢٣ . فنمط تنظيمنا آنذاك لا يتجاوب ولا يمكـن ان يتجاوب مـع حاجات الحزب الحي في الشروط التي خلقتهـا السياسة الاقتصادية الجديدة . وثمـة سبب آخـر يمنع حزبنـا من القبول بتلـك العودة . ذلـك ان احياء حرية التكتل القديمـة سيفضي حتمـا الى صراعات كفيلة بزعزعة وحدة الحزب ، ولا سيمـا في غيـاب لينين .

ان بريوبراجنسكي يصور لنا حياة الحزب في ١٩١٧ ــ ١٩١٨ بألوان مثالية. ولكننا نعرف حق المعرفة تلـك المرحلة من حياة الحزب التي افضت صعوباتها الى اندلاع ازمة خطيرة . فالصراع الداخلي فـي الحزب البلشفي لم يبلـغ قط حدة كتلـك التي عرفهـا على وجه التحديد في مرحلـة صلح بريست ــ ليتوفسك . ومن المعروف ، على سبيل المثال ، ان الشيوعيين اليساريين ، الذيـن كانـوا يشكلون آنذاك كتلة مستقلـة ، جرفهم عنف الصراع الى حد انهم ناقشوا جديا فيمـا بينهم مسألة استبدال مجلس مفوضي الشعب الذي كـان قائمـا آنذاك بأعضاء من كتلتهم . وان قسما من المعارضة الراهنة ، الرفـاق بريوبراجنسكي وستوكوف وبياتاكوف وغيرهم ، كان ينتمي الى تلـك الكتلـة . فهـل يفكر بريوبراجنسكي باعادة حالـة الاشياء تلـك ، باعادة تلـك « الحالة المثالية » الـى حزبنـا ؟

ان مـا هو واضح ، على كل حال ، هو ان الحزب لن يمحض تأييده لهـذه العـودة الـى الماضـي .

يعتقد الرفيق سابرونوف بأن في استطاعته ان يقرر ان العلة الرئيسيـة لوهن حياة الحزب الداخليـة هي وجود « معلمي مدرسة » في جهازنا الاداري والطريقة التي يعاملون بها تلاميذهم من المنتمين الى الحزب . ويؤكـد سابرونوف ان طريقة « معلمي المدرسة » هذه تعرقل التربيـة الحقيقية للمنتميـن الذيـن يجب ان يتكونوا في غمـار النضال . ولكن سابرونوف اذ يحول موظفي الحزب الى « اساتذة ادعياء » لا يخطـر له ان يتساءل من أيـن اتى هؤلاء الناس وكيف أمكـن لـ « معلمـي المدرسة » ان يحصلوا على مناصب قياديـة في الحزب ..

ان سابرونوف ينسب العلة الرئيسية لمساوئنا الى سوء نيـة « معلمـي المدرسة » . يا للاكتشاف العظيم ! ولكـن ما لا نتوصل الى فهمه هو ما يلي :

١ ــ كيف امكـن لهؤلاء « الاساتذة الادعيـاء » ، لهؤلاء « المعلمين » ان يحتفظوا بقيادة البروليتاريا الثوريـة في العالم قاطبة ؟

٢ ــ كيف يمكن لـ « تلاميذ الحزب » ، الموضوعين تحت اشراف اولئـك

« الاساتذة الادعياء » ، ان يحتفظوا بقيادة القطر الاكثر ثورية في العالم ؟

انه لمن الاسهل ، على كل الاحوال ، ان نجمد عمل « معلمي الحزب » اولئك من ان نفهم خصال جهازنا الاداري الممتازة ونحامي عنها .

ان الدواء الذي يقترحه سابرونوف لا يقل بدائية عن تشخيصه . فمن الواجب « اعادة النظر في هيئة اركاننا » وصرف الموظفين الحاليين . وسابرونوف يعتبر هذه التدابير الضمانة التي لا غنى عنها لتحقيق الديموقراطية في الحزب. انني لا افكر لحظة واحدة في التشكيك في اهمية الانتخابات الجديدة في الحزب من وجهة نظر الديمقراطية التي نعتبرها خير وسيلة لاغناء حياة الحزب الداخلية . ولكن اعتبار صرف الموظفين الحزبيين الحاليين الضمانة الرئيسية للديموقراطية برهان على عدم تفهم مطلق لحياة الحزب الداخلية ولنقاط الضعف فيها ...

ان قرار اللجنة المركزية ، المنشور في كانون الاول ، حول الديموقراطية في الحزب قد جرى تبنيه بالاجماع. وقد صوت عليه الرفيق تروتسكي. من الممكن اذن الافتراض بأن اعضاء اللجنة المركزية ، بمن فيهم تروتسكي ، قد توجهوا اجماعيا الى جميع المنتمين طالبين منهم تأييدهم . ولكن ما حدث كان مغايرا . فقد نشر تروتسكي في الايام الاخيرة رسالة الى هيئات الحزب (١) ، لا يمكن اعتبارها الا محاولة لزعزعة ارادة الحزب الاجماعية في دعم اللجنة المركزية وقرارها ..

انني أريد قبل كل شيء ان ابدد امكانية سوء تفاهم محدد . فتروتسكي، كما يتضح من رسالته ، يضع نفسه في مصاف الحرس البلشفي القديم ، معلنا عن استعداده لتحمل قسطه من المسؤولية اذا ارتفعت اتهامات ضد الانحرافات المحتملة للبلاشفة القدامى . والرفيق تروتسكي اذ يعلن عن استعداده للتضحية بنفسه يبرهن بلا شك على نبل عواطفه . فلنتفق على ذلك . ولكني مرغم على تولج الدفاع عن الرفيق تروتسكي ضد نفسه ، لانه لا يستطيع ولا يحق له لاسباب يمكن فهمها بسهولة ، ان يأخذ على عاتقه مسؤولية الانحرافات المحتملة للنواة الاولى من الحرس البلشفي القديم (٢) . واستعداده للتضحية هو بلا ادنى شك بادرة في غاية النبل ، ولكن هل البلاشفة القدامى بحاجة اليه ؟ اعتقد ان لا ...

كيف اباح الرفيق تروتسكي لنفسه ان يعارض « القدامى » المعرضين الى « الانحرافات » بـ « الشباب » ، « بارومتر الحزب الموثوق » وان يعارض «الحرس القديم » الذي قد يسقط على حد زعمه في النزعة البيروقراطية بـ « الحرس الفتي » الذي يتوجب عليه ان « يكتسب بالنضال روحا ثورية » ؟ ما الحاجة الى المعارضة بين الجيلين ، وما نفع مثل هذا الاسلوب ؟ الم يسر الشباب والحرس القديم في وحدة رفاقية ضد العدو الداخلي والخارجي ؟ الا تكمن قوتنا الرئيسية

---

(١) هي الرسالة التي تقدمت ترجمتها بعنوان « المسار الجديد » والتي نشرت في البرافدا في ١٠ كانون الاول ١٩٢٣ .

(٢) تذكير حاذق من قبل ستالين بماضي تروتسكي غير البلشفي ! « م »

على وجه التحديد في الاتحاد الوثيق بين « الشيوخ » و « الشباب » ؟ فما الحاجة اذن الى محاولة حرمان الحرس القديم من مجده والى محاولة اثارة غرور الشباب بجمل ديماغوجية وبهدف تعميق الهوة التي لا تكاد تدرك بالعين بين هاتين الجماعتين الرئيسيتين من حزبنا ؟ وما الفائدة من هذا كله اذا كنا نستلهم حقا الرغبة في الحفاظ على وحدة الحزب واذا كنا لا نريد ان ننقل الانقسام الى داخل صفوف الحزب لصالح المعارضة ؟

أبمثل هذا السلوك يدافع المرء عن اللجنة المركزية وعن قرارها بصدد الديموقراطية في الحزب ، ذلك القرار الذي تم اتخاذه علاوة على ذلك بالاجماع ؟

بديهي ان هذا لم يكن هدف الرفيق تروتسكي عندما نشر رسالته المفتوحة الى هيئات الحزب . فهو انما يقصد شيئا آخر ، يقصد ان يقدم دعما ديموقراطيا للمعارضة عن طريق تظاهره بالدفاع عن قرار اللجنةالمركزية. وهكذا تتفسر الجوانب المبهمة والملتبسة من رسالته .

ان تروتسكي ينتمي الى كتلة انصار « المركزية الديموقراطية » وبعض « الشيوعيين اليساريين » . هذا هو معنى رسالته .

ستالين

البرافدا ـ ١٥ ـ كانون الاول ١٩٢٣

برنامج معارضة تروتسكي ـ زينوفييف

ما (١) من حزب حقق ، على مدى التاريخ العالمي كله ، من النجاحات بقدر ما حقق حزبنا الذي يقف منذ عشر سنوات على رأس البروليتاريا المحققة لدكتاتوريتها . ان الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي هو الرافعة الرئيسية للثورة البروليتارية . انه اهم احزاب الاممية الشيوعية . وليس ثمة حزب آخر يتحمل ما يتحمله من مسؤوليات سياسية عالمية . ولهذه الاسباب على وجه التحديد يتوجب على حزبنا ، الممسك بزمام السلطة ، ان ينتقد بلا خوف اخطاءه ، والا يخفي ايا من جوانبهالمعتمة، وان يرى بوضوح خطر الانحطاط المباشر حتى يتخذ في الوقت المناسب التدابير الضرورية . هكذا كانت الحال دوما في ايام لينين الذي كان يحذر من تحول الحزب الى « حزب معجب بذاته » .

واننا ، نحن المعارضين ، اذ سنعرض فيما يلي الحالة الراهنة للحزب بكل جوانبها المظلمة ، نأمل قوي الامل بأن الحزب سيقهر جميع امراضهوسيكون على مستوى مهامه التاريخية باتباعه خطا لينينيا صحيحا .

ان التركيب الاجتماعي للحزب قد راح يتدهور اكثر فاكثر ابان

---

(١) في عام ١٩٢٦ اعترف زينوفييف وكامينيف بصحة مواقف تروتسكي وانضما اليه لتشكيل جبهة معارضة جديدة ، ولكنهما عادا الى التراجع في نهاية عام ١٩٢٧ . « م »

السنوات الاخيرة هذه . واحصاء الاول من كانون الثاني ١٩٢٧ يشير الى ان تعداد حزبنا هو كما يلي :

عمال الصناعة والمواصلات	٤٣٠٠٠٠
عمال زراعيون	١٥٧٠٠
فلاحون (اكثر من نصفهم في الوقت الراهن موظفون)	٣٠٣٠٠٠
موظفون (اكثر من نصفهم من العمال السابقين)	٤٦٢٠٠٠

وهكذا فان حزبنا يضم في ١ كانون الثاني ١٩٢٧ ثلثا من عمال المصانع (بل اقل : ٣١ ٪) وثلثين من الفلاحين والمستخدمين والعمال السابقين وغيرهم .

لقد خسر حزبنا ابان الشهور الثمانية عشر الاخيرة حوالي ١٠٠٠٠٠ من عمال المصانع . وقد بلغ عدد الذين تركوا الحزب بصورة آلية في عام ١٩٢٦ ٢٥٠٠٠ ، ٧٦،٥٪ منهم من عمال المصانع .

وقد أدت « الغربلة » الاخيرة ، كما سمي التطهير الذي جرى بمناسبة اعادة تسجيل الاعضاء ، الى خروج حوالي ٨٠٠٠٠ عضو من الحزب حسب التقديرات الرسمية (المخففة حتما) ، غالبيتهم الساحقة من العمال .

وهكذا ، بمناسبة اعادة التسجيل لا اكثر ولا اقل ، تمت « غربلة » ٦،٥ ٪ من التعداد الاجمالي لاعضاء الحزب . وحوالي ٥٠ ٪ من « المغربلين » هم من العمال المختصين ، و ٣٠ ٪ منهم من العمال انصاف المختصين : هكذا جرى استبدال فوج لينين بغربلة ستالين .

ومن جهة اخرى فان ١٠٠٠٠٠ فلاح جديد قبلوا في الحزب منذ المؤتمر الرابع عشر ، وغالبيتهم تنتمي الى الشرائح الميسورة ، ونسبة العمال الزراعيين بينهم لا تكاد تذكر .

وقد تدهور ايضا التركيب الاجتماعي لاجهزة الحزب القيادية . ففي لجان الاقضية يمثل الفلاحون (من أصل فلاحي) ٢،٠٥ ٪ ، والمستخدمون وغيرهم ٢٤،٤ ٪ ، و٨١،٦ ٪ من اعضاء هذه اللجان هم من موظفي الدولة . اما نسبة عمال المصانع في اجهزة الحزب القيادية فتافهة : ١٣،٢ ٪ في لجان النواحي ، ومن ٩،٨ ٪ الى ١٦،١ ٪ في لجان الاقضية (انظر ارقام قسم الاحصاء التابع للجنة الحزب المركزية في ١ حزيران ١٩٢٧) .

ان ثلث مجموع اعضاء الحزب هم من عمال المصانع ، اما في الهيئات القيادية فلا تتجاوز نسبتهم العشر . وفي هذا خطر داهم على الحزب . وقد سارت النقابات في الطريق نفسه . وهذا يدل الى اي حد يختطف منا السلطة « القادة » المتحدرون من الشرائح البورجوازية الصغيرة والبيروقراطية « العمالية » . وهذا هو الطريق الموثوق لفقدان الحزب هويته البروليتارية . .

في السنوات الاخيرة استمرت ابادة الديموقراطية الداخلية في الحزب بصورة منهجية ، على نقيض كل ماضي الحزب البلشفي وعلى نقيض القرارات المتخذة من قبل عدد من مؤتمرات الحزب . فنظام الانتخاب اختفى . . والمبادىء التنظيمية للبلشفية تشوه عند كل خطوة . ونظام الحزب الداخلي يعدل باستمرار

باتجاه زيادة حقوق الاجهزة القيادية وانقاص حقوق خلايا القاعدة .

وقد الغي عمليا حق كل عضو من اعضاء الحزب وكل جماعة من جماعاته « في رفع الخلافات المبدئية امام الحزب كله » (لينين) . فالمؤتمرات والمجالس تدعى للانعقاد من دون ان تكون المسائل قد نوقشت بحرية من قبل مجموع الحزب كما كانت الحال في ايام لينين ، والمطالبة بمثل هذه المناقشات تعتبر خرقا لانضباط الحزب . وقد نسيت تمام النسيان كلمات لينين التي تعلن ان « هيئة الاركان » يجب ان تعتمد فعليا على الارادة الطيبة الواعية للجيش الذي يتبع « هيئة اركانه » في الوقت نفسه الذي يقودها فيه .

ان ابادة ديموقراطية الحزب الداخلية تؤدي الى ابادة الديموقراطية العمالية، بوجه عام ، في النقابات وسائر منظمات الجماهير اللاحزبية .

وتشويه الاختلافات الحزبية الداخلية جار على قدم وساق. فمنذ شهور واعوام تشن حرب هجائية مسمومة ضد وجهة نظر البلاشفة المصنفين تحت صفة « المعارضة » ، والذين لا يمنحون امكانية طرح وجهات نظرهم في صحافة الحزب ... بل ان الوثائق نفسها لا تنشر ابدا . وخلايا الحزب ترغم على التصويت او على « ادانة » الوثائق التي لم تطلع عليها حتى مجرد اطلاع .

ان الحزب مرغم على اصدار حكمه على الخلافات بناء على وثائق محرفة للمعارضة وعلى افكار خاطئة وكاذبة منسوبة اليها . وقد استبدلت كلمات لينين: « من يؤمن بدليل الكلام وحده أبله لا علاج له » بهذه الصيغة الجديدة : « من لا يؤمن بدليل الكلام وحده هو من المعارضة » . وعمال المصانع الذين يشاطرون المعارضة وجهة نظرها يدفعون البطالة كثمن لافكارهم . ان عضو قاعدة الحزب لا يستطيع ان يجاهر برأيه ، في حين ان مناضلي الحزب القدامى لا يستطيعون التعبير عن آرائهم لا في صحافة الحزب ولا في اجتماعاته ..

الحزب والزعيم

(في المؤتمر الرابع عشر للحزب المنعقد في كانون الاول ١٩٢٥ وقف كامينيف يندد بالاوتوقراطية التي أخذت تتسلط على الحزب . ولكن المؤتمرين الذين تمت « غربلتهم » بعناية فائقة قاطعوه بالصراخ والشتائم ، مؤسسين بذلك ما سيعرف في تاريخ الحزب البلشفي باسم عبادة شخصية الزعيم . وهذه ترجمة حرفية لمقطع من محضر ضبط جلسة المؤتمر تلك) .

كامينيف : ... نحن ضد ابتداع نظرية عن « الزعيم »، نحن ضد تنصيب « زعيم » ... إننا لا نستطيع ان نرتئي ان من الصحيح السوي ، بل نرى انه من الضار بالنسبة الى الحزب ان يستمر وضع تجمع فيه السكرتارية بين السياسة والتنظيم ، وبالتالي تقرر السياسة سلفا (ضجة) ... لقد وصلت الى القناعة بأن الرفيق ستالين لا يستطيع ان يؤدي دور الموحد لهيئة الاركان البلشفية ...

اصوات مختلفة : هذا كذب ! هذر ! لا اكثر ولا اقل ، لقد كشفت الاوراق ! (ضجة . تصفيق من قبل وفد لينينغراد) .

صيحات : لن نعطيكم مناصب القيادة ! ستالين ! ستالين ! (يقف المندوبون ويحيون الرفيق ستالين . عاصفة من الهتافات) . صيحات : هكذا يتحد الحزب. من الواجب ان تتحد هيئة الاركان البلشفية .

يفدوكيموف (من مكانه) : عاش حزب روسيا الشيوعي ! عاش ! عاش ! (يقف المندوبون ويصيحون :) عاش ! (ضجة . تصفيق حاد وطويل) .

يفدوكيموف (من محله) : عاشت لجنة حزبنا المركزية ! عاشت ! (يقف المندوبون ويصيحون) عاشت ! الحزب فوق الجميع ! عظيم ! (تصفيق وصيحات : عاش !) .

اصوات مختلفة : عاش الرفيق ستالين ! (تصفيق حاد وطويل . صيحات): عاش ! (ضجة) .

الرئيس : الرجاء الصمت ايها الرفاق . ينبغي ان ينهي الرفيق كامينيف خطابه .

كامينيف : . . . بدأت خطابي بهذه الكلمات : نحن ضد نظرية اولويةالفرد، نحن ضد خلق « زعيم » . وبالكلمات نفسها سأنهيه (تصفيق من قبل وفد لينينغراد) .

صوت : ماذا تقترح ؟

الرئيس : اقترح عشر دقائق استراحة .

انحطاط الحزب البلشفي

بقلم : ليون تروتسكي

ان الحزب (١) البلشفي هو الذي هيأ وحقق انتصار اوكتوبر . كما انه شاد الدولة السوفياتية واعطاها هيكلا متينا . ولقد كان انحطاط الحزب علة ونتيجة لسيطرة البيروقراطية على الدولة . ومن المفيد ان نبين باختصار على الاقل كيف جرت الاشياء .

يتميز النظام الداخلي للحزب البلشفي بمنهج المركزية الديموقراطية. واجتماع هذين المفهومين لا ينطوي على أي تناقض . فقد كان الحزب دائم الحرص على ان تبقى حدوده واضحة التحديد ، لكنه كان حريصا ايضا على ان يكون لجميع الذين يلجون هذه الحدود حق واقعي في تحديد اتجاه سياسته. وكان النقد الحر وصراع الافكار يشكلان المحتوى الذي لا يمكن مسه لديموقراطية الحزب . والمذهب الحالي الذي يعلن عن تنافي البلشفية مع وجود الكتل يتنافى هو نفسه مع الوقائع. ان هذا المذهب هو اسطورة من اساطير الانحطاط ، فتاريخ البلشفية هو في الواقع تاريخ صراع الكتل . وكيف يمكن لتنظيم ثوري اصيل اتخذ من قلب العالم هدفا له وجمع تحت شعاراته الرافضين والمتمردين والمكافحين الاشاوس، ان يعيش وينمو بدون صراعات ايديولوجية وبدون تجمعات وبدون تشكيلات كتلوية مؤقتة ؟

---

(١) فصل من كتاب ليون تروتسكي « الثورة المغدورة » المنشور عام ١٩٣٦ . وقيمة هذا الفصل لا تكمن فقط في نقده للممارسة والنظرية الستالينية فيما يتعلق بمفهوم الحزب وحياته الداخلية ، بل ايضا وبالاساس ، في طرحه لمشكلة خطيرة من مشكلات التنظيم الحزبي : تعدد الاحزاب في مجتمع مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وتعدد الكتل داخل الحزب الثوري . «م»

وقد نجح تبصر قيادة الحزب مرارا عدة في تخفيف حدة الصراعات التكتلية واختصارها ، لكنه لم يستطع اكثر من ذلك . وكانت اللجنة المركزية تعتمد على القاعدة التي كانت تغلي غليانا وتستمد منها الجراة على التقرير والتنظيم. وكانت صحة نظراتها في المراحل الحرجة كافة تمحضها نفوذا رفيعا كان بمثابة رأسمال معنوي ثمين في تطبيق المركزية .

كان نظام الحزب البلشفي اذن ، ولا سيما قبل الاستيلاء على السلطة، منافيا كل المنافاة لنظام « الاممية الشيوعية » الراهن ، بـ « رؤسائها » المعينين بالتسلسل وانعطافاتها المنفذة حسب الطلب ومكاتبها غير الخاضعة للرقابة وازدرائها القاعدة وعبوديتها للكرملين . وفي الاعوام الاولى التي تلت الاستيلاء على السلطة ، وعندما بدأ الحزب يتلبسه الصدأ البيروقراطي ، كان اي شيوعي ، وستالين مثله مثل غيره ، على استعداد لان يكيل تهمة الافتراء الدنيء لكل من قد تسول له نفسه ان يتنبأ بصورة عن الحزب شبيهة بما صار اليه بعد عشرة او خمسة عشر عاما .

لقد كان الهم الاول الذي لا يحول ولا يتغير للينين ومعاونيه حماية صفوف الحزب البلشفي من عيوب السلطة . ومع ذلك ، الحق الارتباط الوثيق بين جهازي الحزب والدولة ، واحيانا اندماجهما ، الحق منذ الاعوام الاولى بعض الضرر بحرية نظام الحزب الداخلي ومرونته . فقد كانت الديموقراطية تضيق وتنكمش كلما ازدادت المصاعب . ولقد شاء الحزب وأمل في البداية ان يحافظ في اطار السوفييتات على حرية الصراعات السياسية . وقد جاءت الحرب الاهلية لتخلق وضعا معاكسا قاسيا . فالغيت احزاب المعارضة الواحد تلو الآخر . وكان قادة البلشفية يرون في هذه التدابير ، المتناقضة اوضح التناقض مع روح الديمقراطية السوفياتية ، لا قرارات مبدئية ، بل ضرورات دفاعية مرحلية .

كان النمو السريع للحزب الحاكم ، بالاضافة الى ضخامة المهام وجدتها ، يولد حتما اختلافات في وجهات النظر . وكانت التيارات المعارضة ، الكامنة في البلاد ، تمارس بطرق شتى ضغوطها على الحزب الشرعي الوحيد ، مؤججة بالتالي من حدة الصراعات التكتلية. وفي اواخر الحرب الاهلية ، اخذ هذا الصراع اشكالا بالغة الحدة هددت بزعزعة النظام . وفي آذار ١٩٢١ ، واثناء التمرد الذي وقع في كرونشتاد والذي شارك به عدد لا بأس به من البلاشفة ، وجد مؤتمر الحزب العاشر نفسه مكرها على اللجوء الى الغاء الكتل ، اي الى ربط حياة الحزب الحاكم الداخلية بنظام الدولة السياسي . ولقد كان تحريم الكتل ، لنكرر ذلك ، مفهوما على انه تدبير استثنائي سيبطل مفعوله ما ان يطرأ اول تحسن جدي على الموقف . ولقد اظهرت اللجنة المركزية بالاصل تحرزا كبيرا في تطبيق القانون الجديد ، كما اظهرت على الاخص اهتماما بالغا بعدم خنق حياة الحزب الداخلية .

لكن ما لم يكن في النيات الاولية غير الضريبة المدفوعة لمواجهة ظروف شاقة ، استطابته البيروقراطية التي كانت قد شرعت تنظر الى حياة الحزب

الداخليـة من زاويـة مصلحة الحاكمين وراحتهم وحدهما . ولقد هلع لينين منـذ عام ١٩٢٢ ، عندما تحسنت صحته مؤقتا ، من نمـو البيروقراطيـة المهـدد وهيأ لهجوم ضد كتلـة ستاليـن التي اصبحت عماد جهاز الحزب قبل ان تستولي على جهاز الدولـة . لكن نوبة الداء الثانيـة ثم الموت ، لم يوفرا لـه امكانيـة التصدي بقوتـه لقوى الرجعيـة .

ولقد انصبت مذ ذاك كل جهود ستالين ، الـذي كـان يمشي مـعه آنذاك زينوفييف وكامينيف ، على تحرير جهاز الحزب من رقابة الاعضاء . ولقـد كـان ستالين ، في معمعة ذلكالصراع من اجل « استقرار » اللجنـة المركزية ، اكثـر منطقـا وحزما من حلفائه . فهـو ما كان مضطرا الى ان يغض الطرف عن المشكلات الاممية التي لم يهتم بها قط . وكانت العقلية البورجوازيـة الصغيرة للشريحـة الحاكمـة الجديدة هي عقليته بالذات . وكان يؤمن عميق الايمان بأن بناءالاشتراكية هـو مسألة قومية (محلية) وادارية . وكان يعتبر « الاممية الشيوعيـة » شرا ضروريـا ينبغي استخدامه ، ما امكن ، لاغراض السياسة الخارجية . ولـم يكن للحزب من قيمة في نظره الا بوصفه القاعدة المكتبية المطيعة .

ولقد صيغت ، بالتواقت مع نظرية الاشتراكية في بلد واحد ، نظرية اخـرى مخصصة لاستعمال البيروقراطية ، تزعم ان اللجنـة المركزيـة هـي كل شـيء والحزب لا شيء بالنسبة الى البلشفية . وقد طبقت النظرية الثانية هذه بنجاح اكبر على كل الاحوال من الاولى . فقد بدات البيروقراطية ، مستغلة مـوت لينيـن ، بحملة التنسيب التي اطلق عليهـا اسم « فوج لينين » . ففتحت ابواب الحزب على سعتها بعد ان كانت الحراسة مشددة عليها ، ودلف اليـه العمال والمستخدمـون والموظفـون افواجا . وكان المقصود من ذلك ،سياسيا ، اغراق الطليعة الثورية في هيولي بشرية تفتقـر الى التجربة والشخصية ، لكنها معتادة بالمقابل علـى الخضوع للرؤساء . وقد اصاب هذا الهدف نجاحا .ووجه « فوج لينيـن » ،بتحريـره البيروقراطيـة من رقابة الطليعة البروليتارية ، ضربة قاتلة الى حزب لينين . فقد احرزت المكاتب الاستقلال الذي كان لازما لها . واخلت المركزية الديمقراطية الساح للمركزية البيروقراطية . وادخلت تعديلات جذرية على مكاتب الحزب من الاعلـى الى الاسفل . واصبحت الطاعـة فضيلة البلشفي الاولى . وتحت راية النضال ضد « المعارضة » ، استبدل الثوريون بالموظفين . واصبح تاريخ الحزب البلشفي هـو تاريخ انحطاطه المتسارع .

وقد عمهت الدلالة السياسية للصراع الدائر عـن فهم الكثيرين نظرا الى ان قادة الاتجاهات الثلاثة ، اليمين والوسط واليسار ، كانوا ينتمون الى هيئة اركـان واحدة ، هيئة اركان الكرملين ، اي المكتب السياسي : فكان المفكرون السطحيون يعتقدون بأن المسألة مسألة تنافسات شخصية ، مسألة صراع على « خلافـة » لينين. لكن التناحرات الاجتماعية ما كانت تستطيع في الواقع وفي البدايـة ، فـي ظل دكتاتوريـة حديدية ، ان تتجلـى الا من خلال مؤسسات الحزب الحاكم . لقد

خرج في الماضي الكثير من الترميدوريين (١) من الحزب اليعقوبي الذي كان بونابرت احد المنتمين اليه ، وانما بين اليعاقبة القدامى وجد القنصل الاول ، ومن ثم امبراطور الفرنسيين ، خدامه الاكثر اخلاصا . والازمان تتغير ، واليعاقبة ، بمن فيهم يعاقبة القرن العشرين ، يتغيرون مع الازمان .

ان ستالين هو وحده الذي بقي من المكتب السياسي اللينيني : اذ يمضي الآن ، وانا اكتب ، اثنان من اعضائه ، زينوفييف ، وكامينيف ، اللذان كانا طوال سني الهجرة الطويلة معاوني لينين الاكثر التصاقا به ، عقوبة سجن لمدة عشر سنوات على جريمة لم يقترفاها ، كما اقصي ثلاثة اخرون ، ريكوف وبوخارين وطومسكي ، عن السلطة نهائيا ، بالرغم من انهم كوفئوا على رضوخهم بمنحهم مناصب ثانوية الاهمية ، واخيرا فان مؤلف هذه السطور قد نفي . كما ان ارملة لينين ، كروبسكايا ، موضوعة تحت المراقبة لانها لم تعرف ، مهما بذلت من جهود في هذا الاتجاه ، كيف تتلاءم مع ترميدور .

لقد شغل الاعضاء الحاليون في المكتب السياسي مراكز ثانوية في تاريخ الحزب البلشفي . ولو كان احد تنبأ بارتقائهم في الاعوام الاولى من الثورة ، لكانوا ذهلوا هم انفسهم ، وبلا تواضع كاذب . اما القاعدة التي تنص على ان المكتب السياسي هو دوما على حق ، وعلى انه لا يمكن لاحد ان يكون على حق ضده في اي حال من الاحوال ، فانها قد طبقت بنتيجة ذلك بحزم اكبر . والمكتب السياسي نفسه بالاصل لا يمكن ان يكون على حق ضد ستالين الذي لا يمكن ان يخطىء وبالتالي لا يمكن يكون على حق ضد نفسه .

ان المطالبة بعودة الحزب الى الديمقراطية كانت في حينها اعند وايأس مطالبات فئات المعارضة كافة . وكان منهاج المعارضة اليسارية في عام ١٩٢٧ يطالب بأن يتضمن قانون العقوبات مادة « تعاقب كل اضطهاد مباشر او غير مباشر يقع على العامل بسبب الانتقادات التي يكون قد صاغها على انه جريمة فادحة ضد الدولة » . لكن تضمن قانون العقوبات فيما بعد مادة استهدفت المعارضة .

من ديموقراطية الحزب ، لم تبق سوى ذكريات في ذاكرة الجيل القديم . وقد تبخرت معها ديموقراطية السوفييتات والنقابات والتعاونيات والمنظمات الرياضية والثقافية . ويسيطر تسلسل الامناء الهرمي على الجميع وعلى كل شيء . وقد اكتسب النظام طابعا توتاليتاريا قبل ان تأتي الكلمة من المانيا بعدة سنوات . وقد كتب راكوفسكي في عام ١٩٢٨ : « لقد عرفت الطغمة الحاكمة بواسطة الطرائق المفسدة للاخلاق التي تحول الشيوعيين المفكرين الى بشر مسيرين كالآلات وتقتل الارادة والطباع والكرامة الانسانية ، عرفت كيف تصبح اوليغارشية ثابتة منيعة الجانب ، وحلت محل الطبقة والحزب » . ولقد حقق الانحطاط ، منذ ان كتبت هذه السطور الساخطة ، تقدما هائلا . واصبح البوليس السري العامل الحاسم في حياة الحزب الداخلية . واذا أمكن لمولوتوف ان يهنىء نفسه في

---

(١) يشبه تروتسكي انقلاب ستالين بانقلاب نابليون بونابرت في شهر ترميدور . « م » .

آذار ١٩٣٦ امام صحفي فرنسي على ان الحزب الحاكم ما عاد يعرف صراعات تكتلية ، فهذا فقط لان الاختلافات في وجهات النظر تسوى فيه من الآن فصاعدا عن طريق التدخل الميكانيكي للبوليس السياسي . ان الحزب البلشفي القديم قد مات ، ولن تبعثه أي قوة .

وبالتوازي مع انحطاط الحزب سياسيا تفاقم فساد بيروقراطية منفلتة من كل رقابة . وقد دخلت كلمة « سوفبور » (البرجوازي السوفياتي) ، المطبقة على الموظف الكبير صاحب الامتيازات ، منذ وقت مبكر في المفردات العمالية . فمع السياسة الاقتصادية الجديدة استفادت الميول البرجوازية من جو انسب . وقد حذر لينين المؤتمر الحادي عشر للحزب في آذار ١٩٢٢ من فساد الاوساط الحاكمة . وكان يقول : لقد حدث اكثر من مرة في التاريخ ان تبنى المنتصر حضارة المقهور اذا كانت هذه الحضارة اعلى من حضارته . ولقد كانت ثقافة البورجوازية والبيروقراطية الروسيتين بائسة بلا أدنى شك . لكن الفئات الحاكمة الجديدة ـ واأسفاه ! ـ قد استسلمت حتى لهذه الثقافة : « ان ٤٧٠٠ شيوعي مسؤول يقودون في موسكو الآلة الحكومية . من يقود ومن يقاد ؟ انني اشك كبير الشك في امكانية القول بأن الشيوعيين هم الذين يقودون .. ». ان لينين ما عاد يتكلم في مؤتمرات الحزب . لكن كل فكره ، في الاشهر الاخيرة من حياته ، كان متجها نحو ضرورة وقاية العمال وتسليحهم ضد الاضطهاد والتعسف والفساد البيروقراطي . ومع ذلك فانه لم يتح له الا ان يلاحظ الاعراض الاولى للداء .

لقد ارسل كريستيان راكوفسكي ، الرئيس السابق لمجلس مفوضي الشعب في اوكرانيا وسفير السوفييت السابق في لندن وباريس ، ارسل في عام ١٩٢٨ ، وهو المنفي ،الى اصدقائه دراسة قصيرة عن البيروقراطية سبق ان اقتبسنا منها بضعة سطور لانها تبقى افضل ما كتب عن الموضوع. كتب راكوفسكي: « كان شاغل قيادة الحزب ، في ذهن لينين وفي اذهاننا جميعا ، وقاية الحزب والطبقة العاملة من التأثير المفسد للامتيازات والمزايا والاعتبارات السلطوية ، ووقايتهما من كل تقارب مع بقايا الطبقة النبيلة القديمة والبورجوازية الصغيرة القديمة ، من تأثير السياسة الاقتصادية الجديدة المفسد للاخلاق ، من اغراء الاخلاق البورجوازية وايديولوجيتها .. ويجب ان نقول بصراحة ، بوضوح، جهارا، ان مكاتب الحزب لم تقم بهذه المهمة ، وانها برهنت في دورها المزدوج ،الوقائي والتربوي ، على عجز تام ، وأفلست وقصرت في واجبها .. » .

صحيح ان راكوفسكي ، الذي حطمه الاضطهاد البيروقراطي ، قد جحد فيما بعد انتقاداته . وصحيح ان غاليله قد ارغم وهو في السبعين من العمر وبين براثن التفتيش المقدس على انكار نظام كوبرنيك، الا ان ذلك لم يمنع الارض من الدوران . ونحن لا نؤمن بجحود راكوفسكي البالغ من العمر ستين عاما ، اذ قدم هو نفسه اكثر من مرة تحليلات عديمة الشفقة بصدد جحودات من هذا النوع . لكن نقده السياسي وجد في الوقائع الموضوعية اساسا امتن بكثير مما في الصلابة

الذاتيــة لمؤلفــه .

ان استلام السلطة لا يعدل موقف البروليتاريا من الطبقات الاخرى فحسب، بل يغير ايضا بنيتهـا الداخلية . فممارسة السلطة تصبح اختصاص فئة اجتماعية محددة تتطلع بمزيد من قلة الصبر الى حل « مسألتها الاجتماعية » الذاتية كلمـا كانت فكرتهـا عن رسالتهـا ارفع : « فـي الدولة البروليتارية التي لا يكون فيهـا التراكم الرأسمالي مباحا لاعضاء الحزب الحاكم ، يكون التمايز وظيفيا في البداية، ثم يصبح اجتماعيا . وانا لا اقول انه يصبح تمايزا طبقيا ، وانما اقول اجتماعيا . .» ويضيف راكوفسكي شارحـا : « ان الوضع الاجتماعي للشيوعي الموضوع تحـت تصرفه سيارة ومسكن جيد واجازات منتظمـة والـذي يقبض الحـد الاقصـى من التعويضات المحددة من قبل الحزب يختلف عن الوضع الاجتمـاعي للشيوعـي الذي يكسب من ٥٠ الـى ٦٠ روبـلا فـي الشهـر ويعمـل فـي مناجـم الفحـم الحجـري » .

ويورد راكوفسكي ، معددا اسباب انحطاط اليعاقبة الحاكميـن مـن اغتناء وامتيازات الدولة الخ ، ملاحظة مثيرة لبابوف عن الدور الذي لعبته فـي هـذا التطور نساء الطبقة النبيلة اللواتي كـن محط انظار اليعاقبة . فقد هتف بابوف « ماذا تفعلون ، ايهـا العامة الجبناء ؟ انهـن يقبلنكم اليوم ، وغـدا سيذبحنكم ». ولو أجري احصاء لزوجات الحاكمين في الاتحاد السوفياتـي ، لجـاءت الصورة مماثلـة (. . .) .

اننا لا نفكر بان نعارض تجريد الدكتاتورية بتجريـد الديموقراطية لنوازن صفات كل منهمـا في ميزان العقل الخالص . فكل شيء نسبي في هـذا العالـم الذي لا دائم فيه غيـر التغير . ولقد كانت دكتاتورية الحزب البلشفي في التاريخ واحدة من أقوى ادوات التقدم . لكن العقل ينقلب هنا ، كمـا يقـول الشاعر ، جنونا ، وحسن العمل عذابا . فمنع الاحزاب المعارضة أدى الى منع التكتـلات ، ومنع التكتلات ادىالى منع التفكير على نحو مغاير لما يفكـر به الزعيم المعصوم . وقد كان من نتيجـة وحدانية الخط البوليسية في الحزب الانفلات البيروقراطي الذي اصبح بدوره علة كل اشكال الفساد وافساد الاخلاق .

الديموقراطية والحـزب

في ١١ حزيران ١٩٣٦ اقر المجلس التنفيذي للسوفييتات مشروع دستـور جديد سيكون ، على حسب ما جاء في كلام ستالين الذي تردده يوميا الصحافـة كلها ، ، « الدستور الاكثر ديمقراطية في العالم » (. . .) .

ويختلف الدستور الجديد ، على الصعيد السياسي ، عن القديم ، بالعدول عن النظام الانتخابي السوفياتي ، القائم على التجمعـات الطبقية والانتاجية ، وبالعودة الى نظامالديموقراطية البورجوازية القائمعلى ما يسمىب « التصويتالعام والمتساوي والمباشر » للسكان المذررين . وباختصار، ها نحن ذا امام التصفيـة القانونية لدكتاتورية البروليتاريا . وواضعو هذا المشروع يفسرونه لنا قائليـن :

حيث لا وجود للبرجوازية ، لا وجود ايضا للبروليتاريا ، والدولة البروليتارية تصبح بالتالي دولة الشعب فحسب . وهذه المحاكمة العقلية ، الجذابة بالتأكيد، متأخرة تسعة عشر عاما او متقدمة عددا لا بأس به من السنين . (...) اذن فالدكتاتورية لم تعد دكتاتورية طبقية وانما دكتاتورية « شعبية » . لكن عندما يصبح الشعب ، المتحرر من التناحرات الطبقية ، حامل الدكتاتورية ، فهذا لا يمكن ان يعني الا حل الدكتاتورية في المجتمع الاشتراكي ، وقبل كل شيء تصفية البيروقراطية . (...) ذلك انه مع تصفية الطبقات تزول البيروقراطية والدكتاتورية وكذلك الدولة . (...) .

لقد تضمن الدستور الجديد وعدا بمنح المواطنين السوفياتيين حرية انتخاب « الذين يريدون انتخابهم » ، وهذا الوعد هو صورة مجازية جمالية اكثر منه صيغة سياسية . فالمواطنون السوفياتيون لن يكون لهم الحق في اختيار « ممثليهم » الا من بين المرشحين الذين سيعينهم لهم ، تحت اشراف الحزب ، الرؤساء المركزيون والمحليون . ولقد مارس الحزب البلشفي بلا ريب احتكارا سياسيا في الحقبة الاولى من العهد السوفياتي . لكن الخلط بين هاتين الظاهرتين سيكون بمثابة اعتبار الظاهر واقعا . اذ ان منع الاحزاب المعارضة كان تدبيرا مؤقتا املته ضرورات الحرب الاهلية والحصار والتدخل الاجنبي والمجاعة وكان الحزب الحاكم ، الذي كان في ذلك الحين التنظيم الاصيل للطليعة البروليتارية ، يحيا حياة غنية . وكان صراع المجموعات والكتل في داخله ينوب ، الى حد ما ، مناب صراع الاحزاب . اما اليوم وبعد ان انتصرت الاشتراكية « نهائيا وبدون ردة » ، فان تشكيل كتل في الحزب يعاقب عليه بالسجن في معسكر اعتقال، ان لم يكن برصاصة في الرقبة . ان منع الاحزاب ، الذي كان تدبيرا مؤقتا ، قد اضحى مبدأ (...) وتم الاعلان مرة واحدة ونهائية عن ان السياسة هي حكر لبيروقراطية متحررة من كل رقابة .

لقد اجاب ستالين الصحفي الاميركي الذي سأله عما سيكون عليه دورالحزب في ظل الدستور الجديد بقوله : « في الوقت الذي لم تعد فيه هناك طبقات ، وفي الوقت الذي تمحي فيه الحدود بين الطبقات (« لم تعد هناك » ، و« الحدود تمحي » مع ذلك بين طبقات غير موجودة !) ، يبقى هناك فرق محدد سطحي بين شتى فئات المجتمع الاشتراكي ، لكنه لا يمكن ان يكون ميدانا مغذيا لتنافس الاحزاب . وحيث لا وجود لطبقات عدة ، لا يمكن ان يكون هناك احزاب عدة ، اذ ان الحزب هو جزء من طبقة » . ان الاخطاء هي بعدد الكلمات ، واحيانا اكثر ! لكأن الطبقات متجانسة ! ولكأن حدودها تحدد بوضوح مرة واحدة ونهائية ! ولكأن وعي طبقة من الطبقات يتناسب بدقة مع مكانها في المجتمع ! ان الفكر الماركسي قد أمسى هنا مجرد محاكاة هزلية . وديناميةالوعي الاجتماعي قد استبعدت من التاريخ لصالح النظام الاداري . والحقيقة هي ان الطبقات متنافرة ، تمزقها تناحرات داخلية ، ولا تصل الى غاياتها المشتركة الا عن طريق صراع الاتجاهات والتجمعات والاحزاب . ومن الممكن ان نعترف بشيء من

التحفظ بأن الحزب هـو « جزء من طبقة » . لكـن لما كانت الطبقـة مؤلفـة من عدد من الاجزاء ـ بعضهـا ينظـر الى الامـام وبعضها الآخـر الى الوراء ـ فـان طبقة واحدة تستطيع ان تشكل عدة احزاب . وللسبب نفسه يستطيع الحـزب ان يعتمد على اجزاء من عدة طبقات . ولن نجد في كل التاريخ السياسي حزبا واحدا يمثل طبقة وحيدة ، هذا اذا كنا لا نقبل بالطبع ان نعتبر الخيال البوليسي واقعا .

ان البروليتاريا هي الطبقـة الاقل تنافرا في المجتمع الرأسمالي . بيـد ان وجود شرائح اجتماعيـة كالارستقراطية العمالية والبيروقراطية يكفي مـع ذلـك ليفسر لنا وجـود الاحزاب الانتهازية التي تصبح ، بمجرى الامور الطبيعي ،احدى وسائـل السيطرة البورجوازية . وان يكون الفرق بين الارستقراطيـة العماليـة والجماهير البروليتارية ، من وجهة نظر السوسيولوجيا الستالينية ، « جذريا »او « سطحيا » ،فهذا امر لا يهمنا كثيرا ، لكن انما من هذا الفرق ، على كـل حال ، ولدت في حينه ضرورة القطيعة مع الحركة الاشتراكية ـ الديموقراطية وتأسيس الاميـة الثالثة . واذا « لم يكن هناك من طبقات » في المجتمع السوفياتي ، الا انه يظل اكثر تنافرا وتعقيدا من بروليتاريا البلدان الراسمالية ، ويستطيع بالتالي ان يقدم ميدانـا مغذيا كافيا لعدة احزاب . ان ستالين ، الذي توغل بلا حذر في مجال النظرية ، يبرهـن على اكثر ممـا تمنى ان يبرهن عليه . فمحاكمته العقلية لا تثبت انه لا يمكـن ان توجد في الاتحاد السوفياتي احزاب مختلفة ، بل تثبت انه لا يمكن ان توجد احزاب بالمرة . ذلك انـه حيث لا وجود لطبقات ، لا يكون للسياسة بوجه عام من دور تلعبه . لكـن ستالين يدخل علـى هـذا القانـون استثناء « سوسيولوجيا » لصالح الحزب الذي هو امينه العام .

ويحاول بوخارين ان يتطرق الى المسألة من طريق ملتو آخـر . فمشكلـة الدروب الواجب اتباعها نحو الراسمالية او نحو الاشتراكية لم تعد موضع نقاش في الاتحاد السوفياتي ، ومن هنا « لا يمكـن السماح لانصار الطبقات العدوة التي تمت تصفيتهـا بتشكيل احزاب » . ومن دون ان نلح على المظهـر الدون كيشوتـي المضحك الذي يفترض ان يظهـر به انصار الراسماليـة في وطـن الاشتراكيـة المنتصرة ، وعلى عجزهم بالتالي عن تشكيل حزب ، نقول ان الخلافات السياسية القائمة لا يستوعبها البتة هذا الاحراج : انحو الاشتراكية ام نحـو الراسماليـة؟ فثمـة اسئلة اخرى تطرح نفسها : كيف المسير الى الاشتراكية ؟ بأي سرعـة ؟ ان اختيار الطريق لا يقل اهمية عن اختيار الهدف . من سيختار الطريـق اذن ؟ واذا لم يكـن هنـاك من شيء قادر فعـلا على تغذية الاحزاب ، فـلا حاجة البتـة لمنعهـا . وينبغي ، بالمقابل ، تطبيق البرنامج البلشفي الذي ينص على الغاء« جميع العقبات ، مهما تـكن ، على طريق الحرية » .

ان ستالين ، في محاولته تبديد شكوك مخاطبه الاميركي الطبيعية للغايـة ، يصدر هنـا وجهة نظـر جديدة : « سوف تقدم القوائم الانتخابية فـي آن واحد من قبل الحزب الشيوعي ومن قبل منظمات غير سياسية شتى . ان لدينا منهـا المئات . . . وكل شريحة (من المجتمع السوفياتي) يمكـن ان تكون لهـا مصالحهـا

الخاصة وان تعكسها (تعبر عنها ؟) من خلال المنظمات الاجتماعية العديدة . . » . ان هذه السفسطة لا تفضل غيرها من السفسطات . فالمنظمات « الاجتماعية » السوفياتية ـ من نقابات وتعاونيات وجمعيات ثقافية ـ لا تمثل مصالح « شرائح اجتماعية » ، لان لها جميعها نفس البنية التسلسلية الهرمية . وحتى عندما تكون ظاهريا منظمات جماهيرية ، شأن النقابات والتعاونيات ، فان الاوساط الحاكمة صاحبة الامتيازات تلعب فيها هي وحدها دورا فعالا ، والكلمة الاخيرة فيها تعود دوما الى « الحزب » اي الى البيروقراطية . ان الدستور لا يفعل من شيء سوى انه يعيد الناخب من البنطي الى بيلاطوس (١) .

ان هذه الاوالية معبر عنها بدقة في نص القانون الاساسي . فالمادة ١٢٦، محور الدستور بالمعنى السياسي ، « تكفل للمواطنين الحق » في التجمع في منظمات اجتماعية : نقابات ، تعاونيات ، جمعيات شباب ورياضة ودفاع وطني وثقافة وتقنية وعلم . اما الحزب الذي يركز السلطة بين يديه ، فان الانتماء اليه لم يعد حقا ، وانما امتياز اقلية : « ان المواطنين الاكثر نشاطا والاكثر وعيا (اي المعترف بهم على انهم كذلك من قبل السلطات .ل.ت) من الطبقة العاملة وسائر شرائح الشغيلة يتحدون في الحزب الشيوعي . . . الذي يشكل الوسيلة القائدة لجميع منظمات الشغيلة ، سواء الاجتماعية ام الدولانية » . ان هذه الصيغة ، المذهلة في صراحتها ، والواردة في نص الدستور بالذات ، تقلص الى العدم وهم الدور السياسي « للمنظمات الاجتماعية » التي هي فروع للشركة البيروقراطية .

لكن اذا لم يكن هناك صراع احزاب ، فربما كان في وسع شتى تكتلات الحزب الواحد ان تعلن عن نفسها في الانتخابات الديموقراطية ؟ لقد اجاب مولوتوف الصحفي الفرنسي الذي سأله عن التجمعات داخل الحزب الحاكم : « لقد جرت محاولة لتشكيل تكتلات في الحزب . . لكن ها قد انقضت عدة اعوام منذ ان تعدل الوضع جذريا من هذه الزاوية واصبح الحزب الشيوعي موحدا فعلا » . ان ما من شيء يبرهن على ذلك كالتطهيرات المتواصلة ومعسكرات الاعتقال ! ان الاوالية الديموقراطية قد باتت واضحة كل الوضوح بعد شروح مولوتوف . يتساءل فيكتور سيرج : « ماذا يبقى من ثورة اوكتوبر اذا كان كل عامل يبيح لنفسه مطلبا ما او تقييما نقديا ينتهي في السجن ؟ آه ! ومن الممكن بعد ذلك الكلام عما لست أدري من اقتراع سري ! » . بالفعل ! وهتلر لم يتخل ، هو الآخر ، عن الاقتراع السري .

ان المحاكمات العقلية النظرية للمصلحين عن علاقات الطبقات والحزب غير منطقية بالمرة . وليس علم الاجتماع هو بيت القصيد ، وانما المصالح المادية .ان الحزب الحاكم للاتحاد السوفياتي هو الآلة السياسية لبيروقراطية محتكرة ، لديها شيء تخشى من خسارته ، لكن لم يعد لديها ما تستولي عليه ، ومصممة على الاحتفاظ بـ « الميدان المغذي » لنفسها وحدها .

---

(١) بيلاطوس البنطي : حاكم اليهودية الروماني الذي سلم المسيح لليهود وغسل يديه قائلا : « انني براء من دم هذا الصديق » . « م »

النظام الداخلي
للحزب الشيوعي السوفياتي

ان (١) الحزب الشيوعي السوفياتي هو الطليعة المكافحة اليقظة من الشعب السوفياتي ، التي تضم على اساس الموافقة الحرة القسم الاكثر تقدمية والاكثر وعيا من الطبقة العاملة والفلاحين الكولخوزيين ومثقفي الاتحاد السوفياتي .

ان الحزب الشيوعي ، الذي اسسه لينين كطليعة للطبقة العاملة ، قطع شوطا مجيدا من النضال وقاد الطبقة العاملة والفلاحين الشغيلة الى نصر ثورة اوكتوبر الاشتراكية الكبرى والى اقامة دكتاتورية البروليتاريا في الاتحاد السوفياتي . فتحت قيادة الحزب الشيوعي صفيت طبقات المستغلين في الاتحاد السوفياتي ، وولدت وحدة المجتمع السوفياتي السياسية والمعنوية وتوطدت وانتصرت الاشتراكية انتصارا مطلقا ونهائيا وامسى الحزب الشيوعي ،حزب الطبقة العاملة ، من الآن فصاعدا حزب الشعب السوفياتي بأسره .

لقد وجد الحزب للشعب ، وهو في خدمة الشعب . وهو الشكل الاعلى للتنظيم السياسي والاجتماعي ، والقوة التي تقود المجتمع السوفياتي وتوجهه . ويقود الحزب العمل البنائي الكبير للشعب السوفياتي ، ويضفي طابعا منظما ، منسقا ، علمي الاسس ، على نضال الشعب لتحقيق هدفه النهائي : انتصار الشيوعية .

ان عمل الحزب الشيوعي السوفياتي يقوم على الاحترام الصارم للقواعد اللينينية عن حياة الحزب،وعلى القيادة الجماعية،والتطوير الاقصى للديموقراطية داخل الحزب ، ونشاط الشيوعيين ومبادهتهم ، والنقد والنقد الذاتي .

---

(١) كما اقره المؤتمر الثاني والعشرون المنعقد في ١٧ ـ ٣١ تشرين الاول ١٩٦١ . « م »

وحدة الحزب على الصعيد الايديولوجي والتنظيمي ، تلاحم صفوفه على نحو غير قابل للزعزعة ، انضباط جميع الشيوعيين الحازم والواعي : ذلكم هوالقانون الثابت الدائم لحياة الحزب الشيوعي السوفياتي . وكل تظاهرة من تظاهرات التكتل الانقسامي والمصلحي هي نفي لروح الحزب الماركسي ـ اللينيني ، وتتنافى والانتماء الى الحزب .

يستلهم الحزب الشيوعي السوفياتي ، في كل نشاطه ، المذهب الماركسي ـ اللينيني ، والبرنامج الموضوع على اساس هذه النظرية والذي يحدد مهام الحزب الاساسية في مرحلة بناء المجتمع الشيوعي .

ان الحزب الشيوعي السوفياتي ، الذي يطور بصورة خلاقة الماركسية ـ اللينينية ، يكافح بقوة جميع تظاهرات التحريفية والدوغمائية الغريبتين كل الغربة عن النظرية الثورية .

ان الحزب الشيوعي السوفياتي هو عنصر تكويني وعضوي من الحركة الشيوعية والعمالية الاممية . وهو يتمسك بحزم بالمبادىء الماركسية ـ اللينينية المجربة عن الاممية البروليتارية ، ويسهم بنشاط في توطيد وحدة مجموع الحركة الشيوعية والعمالية الاممية ، وفي توثيق الروابط الاخوية مع الجيش الكبير لشيوعيي جميع بلدان العالم .

١ ـ اعضاء الحزب ، واجباتهم وحقوقهم

١ ـ يمكن ان يكون عضوا في الحزب الشيوعي السوفياتي كل مواطن في الاتحاد السوفياتي يقبل بالبرنامج وبنظام الحزب الداخلي ، ويشارك مشاركة نشيطة في بناءالشيوعية ، ويناضل في احدى منظمات الحزب ، ويطبق قرارات الحزب ، ويسدد اشتراكاته .

٢ ـ من واجب عضو الحزب :

أ ـ ان يناضل لانشاء القاعدة المادية والتقنية للشيوعية ، ان يعطي مثال موقف شيوعي في العمل ، ان يرفع انتاجية العمل ، ان يكون المحرك الاول لكل ما هو جديد وتقدمي ، ان يدعم وينشر تجربة الطليعة ، ان يتمثل التقنية ، انيحسن مستواه المهني ، ان يسهر على الملكية الاجتماعية الاشتراكية ، اساس قوة وازدهار الوطن السوفياتي ، وان يوسع هذه الملكية .

ب ـ ان يطبق بحزم وبلا تخاذل قرارات الحزب ، ان يشرح للجماهير سياسة الحزب ، ان يساهم في توثيق ومضاعفة صلات الحزب بالشعب ، ان يبرهن على اعتناء واهتمام بالناس ، وان يتجاوب في الوقت المناسب مع صبوات الشغيلة وحاجاتهم .

جـ ـ ان يساهم بنشاط في حياة البلاد السياسية ، وفي تسيير الشؤون العامة ، وفي بناء الاقتصاد وتطوير الثقافة ، ان يكون مثالا يحتذى في انجاز الواجب الاجتماعي ، وان يساعد على تقدم العلاقات الاجتماعية الشيوعية وعلى توطيدها .

د ـ ان يدرس النظرية الماركسية ـ اللينينية ، ان يحسن مستواه الايديولوجي الخاص ، ان يساهم في تكوين وتثقيف انسان المجتمع الشيوعي ، ان يحارب بقوة جميع تظاهرات الايديولوجية البورجوازية ، وبقايا عقلية الملاك الخاص ، والآراء المسبقة الدينية وسائر مخلفات الماضي ، ان يتقيد بمبادىء الاخلاق الشيوعية ، وان يضع مصالح المجتمع فوق المصالح الشخصية .

هـ ـ ان ينشر افكار الاممية الاشتراكية والوطنية السوفياتية بين الجماهير الكادحة ، ان يناضل ضد بقايا النزعة القومية والشوفينية ، ان يساهم بالكلام والعمل في تعزيز وحدة شعوب الاتحاد السوفياتي ، وفي توثيق الروابط الاخوية التي تربط الشعب السوفياتي بشعوب بلدان المعسكر الاشتراكي ، وببروليتاريي وشغيلة جميع بلدان العالم .

و ـ الا يتقاعس عن توطيد وحدة الحزب على الصعيد الايديولوجي والتنظيمي ، ان يحمي الحزب من ان يتسرب الى صفوفه اناس لا يستحقون لقب « الشيوعي » الجميل ، ان يكون صادقا ومستقيما تجاه الحزب والشعب ، ان يبرهن على اليقظة ، وان يحفظ سر الحزب والدولة .

ز ـ ان يطور النقد والنقد الذاتي ، ان يعري بشجاعة العيوب وان يحرص على تصفيتها ، ان يناضل ضد روح التباهي والعجب بالذات والخمول والتعصب الضيق الافق ، ان يرد بقوة على كل محاولة لخنق النقد ، ان يعارض جميع الاعمال القابلة لان تلحق ضررا بالحزب والدولة وان يعلم عنها هيئات الحزب ، حتى وبما فيها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي .

ح ـ ان يطبق بلا تهاون خط الحزب في اختيار الملاكات تبعا لصفاتها السياسية والعملية ، ان يكون متصلبا تجاه كل خرق للمبادىء اللينينية بصدد اختيار الملاكات وتكوينها .

ط ـ ان يحترم انضباط الحزب والدولة ، الملزم ايضا لاعضاء الحزب كافة . ان للحزب انضباطا واحدا ، قانونا وحيدا لجميع الشيوعيين ، بغض النظر عن جداراتهم والمناصب التي يحتلونها .

ي ـ ان يساهم بجميع الوسائل في تدعيم قوة الاتحاد السوفياتي الدفاعية ، وان يناضل بلا كلل من اجل السلم والصداقة بين الشعوب .

٣ ـ من حق عضو الحزب :

أ ـ ان ينتخب وان ينتخب في هيئات الحزب .

ب ـ ان يناقش بحرية ، في الاجتماعات والدورات والمؤتمرات الحزبية ، وفي اجتماعات لجان الحزب وصحافته ، قبل ان تتخذ المنظمة قرارا ، مشكلات سياسة الحزب ونشاطه العملي ، وان يقدم اقتراحات ، وان يعبر عن رأيه ويدافع عنه جهارا .

جـ ـ ان ينتقد ، في اجتماعات الحزب ودوراته ومؤتمراته ، وفي الجلسات العامة للجان ، اي شيوعي بغض النظر عن المنصب الذي يشغله . ومن يثبت عليهم جرم خنق النقد او اضطهاد الآخرين بسبب النقد ، تنزل بحقهم عقوبات صارمة ،

ويمكن حتى ان يطردوا من صفوف الحزب الشيوعي السوفياتي .

د ـ ان يساهم شخصيا في اجتماعات الحزب وفي جلسات مكاتب الحزب ، ولجانه ، عند مناقشة نشاط المعني او سلوكه .

هـ ـ ان يطرح اسئلة وان يدلي بمقترحات وبيانات في اي هيئة من هيئات الحزب ، حتى وبما فيها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، وان يطلب جوابا عن جوهر المشكلة .

٤ ـ القبول في الحزب يتم بصفة فردية فقط . ويقبل في الحزب العمال والفلاحون والمثقفون الواعون النشيطون والمخلصون لقضية الشيوعية . ويؤخذ الاعضاء الجدد من بين المتدربين الذين انهوا التدريب المحدد .

لقبول الفرد في الحزب يجب ان يكون قد اتم الثامنة عشرة . ولا يقبل الشبان الذين لم يتجاوزوا العشرين في الحزب الا اذا كانوا اعضاء في « اتحاد شبيبة الاتحاد السوفياتي الشيوعية اللينينية » .

طريقة قبول المتدربين اعضاء في الحزب :

أ ـ من يتقدمون بطلب انتساب الى الحزب يقدمون ثلاث تزكيات من اعضاء الحزب الشيوعي السوفياتي شرط ان يكون هؤلاء قد امضوا في الحزب ٣ سنوات وان يعرفوا الذين يزكونهم لانهم عملوا في الانتاج او ناضلوا سوية مدة عام على الاقل .

ملاحظة اولى : عند قبول اعضاء من « اتحاد شبيبة الاتحاد السوفياتي الشيوعية اللينينية » في الحزب ، تنوب تزكية لجنة قطاع او مدينة « الشبيبة الشيوعية اللينينية » عن تزكية عضو من الحزب .

ملاحظة ثانية : الاعضاء الفعليون والوكلاء في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي يستنكفون عن تزكية اي كائن كان .

ب ـ الهيئة العامة لمنظمة الحزب القاعدية تناقش وتقرر القبول في الحزب . ويسري مفعول هذا القرار ما ان تصدقه لجنة القطاع ، وفي المدن غير المقسمة الى قطاعات ، لجنة الحزب في المدينة .

عند مناقشة القبول في الحزب لا يكون حضور الكفلاء الزاميا .

ج ـ مواطنو الاتحاد السوفياتي الذين كانوا اعضاء في الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الاخرى يقبلون في الحزب الشيوعي السوفياتي حسب الكيفيات التي تقررها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي .

الاشخاص الذين انتموا الى احزاب اخرى يقبلون في الحزب الشيوعي السوفياتي حسب الكيفيات العامة ، لكن مع تصديق الزامي من لجنة المنطقة ولجنة الاقليم واللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الجمهورية المتحدة .

٥ ـ يجب ان يكون الكفلاء موضوعيين عندما يقدمون تقريرا بالصفات السياسية والعملية والاخلاقية لطالب الانتساب . وهم مسؤولون عن تزكياتهم

امـام منظمـات الحـزب .

٦ـ سنوات حضور المندوبين المقبولين كأعضاء في الحزب تبدأ من تاريـخ اتخاذ الهيئة العامة لمنظمـة القاعدة قرارا بقبول المتدرب المذكـور عضوا فـي الحـزب .

٧ ـ كيفيات احصاء اعضاء الحزب ومتدربيه وانتقالهم من منظمـة الى اخرى تحددهـا تعليمـات اللجنـة المركزيـة للحزب الشيوعي السوفياتي .

٨ ـ حالة اعضاء الحزب ومتدربيه الذيـن لـم يسددوا ، لسبب مقبـول ، اشتراكاتهم لمدة ثلاثة اشهر ، يجب ان تدرس من قبل منظمـة الحزب القاعدية . واذا اتضح ان عضو الحزب او المتدرب المذكور قد فقد الصلة عمليا بمنظمة الحزب، فان قيده يعتبر مرقنا ، وتتخذ منظمـة الحزب القاعديـة قرارا مناسبا ينبغـي ان تصدقه لجنـة القطاع او لجنـة الحزب في المدينة .

٩ ـ يتحمل عضو الحزب او المتدرب مسؤوليـة اخلاله بالتزاماته الانضباطية او غير ذلك من المخالفات ، ويمكـن ان تنزل به العقوبات التالية : تنبيه ، لوم ، لوم صارم ، لوم يسجل في اضبارة المنتسب ، لوم صارم يسجل في اضبارة المنتسب. الفصـل من الحزب هو العقوبة القصوى .

تستطيع منظمة الحزب ، اذا دعت الحاجة ، ان تطبق عقوبة ارجـاع عضو الحزب الى وضع المتدرب لمدة سنة كحد اقصى . وهذا القرار الذي تتخذه منظمة الحزب القاعديـة يجب ان تصادق عليه لجنة القطاع او لجنة الحزب في المدينـة . وعنـد انتهاء الاجل المحدد ، يقبل المؤخر عضوا في الحـزب ، طبقـا للقاعـدة العامة ، ويحتفظ بقدمه فـي الحـزب .

اما بالنسبة الى المخالفات القليلة الخطورة فتبذل الجهـود لتربيـة المخالف واقناعه بالنقد الودي ، والاستهجان والتحذير او الملاحظة من قبل الحزب .

عند اتخاذ قرار بالفصل من الحزب ، يتم ذلك بأكبر قدر من الانتباه وتدرس بدقـة صحـة الاتهامـات الموجهـة الى الشيوعي .

١٠ ـ ان الهيئة العامة لمنظمة الحزب القاعدية هي التي تقرر فصل الشيوعي. ويعتبر هذا القرار قائمـا اذا صوت عليه ثلثا اعضاء الحزب الحاضرين في الاجتماع على الاقل . وينبغي ان تصدقه لجنـة القطاع او لجنة الحزب في المدينة . ويسري مفعول قرار لجنة القطاع او المدينة بالفصل من الحزب ما ان تصدقه لجنة المنطقـة او لجنـة الاقليم او اللجنـة المركزية للحزب الشيوعـي في الجمهوريـة المتحدة .

وما لم تصادق لجنة المنطقة او لجنة الاقليـم او اللجنـة المركزيـة للحـزب الشيوعي في الجمهورية المتحدة على الفصل ، تبقى بطاقة الحزب او بطاقة المتدرب بين يدي الشيوعي الذي يحق له حضور اجتماعات الحزب الداخلية .

يحق للمفصول من الحزب ان يستأنف خلال مدة اقصاها شهران لدى هيئات الحزب العليا ، حتى وبما فيها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي .

١١ ـ عندما يكون المطلوب وضع الاعضاء الفعليين او الوكلاء في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الجمهورية المتحدة ، وفي لجنة الحزب فـي الاقليم والمنطقـة

والمحافظة والمدينة والقطاع ، وكذلك اعضاء لجان التحقيق ، امام مسؤولياتهم ، تناقش المسألة من قبل منظمات الحزب القاعدية .

العقوبات المطلوب انزالها بالاعضاء الاصليين والوكلاء في لجان الحزب هذه وبأعضاء لجان التحقيق تقرر من قبل منظمات الحزب في المستويات المقابلة . وتبلغ اقتراحات منظمات الحزب بالفصل من الحزب الشيوعي السوفياتي للجنة الحزب المعنية التي يكون المعني عضوا فيها . وفصل الاعضاء الاصيلين والوكلاء في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الجمهورية المتحدة ولجنة الاقليم ولجنة المنطقة ولجنة المحافظة ولجنة المدينة ولجنة القطاع واعضاء لجان التحقيق ، يتخذ في اجتماع الهيئة العامة للجنة المعنية بغالبية ثلثي اصوات اعضائها .

فصل عضو اصيل او وكيل من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، او عضو من لجنة التحقيق المركزية يتخذ من قبل مؤتمر الحزب ، وفي الفترات الفاصلة بين المؤتمرات،من قبل الدورة العامة للجنة المركزية بغالبية ثلثي اعضائها.

١٢ ــ في حال اقتراف عضو الحزب جنحا تعاقب عليها المحاكم ، يفصل من الحزب ويلاحق بموجب تشريعات القانون .

١٣ ــ الطعون المقدمة من المفصولين من الحزب او من الذين انزلت بهم عقوبات ، وكذلك قرارات الفصل التي تصدرها منظمات الحزب ، تدرس من قبل الهيئات ذات الصلاحية في الحزب في مدة اقصاها شهر من تاريخ استلامها .

٢ ــ متدربو الحزب

١٤ ــ من يرغب في الانتماء الى الحزب يقضي فترة تدريب ضرورية ليعرف برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي ونظامه الداخلي على نحو افضل وليتهيأ ليكون عضوا في الحزب . وعلى منظمة الحزب ان تساعده في ذلك وان تتحقق من الصفات الشخصية لطالب الانتساب .

إن فترة التدريب هي سنة واحدة .

١٥ ــ طريقة قبول المتدربين (قبول فردي ، تزكيات مقدمة ، تقرير القبول من منظمة القاعدة وتصديقه) هي بالضبط نفس طريقة قبول الاعضاء في الحزب.

١٦ ــ عند انتهاء اجل التدريب تدرس منظمة الحزب القاعدية وتقرر مسألة قبول المتدرب عضوا في الحزب . واذا لم يبرهن طالب الانتساب اثناء مدة التدريب على جداراته وصفاته الشخصية ، لا يمكن قبوله في الحزب الشيوعي السوفياتي، وترفض منظمة الحزب قبوله في الحزب ، وعندما تصادق لجنة الحزب في القطاع او المدينة على هذا القرار ، يعتبر مشطوبا من عداد متدربي الحزب الشيوعي السوفياتي .

١٧ ــ يساهم المتدربون في كل نشاط منظمة الحزب ويشاركون بصوت استشاري في اجتماعات الحزب . لا يمكن انتخاب المتدربين في هيئات الحزب القيادية ، ولا انتدابهم الى دورات الحزب ومؤتمراته .

١٨ ــ يسدد متدربو الحزب الشيوعي السوفياتي اشتراكاتهم بنفس نسب اعضاء الحزب .

٣ ـ بنية الحزب الديموقراطية الداخلية

١٩ ـ المبدأ الهادي لبنية الحزب هو المركزية الديموقراطية التي تعني :
أ ـ انتخابية هيئات الحزب القيادية كافة ، من القاعدة الى القمة .
ب ـ تقارير دورية من هيئات الحزب امام منظماتها المعنية وامام المنظمات الاعلى مباشرة .
جـ ـ انضباط صارم في الحزب وانصياع الاقلية للغالبية .
د ـ التزام الهيئات الادنى بالتقيد بقرارات الهيئات الاعلى .

٢٠ ـ الحزب منظم على اساس القطاع الجغرافي ومكان العمل : فمنظمات القاعدة تنشأ في مكان عمل الشيوعيين وتتجمع في منظمات قطاع ، مدينة ، الخ، حسب الاقليم . والمنظمة التي يشمل نشاطها اقليما معينا هي اعلى من جميع المنظمات التي لا يشمل نشاطها الا قطاعات من هذا الاقليم .

٢١ ـ جميع منظمات الحزب مستقلة بذاتها لدى تقرير المسائل المحلية، شرط الا تكون هذه القرارات مخالفة لسياسة الحزب .

٢٢ ـ الهيئة القيادية العليا في منظمة الحزب هي : الهيئة العامة (بالنسبة الى منظمات القاعدة) ، والاجتماع العام (لمنظمات القطاع والمدينة والمحافظة والمنطقة والاقليم) والمؤتمر (للاحزاب الشيوعية في الجمهوريات المتحدة، وللحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي) .

٢٣ ـ تنتخب الهيئة العامة او الاجتماع العام او المؤتمر مكتبا او لجنة يكونان بمثابة جهازين تنفيذيين وموجهين لمجمل العمل الجاري في منظمة الحزب .

٢٤ ـ انتخابات هيئات الحزب تتم بالاقتراع السري . ولجميع اعضاء الحزب، عند الانتخابات ، حق غير محدود في نقد المرشحين او في اعلان عدم صلاحيتهم . ويتم التصويت بالاقتراع على كل اسم باسمه . ويعتبر المرشحون الذين احرزوا اكثر من نصف اصوات المساهمين في الاجتماع او الاجتماع العام او المؤتمر منتخبين .

٢٥ ـ في انتخابات هيئات الحزب يحترم مبدأ التجديد القياسي لاعضاء الهيئات ومبدأ استمرارية القيادة .

في جميع الانتخابات العادية يجدد على الاقل ربع اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ومجلس رئاسته . وبصورة عامة لا ينتخب اعضاء مجلس الرئاسة اكثر من ثلاث مرات على التوالي . وبعض مسؤولي الحزب ، بالنظر الى ما يتمتعون به من حظوة معترف لهم بها وبالنظر الى صفاتهم الكبيرة السياسية والتنظيمية وغيرها ، يمكن ان يعاد انتخابهم للهيئات القيادية عدة مرات على التوالي، اي لمدد أطول . وفي هذه الحال يعتبر المرشح منتخبا شرط ان يكون قد احرز ثلاثة ارباع الاصوات على الاقل في الاقتراع السري .

اعضاء اللجان المركزية للاحزاب الشيوعية في الجمهوريات المتحدة ، ولجان الحزب في الاقليم والمنطقة ، يجدد ثلثهم على الاقل عند كل انتخاب عادي . واعضاء لجان الحزب في المحافظة والمدينة والقطاع ، واعضاء اللجان او المكاتب الحزبية

التابعة لمنظمات القاعدة ، يجدد نصفهم . واعضاء هيئات الحزب القيادية هذه لا يمكن انتخابهم اكثر من ثلاث مرات على التوالي . وامناء منظمات الحزب القاعدية لا يمكن انتخابهم اكثر من مرتين على التوالي .

تستطيع الهيئة العامة او الاجتماع العام او المؤتمر ، آخذة بعين الاعتبار الصفات السياسية والعملية لهذا المناضل او ذاك ، ان تنتخبه للهيئات القيادية لمدة اطول . وفي هذه الحال ينبغي ان يحرز المناضل ثلاثة ارباع اصوات الشيوعيين المشاركين في الانتخاب على الاقل .

عند انتهاء اجل انتداب الاعضاء الى هيئة الحزب القيادية ، يمكن ان يعاد انتخابهم .

٢٦ ــ على العضو الاصيل او الوكيل في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ان يبرر ، في نشاطه كله ، الثقة العالية التي محضه اياها الحزب. واذا نكث عضو اصيل او وكيل في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي بشرفه وكرامته ، لا يمكن ان يبقى داخل اللجنة المركزية . والدورة العامة للجنة المركزية هي التي تصدر بالاقتراع السري قرار فصل عضو اصيل او وكيل من اللجنةالمركزية للحزب الشيوعي السوفياتي. ويعتبر القرار قائما اذا صوت عليه ثلثا اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي على الاقل .

قرار فصل عضو اصيل او وكيل في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الجمهورية المتحدة ولجنة الاقليم والمنطقة والمحافظة والمدينة والقطاع من منظمة الحزب ، يتخذ من قبل الدورة العامة للجنة المعنية . ويعتبر القرار ساري المفعول اذا صوت عليه ، بالاقتراع السري ، ثلثا اعضاء اللجنة على الاقل .

اذا لم يبرر العضو في لجنة التحقيق المركزية الثقة العالية التي محضه اياها الحزب ، توجب اقصاؤه من اللجنة . وتتخذ قرار الاقصاء جلسة لجنة التحقيق المركزية . ويعتبر القرار ساري المفعول اذا صوت ثلثا اعضاء لجنة التحقيق المركزية على الاقل على قرار الاقصاء بالاقتراع السري .

قرار اقصاء الاعضاء في لجان تحقيق منظمات الحزب في الجمهورية والاقليم والمنطقة والمحافظة والمدينة والقطاع ، يتخذه اجتماع اللجان المعنية حسب الترتيب المنصوص عليه بالنسبة الى اعضاء لجان الحزب والاعضاء الوكلاء .

٢٧ ــ المناقشة الحرة والجدية لمشكلات سياسة الحزب في شتى المنظمات او في مجموع الحزب تشكل حقا لا يمكن مسه لكل منتسب ومبدأ اساسيا من مبادىء الديموقراطية الداخلية في الحزب . وانما على اساس الديموقراطية الداخلية وحدها يمكن تطوير النقد والنقد الذاتي وتدعيم انضباط الحزب الذي يجب ان يكون واعيا وغير ميكانيكي .

من المحتمل ان تجري مناقشات في اطار شتى المنظمات او في مجموع الحزب بصدد مسائل متنازع عليها او غير واضحة بما فيه الكفاية .

ان النقاش العام في الحزب ضروري :

أ ـ اذا اقرت بهذه الضرورة عدة منظمات حزبية على مستوى المنطقة او الجمهورية .

ب ـ اذا لم تتحقق داخل اللجنة المركزية غالبية كبيرة بما فيه الكفاية بصدد المسائل الاساسية المتعلقة بسياسة الحزب .

جـ ـ اذا ارتأت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ضرورة استشارة مجموع الحزب بصدد هذه المشكلة او تلك من مشكلات السياسة .

ان نقاشا واسعا حول مشكلات سياسة الحزب ، ولا سيما النقاش على مستوى الاتحاد السوفياتي ، يجب ان ينظم بصورة تكفل التعبير الحر عن آراء اعضاء الحزب وتستبعد كل محاولة لتشكيل تكتلات انقسامية تحطم وحدة الحزب وكل محاولة انشقاقية في الحزب .

٢٨ ـ المبدأ الاساسي في قيادة الحزب هو مبدأ القيادة الجماعية ، الشرط اللازم لعمل منظمات الحزب على نحو سوي ، ولتربية الملاكات تربية صحيحة ، ولتطوير نشاط الشيوعيين ومبادهتم . ان عبادة الشخصية وما ينجم عنها من خرق للديمقراطية الداخلية لا يمكن التسامح بها في الحزب ، وهي تتنافى والمبادىء اللينينية عن حياة الحزب .

القيادة الجماعية لا تعفي القادة من المسؤولية الشخصية عن المهمة المعهود بها اليهم .

٢٩ ـ في الفترات الفاصلة بين مؤتمرات واجتماعات اللجان المركزية للاحزاب الشيوعية في الجمهوريات المتحدة ، تعلم لجان الحزب في الاقليم والمنطقة والمحافظة والمدينة والقطاع منظمات الحزب عن عملها بصورة منتظمة .

٣٠ ـ لمناقشة قرارات الحزب الرئيسية ولاتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق هذه القرارات ، وكذلك لدراسة مسائل الحياة المحلية ، تعقد اجتماعات لملاكات منظمات الحزب في القطاع والمدينة والمحافظة والمنطقة والاقليم وللاحزاب الشيوعية في الجمهوريات المتحدة .

٤ ـ هيئات الحزب العليا

٣١ ـ اعلى هيئة في الحزب الشيوعي السوفياتي هي مؤتمر الحزب. واللجنة المركزية تدعو الى انعقاد المؤتمرات العادية مرة واحدة على الاقل كل اربعة اعوام . ودعوة مؤتمر الحزب الى الانعقاد وجدول اعماله يعلن عنهما قبل شهر ونصف شهر على الاقل . والمؤتمرات الاستثنائية تدعى الى الانعقاد من قبل اللجنة المركزية بمبادرتها الخاصة او بناء على طلب ثلث الاعضاء الذين حضروا المؤتمر الاخير على الاقل . والمؤتمرات الاستثنائية تجتمع في مدة اقصاها شهران . ومن حق المؤتمر ان يتخذ قرارات اذا كان نصف اعضاء الحزب على الاقل ممثلين فيه .

طريقة التمثيل في مؤتمر الحزب تحدد من قبل اللجنة المركزية .

٣٢ ـ في حال عدم دعوة لجنة الحزب المركزية المؤتمر الاستثنائي للانعقاد في الاجل الذي نصت عليه الفقرة ٣١ ، يحق للمنظمات التي طلبت عقد المؤتمر

الاستثنائي تشكيل لجنة تنظيمية لها حقوق لجنة الحزب المركزية في الدعوة لعقد مؤتمر استثنائي .

٣٣ ـ المؤتمر :

أ ـ يستمع الى تقارير نشاط لجنة الحزب المركزية ولجنة التحقيق المركزية ومنظمات مركزية اخرى ويصادق عليها .

ب ـ يعيد النظر في البرنامج والنظام الداخلي ويعدله ويصادق عليه .

جـ ـ يحدد خط الحزب في مسائل السياسة الداخلية والخارجية، ويدرس ويحل المشكلات الاساسية للبناء الشيوعي .

د ـ ينتخب اللجنة المركزية ولجنة التحقيق المركزية .

٣٤ ـ يحدد المؤتمر عدد اعضاء اللجنة المركزية للحزب ولجنة التحقيق المركزية وينتخبهم . وفي حال شغور مقاعد في اللجنة المركزية ، يشغلها الاعضاء الوكلاء في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي الذين انتخبهم المؤتمر .

٣٥ ـ تقود اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في الفترات الفاصلة بين المؤتمرات كل نشاط الحزب وهيئات الحزب المحلية . وتختار وتوزع الملاكات القيادية ، وتوجه عمل هيئات الدولة المركزية ومنظمات الشغيلة الاجتماعية بواسطة المجموعات الحزبية في هذه المنظمات . وتنشىء المنظمات والمؤسسات والمعاهد الحزبية المختلفة وتدير نشاطها . وتسمي اعضاء تحرير المجلات والصحف المركزية التي تعمل تحت رقابتها . وتوزع ميزانية الحزب وتراقب تنفيذها .

اللجنة المركزية تمثل الحزب الشيوعي السوفياتي في علاقاته مع الاحزاب الاخرى .

٣٦ ـ تعلم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي منظمات الحزب عن نشاطها بصورة منتظمة .

٣٧ ـ لجنة التحقيق المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي تراقب السرعة والنظامية اللتين تدرس بهما القضايا في هيئات الحزب المركزية. وتراقب صندوق ومعاهد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي .

٣٨ ـ تعقد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي دورة عامة واحدة على الاقل كل ستة اشهر . ويحضر الاعضاء الوكلاء في اللجنة المركزية هذه الدورة بأصوات استشارية .

٣٩ ـ اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي تنتخب : مجلس رئاسة لقيادة عمل اللجنة المركزية في الفترة الفاصلة بين الدورات العامة ، وامانة سر لقيادة العمل الجاري ولا سيما ما يتعلق باختيار الملاكات ومراقبة تطبيق القرارات، وتشكل مكتبا للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في اتحاد روسيا .

٤٠ ـ تنشىء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي لجنة رقابة حزبية تابعة للجنة المركزية .

لجنة الرقابة الحزبية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي :

أ ـ تتحقق مما اذا كان اعضاء ومتدربو الحزب الشيوعي السوفياتي يراعون

انضباط الحزب ، وتنزل عقوبات بالشيوعيين المذنبين بخرق البرنامج والنظام الداخلي وانضباط الحزب والدولة ، وكذلك المخطئين بمخالفة اخلاق الحزب .

ب ـ تبحث في الطعون في القرارات المتخذة من قبل اللجان المركزية للاحزاب الشيوعية في الجمهوريات المتحدة ولجان الاقليم والمنطقة بصدد الفصل من الحزب والعقوبات .

٥ ـ منظمات الحزب في الجمهورية والاقليم

والمنطقة والمحافظة والمدينة والقطاع

٤١ ـ منظمات الحزب في الجمهورية والاقليم والمنطقة والمحافظة والمدينة والقطاع ولجانها تستلهم ، في نشاطها ، برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي ونظامه الداخلي ، وتقوم، في نطاق الجمهورية والاقليم والمنطقة والمحافظةوالمدينة والقطاع ، بكل العمل المتعلق بتطبيق سياسة الحزب ، وتنفذ تعليمات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي .

٤٢ ـ الالتزامات الاساسية لمنظمات الحزب في الجمهورية والاقليم والمنطقة والمحافظة والمدينة والقطاع ولهيئاتها القيادية هي :

أ ـ العمل السياسي والتنظيمي بين الجماهير ، وتعبئتها لتنفيذ مهام بناء الشيوعية ، وللتطوير المتلاحق للانتاج الصناعي والزراعي ، ولتنفيذ خطط الدولة وتجاوزها ، والاهتمام بالرفع المستمر لرفاه الشغيلة المادي ومستواهم الثقافي .

ب ـ تنظيم العمل الايديولوجي ، ودعاية الماركسية ـ اللينينية ، ورفع وعي الشغيلة الشيوعي ، وتوجيه الصحافة والاذاعة والتلفزيون المحلية ، والاشراف على نشاط المعاهد الثقافية والتربوية .

جـ ـ قيادة السوفييتات والنقابات والكومسومول والتعاونيات وغيرها من المنظمات الاجتماعية عن طريق مجموعاتها الحزبية ، واشراك الشغيلة على نحو اوسع باستمرار في نشاطات هذه المنظمات ، وتطوير مبادهة الجماهير وطاقتها باعتبارهما شرطا لا غنى عنه للانتقال التدريجي من الدولة الاشتراكية الى الادارة الذاتية للمجتمع الشيوعي .

على منظمات الحزب الا تحل نفسها محل الهيئات السوفياتية والنقابية والتعاونية وغيرها من منظمات الشغيلة الاجتماعية . وهي لا تسمح بخلط وظائف هيئات الحزب مع وظائف الهيئات الاخرى ، وبازدواجية العمل التي لا طائل فيها.

د ـ اختيار وتعيين الملاكات القيادية ، وتربيتها بروح المثل الاعلى الشيوعي والاستقامة والصدق والحس السامي بالمسؤولية امام الحزب والشعب عن المهمة التي توكل اليها .

هـ ـ اشراك الشيوعيين على نطاق واسع في عمل الحزب بوصفهم غير متفرغين ، ومن قبيل النشاط الاجتماعي .

و ـ انشاء معاهد ومؤسسات مختلفة للحزب في حدود جمهوريتها واقليمها

ومنطقتها ومحافظتها ومدينتها وقطاعها ، وقيادة نشاطها ، وتوزيع موارد الحزب المالية في منظمتها الخاصة ، واعلام هيئة الحزب الاعلى مباشرة بصورة منتظمة ، وتقديم تقارير عن نشاطها الى هذه الهيئة .

الهيئات القيادية
لمنظمات الحزب في الجمهورية
والاقليم والمنطقة

٤٣ ـ أعلى هيئة لمنظمة الحزب في المنطقة والاقليم والجمهورية هي اجتماع المنطقة او الاقليم او مؤتمر الحزب الشيوعي في الجمهورية المتحدة، وفي الفترات الفاصلة ، لجنة المنطقة او الاقليم او اللجنة المركزية للحزب الشيوعي فيالجمهورية المتحدة .

٤٤ ـ الاجتماع العادي للمنطقة او الاقليم ، او المؤتمر العادي للحزب الشيوعي في الجمهورية المتحدة ، يدعى للانعقاد من قبل لجنة المنطقة او الاقليم او اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الجمهورية المتحدة مرة كل عامين. والاجتماع او المؤتمر الاستثنائي يدعى للانعقاد بناء على قرار من لجنة المنطقة او الاقليم او اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الجمهورية المتحدة ، او بناء على طلب ثلث جميع اعضاء المنظمات المتجمعة في منظمة الحزب في المنطقة او الاقليم او الجمهورية . ومؤتمرات الاحزاب الشيوعية في الجمهوريات المتحدة المقسمة الى مناطق (اوكرانيا ، بيولوروسيا ، قازاخستان ، اوزبكستان) يمكن ان تدعى للانعقاد مرة كل اربعة اعوام .

طريقة التمثيل في اجتماع المنطقة والاقليم وفي مؤتمر الحزب الشيوعي في الجمهورية المتحدة تحددها لجنة الحزب المعنية .

اجتماع المنطقة والاقليم ومؤتمر الحزب الشيوعي في الجمهورية المتحدة يستمعان الى تقارير نشاط لجنة المنطقة والاقليم واللجنة المركزية للحزبالشيوعي في الجمهورية المتحدة ولجنة التحقيق، ويدرسان حسب اختيارهما مسائلاخرى متعلقة بحياة الحزب وبالبناء الاقتصادي والثقافي، وينتخبان لجنة المنطقةوالاقليم واللجنة المركزية للحزب الشيوعي فيالجمهورية المتحدة ولجنة التحقيقوالمندوبين الى مؤتمر الحزب الشيوعي السوفياتي .

٤٥ ـ تنتخب لجان المناطق والاقاليم واللجانالمركزية للاحزاب الشيوعية في الجمهوريات المتحدة مكتبا وامناء اللجان. وعلى الامناء ان يكونوا قد امضوا خمس سنوات على الاقل في الحزب . وفي الدورات العامة للجان يعين ايضا رؤساء مكاتب الحزب ، ورؤساء قطاعات هذه اللجان ، ومحررو صحف الحزب ومجلاته.

يمكن تشكيل امانات لدراسة المسائل الجارية ولمراقبة التنفيذ في لجان الحزب في المناطق والاقاليم وفي اللجان المركزية للاحزاب الشيوعية في الجمهوريات المتحدة .

٤٦ ـ تدعى الدورة العامة للجنة المنطقة والاقليم واللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الجمهورية المتحدة الى الانعقاد مرة واحدة على الاقل كل اربعة أشهر .

٤٧ ـ تقود لجنة المنطقة والاقليم واللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الجمهورية المتحدة منظمات الحزب في المحافظة والمدينة والقطاع ، وتراقب نشاطها ، وتستمع بانتظام الى تقارير لجان الحزب في المحافظة والمدينة والقطاع.

تعمل منظمات الحزب في الجمهوريات المستقلة ذاتيا وفي المناطق المستقلة ذاتيا وغيرها ، الداخلة في الاقاليم والجمهوريات المتحدة ، تحت قيادة لجان الاقاليم واللجان المركزية للاحزاب الشيوعية في الجمهوريات المتحدة .

الهيئات القيادية
لمنظمات الحزب في المحافظة
والمدينة والقطاع (الريفية والمدينية)

٤٨ ـ اعلى هيئة لمنظمة الحزب في المحافظة والمدينة والقطاع هي اجتماع المحافظة او المدينة او القطاع او الهيئة العامة للشيوعيين بدعوة من لجنة المحافظة او المدينة او القطاع مرة واحدة على الاقل كل عامين ، والاجتماعات او الهيئات العامة الاستثنائية المدعوة للانعقاد بقرار من اللجنة او بناء على طلب ثلث مجموع الاعضاء المنتمين الى المنظمة المقابلة في الحزب .

اجتماع (هيئة) المحافظة او المدينة او القطاع يستمع الى تقارير نشاط اللجنة ولجنة التحقيق ، ويدرس ، اذا ما ارتأى ضرورة لذلك ، مسائل اخرى متعلقة بحياة الحزب وبالبناء الاقتصادي والثقافي ، وينتخب لجنة المحافظة او المدينة او القطاع ، ولجنة التحقيق ، والمندوبين الى اجتماع المنطقة او الاقليم او الى مؤتمر الحزب الشيوعي في الجمهورية المتحدة .

طريقة التمثيل في اجتماع المحافظة والمدينة والقطاع تحددها لجنة الحزب المقابلة .

٤٩ ـ تنتخب لجنة المحافظة او المدينة او القطاع مكتبا ، وامناء اللجان ، وتسمي المسؤولين عن قطاعات اللجنة ورؤساء تحرير الصحف . وعلى امناء لجان المحافظة او المدينة او القطاع ان يكونوا قد امضوا ثلاث سنوات على الاقل في الحزب . ويثبت امناء اللجان من قبل لجنة المنطقة والاقليم واللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الجمهورية المتحدة .

٥٠ ـ تنشىء لجنة المحافظة والمدينة والقطاع منظمات الحزب القاعدية وتصادق عليها ، وتقود نشاطها ، وتستمع بانتظام الى تقارير نشاط منظمات الحزب ، وتحصي الشيوعيين .

٥١ ـ تدعى الدورة العامة للجنة المحافظة او المدينة او القطاع للاجتماع مرة واحدة على الاقل كل ثلاثة اشهر .

٥٢ ـ تعين لجنة المحافظة او المدينة او القطاع مثقفين غير متفرغين ، وتشكل لجانا دائمة او مؤقتة مكلفة بدراسة شتى المسائل المتعلقة بعمل الحزب ، وتلجأ الى أشكال اخرى لاشراك الشيوعيين في عمل لجنة الحزب على سبيل النشاط الاجتماعي .

٦ ـ منظمات الحزب القاعدية

٥٣ ـ تشكل منظمات القاعدة اساس الحزب بالذات .

تنشأ منظمات القاعدة في مكان عمل اعضاء الحزب : في المصانع والمعامل والسوفخوزات وغيرها من المشاريع وفي الكولخوزات ووحدات الجيش السوفياتي والادارات ومعاهد التعليم ، الخ ، حيثما وجد ثلاثة اعضاء على الاقل . ويمكن ايضا انشاء منظمات حزبية قاعدية في مكان اقامة الشيوعيين وفي القرى وفي المباني العامة .

٥٤ ـ في المشاريع والكولخوزات والادارات التي تضم اكثر من ٥٠ عضوا حزبيا ومتدربا ، يمكن ان تشكل ، داخل منظمة القاعدة التي يشمل نشاطها المشروع كله ، وبموافقة لجنة القطاع او المدينة او المحافظة ، منظمات للحزب على أساس الورشة او الشعبة او المزرعة او الفرقة او المكتب ، الخ .

ويمكن ان تنشأ ، داخل منظمات الورشة او الشعبة الخ ، وكذلك داخل منظمات القاعدة الحزبية التي تضم اقل من ٥٠ عضوا ومتدربا ، مجموعات حزبية على أساس فرقة العمل او غيرها من مستويات الانتاج .

٥٥ ـ اعلى هيئة في منظمة الحزب القاعدية هي الهيئة العامة التي تدعى للانعقاد مرة واحدة على الاقل كل شهر .

في منظمات الحزب الكبيرة التي تضم اكثر من ٣٠٠ شيوعي ، تدعى الهيئة العامة للحزب للانعقاد في حال الضرورة في مواعيد تحددها لجنة الحزب او بناء على طلب عدد من منظمات الورشة في الحزب .

٥٦ ـ لتأمين العمل الجاري ، تنتخب منظمة القاعدة او الورشة مكتبا لمدة سنة يحدد عدد اعضائه في اجتماع الحزب . وفي منظمات القاعدة والورشة التي تضم اقل من ١٥ عضوا حزبيا ، لا ينتخب مكتب وانما امين وامين مساعد .

يجب ان يكون امناء منظمات القاعدة والورشة قد امضوا سنة على الاقل في الحزب .

في منظمات الحزب القاعدية التي تضم اقل من ١٥٠ عضوا ، لا مبرر بصورة عامة لوظيفة التفرغ .

٥٧ ـ في المشاريع الكبيرة وفي الادارات التي تضم اكثر من ٣٠٠ عضو ومتدرب حزبي ، وكذلك في المنظمات التي تضم اكثر من ١٠٠ شيوعي ، يمكن ان تنشأ ، عندما تقتضي ذلك خصائص الانتاج والتشتت الجغرافي ، باذن من لجنة الحزب في المنطقة او الاقليم او اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الجمهورية المتحدة ، لجان حزبية ، بينما تحصل منظمات الورشة في هذه المشاريع والادارات

على حقوق منظمة الحزب القاعدية .

يمكن تشكيل لجان الحزب في منظمات الحزب في الكولخوزات التي تضم ٥٠ شيوعيا على الاقل .

تنتخب لجنة الحزب لمدة عام ، وتحدد الهيئة العامة او اجتماع الحزب عدد اعضائها .

٥٨ ـ تستهدي منظمة الحزب في عملها ببرنامج الحزب الشيوعي السوفياتي ونظامه الداخلي . وتقوم بنشاطها بين الشغيلة مباشرة وتلم شملهم حول الحزب الشيوعي السوفياتي وتنظم الجماهير لتطبيق سياسة الحزب والنضال في سبيل بناء الشيوعية .

منظمة الحزب القاعدية :

أ ـ تقبل اعضاء جددا في الحزب الشيوعي السوفياتي .

ب ـ تكوّن الشيوعيين على روح الاخلاص لقضية الحزب والصلابة الايديولوجية والاخلاق الشيوعية .

جـ ـ تنظم دراسة الشيوعيين للنظرية الماركسية ـ اللينينية على اساس الارتباط الوثيق بممارسة البناء الشيوعي ، وتقف ضد جميع محاولات التشويه التحريفي للماركسية ـ اللينينية وتأويلها الدوغمائي .

د ـ تسهر على رفع الدور الطليعي للشيوعيين في العمل وفي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمشروع والكولخوز والادارة ومعهد التعليم ، الخ .

هـ ـ تقوم بدور المنظم للشغيلة بصدد أداء المهام الجارية للبناء الشيوعي ، وتوجه التنافس الاشتراكي على تنفيذ خطط الدولة والتزامات الشغيلة ، وتعبىء الجماهير لكشف الاحتياطيات الداخلية في المشاريع والكولخوزات ولاستخدامها استخداما افضل ، ولتطبيق منجزات العلم والتقنية وتجربة نخبة الشغيلة في الانتاج على نطاق واسع ، وتحرص على تقوية انضباط العمل ورفع انتاجية العمل باستمرار وتحسين نوعية الانتاج ، وتسهر للحفاظ على الثروة الاجتماعية في المشاريع والسوفخوزات والكولخوزات ولمضاعفتها .

و ـ تقوم بالتحريض الجماهيري والدعاية، وتربي الجماهير بروح شيوعية، وتساعد الشغيلة على تمثل مناهج تسيير شؤون الدولة والشؤون الاجتماعية .

ز ـ بفضل نقد ونقد ذاتي واسعين ، تناضل ضد تظاهرات النزعة البيروقراطية والتعصب الاقليمي الضيق الافق ومخالفات انضباط الدولة ، وتلجم محاولات غش الدولة ، وتتخذ التدابير ضد التهاون والاهمال والتبذير في المشاريع والكولخوزات والادارات .

ح ـ تساعد لجنة المحافظة والمدينة والقطاع في كل عملها وترفع اليها تقريرا عن نشاطها .

على منظمة الحزب ان تعمل على ان يحترم كل شيوعي باستمرار المبادىء

المسجلة في برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي وفي الدستور الاخلاقي لبانـي الشيوعية وعلى ان يلقن الشغيلة هذه المبادىء :

ـ التفاني في سبيل قضية الشيوعية ، حب الوطن الاشتراكي ، التعلـق بأوطان الاشتراكية .

ـ العمل بحسب الضمير من اجل خير المجتمع ، فمن لا يعمل لا يأكل .

ـ اهتمام كل فرد بالحفاظ على الخير العام وبمضاعفته .

ـ وعي سام للواجب الاجتماعـي ، الصلابـة ازاء كـل انتهـاك للمصالـح الاجتماعية .

ـ النزعة الجماعية والتضافر الودي : الفرد للمجموع والمجموع للفرد .

ـ النزعة الانسانية والتقدير المتبادل في العلاقـات بيـن البشر : الانسان صديق ورفيق واخ للانسان .

ـ الاستقامة والصدق ، النقاء الاخلاقي ، التقشف والتواضع في الحيـاة الاجتماعية والخاصة .

ـ الاحترام المتبادل في الاسرة ، الاهتمام بتربية الاطفال .

ـ الصلابة حيال الظلم والنزعة الطفيلية وعدم الاستقامة والوصوليةوالطمع.

ـ الصداقة والاخوة بين جميع شعوب الاتحاد السوفياتـي ، الصلابـة ازاء كل اثارة للضغائن بين الامم والاعراق .

ـ الصلابة ازاء اعداء الشيوعية وقضية السلم وحرية الشعوب .

ـ التضامن الاخوي مع شغيلة جميع البلدان ومع جميع الشعوب .

٥٩ ـ من حق منظمات الحزب القاعدية في المشاريع الصناعية والتجارية ، وفي السوفخوزات والكولخوزات ، وكذلك في الهيئات المكلفة بوضع المشاريـع ومكاتب الدراسات ومعاهد البحث المرتبطـة مباشرة بالانتـاج ، مراقبـة نشاط الادارة .

منظمات الحزب في الوزارات ولجان الدولة والسوفخارنوزات وغيرها مـن مؤسسات ومديريات السوفييتات والاقتصاد ، في المدن الرئيسيـة والاقاليـم ، التي ليس من حقها مراقبة نشاط الادارة ، ملزمة ببذل الجهود النشيطة لتحسين عمل الجهاز ، ولاعطاء العاملين فيه حسا ساميا بالمسؤولية حيال العمل المعهود بـه اليهم ، وباتخاذ التدابير لتدعيم انضباط الدولة وتحسين خدمات المنفعة العامة ، وبالنضال الحازم ضد النزعة البيروقراطية والتباطؤ الاداري ، وباعلام الهيئـات المعنية في الحزب بدون تأخير عن النواقص في عمل الادارات وعن عـدم كفـاءة بعض المسؤولين دونما مراعاة للمنصب الذي يشغلونه .

٧ ـ الحزب والكومسومول

٦٠ ـ « اتحاد الشبيبة الشيوعية اللينينية في الاتحاد السوفياتي » منظمة اجتماعية للشبيبة لها نشاطها الخاص . وهي مساعد نشيط واحتياطي للحزب . يساعد الكومسومول الحزب في تربية الشبيبة بروح شيوعية ، وفي اشراكها في

البناء العملي للمجتمع الجديد ، وفي تكوين جيل من بشر متطورين تطورا متناغما، سيعيشون وسيعملون وسيسيرون الشؤون العامة في ظل الشيوعية .

٦١ ـ لمنظمات الكومسومول مطلق المبادهة في ان تناقش وتطرح امام المنظمات المعنية في الحزب المسائل المتعلقة بعمل المشروع والكولخوز والادارة . وعليها ان تكون الترجمان الفعال لتعليمات الحزب في جميع ميادين البناء الشيوعي ، ولا سيما حيث لا توجد منظمة قاعدة للحزب .

٦٢ ـ يؤدي الكومسومول عمله تحت قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي . ونشاط منظمات الكومسومول المحلية يوجه ويراقب من قبل المنظمات الحزبية المقابلة في الجمهورية او الاقليم او المنطقة او المحافظة او المدينة او القطاع .

تعتمد منظمات الحزب المحلية ومنظمات القاعدة، في عملها التربوي الشيوعي للشبيبة ، على منظمات الكومسومول ، وتدعم وتنشر مبادراتها الصالحة .

٦٣ ـ اعضاء الشبيبة الشيوعية ، الذين يقبلون في الحزب الشيوعي السوفياتي ، يتركون الكومسومول بمجرد قبولهم في الحزب ، اذا لم يكونوا يشغلون منصبا قياديا في منظمات الكومسومول .

٨ ـ منظمات الحزب في الجيش السوفياتي

٦٤ ـ منظمات الحزب في الجيش السوفياتي تستلهم في نشاطها برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي ونظامه الداخلي، وتعمل طبقا لتعليمات تصادق عليها اللجنة المركزية .

تتولى منظمات الحزب في الجيش السوفياتي تطبيق سياسة الحزب في القوات المسلحة ، وتجمع افرادها حول الحزب الشيوعي ، وتربي محاربي الجيش بروح افكار الماركسية ـ اللينينية والتفاني اللامحدود في سبيل الوطن الاشتراكي، وتساهم بنشاط في تدعيم وحدة الجيش والشعب ، وتهتم بتعزيز الانضباط العسكري ، وتدعو اعضاءها الى تحقيق اهداف الاعداد العسكري والسياسي والى تعلم استعمال العتاد والاسلحة الحديثة والى تنفيذ واجبهم العسكري واوامر القيادة وتعليماتها بلا تخاذل .

٦٥ ـ عمل الحزب في القوات المسلحة يقاد من قبل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، عن طريق القيادة السياسية العامة للجيش السوفياتي والبحرية الحربية التي تعمل بوصفها شعبة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي .

يجب ان يكون رؤساء القيادات السياسية للمناطق العسكرية والاساطيل ورؤساء الشعب السياسية للجيوش قد امضوا ٥ اعوام في الحزب ، ورؤساء الشعب السياسية للتشكيلات العسكرية ٣ أعوام .

٦٦ ـ منظمات الحزب والهيئات السياسية في الجيش السوفياتي تكون على صلة وثيقة بلجان الحزب المحلية ، وتعلمها بانتظام عن العمل السياسي في الوحدات العسكرية . ويساهم امناء منظمات الحزب في الجيش ورؤساء الهيئات السياسية في عمل لجان الحزب المحلية .

٩ ـ مجموعات الحزب

في المنظمات غير الحزبية

٦٧ ـ في المؤتمرات والاجتماعات والجلسات التي تعقدها السوفييتات والنقابات والتعاونيات وغيرها من منظمات الشغيلة الجماهيرية ، وكذلك في الهيئات المنتخبة من قبل هذه المنظمات والتي تضم ٣ اعضاء حزبيين على الاقل ، تشكل مجموعات حزبية . ومهمتها تدعيم تأثير الحزب بشتى الوسائل ، وتطبيق سياسته بين اللاحزبيين ، وتعزيز انضباط الحزب والدولة، والنضال ضد النزعة البيروقراطية ، ومراقبة تنفيذ تعليمات الحزب والسوفييتات .

٦٨ ـ مجموعات الحزب ملحقة بهيئات الحزب المقابلة : اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الجمهورية المتحدة ، لجنة الاقليم والمنطقة والمحافظة والمدينة والقطاع .

من واجب مجموعات الحزب ان تستلهم في جميع المسائل قرارات هيئات الحزب القيادية بدقة وحزم .

١٠ ـ موارد الحزب المالية

٦٩ ـ موارد الحزب ومنظماته المالية تتأتى من الاشتراكات وعائدات مؤسسات الحزب ومن مدفوعات اخرى .

٧٠ ـ الاشتراكات الشهرية لاعضاء الحزب والمتدربين هي كالتالي :

مَن كسبهم الشهري	
اقل من ٥٠ روبلا	يدفعون ١٠ كوبيكات
من ٥١ الى ١٠٠ روبل	يدفعون ٠،٥ ٪
من ١٠١ الى ١٥٠ روبلا	يدفعون ١،٠ ٪
من ١٥١ الى ٢٠٠ روبل	يدفعون ١،٥ ٪
من ٢٠١ الى ٢٥٠ روبلا	يدفعون ٢،٠ ٪
من ٢٥٠ الى ٣٠٠ روبل	يدفعون ٢،٥ ٪
فوق ٣٠٠ روبل	يدفعون ٣،٠ ٪

من الاجر الشهري .

٧١ ـ يدفع متدربو الحزب اشتراك دخول قدره ٢ ٪ من حاصل كسبهم الشهري.

حول النظام الداخلي للحزب الشيوعي السوفياتي وتعديلاته

بقلم : ف . كوزلوف

ان (١) كل مؤتمر لحزبنا اللينيني المجيد يعكس مرحلة معينة من تاريخه ، من نشاطه في التحويل الثوري . وسيحتل المؤتمر الثاني والعشرون مكانة خاصة في التاريخ بوصفه المؤتمر الذي تبنى البرنامج الكبير لبناء المجتمع الشيوعي (تصفيق) .

ان برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي هو ثمرة التفكير الجماعي والخصب للحزب بأسره ، وللجنته المركزية اللينينية وعلى راسها الرفيق خروتشيف . ان خروتشيف ، بروحه الخلاقة في النظرية ، ولانه مرتبط بالحياة ، وبقدرته على التعبير على نحو صحيح عن مصالح الشعب الحيوية ، تتمثل فيه صفات لينيني وفي ، سياسي ومنظر لامع في الماركسية ـ اللينينية (تصفيق حاد) .

في اواخر القرن الماضي كان حزبنا عبارة عن حلقات ومجموعات ماركسية صغيرة ، وقد اصبح اليوم جيشا طليعيا مؤلفا من ١٠ ملايين مكافح ، حزب بناة الشيوعية .

ايها الرفاق ، ان من واجب هذا المؤتمر ان يدرس تعديلات النظام الداخلي لحزبنا . فالنظام الداخلي لحزب من الاحزاب هو القانون الاساسي لحياته الداخلية . وكان لينين الكبير يعلمنا بأنه في كل مرة تنطرح فيها مهام جديدة على الحزب ، يتوجب على هذا الاخير ان ينشىء اشكالا تنظيمية وقواعد وضوابط لحياته الداخلية تتجاوب مع الشروط التاريخية لنشاطه وتكفل انجاز تلك المهام .

---

(١) جوهر التقرير المقدم الى المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي في ٢٨ تشرين الاول سنة ١٩٦١ .

ان النظام الداخلي السابق قد جرى تبنيه ، كما هو معروف ، في المؤتمر التاسع عشر عام ١٩٥٢ . والنظام الجديد ينطلق من متطلبات البرنامج الجديد للحزب ويعكس التغييرات التي طرات على حياة الحزب والبلاد في الاعوام المنصرمة ومستلزمات التطور الجديد المتصل .

لقد نما حزبنا ابان هذه الاعوام وزاد قوة على صعيد الايديولوجيا والتنظيم. وبعد ان اقصى نتائج عبادة شخصية ستالين، اعاد العمل بكامل الضوابط اللينينية لحياة الحزب وبمبدأ القيادة الجماعية . ان وحدة صفوف الحزب اللينينية لم تكن قط بمثل ما هي عليه اليوم من متانة ورسوخ (تصفيق مطول) .

ان النظام الداخلي الجديد الذي سيصادق عليه مؤتمرنا سيعطي الحزب سلاحا لتنظيم النضال من اجل انتصار الشيوعية . ان الحزب الشيوعي السوفياتي ، حزب الطبقة العاملة ، قد اصبح ، بفضل انتصار الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ، حزب الشعب السوفياتي بأسره .

نفوذ والتزامات اكبر

لعضو الحزب في مرحلة بناء الشيوعية

ان دور كل شيوعي ومسؤوليته امام الحزب والشعب يزدادان ،في الشروط الراهنة ، اكثر من اي وقت مضى . وعلى هذا فان نوعية عضو الحزب تفرض متطلبات جديدة . وقد نصت الفقرة الاولى من مشروع النظام الداخلي ، بصدد شروط الانتماء الى الحزب ، على ان كل مواطن يمكن ان يقبل في الحزب اذا « ساهم مساهمة نشيطة في بناء الشيوعية » . وهذا المطلب يتجاوب مع الشروط الجديدة لحياة الحزب ، ويشكل اهم معيار لمعرفة من هو الجدير بحمل صفة العضو في الحزب الشيوعي السوفياتي .

ان الشيوعية تجعل حياة الانسان ميسورة ، فرحة ، سعيدة . لكن حتى تتدفق كل ينابيع الثروة الاجتماعية ، فلا بد ان يصبح العمل من اجل خير المجتمع الضرورة الحيوية الاولى لدى جميع السوفياتيين . ولهذا وضع مشروع النظام الداخلي في المقدمة التزامات عضو الحزب فيما يتعلق بالعمل الاجتماعي والانتاج وخلق القاعدة المادية والتقنية للشيوعية .

ان على عضو الحزب ان يكون قدوة في الموقف الشيوعي من العمل ، بزيادته انتاجيته وبدعوته ودعمه لكل ما هو جديد وتقدمي . ان على الشيوعي ان يتمثل التقنية وان يحسن اختصاصه وان يساهم بنشاط في البناء الاقتصادي والثقافي . والطريقة التي يفي بها الشيوعي بالتزامه هذا تحدد درجة نضجه السياسي وتفانيه في سبيل قضية الماركسية ـ اللينينية الكبرى (تصفيق).

ان الشعب السوفياتي يسير في طليعة التحويل الثوري للمجتمع البشري . وتصوره عن العالم هو النظرية الاكثر تقدما في عصرنا ، الماركسية ـ اللينينية . ومن واجب الشيوعي ان يكون داعية هذه النظرية بين الجماهير الشغيلة . ان

وعي السوفياتيين السامي هو شرط نشاطهم الخلاق .

بيد اننا نعرف ان مخلفات الماضي في وعي وسلوك الناس لم تختف اختفاء تاما في مجتمعنا . هذه المخلفات تتجلى لدى بعضهم في احتقاره العمل وفي ميله الى الحياة على حساب المجتمع بعقلية المالك الخاص .وتتجلى ايضا في الاراء المسبقة الدينية . والدعاية البورجوازية تغذي باستمرار هذا كله ، متسربة الينا بطرق مختلفة وممارسة تأثيرا ضارا على بعض المواطنين السوفياتيين .

ان واجب الشيوعي ان يساهم باستمرار في تكوين وتربية انسان المجتمع الشيوعي ، وان يكافح بحزم جميع تظاهرات الايديولوجيا البورجوازية وبقايا عقلية المالك الخاص وسائر مخلفات الماضي ، وان يضرب المثل في تقيده بقواعد الاخلاق الشيوعية بوضعه دائما المصالح الاجتماعية فوق المصالح الشخصية.

ايها الرفاق،ان الحزب الماركسي ـ اللينيني الحاكم لا يملك وسيلة لتحسين عمله وتكوين ملاكاته وتجنب العيوب وتصحيح الاخطاء افضل من طريقة النقد والنقد الذاتي المجربة .

ان المسؤول عندما لا يعود يرى عيوبه واخطاءه ، ولا يعود يقيم بطريقة نقدية نتائج عمله ، يصبح مدعيا متعجرفا ، ويحيا في الماضي ، ويغيب عنه منظور المستقبل . ومثل هذا المسؤول لا يعود يتقبل ملاحظات الرفاق ويحاول ان يخنق النقد .

ويحدث ان يرى بعض القادة المتعجرفين في النقد مسا بحظوتهم . وهكذا امر الرفيق غاسباريان ، الامين الاول السابق للجنة قطاع آرتاشا للحزب الشيوعي في ارمينيا ، امر بمصادرة واتلاف طبعة من الجريدة المحلية لا لشيء الا لان افتتاحيتها كانت تدعو ، على نحو بالغ العمومية ، الى نقد العيوب في نشاط اللجنة المحلية . انها لفاجعة ان يكون لدينا مسؤولون كهذا (حركة في القاعة) .

ان على الشيوعي ان يرد بقوة على كل محاولة لخنق النقد . ومن بالغ الاهمية ان تخلق في كل مكان شروط ممارسة عضو الحزب بحرية لحقه في انتقاد اي شيوعي ايا يكن المنصب الذي يشغله . ومشروع النظام الداخلي لا يطالب بهذا الحق فحسب ، بل يضمنه ايضا ، اذ ينص على انزال العقوبات ، بما فيها الفصل ، بحق من يرتكب جرم خنق النقد .

ان حزبنا موجود من اجل الشعب ، وخدمة الشعب هي دعوته الاولى ومعنى نشاطه . والحزب يستلهم مبدأ لينين القائل انه لا ينبغي تربية الجماهير فحسب بل ايضا التعلم منها ، ودراسة تجربتها والاستفادة منها . ان توثيق الروابط الراسخة بين الحزب والجماهير هو شرط حاسم لتحقيق خطط البناء الشيوعي العظيمة (تصفيق).

ان مشروع النظام الداخلي يعتبر ان من اهم التزامات عضو الحزب تكوين السوفياتيين بروح الاممية البروليتارية والوطنية الاشتراكية . ان على كل شيوعي ان يكافح مخلفات النزعة القومية والشوفينية ، وان يساهم بأقواله وافعاله في

تعزيز الصداقة بين الشعوب السوفياتية ، والروابط الاخوية بين الشعب السوفياتي وشعوب بلدان المعسكر الاشتراكي وبروليتاريي وشغيلة البلدان قاطبة (تصفيق) .

ان قوة حزبنا تكمن في وحدة صفوفه واتجاهاته وانضباطه الحديدي المقبول عن طواعية . ومن المؤسف انه ما يزال يحدث ان ينسى بعض المناضلين هذه الحقيقة الاولية فيخدعوا الحزب والدولة .

لنأخذ مثال القادة السابقين للحزب الشيوعي في طاجيكستان : اولجابائيف وودود خودوئيف واوبنوسوف . فهم قد قاموا بأفعال مضادة للحزب بل اجرامية لعجزهم عن تأمين تطور اقتصاد الجمهورية ، ولا سيما زراعة القطن . فقد لجأ هؤلاء القادة التعساء ، ليخفوا عجزهم السياسي وليصوروا انفسهم كاناس غير متخلفين عن الحياة ، الى الخداع وزوروا الميزانية ، وارسلوا تقريرا كاذبا يتحدث بلا وازع من ضمير وبلا خجل عن تنفيذ الخطة بصدد تخزين القطن . لكن ينبغي ان نقول انهم فصلوا من الحزب .

ان حزبنا هو لحم لحم شعبه الكبير . والشعب لا يعترف الا بالشرفاء والصريحين من الشيوعيين والمسؤولين، ولا يقبل الغش والكذب . والقادة الشرفاء والصريحون يعملون بجراة وثقة ، لا يخشون من النقد العادل لما يفعلونه . بل يرون ، على العكس ، في النقد مساعدة ودعما من الجماهير (تصفيق) .

ايها الرفاق ، ان مشروع النظام الداخلي قد الغى الفقرة التي كانت تنص على اطالة فترة التدريب . وبالاصل لم تثبت هذه الفقرة الا بعد المؤتمر التاسع عشر نظرا الى ان الحزب كان يضم عددا كبيرا من المرشحين الذين كان اجل تدريبهم قد انتهى ، اذ كان في الحزب آنذاك اكثر من ٣٠٠،٠٠٠ شخص قضوا اكثر من ٥ اعوام في التدريب . وفي الساعة الراهنة يضم الحزب ١٠،٠٠٠ شخص تتراوح فترة تدريبهم بين عامين وثلاثة اعوام . ومن الاسباب التي حفزتنا على الغاء هذه الفقرة ان بعض المسؤولين عن منظمات الحزب كانوا يتوانون عن تأهيل المتدربين ليصبحوا اعضاء في مدى عام واحد . وقد نص مشروع النظام الداخلي على تدبير آخر . فالمرشح اذا لم يبرهن في فترة تدريبه على اهليته للعضوية ، تقرر منظمة الحزب رفضه ولا يبقى متدربا . وبالفعل ، ان التدريب يجب ان يكون مدرسة تهيء المرشحين للانتماء الى صفوف الحزب .

وانطلاقا من فكرة ان الفصل من الحزب هو العقوبة القصوى ، وضمانا لعدم الاستخفاف في تطبيق هذه العقوبة ، نص مشروع النظام الداخلي على ان قرار الفصل لا يسري مفعوله الا اذا صوت عليه ثلثا الاعضاء الحاضرين في الاجتماع على الاقل ، وليس غالبيتهم البسيطة .

التطوير المتواصل
للديمقراطية الداخلية في الحزب

ان المبدأ اللينيني عن المركزية الديمقراطية هو اساس تنظيم الحزب . ومن

الامور البالغة الاهمية ان يكون مشروع النظام الداخلي قد نص على ان المبدأ الاسمى في قيادة الحزب يكمن في جماعيتها التي تقي الحزب واجهزته من القرارات والافعال الذاتية الوحيدة الجانب . وغني عن البيان ان القيادة الجماعية لا تنقص بأي صورة من الصور مسؤولية المناضلين الشخصية تجاه المهمة الموكلة اليهم او في تطبيق قرار تم اتخاذه جماعيا .

ان القواعد اللينينية عن حياة الحزب ومبدأ القيادة الجماعية والتجديد المنهجي لاجهزة الحزب تتلافى احتمال تركز السلطة على نحو مشتط بين ايدي بعض القادة ، وتسد عليهم طريق التملص من رقابة المجموع ، وتضمن تدفق قوى شابة وجديدة الى اجهزة الحزب القيادية وتناغما سديدا بين الملاكات الفتية والهرمة . (تصفيق) .

وانسجاما مع برنامج الحزب نص مشروع النظام الداخلي على التجديد الدوري لتركيب لجان الحزب وعلى استمرارية القيادة .

ان اللجنة المركزية ومجلس رئاستها سيجدد ربعهما على الاقل عند كل انتخاب وسيجدد ثلث اعضاء اللجان المركزية للاحزاب الشيوعية في الجمهوريات المتحدة ولجان الحزب في الاقليم والمناطق ، ونصف اعضاء لجان الحزب في المحافظات والمدن والقطاعات ولجان او مكاتب منظمات القاعدة . وجميع الشروط لتطبيق هذه الضوابط متوفرة . فملاكات الحزب قد زادت عدديا وتدعمت على الصعيد الايديولوجي والسياسي .

ومن قبيل ذلك ايضا الضوابط التي تنص على ان اعضاء رئاسة اللجنة المركزية لا يمكن بصورة عامة ان يجدد انتخابهم اكثر من ثلاث مرات متوالية . وكذلك شأن اعضاء اللجان المركزية للاحزاب الشيوعية في الجمهوريات المتحدة واعضاء لجان الحزب في الاقاليم والمناطق والمحافظات والمدن والقطاعات . كما ان امناء منظمات الحزب القاعدية لا يمكن انتخابهم اكثر من مرتين على التوالي .

ان الفائدة المرجوة من هذا الاسلوب في انتخاب اجهزة الحزب واضحة . فالقوى الجديدة والمناضلون الذين يملكون المبادهة يجب ان يكون في مستطاعهم الوصول باستمرار الى القيادة . وفي الوقت نفسه يجب تطهير اجهزة الحزب القيادية من الناس الذين اقاموا مدة اطول مما ينبغي والذين حسبوا انفسهم مخلدين فيها ، فكفوا عن التقدم وتمسكوا بعناد بالمناصب القيادية مع عجزهم عن اداء المهام الموكلة اليهم .

لنأخذ مثال الرفيق دولغاتوف ، الامين السابق للجنة الحزب في قطاع سيرغوكالا في جمهورية داغستان . فقد اعتبر نفسه مخلدا في منصبه ، ولم يعد يبالي براي منظمة الحزب . وعندما طرحت مسألة نشاطه ، بمبادهة من الرفاق ، امام الدورة العامة للجنة القطاع ، صرح دولغاتوف : « لم يتخل اي قيصر عن السلطة بملء ارادته ، وانا ايضا لا ازمع التخلي عنها بلا كفاح » .

(ضحك) . وقد اقال شيوعيو القطاع هذا البيروقراطي الاشر من منصبه (تصفيق) .

لكن مثل هذه « الشخصيات » لا تظهر على صعيد القطاعات فحسب . وهكذا اساء الرفيق كوسوف ، الامين الاول السابق للجنة منطقة تيومينا ، استعمال سلطته وخرق الشرعية الاشتراكية . فأقيل وعوقب بصرامة .

ان مبدأ التجديد الدوري لاجهزة الحزب ، بافساحه المجال امام القوى الجديدة للوصول الى القيادة ، لا يستهدف المغرورين ومن يخرقون قواعد الحياة الداخلية للحزب فحسب ، بل ايضا المناضلين المفتقدين الى الارادة والمبادهة ممن لا يجوز لهم ابدا كما يقول المثل « ان يتباهوا بانفسهم لانهم لا يستطيعون ان يأتوا بشيء » .

والجدير بالتنويه ان مبدأ التجديد مرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ استمرارية القيادة . فهو لا ينقض البتة اهمية دور المناضلين المحنكين . وبدون مجموعة مستقرة بهذا القدر او ذاك من القادة ، يستحيل ضمان استمرارية القيادة وتناقل التجربة المتراكمة . ولهذا استثنى مشروع النظام الداخلي من مبدأ التجديد بعض الشخصيات والمناضلين ممن يتمتعون بحظوة كبيرة وبصفات سياسية وعملية خلاقة . بيد ان ترشيحهم يجب ان يحظى ، في هذه الحال ، بثلاثة ارباع الاصوات على الاقل في الاقتراع السري .

ان مشروع النظام الداخلي ينص على تغيير نمط الانتخابات في هيئات الحزب . فبموجب القواعد السارية المفعول الآن ، يعتبر منتخبا في هيئة الحزب كل مرشح نال من الاصوات اكثر من غيره واكثر من نصف اصوات المندوبين الحاضرين في الاجتماع او المؤتمر .

وينجم عن ذلك عمليا انه غالبا ما يحدث الا ينتخب شغيلة محنكون وقديرون بالرغم من انهم احرزوا غالبية الاصوات المطلقة لمجرد انهم يفتقرون الى ثلاثة او خمسة اصوات . وهذا لا يشجع تطور الديمقراطية الداخلية في الحزب ، ويسمح لاقلية تافهة بأن تفرض ارادتها على الغالبية المطلقة .

ولهذا نص مشروع النظام الداخلي على ان المرشحين الذين نالوا اكثر من نصف اصوات الحاضرين في الاجتماع او المؤتمر يعتبرون منتخبين .

قد يعترض بعضهم بأن تركيب هيئة الحزب قد يتجاوز في هذه الحال العدد المتوقع . وبالفعل ، يمكن ان يحدث ذلك . لكن مشروع النظام الداخلي لا يحدد التركيب العددي لهيئات الحزب الانتخابية .

ان من حق اجتماع المنظمة او مؤتمر الحزب تحديد عدد الاشخاص الذين ستتألف منهم الهيئة القيادية . وغني عن البيان انه لا ينبغي توسيع تركيب هذه الهيئة اكثر مما ينبغي . لكن جميع التفاصيل المتعلقة بالانتخابات يجب ان تحدد بتعليمات مناسبة ، كما في الماضي ، من قبل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي .

ان مشروع النظام الداخلي قد اعطى كل الاهمية اللازمة لدور منظمات

الحزب المحليـة وافسح امامها مجالات اوسع للمبادهة في اداء المهام الإقتصاديـة والسياسية . لكن ينبغي ان نشير في الوقت نفسه الى ان الحـزب الشيوعـي السوفياتي ليس اتحادا من الاحزاب او من اللجان الحزبية . انه منظمة مركزية . ان الاحزاب الشيوعية في الجمهوريات المتحدة ومنظمات الاقاليم والمناطق هي جزء من كل : الحزب الشيوعي السوفياتي (تصفيق مطول) . ان تبعيـة مختلف منظمات الحزب للهيئات المركزية ، والمنظمات الدنيا للمنظمات العليا ، شرط الزامي لكـي يؤدي الحزب مهامه التاريخية بنجاح .

ان الحزب يناضل بحزم ضد كل تظاهرة من تظاهرات التعصب الاقليمـي الضيق الافق ، ضد كل ميل الى معالجـة مشكلات سياسة الحزب من وجهـة نظر محلية صرفة : ان المركزية لا تعارض الديموقراطية الداخلية . بـل تفترض اقصى تطور للمبادهة والروح الخلاقة المحليتين ، وانضباطا حازمـا واعيا . ان المركزيـة الديمقراطية تكفل وحدة ارادة الحزب ووحدة عمله ، وتعطيه قدرة اكبر على الحركـة ، وتسمح له بأن يعيد تنظيم صفوفه بسرعة ، تبعا لتبدلات الموقف، وبأن يركـز كل جهوده لانجـاز مهامه التاريخيـة في بناء الشيوعية (تصفيق) .

ان الحزب يجمع في صفوفه بموجب مبدأ الموافقـة الحرة خيرة ممثلـي المجتمع السوفياتي واوعى عناصره . وحرية الرأي وحرية مناقشة جميع مسائل سياسـة الحزب ونشاطه العملي هي ضابط حياة الحزب ومعيارها .

وكلما كانت المسألة اكثر اهميـة توجب ان يكون عدد الشيوعيين المساهمين في مناقشتها اكبر بصورة عامة . ومن الطبيعي تمامـا ان تبرز آراءمختلفـة . وانما عبـر تبادل الافكار تتكـون وجهـة نظر مشتركة وصحيحة يكرسهـا قرار من الحزب ملـزم للجميع .

ومن غير المقبول بالطبع ان ينجرف الحزب ، بنزوة من مجموعة صغيرة من الناس الذيـن يتشبثون بخطئهم او يفتقرون الى النضج ، في مناقشة عقيمـة ، وان تقوم بعض العناصر المعادية للحزب باعمال تهدف الى تخريب وحدة الحزب. ان الحزب لا يستطيع ان يقصي من ترسانته وسائل النضال من اجل وحدة صفوفه الايديولوجية والتنظيمية . ولهذا نص النظام الداخلي على ضمانات ضد محاولات اقليـة تافهـة تريد فرض ارادتهـا على الغالبيـة ، وضد محاولات الذين يريدون تشكيل تكتلات انقسامية وشق الحزب .

لقد وجه الينا اثناء مناقشة مشروع النظام الداخلي السؤال التالي : الا تكفي وحدة الحزب الصخرية ، ووحدة المجتمع السوفياتي كله للقضاء على كل امكانية للنشاط الانشقاقي في صفوف الحزب ؟ وهل من الواجب ، في الشروط الراهنة، وجـود ضمانات شكليـة في النظام الداخلي ضد النزعة الانشقاقية والتكتلية ؟

أجل ، أيها الرفاق ، ان هذه الضمانات ضرورية .

يقينا ، لم يعد في المجتمع السوفياتي اساس اجتماعي قابل لان يغذي الميول الانتهازية في الحزب . لكـن منابع التردد الايديولوجية عند بعض الاشخاص او الجماعات لم تختف بعـد نهائيا . فقد يقع بعضهم تحت تأثير الدعاية البورجوازية

الخارجية ،وقد يرفض بعضهم الآخر ، ممن لم يفهم ديالكتيك الحياةالاجتماعية، كل ما هو جديد ويتشبث بالمعتقدات القديمة التي دحضتها الحياة .

ان كل فرد منا يعرف المقاومة الشرسة التي حاولت المجموعة الانقسامية المعادية للحزب المؤلفة من مولوتوف وكاغانوفيتش ومالنكوف وفوروشيلوف وبولغانين وبيرفوخين وسابوروف وشيبيلوف الذي انضم اليها ان تعارض بها الاتجاه اللينيني الذي ثبته المؤتمر العشرون للحزب .

لقد خان اعضاء هذه المجموعة المبادىء اللينينية لحياة الحزب . سعوا بكل جهودهم لتحقيق مآربهم المعادية للحزب ، ولم يحجموا عن تكوين تكتلات بهدف الاستيلاء على قيادة الحزب والبلاد . لقد كان مولوتوف والآخرون يريدون ان يبعثوا من جديد العهد الذي كان شاقا على الحزب والبلاد ، العهد الذي كانت تسود فيه الطرائق والاعمال المرذولة الناجمة عن عبادة الشخصية ، العهد الذي لم يكن فيه احد بمنجى من التعسف والاضطهاد . انني على وفاق تام مع الرفيق خروتشيف حينما قال انه لو تغلب هؤلاء الجاحدون ، لما ترددوا امام شيء في سبيل بلوغ مآربهم الدنيئة ولأقصوا عنهم كل شريف وبريء . ان الرفيق خروتشيف قد برهن على حزم وروح مبدئية بلشفية في النضال ضد هذه المجموعة ودفاعا عن الاتجاه اللينيني لحزبنا . ان اللجنة المركزية بأسرها قد التفت حول الرفيق خروتشيف (تصفيق) .

لقد ازيح النقاب عن وقائع تثبت ان مولوتوف وكاغانوفيتش ومالنكوف قد ساهموا في ابادة العديد من الابرياء ،وفي خلق عبادة الشخصية وتدعيمها . ان مولوتوف بوجه خاص ما يزال يعاند في نشاطه الانقسامي ، ولم يحجم عن وصف برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي بأنه مناهض للثورة في روحه ،متحديا بذلك الشعب والحزب وتأييد الاحزاب الماركسية ـ اللينينية الشقيقة للبرنامج.

ان من الواجب ان تحاسب هذه المجموعة على اعمالها الاجرامية امام الحزب والشعب .

الدور المتعاظم لهيئات

الحزب المحلية ومنظماته القاعدية

ان أهم ما في نشاط منظمات الحزب تحقيق سياسة الحزب وضمان تنفيذ قرارات مؤتمراته وتعليمات لجنته المركزية . ومن اهم واجبات المنظمات التطوير الاقصى للانتاج الصناعي والزراعي ، والاهتمام الدائم برفع مستوى رفاه الشغيلة المادي والثقافي . ومنظمات الحزب تستطيع ان تنجز هذه الواجبات برفعها مستوى العمل السياسي والتنظيمي بين الجماهير ، وبتحسينها اختيار الملاكات وتربيتها ، وبتعزيزها قيادة المنظمات الاجتماعية ومنظمات الدولة .

لقد حسّنت منظمات الحزب كثيرا الملاكات وتوزيعها . وملاكات الحزب تملك في غالبيتها المعارف والخبرة التنظيمية اللازمة . ان اكثر من

تسعة اعشار امناء لجان المناطق والاقاليم واللجان المركزية للاحزاب الشيوعية في الجمهوريات المتحدة وحوالي ثلاثة ارباع امناء لجان الحزب في المدن والقطاعات هم من حملة شهادات التعليم العالي . وفي السنوات الخمس الاخيرة تضاعف عدد امناء لجان المدن والقطاعات المتمتعين بتعليم عال اكثر من ثلاثة امثال . ويزداد سنويا عدد المهندسين والاقتصاديين والمهندسين الزراعيين والاختصاصيين في تربية الحيوان وغيرهم من الاختصاصيين بين ملاكات الحزب القيادية .

وفي هذه الشروط ، ليس مقبولا ان يبقى على رأس بعض قطاعات الحزب والسوفييتات والاقتصاد والزراعة اناس لا يملكون المعارف اللازمة او ذوو مستوى متواضع . وليس لهذا الوضع غير علة واحدة : قلة الانتباه في اختيار الملاكات وتوزيعها وتربيتها .

يحدث احيانا ان تلجأ هيئات الحزب الى ترفيع آلي ، متسرع الى المنصب الشاغر ، بدلا من ان تقوم باختيار وتوزيع مدروسين للملاكات حسبما تملي مصالح القضية . اليكم هذا المثال : في مدينة كوبيشيف كانت هناك حاجة الى تسمية مدير لمصنع « ستروماشينا » . فماذا فعلوا ؟ وجهت من السوفنارخوز مكالمة هاتفية الى اللجنة المحلية ، ومن دون تعميق للمسألة تقرر تسمية الرفيق كورورييدوف ، رئيس الورشة في احد المصانع ، لهذا المنصب . ولم يشأ احد ان يأخذ بعين الاعتبار كون كورورييدوف قد زوّر مؤخرا تقرير ورشته متلاعبا بالارقام ، مما دفع الحزب والادارة الى انزال العقوبة به . هل ينبغي ان ندهش بعد هذا اذا علمنا ان كورورييدوف كرر عمله بعد ان اصبح مدير المصنع ، لكن على نطاق اوسع هذه المرة ؟ وكان لا بد بعد ذلك من اقالته . ومما له دلالته الا يكون السوفناخوز ولا لجنة الحزب في المدينة قد واتتهما الجراة للاقرار بخطئهما والتصريح بأنه طرد لغشه . انما موّها هذا كله تحت هذه الصيغة الملتبسة « جرد من وظائفه بعد نقله الى عمل آخر » . (هياج في القاعة) . اليس واضحا ان مثل هذه الاساليب تولد اللامسؤولية واخطاء متكررة عند اختيار الملاكات وترفيعها ؟

ان على لجان الحزب ان تبدي حزما شديدا تجاه الملاكات . ان من واجبها ان تعمل بصبر مع الناس ، وان تربيهم بالروح المبدئية والتعلق العميق بايديولوجيتنا . لكن ما تزال هناك لجان حزبية لا تعرف من وسيلة اخرى للتأثير على الملاكات غير وسيلة التهديدات والطرائق الادارية . ومن امثلة ذلك اسلوب قيادة لجنة قطاع كارديموفو في منطقة سمولنسك . فقد اقالت في فترة قصيرة من الزمن ٣٢ من رؤساء الكولخوزات . وقد وصف احد رؤساء الكولخوزات هذه الطرائق « الادارية » بقوله : « لقد قادت لجنة القطاع الكولخوزات مهددة باللوم الصارم او الطرد من الحزب ، اي انطلاقا من مواقع القوة والتوازن على حافة الهاوية » (ضحك) .

ان لجان الحزب المحلية تتمتع في الوقت الراهن بحقوق واسعة فيما يتعلق بمسائل تنظيم الحزب . ان لتطور الديموقراطية الاشتراكية هذا تأثيرا ايجابيا

على نشاط الهيئات المحلية . ولقد ارتفع بشكل لا يقبل الجدل مستوى مسؤولية منظمات الحزب في تسيير الشؤون العامة وشؤون الدولة . لكن هذا لا يعني ان من صلاحية لجان الحزب ان تحل محل الهيئات الادارية والاقتصادية وان تتولى وظائف لا تدخل ضمن صلاحيتها .

ان لمن دواعي الاسف ان حالات من هذا القبيل ما تزال تحدث ، وذلك عندما تهتم لجان الحزب بمسائل يمكن ان تحسمها هيئات اخرى . ان مثل هذه الطرائق تلغي المسؤولية وتعوّد ملاكات السوفييتات والاقتصاد على تغطية اخطائها باسم قرارات الهيئات الحزبية .

ان من الواجب تحرير الاجهزة الاقتصادية واجهزة الدولة من الوصاية الخسيسة . وهذا ما نص عليه بصراحة مشروع النظام الداخلي بهدف اتاحة المجال امام هيئات الحزب لتركيز نشاطها حول العمل التنظيمي الحي بين الجماهير .

ان توسيع مجال عمل الحزب على اساس التطوع يلعب دورا كبيرا في تحسين نشاط منظمات الحزب المحلية . وهذه بعض المعطيات : هناك اليوم اكثر من ٢٣٠،٠٠٠ شخص يمارسون تطوعا وظائف المدرسين والمحاضرين واعضاء مختلف اللجان الدائمة التابعة لقيادات الحزب على مختلف المستويات ، وهناك اكثر من ٦٠٠،٠٠٠ شيوعي يعملون في لجان رقابة نشاط الادارة التابعة لمنظمات الحزب القاعدية ، وقد انشئت في منظمات الحزب الوف من دور التعليم الشعبي والمكتبات ، كما انشئت في الصحافة معاهد للتحرير .

ان علينا ان نقلص جهاز هيئات الحزب وان نعتمد اكثر فأكثر على المناضلين العاملين في الحزب تطوعا .

ايها الرفاق ، ان الحلقة الحزبية الاساسية التي يتكون فيها الشيوعي ، المكافح الايديولوجي ، المناضل ، الواعي ، هي منظمة القاعدة . وما من شيء يمكن ان يحل محل المدرسة التربوية التي هي منظمة القاعدة بالنسبة الى الشيوعي . ان منظمات القاعدة تتابع نشاطها في اعمق اعماق الجماهير . والحزب يحقق من خلال الممارسة قيادة الجماهير ويطبق سياسته وقراراته بواسطة منظمات القاعدة .

ابان السنوات الاخيرة اشتد ساعد منظمات الحزب القاعدية وتضاعف عدد اعضائها . ان الحزب يضم في الوقت الراهن ما يربو على ٣٠٠،٠٠٠ منظمة قاعدية . والواجب الاول لها تكريس جهودها كافة لخلق قاعدة الشيوعية المادية والتقنية ولتطوير العلاقات الشيوعية ولتثقيف الشغيلة بالروح الشيوعية .

يشير مشروع النظام الداخلي الى ان منظمة القاعدة تتولى دور المنظم للشغيلة فيما يتعلق بالمهام الجارية لبناء الشيوعية ، وتقود التنافس الاشتراكي لتنفيذ خطط الدولة والتزامات الشغيلة . ان مهمتها الرئيسية هي تعبئة الجماهير لاكتشاف الطاقات الداخلية في المشاريع والكولخوزات وحسن استخدامها ولتطبيق منجزات العلم والتقنية وخبرة الشغيلة الطليعيين في

الانتاج . وعلى منظمات القاعدة ان توطد انضباط العمل وترفع باستمرار انتاجية العمل وتحسن نوعية الانتاج وتسهر على المحافظة على الثروة الاجتماعية في المشاريع والكولخوزات والسوفخوزات وعلى مضاعفتها .

ان منظمات القاعدة في المشاريع الصناعية والتجارية والسوفخوزات والكولخوزات تملك ، لأداء هذه المهام بنجاح ، وسيلة فعالة هي حق مراقبةنشاط الادارة . ويمنح مشروع النظام الداخلي هذا الحق ايضا لمنظمات القاعدة في المؤسسات المكلفة بوضع المشاريع ، وفي مكاتب الدراسات ومعاهد البحث المرتبطة مباشرة بالانتاج .

ان منظمة القاعدة تساعد الشغيلة على تمثل طرائق تسيير الشؤون العامة وشؤون الدولة ، وعلى استئصال تظاهرات البيروقراطية والعصبية المحلية وخرق انضباط الدولة بواسطة النقد والنقد الذاتي . ان واجب منظمة القاعدة هو النضال لرفع الدور الطليعي للشيوعيين في العمل والحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وتحسين عمل التحريض والدعاية بين الجماهير .

أيها الرفاق ، ان الحزب الشيوعي ، حامل خير تطلعات الشعب السوفياتي، هو بطل الاخلاق الشيوعية . وقد نقشت على رايته انبل المثل العليا واكثرها اشعاعا . والحزب لا يستطيع انجاز مهامه الجليلة الا بشرط تربية اعضائه كافة والسوفياتيين كافة بروح الاخلاق الشيوعية من وجدان رفيع ووفاء للافكار واجتهاد في العمل وانضباط وتفان في سبيل المصالح الاجتماعية .

ان دور السوفييتات والنقابات والتعاونيات وسائر المنظمات الجماهيرية يزداد اهمية في عصر بناء الشيوعية . وانما بواسطتها سيوسع الحزب وسيعزز في المستقبل روابطه بالجماهير ، وسيستشير الشعب حول اهم مسائل سياسته ، وسيشرك على نطاق اوسع جميع الشغيلة في تسيير الشؤون العامة وشؤون الدولة . ان مشروع النظام الداخلي ينوه بأن الحزب يقود المنظمات الجماهيرية بواسطة المجموعات الحزبية الموجودة فيها ، بتطويره مبادهةالجماهير ونشاطها اللذين هما الشرط الضروري للانتقال التدرجي من الدولة الاشتراكية الى الادارة الذاتية للمجتمع الشيوعي .

ان مهمة المجموعات الحزبية في المنظمات اللاحزبية هي تدعيم نفوذ الحزب وتطبيق سياسته بين اللاحزبيين وتوطيد انضباط الحزب والدولة والنضال ضد النزعة البيروقراطية والتحقق من تنفيذ تعليمات الحزب الدولة.

نتائج مناقشة مشروع

النظام الداخلي

أيها الرفاق ، لقد نوقش مشروع النظام الداخلي على نطاق واسع من قبل مختلف منظمات الحزب . وقد ساهم في هذا النقاش ما ينيف على ٩ ملايين شيوعي . وقد تلقت قيادات الحزب وهيئات تحرير الصحف والمجلات اكثر من

١٢٠،٠٠٠ رسالة تناقش المشروع وتقترح عددا من التعديلات عليه . وهذا كله يدل على ان الشيوعيين كلهم ارادة في تعزيز صفوف الحزب وتحسين تنظيمه ورفع مستوى كفاحيته .

ومن هذه الاقتراحات ان ينص النظام الداخلي على وجوب ان يكون كل شيوعي ملحدا مناضلا ، داعية للتصور المادي العلمي عن العالم . وهذا الاقتراح هو فعلا في محله ، اذ ان الآراء المسبقة الدينية ما تزال راسخة في بعض قطاعات السكان .

وقد طالب بعضهم بتشديد شروط الانتساب الى الحزب ، فاقترح مثلا رفع مدة التمرين الى سنتين ، والتصويت على القبول في الحزب بالاقتراع السري، ودعم ترشيح طالب الانتساب بتزكيات من مجالس العمال او المستخدمين او النقابات . وبالمقابل ، اقترح بعضهم الاخر تخفيف شروط القبول ، ومن قبيل ذلك قبول اعضاء الكومسومول بدون فترة تمرين ، وتقليص فترة التدريب الى ستة اشهر ، وتقليل عدد التزكيات . ونحن نرتئي ان طريقة القبول كما نص عليها مشروع النظام الداخلي تنسجم والمرحلة الراهنة من تطور حزبنا وانه لا حاجة بالتالي لتعديلها (تصفيق) .

وقد انصب عدد من الاقتراحات على موضوع الاخلاق الشيوعية ، مطالبا بأن ينص النظام الداخلي بتفصيل اكبر على واجبات المنظمات الحزبية في خوض النضال ضد تظاهرات عقلية المالك وضد الميل الى الاغتناء الشخصي وضد الافعال اللااجتماعية التي يقترفها بعض الشيوعيين .

وثمة اقتراحات معينة لا تأخذ بعين الاعتبار الشروط الراهنة لنشاط الحزب. فقد اقترح بعضهم مثلا انتخاب امناء لجان الحزب في القطاع والمدينة والمنطقة والاقليم واللجان المركزية للاحزاب الشيوعية في الجمهوريات المتحدة لا في الدورات العامة ، وانما في المؤتمرات مباشرة . بيد ان مثل الاقتراح يعني تقليد امناء اللجان ، في حال انتخابهم من قبل المؤتمرات ، حقوقا اوسع من حقوق سائر اعضاء اللجان ، وفي هذا مخالفة لمبدأ القيادة الجماعية .

كما لا يمكننا الموافقة على الاقتراح الداعي الى استبدال الاقتراع السري في انتخابات هيئات الحزب بالتصويت برفع اليد . ويزعم دعاة هذا الاقتراح ان التصويت برفع اليد يساهم اكثر من الاقتراع السري في تربية اعضاء الحزب على الروح المبدئية وفي تطوير النقد . ان هذه الحجج ليست بذات قيمة . فمعروف ان الاقتراع السري يسبقه نقاش مفتوح حول المرشحين المقترحين للمناصب القيادية . ولكل حزبي حق غير محدود في انتقاد اي مرشح ورد ترشيحه .ان الاستغناء عن الاقتراع السري ، والحالة هذه ، هو بمثابة تراجع عن تطوير الديموقراطية داخل الحزب ، وتقليص وتحديد لحقوق عضو الحزب في التعبير عن ارادته بكل حرية واستقلال .

ومن المناسب ايضا ان نتوقف عند الاقتراحات الهادفة الى الغاء معهد المتمرنين الحزبيين ، بحجة ان مستوى الشعب السياسي والثقافي قد ارتفع على

نحـو ملموس وان منظمـات القاعدة تناضل في اعمق اعماق الجماهير ، الامر الذي يسمح لهـا بأن تدرس صفات كل شغيل راغب في الانتماء الى الحـزب بدون ان تلجـأ الى فترة التدريب .

ان الشيوعي عضو طليعي في المجتمع الشيوعي ، وقدوة للاحزبيين .وفترة التدريب وسيلة بالغـة الاهميـة للتحقق من استعداد الشخص الراغب فيالانتماء الى الحزب لاداء الالتزامات الرفيعة والمتنوعة التي تقع على عاتق الشيوعي. وانما ضمـن اطار منظمـة الحزب ، ابان العمل المشترك مع اعضاء الحزب ، تبرزصفات المتمرن على اوضح شكل . ان الاستغناء عن فترة التدريب يعني تقليص المتطلبات المطلوبة ممـن ينتمون الى الحزب .

لقد طالبت بعض الاقتراحات بأن ينص النظام الداخلي على تجديد التطهيرات الدوريـة في الحزب . ومعروف انه قد سبق للمؤتمر الثامن عشر للحـزب ان ارتأى ان مـن الضروري التخلي عن التطهيرات الجماعية . وقد جاء في قـرار ذلـك المؤتمر : « ان طريقة التطهيرات الجماعيـة التي طبقت في بداية « السياسة الاقتصادية الجديدة » ،في عصر انبعاث العناصر الرأسمالية ، بهدف حماية الحزب من تسلل الاشخاص الذيـن افسدتهم السياسة الاقتصادية الجديدة الىصفوفه، قد فقدت كل مبرر للوجود في الظروف الراهنـة التي ألغي فيهـا وجود العناصر الرأسماليـة » .

ولقد انقضت منذ ذلك الحين ٢٢ سنة . وانتصرت الاشتراكية كليا ونهائيا في البلاد ، ودخل الاتحاد السوفياتي عصر بناء الشيوعية . فهل من الضروري في هذه الشروط اعادة العمل بنظام التطهيرات الجماعية ؟

لقد كانت التطهيرات ضرورية في شرُوط الصراع الطبقي المحتد في البلاد . اما اليوم ، في عصر بناء الشيوعية ، وحيث تعرف البلاد وحدة اخلاقية وسياسية لا تتزعزع للشعب بأكمله ، فان مثل هذا التدبير يفقـد كل مبرر له . والحزب قوي بما فيه الكفايـة من وجهـة نظر الايديولوجيا والتنظيم لتطهير صفوفه مـن العناصر التي تخرق البرنامج والنظام الداخلي دونمـا حاجة الى تطهير خـاص (تصفيـق طويـل).

تنظيم الحزب الشيوعي الصيني

البرنامج العام

الحزب (١) الشيوعي الصيني هو فصيلة الطليعة من الطبقة العاملة الصينية التي يمثل الشكل الاعلى لتنظيمها الطبقي . وهدفه تحقيق الاشتراكية والشيوعية في الصين .

الماركسية ـ اللينينية هي دليل العمل للحزب الشيوعي الصيني . فالماركسية ـ اللينينية هي وحدها التي تقدم تفسيرا صحيحا لقوانين التطور الاجتماعي ، واشارة صحيحة الى الطريق الواجب اتباعه لتحقيق الاشتراكية والشيوعية . والحزب يتقيد بحزم بتصور العالم وفقا للمادية الجدلية والمادية التاريخية للماركسية ـ اللينينية ، ويعارض التصور المثالي والميتافيزيقي عن العالم . وليست الماركسية ـ اللينينية معتقدا جامدا ، بل هي دليل للعمل . انها تتطلب ، في النضالات من اجل تحقيق الاشتراكية والشيوعية ، ان ننطلق من الواقع ، وان نطبق بمرونة وروح مبدعة مبادئها لحل المشكلات التي تبرز في مجرى النضال ، وان يتاح لنظرياتها استمرار التطور . لذا يتمسك الحزب بحزم في نشاطاته كافة بمبدأ التوحيد الوثيق بين الصحة الشمولية

---

(١) في ١٥ ايلول ١٩٥٦ عقد الحزب الشيوعي الصيني المؤتمر القومي الثامن . وفي ذلك المؤتمر اقر نظام داخلي جديد معدل للحزب . وقد قدم تينغ سياو ـ بينغ ، امين اللجنة المركزية ، تقريرا للمؤتمر عن التعديلات الطارئة على النظام الداخلي . ونقدم هنا ترجمة حرفية لنص النظام الداخلي ومقدمته ، وترجمة للنقاط الاساسية في تقرير تينغ سياو ـ بينغ .

للماركسية ـ اللينينية وبين ممارسة الثورة الصينية ، ويعارض كل انحراف نحو الدوغمائية او التجريبية .

لقد نجح الحزب الشيوعي الصيني والشعب الصيني بأسره ، بعد مرحلة طويلة من النضالات والحروب الثورية ، في تقويض هيمنة الامبريالية والاقطاعية والراسمالية البيروقراطية في عام ١٩٤٩ وفي تأسيس جمهورية الصين الشعبية التي تمارس فيها دكتاتورية الديموقراطية الشعبية بقيادة الطبقة العاملة وعلى اساس تحالف العمال والفلاحين . ثم قاد الجماهير الشعبية الى انجاز مهام الثورة الديموقراطية في الجزء الاكبر من البلاد والى تحقيق نجاحات كبيرة في النضال لبناء الاشتراكية . ان مهمة الحزب الاساسية ، في المرحلة الانتقالية الممتدة من تأسيس جمهورية الصين الشعبية الى قيام المجتمع الاشتراكي ، هي ان ينجز تدريجيا التحويل الاشتراكي للزراعة والصناعة اليدوية والصناعة والتجارة الراسمالية ، وان يحقق تدريجيا تصنيع البلاد .

واليوم وقد حقق تحويل البلاد الاشتراكي انتصارات حاسمة في الميادين قاطبة ، فان مهمة الحزب هي ان يستخدم ايضا الوسائل الملائمة لتحويل بقايا الملكية الراسمالية الى ملكية للشعب قاطبة ، وبقايا ملكية الشغيلة الفرديين الى ملكية جماعية للجماهير الكادحة ، وان يلغي نهائيا نظام الاستغلال وان يستأصل جذور الاستغلال بالذات . وكلما تقدم بناء المجتمع الاشتراكي، يصبح من المناسب تطبيق مبدأ « من كل حسب طاقاته ولكل حسب عمله » تدريجيا . ومن المناسب تحويل جميع المستغِلين السابقين بالطريق السلمي الى شغيلة يعيشون من عملهم الخاص . ان على الحزب ان يتابع سهره على تصفية عوامل الراسمالية وتأثيراتها سواء أفي المجالين الاقتصادي والسياسي ام في المجال الايديولوجي . وعليه في الوقت نفسه ان يثابر على جهوده لتعبئة وكسب تحالف جميع القوى النشيطة في البلاد ، القابلة لان تعبأ وتضم ، حتى تحقق قضيتنا الاشتراكية النبيلة النصر التام .

ان انتصارات الثورة الاشتراكية تفتح لقوى المجتمع الانتاجية آفاقا غير محدودة للتطور العظيم . ومهمة الحزب الشيوعي هي أن يطور الاقتصاد الوطني بصورة مخططة ، وان يحقق تصنيع البلاد بأسرع ما يمكن ، وان يعمل مرحلة مرحلة وبصورة منهجية على اصلاح الاقتصاد الوطني من وجهة النظر التقنية، بحيث تصبح الصين مزودة بصناعة حديثة قوية ، وبزراعة حديثة ، وبجهازحديث للمواصلات والنقل ، وبقوة حديثة للدفاع الوطني . وبهدف تحقيق التصنيع وانطلاق الاقتصاد الوطني على نحو متواصل ، ينبغي ان تعطى الاولوية لتطوير الصناعة الثقيلة ، مع الحرص في الوقت نفسه على الحفاظ على علاقة صحيحة بين الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة ، وبين الصناعة من جهة والزراعة من الجهة الاخرى . وعلى الحزب ايضا ان يبذل جهودا كبيرة لدفع العلم والثقافة والتقنية الى امام ، حتى تتمكن الصين من اللحاق بالمستوى المتقدم في العالم في هذه الميادين . ان الهدف الاساسي لكل عمل الحزب هو تلبية حاجات الشعب

المادية والثقافية على اوسع نطاق . فمن المهم اذن تحسين حياة الشعب بصورة تدريجية ودائبة على اساس تطوير الانتاج ، وهذا بالاصل شرط لا غنى عنه لحفز حماسة الشعب في العمل .

ان الصين بلد متعدد القوميات . ولاسباب تاريخية بقي تطور العديد من اقلياته القومية محدودا . وعلى الحزب الشيوعي الصيني ان يبذل جهودا خاصة لتحسين وضعها ، وان يساعدها على بناء استقلالها الذاتي ، وان يؤهل ملاكات للاقليات القومية ، وان يعجل بتطورها الاقتصادي والثقافي ، وان يمارس مساواة مطلقة بين جميع القوميات ، وان يعزز اتحادها وصداقتها المتبادلة . اما الاصلاحات الاجتماعية الواجب تحقيقها لدى كل قومية، فعليها هي ان تنجزها حسب رغباتها وبتدابير ملائمة لطابعها القومي . ان الحزب يعارض كل ميل الى شوفينية القومية الكبيرة او الى النزعة القومية الاقليمية من شأنه تدمير اتحاد القوميات . اذن ، فسوف يبذل الحزب عناية خاصة لاتقاء وتصحيح كل ميل الى الشوفينية الهانية (١) الكبرى بين اعضاء الحزب وشغيلة الحكومة المنتمين الى القومية الهانية .

ان من واجب الحزب الشيوعي الصيني ان يعزز بلا كلل دكتاتورية الديموقراطية الشعبية التي هي ضمانة نجاح قضيتنا الاشتراكية . ان من واجب الحزب ان يناضل من اجل تطوير اوسع لحياة الامة الديموقراطية ومن اجل درجة أعلى من كمال نظام البلاد الديموقراطي . ان من واجبه ان يعزز في الميادين كافة التحالف الاخوي بين العمال والفلاحين ، وان يدعم الجبهة المتحدة لكل القوى الوطنية والتعاون الدائم مع جميع الاحزاب الديموقراطية والديموقراطيين اللاحزبيين . ان الامبرياليين وما تبقى من المناهضين للثورة سيسعون الى تخريب منجزات شعبنا . ولذا فمن واجب الحزب ان يبرهن على يقظة ثورية عالية ، وان يناضل بلا كلل ضد القوى التي تهدد استقلالنا وامننا وضد اولئك الذين يحاولون تخريب بنائنا الاشتراكي . ان من واجب الحزب ، مع الشعب بأسره ، أن ينجز تحرير تايوان .

ان السياسة الخارجية التي يدعو اليها الحزب الشيوعي الصيني هي الحفاظ على السلم العالمي وتحقيق التعايش السلمي بين البلدان ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة . ان الحزب يؤيد اقامة وتطوير علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية بين بلدنا وبلاد العالم قاطبة ، وتطوير وتعزيز العلاقات الودية بين الشعب الصيني وشعوب العالم كافة . ويقف الحزب بصلابة ضد كل فعل عدواني من جانب الدول الامبريالية علينا ، وكذلك ضد كل خطة لاعداد الحرب من جانبها . ويدعم الحزب جهود كل شعب وكل حكومة في سبيل الحفاظ على السلم وتطوير العلاقات الودية بين البلدان جميعا ، ويناصر كل النضالات ضد الامبريالية والاستعمار في العالم . ويبذل الحزب قصارى جهده لتطوير وتعزيز

---

(١) نسبة الى هان ، السلالة الصينية الخامسة التي حكمت من القرن الثاني قبل الميلاد الى القرن الثاني بعد الميلاد ، وهي اليوم القومية الكبرى في الصين من حيث تعداد السكان . «م» .

الصداقة التي تربط بين بلدنا وسائر بلدان معسكر السلم والديموقراطية والاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي ، ولتعزيز تضامن الاممية البروليتارية ولتمثل تجارب الحركة الشيوعية في العالم ، ولدعم جهود كل شيوعي وكل عنصر تقدمي وكل شغيل في العالم في سبيل التقدم بالانسانية ، ولتربية اعضائه والشعب الصيني بروح الاممية المعبر عنها في نداء« يا بروليتاريي العالم ، اتحدوا » .

ولا غنى للحزب الشيوعي الصيني ، بهدف تحقيق صبواته كافة ، عن الاعتماد على نشاطات منظماته واعضائه بين الجماهير الشعبية ، وعلى الجهود الواعية التي تبذلها الجماهير الشعبية بقيادة الحزب ، لذا فمن المهم متابعة تطوير تقليد خط الجماهير في عمل الحزب . فقيادة الحزب لا تستطيع متابعة السير في الطريق الصحيح الا اذا جعلت من واجبها ان تركّب ، بصورة منهجية وبعد تحليل وبلورة ، تجارب الجماهير وآراءها لتتخذ منها وجهات نظر للحزب والا اذا عادت وجهات نظر الحزب هذه فأصبحت ، بفضل العمل الدعائي والتنظيمي للحزب بين الجماهير ، هي عينها آراء الجماهير ، ووضعت من قبل هذه الجماهير موضع تطبيق ، وجرى بالتالي التحقق منها وتكميلها وتعديلها . ان واجب قيادة الحزب ان تعرف ، عبر عملية « الانطلاق من الجماهير للعودة الى الجماهير » وتكرارها اللامتناهي ، كيف ترفع بصورة دائمة معرفة الحزب والجماهير ، وكيف تتقدم بعمل الحزب والشعب بصورة دائمة . وان من واجب الحزب واعضائه ،في سبيل هذا الهدف ، ان يقيموا صلات كثيرة ووثيقة مع العمال والفلاحين والمثقفين وسائر المواطنين مع اهتمامهم الدائم بتوسيع هذه الصلات وتدعيمها . ان من واجب كل عضو ان يفهم التناغم القائم بين مصلحة الحزب ومصلحة الشعب ، بين ان يكون مسؤولا امام الحزب وبين ان يكون مسؤولا امام الشعب . من واجبه ان يضع نفسه من كل قلبه في خدمة الجماهير الشعبية ، وان يستشيرها باستمرار وان يصغي الى صوتها ، وان يطلع على مشاقها وآلامها ، وان يساعدها بكل ما في وسعه على تحقيق رغباتها. ان الحزب الشيوعي الصيني هو حزب في السلطة . لذا فمن الاهمية بمكان بالنسبة اليه ان يكون متواضعا وفطنا ، وان يحذر العجرفة وقلة الصبر ، وان يناضل بقوة ضد النزعة البيروقراطية التي تبتعد عن الجماهير وواقع الحياة في كل منظمة من منظمات الحزب وفي كل ادارة حكومية او منظمة اقتصادية .

ان مبدأ تنظيم الحزب هو المركزية الديموقراطية . مبدأ المركزة القائمة على الديموقراطية والديموقراطية ذات القيادة المركزية . ومن واجب الحزب ان يعمل، بمختلف الوسائل ، على توسيع تطبيق الديموقراطية داخل الحزب ، وعلى تشجيع النشاط والروح المبدعة لدى اعضائه جميعا في منظمات القاعدة والمنظمات المحلية ، وعلى تقوية الروابط المرنة والحية بين المستويات العليا والمستويات الدنيا . وانما بهذا الشكل تتوسع صلات الحزب بالجماهير الشعبية وتتعزز على نحو فعال ، وتتصرف قيادة الحزب بصورة صحيحة وفي الوقت المناسب

وتتكيف بمرونة مع كل الظروف العينية والخصائص المحلية ، ويتاح لحياةالحزب المزيد من الانتعاش ، ويعرف عمل الحزب تطورا اكبر واسرع . وانما على هذا الاساس ايضا تتدعم مركزية الحزب ووحدته ، ويتاح لانضباط الحزب ان يكون واعيا وليس ميكانيكيا . وبموجب مبدأ المركزية الديموقراطية فيالحزب يتوجب على كل منظمة حزبية ، أيا كانت ، ان تتقيد بدقة بمبدأ القيادة الجماعية مع المسؤولية الفردية ، ويتوجب على كل عضو حزبي وعلى كل منظمةحزبية، أيا كانا ، ان يخضعا لرقابة الحزب الصادرة من الاعلى الى الاسفل ومن الاسفل الى الاعلى .

ان مبدأ الديموقراطية في الحزب غير قابل للفصل عن مبدأ المركزية . فالحزب منظمة كفاح موحدة الروابط بين اعضائها ، موثقة بانضباط ينصاعون له جميعا ، ولولا هذا الانضباط لعجز الحزب عن قيادة البلاد والشعب الى قهر الاعداء الاقوياء وتحقيق الاشتراكية والشيوعية . ان الحزب هو المنظمة الطبقية العليا ، ومن واجبه ان يبذل كل جهوده ليؤدي على نحو صحيح دوره كدليل ونواة في جميع مجالات الحياة الوطنية ، وليعارض كل ميل الى النزعة المصلحية الضيقة التي تحط دور الحزب وتضعف وحدته . وانما في تماسك الحزب ووحدته تكمن حياته وقوته . والسهر المستمر على الحفاظ على هذا التماسك وعلى تعزيز هذه الوحدة هو الواجب المقدس لكل عضو . وليس مسموحا ، في داخل الحزب ، بالقيام بأي عمل مناف لخط الحزب السياسي ولمبادئهالتنظيمية، وبأي نشاط هدام تكتلي ، وبأي عمل يهدف الى اتخاذ موقف مستقل تجاه الحزب والى وضع الفرد فوق جماعية الحزب .

وانه لمستحيل ، بالنسبة الى كل حزب سياسي كما الى كل شخص ، ان يكون مبرأ من الاخطاء والعيوب في نشاطاته . ومن واجب الحزب الشيوعي الصيني واعضائه ان يمارسوا باستمرار النقد والنقد الذاتي ليفضحواويتخلصوا من عيوبهم واخطائهم ، بهدف التثقف وتثقيف الشعب . وبالنظر الى المركز القيادي للحزب في الحياة القومية والاجتماعية ، فان من الضروري كل الضرورة له ان يخضع منظماته واعضاءه لمتطلبات قاسية ، وان يطور النقد والنقد الذاتي ، وان يشجع ويدعم بوجه خاص النقد الذي يسير ، في داخل الحزب ،من الاسفل الى الاعلى ، وكذلك انتقادات الجماهير للحزب ، وان ينهى عن كل عمل من شأنه خنق النقد . ان من واجب الحزب ان يتحاشى ويقصي التأثيرات المفسدة للايديولوجيا والسلوك البورجوازيين والبورجوازيين الصغيرين . من واجبه ان يتحاشى ويقهر كل ميل انتهازي يميني او « يساري » . اما الاعضاء الذين ارتكبوا اخطاء فان من واجب الحزب ، تبعا لمبدأ « شفاء المرض بهدف انقاذ الانسان » ، ان يحتفظ بهم بين صفوفه ليعيد تثقيفهم ويساعدهم على تصحيح اخطائهم ، بشرط ان يكون في وسعهم معالجةهذه الاخطاء فينطاق الحزب وان يقبلوا بتصحيحها . اما اولئك الذين يرفضون تصحيح اخطائهم او الذين يقومون بنشاطات تلحق ضررا فادحا بالحزب ، فان من واجب هذا الاخير ان

يكافحهم بحزم ، بل ان يفصلهم .

يطلب الحزب الشيوعي الصيني من جميع اعضائه ان يضعوا مصلحة الحزب فوق مصلحتهم الخاصة ، وان يبرهنوا على اخلاصهم ومثابرتهم ، وعلى صدقهم واستقامتهم ، وان ينكبوا على الدراسة بحماسة ، وان يناضلوا حتى في الشروط الصعبة ، وان يجمعوا حولهم الجماهير الشعبية الواسعة ، وان يتغلبوا على المصاعب كافة بهدف تحويل الصين الى بلد اشتراكي متقدم كبير وقوي، وبالتالي بهدف متابعة التقدم حتى يتم انجاز المثل الاعلى الاسمى للانسانية : الشيوعية .

الفصل الأول

الاعضاء

المادة ١ ـ يمكن ان يكون عضوا في الحزب كل مواطن شغيل في الصين لا يستغل عمل الغير ، ويقبل ببرنامج الحزب ونظامه الداخلي ، ويشارك في احدى منظماته ويلتزم بالنضال فيها ، ويطبق قرارات الحزب ، ويسدد الاشتراكات المقررة .

المادة ٢ ـ واجبات عضو الحزب هي التالية :

١ ـ دراسة الماركسية ـ اللينينية بتفان ورفع مستوى وعيه باستمرار .

٢ ـ الحفاظ على انسجام الحزب وتدعيم وحدته .

٣ ـ تطبيق سياسة الحزب وقراراته بدقة ، وانجاز المهمة التي يوكلها اليه الحزب بهمة .

٤ ـ التقيد الدقيق بنظام الحزب الداخلي وبقوانين الدولة ، والامتثال للاخلاق الشيوعية ، وهذا امر الزامي لجميع اعضاء الحزب مهما تكن جداراتهم ومناصبهم .

٥ ـ الحاق المصلحة الخاصة بمصلحة الحزب والدولة ، اي بمصلحة الجماهير الشعبية ، وفي حالة نشوب نزاع بينهما ، اخضاع الاولى للثانية بحزم.

٦ ـ خدمة الجماهير الشعبية من كل قلبه ، توثيق روابطه بها ، التعلم منها ، الاستماع بتواضع الى طلباتها وآرائها ، واعلام الحزب عنها دون تأخير ، وتنوير الجماهير الشعبية بصدد سياسة الحزب وقراراته .

٧ ـ ضرب القدوة في العمل ، والتقدم المتواصل في تقنية الانتاج ورفع تخصصه المهني .

٨ ـ ممارسة النقد والنقد الذاتي ، فضح النواقص والاخطاء في العمل ، وبذل الجهد للتغلب عليها وتصحيحها ، اعلام الهيئات القيادية في الحزب حتى اللجنة المركزية عن النواقص والاخطاء في العمل ، النضال ضد كل عمل ضار بمصالح الحزب والشعب ، في داخل الحزب وخارجه على حد سواء .

٩ ــ التدليل على الصدق والاستقامة تجاه الحزب ، عدم اخفاء الحقيقة او تشويهها .

١٠ ــ التدليل دوما على اليقظة تجاه نشاطات العدو الهدامة ، الحفاظ على سر الحزب والدولة .

ان كل عضو حزبي لا يمتثل لهذه المتطلبات يجب ان يوضع موضع النقد والتثقيف . وتطبق عليه العقوبات الانضباطية اذا اخل بهذه الواجبات في شروط خطيرة ، واذا اضر بوحدة الحزب ، وانتهك قوانين الدولة ، وتصرف بعكس قرارات الحزب ، والحق الاذى بمصالح الحزب ، وخدع الحزب ، اي اذا اذنب بالخروج على انضباط الحزب .

المادة ٣ ــ حقوق عضو الحزب هي التالية :

١ ــ المساهمة ، في اجتماعات الحزب او صحافته ، في النقاش الحر والجاد لمشكلات سياسة الحزب النظرية والعملية .

٢ ــ صياغة مقترحات عن عمل الحزب ، واظهار روحه المبدعة في العمل .

٣ ــ ان يَنتخب ويُنتخب في هيئات الحزب .

٤ ــ ان ينتقد في اجتماعات الحزب كل منظمة وكل مناضل في الحزب .

٥ ــ ان يطلب المشاركة في النقاش في كل مرة تتخذ فيها منظمة الحزب عقوبة بحقه او قرارا متعلقا بنشاطه وسلوكه .

٦ ــ ان يحتفظ بآرائه وان يطلع عليها هيئات الحزب القيادية مع تطبيقه دونما شروط القرار الذي لا يجده مرضيا .

٧ ــ ان يوجه تصريحا ، استئنافا ، اتهاما ، الى كل منظمة في الحزب حتى اللجنة المركزية .

واذا لم يحترم عضو او مسؤول في منظمة الحزب حقوق العضو هذه ، توجب ان يوضع موضع نقد وتثقيف . فالمساس بحقوق العضو هذه هو عمل ضد انضباط الحزب ، وتطبق بحق هذه الاعمال عقوبة انضباطية .

المادة ٤ ــ للقبول في الحزب يجب ان يكون قد تم بلوغ الثامنة عشرة .

وعلى كل طالب للانتساب ان يتبع فرديا طريقة القبول .

والقبول في الحزب ينبغي ان يتم عن طريق خلية الحزب . وكل طالب للانتساب ينبغي ان يزكّى من قبل عضوين حزبيين. ولا يعتبر عضوا في الحزب الا بعد ان توافق على قبوله الهيئة العامة للخلية ، وتصادق على ذلك لجنة الحزب الاعلى مباشرة ، وبعد سنة من التدريب .

في حالات استثنائية يحق للجنة المحافظة ولجنة القضاء ولجان الحزب الاعلى منهما قبول طالبي الانتساب للحزب مباشرة .

المادة ٥ ــ كل عضو يزكي طالب انتساب يتوجب عليه ان يقدم شرحا صحيحا ومسؤولا عن فكر طالب الانتساب واخلاقه وماضيه ، وان يفسر لهذا الاخير برنامج الحزب ونظامه الداخلي .

المادة ٦ ــ قبل التصديق على قبول طالب الانتساب للحزب ، يتوجب على

لجنة الحزب ان تسمي اطارات مكلفة باجراء محادثات مفصلة معه ، وان تتولى تحت مسؤوليتها التحقيق من طالب الانتساب ومن اراء مرشحيه ومن قرار القبول المتخذ من قبل الخلية .

المادة ٧ ـ من واجب منظمة الحزب ، اثناء فترة التدريب ، ان تقدم للمتدربين عناصر الثقافة الحزبية وان تتفحص صفاتهم السياسية .

وللمتدربين نفس واجبات ونفس حقوق اعضاء الحزب ، ما عدا الحق في ان يَنتخبوا ويُنتخبوا ويصوتوا .

المادة ٨ ـ عند انتهاء فترة التدريب، تكون خلية الحزب ملزمة بالتداول في وقت محدد في مسألة معرفة ما اذا كان من الممكن قبول المتدرب عضوا في الحزب . وقبول المتدرب عضوا في الحزب يجب ان يوافق عليه من قبل الهيئة العامة للخلية ، ويصادق عليه من قبل لجنة الحزب الاعلى مباشرة .

اذا رات منظمة الحزب ان من الضروري متابعة التنقيب عن الصفات الشخصية لمتدرب انهى فترة تدربه ، تستطيع ان تمدد هذا التدريب ، لكن لمدة عام على الاكثر . واذا تبين ان المتدرب لا يستحق ان يقبل كعضو ، توجب على منظمة الحزب ان تلغي صفته كمتدرب .

القرارات التي تتخذها خلية الحزب بصدد تمديد التدرب او الغاء صفة المتدرب يجب ان تخضع لمصادقة لجنة الحزب الاعلى مباشرة .

المادة ٩ ـ يبدأ تدريب المتدرب من اليوم الذي اتخذ فيه قرار الهيئة العامة للخلية الحزبية بقبوله كعضو .

المادة ١٠ ـ عضو منظمة الحزب يصبح ، بعد نقله الى منظمة اخرى ، عضوا في الاخيرة .

المادة ١١ ـ للعضو الحرية في ترك الحزب . وترقين قيد عضو طلب ترك الحزب يجب ان توافق عليه الهيئة العامة للخلية التي تعلم لجنة الحزب الاعلى مباشرة بهدف تسجيل ذلك .

المادة ١٢ ـ ان عضو الحزب الذي لم يساهم ، لسبب مقبول ، في نشاطات الحزب او لم يسدد اشتراكاته طوال ستة اشهر ، يعتبر مستقيلا من الحزب بملء ارادته . ومن واجب الهيئة العامة للخلية ان تتخذ قرارا بترقين قيد هذا العضو وان تعلم لجنة الحزب الاعلى مباشرة بهدف تسجيل ذلك .

المادة ١٣ ـ منظمات الحزب على مختلف المستويات تستطيع اتخاذ عقوبات تبعا للظروف العينية ضد الاعضاء الذين يخرقون انضباط الحزب ، تتدرج من التنبيه ، الى اللوم ، الى العزل من المناصب ، الى الوضع تحت المراقبة ، الى الفصل .

مدة وضع العضو تحت المراقبة هي عامان على الاكثر ، يكون له فيهما نفس حقوق ونفس واجبات المتدرب . وبعد تطبيق هذه العقوبة ، واذا اثبتت الوقائع انه صحح اخطاءه ، فلا بد ان تعاد له حقوقه كعضو ، وان يؤخذ في الحساب وجوده في الحزب حتى اثناء مدة وضعه تحت المراقبة . لكنه يفصل من

الحزب اذا مـا تبيـن انه لم يلب الصفات المطلوبة من عضو في الحزب .

المادة ١٤ ـ ان القرار بفرض عقوبة على عضـو في الحزب يجب ان يتخذ من قبل الهيئة العامة للخلية التي ينتمي اليهـا وان يصادق عليه من قبل لجنـة الرقابة التابعـة للجنـة الحزب الاعلى او من قبل هذه الاخيرة .

في حالات استثنائية ، يحق للجان الخلية او لجان المستويات الاعلى فرض عقوبات على اعضاء الحزب مع تصديق لجنة الرقابة التابعـة للجنـة الحزب الاعلى او تصديـق هذه الاخيـرة .

المادة ١٥ ـ عندمـا يكون المقصود اقالة عضو او عضو وكيل في لجنـة المحافظة ، والمحافظـة المستقلة ذاتيا ، والقضاء ، او في لجنة الاقليم ، والمنطقـة المستقلة ذاتيا ، والقضاء المرتبط مباشرة بالسلطة المركزية ، والمديرية المستقلـة ذاتيا ، من منصبه، او توقيع عقوبة الوضع تحت المراقبة او الفصل عليه، يجب ان يتخذ القرار من قبل مؤتمر المستوى الذي انتخبه . ومن الممكن ، فـي الحـالات العاجلة ، اتخاذ هذا القرار من قبل الاجتمـاع العام للجنـة المعنية بغالبية الثلثين شرط تصديق اللجنـة الاعلى مباشرة . ولا تستطيع منظمة القاعدة ان تقرر اقالة عضـو وكيل في لجنة اعلى من وظيفته ، او وضعه تحت المراقبة ، او فصله من الحـزب .

المادة ١٦ ـ عندمـا يكون المقصود اقالة عضو او عضو وكيل في اللجنـة المركزية للحزب من منصبه، او تطبيق عقوبة الوضع تحت المراقبة او الفصل عليه، ينبغي ان يتخذ القرار من قبل المؤتمر القومي للحزب . ومن الممكن ، فـي الحالات العاجلة ، اتخاذ هذا القرار من قبل الـدورة العامـة للجنـة المركزيـة بغالبيـة الثلثين ، شرط الموافقة عليه من قبل المؤتمر القومي التالي .

المادة ١٧ ـ الفصل هو العقوبة القصوى في الحزب . وعلى منظمات الحزب في مختلف المستويات ، عندمـا تقرر فصل أحد الاعضاء او تصادق عليـه ، ان تبدي حدا أعلى من التريث ، وان تتحرى الوقائع بأكبر عناية وان تدرسها بعمق ، وان تستمع بانتباه كبير الى شرح المعني بالامر .

المادة ١٨ ـ عندما تتداول منظمة الحزب في عقوبة ما وتقررها ، ينبغي عليها ان تطلب حضور المعني بالامر حتى يتمكـن من شرح موقفه ، الا فـي حـالات استثنائية . وعندمـا تتخذ القرار ، يتوجب عليهـا ان تطلع المعني بالامر علـى اسباب هذا التدبير . واذا لـم يقتنع بها ، يمكنه ان يطلب اعادة النظر في قضيته، وان يلجـأ الى لجـان الحزب الاعلى ولجان رقابة الحزب حتى اللجنة المركزية . ومن واجب منظمات الحزب ان تهتم بعنايـة باستئنافـات الاعضاء او ان ترفعهـا بأقصى سرعـة الى المرجع الاعلى ، ولا يسمح لها بالاحتفاظ بها لديها .

الفصل الثاني

بنية الحزب ونظامه التنظيمي

المادة ١٩ ـ الحزب منظم على اساس المركزية الديموقراطية .

المركزية الديموقراطية هي المركزة على اساس الديموقراطية والديموقراطية على اساس القيادة المركزية . وشروطها الاساسية هي التالية :

١ ـ هيئات الحزب القيادية كافة على مختلف المستويات تأتي نتيجة الانتخاب .

٢ ـ الهيئة القيادية العليا في الحزب هي المؤتمر الوطني ، والمؤتمرات المحلية على مختلف المستويات في حدود المنطقة . والمؤتمر الوطني والمؤتمرات المحلية على مختلف المستويات تنتخب بالتناظر اللجنة المركزية واللجان المحلية ، وهذه اللجان مسؤولة تجاه المؤتمرات التي انتخبتها وتقدم لها تقارير عن عملها .

٣ ـ من واجب الهيئات القيادية في مختلف المستويات ان تتلقى دوما آراء المنظمات الادنى وآراء اعضاء الحزب ، وان تدرس تجاربها وتحل بدون تأخير مشاكلها .

٤ ـ من واجب منظمات الحزب الادنى ان ترفع ، بصورة دورية ، تقريرا عن نشاطاتها الى المنظمات الاعلى . وفي حال ظهور مسائل تتطلب قرارا من المنظمة الاعلى ، عليها ان تطلب تعليمات من هذه الاخيرة في الوقت المناسب .

٥ ـ تطبق منظمات الحزب في مختلف المستويات مبدأ القيادة الجماعية مع المسؤولية الفردية . وكل مسألة هامة تحل جماعيا . وفي الوقت نفسه يترك مجال للفرد ليقوم بالدور العائد له .

٦ ـ من الواجب ان تنفذ قرارات الحزب بدون شرط . ومن واجب اعضاء الحزب كأفراد ان يخضعوا لمنظمات الحزب ، ومن الواجب ان تخضع الاقلية للاكثرية ، والمنظمات الادنى للمنظمات الاعلى . وعلى منظمات الحزب كافة ان تخضع بصورة متماثلة للمؤتمر القومي وللجنة المركزية .

المادة ٢٠ ـ الحزب منظم على اساس القطاع الجغرافي والانتاج .

ففي قطاع جغرافي معين تعتبر المنظمة التي توجه عمل الحزب في مجموع هذا القطاع هي المنظمة الاعلى من جميع منظمات الحزب التابعة لها في هذا القطاع .

وفي وحدة انتاج او عمل معينة ، تعتبر المنظمة التي توجه عمل الحزب الشامل للوحدة كلها هي المنظمة الاعلى من جميع منظمات الحزب الموجودة في كل فرع من فروع هذه الوحدة .

المادة ٢١ ـ المرجع الاعلى للحزب في كل مستوى هو :

١ ـ بالنسبة الى البلاد بأسرها ، المؤتمر القومي . وفي الفترات الفاصلة بين دوراته اللجنة المركزية المنتخبة من قبله .

٢ ـ بالنسبة الى الاقليم ، والمنطقة المستقلة ذاتيا ، والبلدة المرتبطة مباشرة بالسلطة المركزية ، المؤتمرات المناظرة . وفي الفترات الفاصلة بين دورات هذه المؤتمرات ، اللجان المناظرة المنتخبة من قبل هذه الاخيرة .

وبالنسبة الى المديرية المستقلة ذاتيا ، مؤتمر المديرية المستقلة ذاتيا . وفي

الفترات الفاصلة بين دوراته ، اللجنة المناظرة المنتخبة من قبله .

٣ ـ بالنسبة الى المحافظة ، والمحافظة المستقلة ذاتيا ، والبلدة ،المؤتمرات المناظرة . وفي الفترات الفاصلة بين دورات هذه المؤتمرات ، اللجان المناظرة المنتخبة من قبل هذه الاخيرة .

٤ ـ بالنسبة الى وحدات القاعدة (المصنع والمنجم والمشاريع الاخرى ، والناحية الريفية والناحية القومية ، الكومونة ، والتعاونية الانتاجية الزراعية ، الدائرة الحكومية ، المدرسة ، الحي ، سرية جيش التحرير الشعبي ووحدات القاعدة الاخرى) ، مؤتمر القاعدة او هيئتها العامة . وفي الفترات الفاصلة بين دورات المؤتمر او الهيئة العامة للقاعدة ، لجنة الحزب في منظمة القاعدة او لجنة الخلية العامة او لجنة الخلية المنتخبة من قبل مؤتمر القاعدة او هيئتها العامة.

المادة ٢٢ ـ يجب ان تعكس انتخابات الحزب على نحو كامل ارادة الناخبين. ويجب ان توضع قائمة المرشحين المقترحة من قبل منظمة الحزب او الناخبين موضع نقاش بين الناخبين .

تجري الانتخابات بالاقتراع السري . وينبغي ان تضمن فعليا لكل ناخب ممارسة حق نقد اي واحد من المرشحين المقترحين او رفضه او ابداله .

بالنسبة الى الانتخابات في منظمات القاعدة يمكن اللجوء الى التصويت برفع اليد في حالة استحالة التصويت بالاقتراع . وفي هذه الشروط ،ينبغي اللجوء الى التصويت الافرادي على كل مرشح حسب تسلسل القائمة ، ويحظر التصويت على اساس القائمة بكاملها .

المادة ٢٣ ـ من حق وحدات الحزب الانتخابية ان تستبدل ممثليها في المؤتمرات واللجان خلال فترة انتدابهم .

في الفترات الفاصلة بين دورات المؤتمرات المحلية ، تستطيع لجان الحزب الاعلى ، اذا اقتضت الحاجة ، ان تعين او تنقل مسؤولي المنظمات الادنى .

المادة ٢٤ ـ اذا استحال مؤقتا ، في مكان معين ، دعوة المؤتمر او الهيئة العامة لانتخاب لجنة الحزب ، تجري الدعوة لاجتماع حزبي لانتخاب اللجنة او تعينها المنظمة الاعلى .

المادة ٢٥ ـ من الواجب تحديد صلاحيات المنظمات المركزية وصلاحيات المنظمات المحلية للحزب بالصورة المناسبة . وجميع المسائل التي ترتدي طابعا قوميا وتتطلب قرارا يتعلق بالبلاد باسرها ، يجب ان تقرر من قبل المنظمات المركزية لتوطيد مركزة الحزب ووحدته . وجميع المسائل التي ترتدي طابعا محليا وتستدعي قرارا من المنظمات المحلية ، يجب ان تقررها المنظمات الاخيرة بهدف حسن التكيف مع الشروط المحلية . ومن الواجب ايضا تحديد صلاحيات المنظمات الاعلى والمنظمات الادنى بشكل يتناسب والمبدأ عينه .

لا يجوز ان تتعارض القرارات التي تتخذها المنظمات الادنى مع قرارات المنظمات الاعلى .

المادة ٢٦ ـ فيما يتعلق بمشكلات سياسة الحزب ، تستطيع منظمات

الحزب الدنيا واعضاء اللجان ان تناقشها بصورة حرة وجدية داخل المنظمات وفي اجتماعات الحزب وان ترفع مقترحاتها الى اجهزة الحزب القيادية ، طالما لم تتخذ هيئة من هيئات الحزب القيادية قرارا بصددها . لكن حالما تتخذ هيئة من هيئات الحزب القيادية قرارا تمسي المنظمات الادنى ملزمة بالخضوع له. واذا وجدت منظمة دنيا ان قرار المنظمة الاعلى لا يلائم الشروط الواقعية في منطقتها او فرعها ، فمن واجبها ان تطلب من المنظمة الاعلى تعديل قرارها . لكن اذا اصرت المنظمة الاعلى على قرارها وطلبت تنفيذه ، كانت المنظمة الادنى ملزمة بتنفيذه بدون شروط .

وفيما يتعلق بمشاكل سياسة الحزب التي ترتدي طابعا قوميا تستطيع منظمات مختلف الفروع والمنظمات المحلية ومسؤولوها ان تناقشها فيما بينها وان ترفع مقترحاتها للهيئة القيادية المركزية ، طالما لم تتخذ هيئة من الهيئات القيادية المركزية قرارا او تصدر بيانا بشأنها . لكن يحظر على هذه المنظمات ان تصدر آراء علنية وان تتخذ قرارات على هواها .

المادة ٢٧ ـ ينبغي على صحف منظمات الحزب في مختلف المستويات ان تنشر القرارات والسياسة الصادرة عن المنظمات المركزية والمنظمات العليا والمنظمات التي في مستواها .

المادة ٢٨ ـ ان تشكيل منظمة حزبية جديدة او حل منظمة حزبية قائمة يتطلب قرارا من المنظمة الاعلى مباشرة .

المادة ٢٩ ـ في سبيل تسهيل قيادة عمل المنظمات المحلية تستطيع لجنة الحزب المركزية اذا ارتأت ضرورة لذلك ان تنشيء مكتبا مركزيا يمثلها في قطاع جغرافي يضم عددا من الاقاليم وعددا من المناطق المستقلة ذاتيا وعددا من البلدات المرتبطة مباشرة بالسلطة المركزية . وتستطيع لجنة الاقليم او لجنة المنطقة المستقلة ذاتيا ، اذا ارتأت ضرورة لذلك ، ان تنشيء لجنة منطقية او منظمة من مستوى اللجنة المنطقية لتمثلها في قطاع يضم عددا من المحافظات وعددا من المحافظات المستقلة ذاتيا ، وعددا من البلدات . كذلك تستطيع لجنة البلدة المرتبطة مباشرة بالسلطة المركزية او البلدة او المحافظة او المحافظةالمستقلة ذاتيا ، اذا ارتأت ضرورة لذلك ، ان تنشيء عددا من اللجان الفرعية لتمثلها في دائرتها .

المادة ٣٠ ـ تستطيع لجان الحزب في مختلف المستويات ان تنشيء حسب حاجتها عددا من الشعب واللجان والهيئات الاخرى لتعمل تحت قيادتها .

الفصل الثالث

منظمة الحزب المركزية

المادة ٣١ ـ ينتخب المؤتمر القومي لخمسة اعوام .

تحدد اللجنة المركزية عدد المندوبين الى المؤتمر القومي وكيفيات انتخابهم والانتخاب لملء المقاعد الشاغرة .

تدعو اللجنة المركزية المؤتمر القومي للانعقاد مرة في السنة . وفي حالات استثنائية تقرر اللجنة المركزية ، فيما اذا كانت هناك حاجة لذلك، تأجيل انعقاد المؤتمر او تسبيقه . وتلزم اللجنة المركزية بدعوة المؤتمر بناء على طلب ثلث المندوبين او ثلث المنظمات على مستوى الاقليم .

المادة ٣٢ ـ وظائف المؤتمر القومي وسلطاته هي التالية :

١ ـ الاستماع الى تقارير اللجنة المركزية ، والهيئات المركزية والتحقق منها .

٢ ـ تقرير خطة الحزب وسياسته .

٣ ـ تعديل نظام الحزب الداخلي .

٤ ـ انتخاب اللجنة المركزية .

المادة ٣٣ ـ تنتخب لجنة الحزب المركزية لخمسة اعوام . يحدد المؤتمر القومي عدد الاعضاء والوكلاء في اللجنة المركزية . يملأ الاعضاء الوكلاء المقاعد التي تشغر في اللجنة المركزية حسب ترتيبهم المسبق .

المادة ٣٤ ـ في الفترات الفاصلة بين دورات المؤتمر القومي ، تقود اللجنة المركزية كل عمل الحزب ، وتنفذ قرارات المؤتمر ، وتمثل الحزب في علاقاته مع الاحزاب السياسية والجمعيات الاخرى ، وتنشىء مختلف هيئات الحزب وتقود نشاطاتها ، وتتكفل بادارة ملاكات الحزب وتوزيعها . تقود اللجنة المركزية ، بواسطة المجموعات التي يشكلها اعضاء الحزب في ادارات الدولة المركزية والجمعيات الشعبية الوطنية ، عمل هذه الادارات والجمعيات .

المادة ٣٥ ـ تتابع منظمات الحزب في جيش تحرير الصين الشعبي عملها طبقا لتعليمات اللجنة المركزية . ويكلف الفرع السياسي العام لجيش تحرير الصين الشعبي بعمل الحزب الايديولوجي والتنظيمي في الجيش تحت قيادة لجنة الحزب المركزية .

المادة ٣٦ ـ يدعو المكتب السياسي للجنة المركزية الدورة العامة للجنة الحزب المركزية للانعقاد مرتين في العام على الاقل .

المادة ٣٧ ـ تنتخب الدورة العامة للجنة المركز المكتب السياسي ولجنته الدائمة وامانة اللجنة المركزية ، كما تنتخب رئيس اللجنة المركزية ونواب رئيسها وامينها العام .

في الفترات الفاصلة بين الدورات العامة للجنة المركزية ، يمارس المكتب السياسي للجنة المركزية ولجنته الدائمة وظائف اللجنة المركزية .

تتكفل امانة اللجنة المركزية بالعمل الجاري للجنة المركزية تحت قيادة المكتب السياسي ولجنته الدائمة .

رئيس اللجنة المركزية ونواب رئيسها هم في الوقت نفسه رئيس المكتب السياسي ونواب رئيسه .

يمكن للجنة المركزية ان تعين رئيسا فخريا لها اذا ارتأت ضرورة لذلك .

الفصل الرابع

منظمة الحزب في الاقاليم والمناطق المستقلة ذاتيا والبلدات المرتبطة مباشرة بالسلطة المركزية والمديريات المستقلة ذاتيا

المادة ٣٨ ـ ينتخب مؤتمر الاقليم والمنطقة المستقلة ذاتيا والبلدة المرتبطة مباشرة بالسلطة المركزية لمدة ثلاثة اعوام .

يحدد عدد المندوبين الى المؤتمرات المناظرة وكيفيات انتخابهم والانتخاب لملء المقاعد الشاغرة من قبل اللجان المناظرة .

يدعى مؤتمر الاقليم والمنطقة المستقلة ذاتيا والبلدة المرتبطة مباشرةبالسلطة المركزية للانعقاد مرة في السنة من قبل اللجنة المناظرة .

المادة ٣٩ ـ يستمع مؤتمر الاقليم والمنطقة المستقلة ذاتيا والبلدة المرتبطة مباشرة بالسلطة المركزية الى تقارير اللجنة المناظرة وبقية الهيئات ويتحقق منها ، ويناقش ويقرر المسائل المتعلقة بالسياسة والعمل اللذين يرتديان طابعا محليا ، وينتخب اللجنة المناظرة والمندوبين الى المؤتمر القومي .

المادة ٤٠ ـ تنتخب لجنة الاقليم والمنطقة المستقلة ذاتيا والبلدة المرتبطة مباشرة بالسلطة المركزية لمدة ثلاثة اعوام . تحدد اللجنة المركزية عدد الاعضاء والاعضاء الوكلاء في اللجان المناظرة ، ويملأ الاعضاء الوكلاء المقاعد الشاغرة حسب ترتيبهم المسبق .

تنفذ لجنة الاقليم والمنطقة المستقلة ذاتيا والبلدة المرتبطة مباشرة بالسلطة المركزية ، في الفترات الفاصلة بين دورات مؤتمر الاقليم والمنطقة المستقلة ذاتيا والبلدة المرتبطة مباشرة بالسلطة المركزية وفي حدود القطاع الجغرافي المناظر ، قرارات الحزب وتعليماته ، وتقود كل العمل ذي الطابع المحلي ، وتنشىء شتى هيئات الحزب وتقود نشاطها ، وتتكفل بادارة ملاكات الحزب وتوزيعها طبقا للقواعد المقررة من قبل اللجنة المركزية ، وتقود عمل مجموعات الحزب في ادارات الدولة والجمعيات الشعبية المحلية ، وترفع تقريرا عن عملها بصورة منتظمة الى اللجنة المركزية .

المادة ٤١ ـ يدعى الاجتماع العام للجنة الحزب في الاقليم والمنطقة المستقلة ذاتيا والبلدة المرتبطة مباشرة بالسلطة المركزية ثلاث مرات على الاقل فيالسنة، وينتخب اللجنة الدائمة والامانة . وتمارس اللجنة الدائمة وظائف اللجنة في الفترات الفاصلة بين اجتماعاتها العامة . وتتكفل الامانة بالعمل الجاري تحت قيادة اللجنة الدائمة .

من الواجب ان تصادق لجنة الحزب المركزية على تسميات امناء الامانة واعضاء اللجنة الدائمة للجنة الاقليم والمنطقة المستقلة ذاتيا والبلدة المرتبطة

مباشرة بالسلطة المركزية . ويجب ان يكون الامناء منتسبين الى الحزب منذ مدة لا تقل عن خمس سنوات .

المادة ٤٢ ـ تتابع منظمة الحزب في المديرية المستقلة ذاتيا عملها تحت قيادة لجنة الاقليم او المنطقة المستقلة ذاتيا .

ينظم مؤتمر الحزب ولجنته في المديرية المستقلة ذاتيا على نفس صورة مؤتمر الحزب ولجنته في الاقليم والمنطقة المستقلة ذاتيا والبلدة المرتبطة مباشرة بالسلطة المركزية .

ينتخب مؤتمر ولجنة المديرية المستقلة ذاتيا لمدة عامين .

ينتخب مؤتمر المديرية المستقلة ذاتيا المندوبين الى مؤتمر الاقليم والمنطقة المستقلة ذاتيا .

تسميات امناء امانة لجنة المديرية المستقلة ذاتيا واعضاء اللجنة الدائمة خاضعة لتصديق اللجنة المركزية . ويجب ان يكون الامناء منتسبين الى الحزب منذ مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

الفصل الخامس

منظمة الحزب في المحافظات والمحافظات المستقلة ذاتيا والبلدات

المادة ٤٣ ـ ينتخب مؤتمر المحافظة والمحافظة المستقلة ذاتيا والبلدة لمدة عامين .

عدد المندوبين الى هذه المؤتمرات وكيفيات انتخابهم والانتخاب لملء المقاعد الشاغرة تحدد من قبل اللجان المناظرة .

يدعى مؤتمر المحافظة او المحافظة المستقلة ذاتيا او البلدة مرة في السنة من قبل اللجنة المناظرة .

المادة ٤٤ ـ يستمع مؤتمر المحافظة والمحافظة المستقلة ذاتيا والبلدة الى تقارير اللجنة المناظرة وبقية الهيئات ويتحقق منها ، ويناقش ويقرر السياسة والعمل ذا الطابع المحلي ، وينتخب لجنة المحافظة والمحافظة المستقلة ذاتيا والبلدة ، وكذلك المندوبين الى مؤتمر الاقليم والمنطقة المستقلة ذاتيا .

لا ينتخب مؤتمر المحافظة والمحافظة المستقلة ذاتيا والبلدة التابعة للمديرية المستقلة ذاتيا سوى المندوبين الى مؤتمر المديرية المستقلة ذاتيا .

المادة ٤٥ ـ تنتخب لجنة المحافظة والمحافظة المستقلة ذاتيا والبلدة لمدة عامين .

عدد الاعضاء والاعضاء الوكلاء في هذه اللجان يحدد من قبل لجنة الاقليم والمنطقة المستقلة ذاتيا ، ويملأ الوكلاء المقاعد الشاغرة حسب ترتيبهم المسبق .

في الفترات الفاصلة بين مؤتمر المحافظة والمحافظة المستقلة ذاتيا والبلدة،

تنفذ اللجنة المناظرة قرارات الحزب وتعليماته ، وتقود كل العمل ذي الطابع المحلي ، وتنشىء مختلف هيئات الحزب وتقود نشاطاتها ، وتتكفل بادارة وتوزيع ملاكات الحزب طبقا للقواعد المقررة من قبل اللجنة المركزية ، وتقود عمل مجموعات الحزب في الادارات والمنظمات الشعبية المحلية ، وتقدم تقريرا بصورة منتظمة عن نشاطاتها للجنة الحزب الاعلى .

المادة ٤٦ ـ يدعى الاجتماع العام للجنة المحافظة والمحافظة المستقلة ذاتيا والبلدة اربع مرات في السنة على الاقل .

وينتخب اللجنة الدائمة والامناء ، وفي حال الضرورة الامانة . وتمارس اللجنة الدائمة وظائف اللجنة في الفترات الفاصلة بين اجتماعاتها العامة . ويهتم الامناء والامانة بالعمل الجاري تحت قيادة اللجنة الدائمة .

تسميات امناء الامانة واعضاء اللجنة الدائمة للجنة المحافظة والمحافظة المستقلة ذاتيا والبلدة خاضعة لتصديق لجنة الاقليم او المنطقة المستقلة ذاتيا . وفي المدن التي تضم اكثر من ٥٠٠،٠٠٠ نسمة وفي المدن الصناعية الهامة ، تكون خاضعة لتصديق لجنة الحزب المركزية . ويجب ان يكون امناء لجنة المحافظة والمحافظة المستقلة ذاتيا والبلدة منتسبين الى الحزب منذ مدة لا تقل عن عامين . وفي المدن التي تضم اكثر من ٥٠٠،٠٠٠ نسمة وفي المدن الصناعية الهامة ، يجب ان يكون امناء لجنة البلدة منتسبين الى الحزب منذ مدة لا تقل عن خمسة اعوام .

الفصل السادس

منظمة القاعدة في الحزب

المادة ٤٧ ـ تنشأ منظمة القاعدة في مصنع او منجم او اي مشروع آخر ، في ناحية او ناحية قومية ، في كومونة، في تعاونية انتاجية زراعية ، في دائرة حكومية او مدرسة او حي ، في سرية من جيش تحرير الصين الشعبي ، او في غيرها من وحدات القاعدة ، اذا كانت هذه الوحدة تضم ثلاثة من اعضاء الحزب على الاقل .

اذا كانت وحدة القاعدة تعد اقل من ثلاثة اعضاء حزبيين ، لا يمكن انشاء منظمة قاعدة فيها ، لكن يمكن انشاء مجموعة تضم الاعضاء والمتدربين ، او ينضم هؤلاء الاخيرون الى منظمة القاعدة في وحدة مجاورة .

المادة ٤٨ ـ الشكل التنظيمي لمنظمة القاعدة هو التالي :

١ ـ منظمة القاعدة التي يبلغ او يتجاوز عدد اعضائها المئة ، تستطيع ، بقرار من لجنة الحزب الاعلى مباشرة ، ان تعقد مؤتمرا او هيئة عامة بهدف انتخاب لجنة الحزب القاعدية . وتحت هذه اللجنة يشكل على اساس الوحدة الانتاجية او مكان العمل او مكان السكن عدد من الخلايا العامة او الخلايا .

وتحت الخلية العامة يمكن تشكيل عدد من الخلايا . لجنة الخلية العامة تنتخب من قبل الهيئة العامة او المؤتمر . ولجنة الخلية تنتخب من قبل الهيئة العامة . يحق للجنة الحزب القاعدية وللجنة الخلية العامة تصديق قرارات الخلايا المتعلقة بقبول الاعضاء والعقوبات الانضباطية المتخذة بحقهم .

في حالات استثنائية تستطيع منظمة القاعدة التي يقل عدد اعضائها عن المئة ان تشكل لجنة حزبية قاعدية بناء على قرار من اللجنة الاعلى مباشرة .

٢ ـ كل منظمة قاعدة يبلغ او يتجاوز عدد اعضائها الخمسين تستطيع، بقرار من اللجنة الاعلى مباشرة ، ان تعقد هيئة عامة او مؤتمرا لانتخاب لجنة الخلية العامة ، وتحت لجنة الخلية العامة ، وعلى اساس الوحدة الانتاجية او مكان العمل او مكان السكن ، ينشأ عدد من الخلايا. ويحق للجنة الخلية العامة تصديق قرارات الخلايا المتعلقة بقبول الاعضاء والعقوبات الانضباطية المتخذة بحقهم .

في حالات استثنائية يمكن انشاء لجنة خلية عامة بناء على قرار من اللجنة الاعلى مباشرة في مكان تقتضي فيه ذلك حاجة العمل ، رغم كون عدد الاعضاء يقل عن الخمسين ، او في مكان لا حاجة فيه لانشاء لجنة حزبية قاعدية ، رغم كون عدد الاعضاء يبلغ او يتجاوز المئة .

٣ ـ تستطيع منظمة القاعدة التي يقل عدد اعضائها عن الخمسين ، بقرارمن لجنة الحزب الاعلى مباشرة ، ان تعقد هيئة عامة لانتخاب لجنة الخلية ، ويحق لها اتخاذ قرارات بصدد قبول الاعضاء والعقوبات بحقهم .

٤ ـ تحت لجنة الخلية العامة او الخلية ، يمكن ان توجد مجموعات .

المادة ٤٩ ـ ينعقد مؤتمر منظمة القاعدة التي انشأت لجنة حزبية قاعدية مرة في السنة على الاقل . وتنعقد الهيئة العامة او مؤتمر الخلية العامة مرتين في السنة على الاقل . وتنعقد الهيئة العامة للخلية مرة كل ثلاثة اشهر على الاقل .

يستمع مؤتمر منظمة القاعدة او هيئتها العامة الى تقارير لجنة الحزب في القاعدة ولجنة الخلية العامة ولجنة الخلية ويتحقق منها ، ويناقش ويقرر مسائل العمل في وحدته الخاصة ، وينتخب لجنة الحزب في القاعدة ولجنة الخلية العامة ولجنة الخلية والمندوبين الى مؤتمر الهيئة الاعلى .

تنتخب لجنة الحزب في القاعدة او لجنة الخلية العامة او لجنة الخلية لمدة عام . ويحدد عدد اعضاء لجنة الحزب في القاعدة او لجنة الخلية العامة او لجنة الخلية من قبل لجنة الحزب الاعلى مباشرة .

تنتخب لجنة الحزب في القاعدة امينا وامناء معاونين يتراوح عددهم بين واحد واربعة ، وتستطيع ان تنتخب لجنة دائمة اذا رات ضرورة لذلك . وتنتخب لجنة الخلية العامة او الخلية امينا ، وتستطيع ان تنتخب علاوة على ذلك امناء معاونين يتراوح عددهم بين واحد وثلاثة اذا كانت هناك ضرورة لذلك .

تنتخب الخليـة التي يقل عدد اعضائها عن العشرة امين خليـة فقط ، او امينـا وامينـا معاونـا . ولا يمكـن ان تشكل لجنة خلية .

تنتخب مجموعة خلية الحزب رئيس مجموعة ، وتستطيع ان تنتخب فضلا عـن ذلـك نائبا لرئيس المجموعـة اذا كانت هناك حاجة لذلك .

المادة ٥٠ ـ من واجب المنظمات القاعدية الحزبيـة ان تقيم صلات وثيقـة توحـد العمال والفلاحيـن والمثقفين من جهـة ، والحزب وهيئات الحـزب القياديـة من جهة ثانية . والمهام الجاريـة التي تقع على عاتق منظمـات القاعـدة هـي التاليـة :

١ ـ الدعاية والعمل التنظيمي بين الجماهير ، وتطبيق وجهات نظر الحزب ومختلف قرارات المنظمـة الاعلى .

٢ ـ الانتباه الدائم الى مشاعر ومطالب الجماهير ، ونقلها الـى المنظمـة الاعلى ، والاهتمـام بالحيـاة الماديـة والثقافية للجماهير ، والسعي لتحسينها .

٣ ـ جلب منتسبيـن جدد ، وجمع الاشتراكات ، والتحري عن صفـات الاعضاء وتقييمها ، وتطبيق انضباط الحزب بيـن الاعضاء .

٤ ـ تنظيم دراسـة الماركسية ـ اللينينية ودراسة تجارب الحـزب وسياسته بيـن اعضاء الحزب ، ورفع المستوى الايديولوجي والسياسي لاعضـاء الحـزب .

٥ ـ قيادة الجماهير الى المساهمة النشيطة في حياة الدولة السياسية .

٦ ـ قيادة الجماهير الى اطلاق نشاطهـا ومبادهتها،وتعزيز انضباط العمل، وضمـان انجاز خطة الانتاج وخطة العمل .

٧ ـ تطوير النقد والنقد الذاتي ، وفضح العيوب والاخطاء فـي العمـل وتصفيتهـا ، والمكافحـة الشديدة لاعمال خرق القوانين والانظمة وعدم الانضباط والفساد والتبذيـر والبيروقراطية .

٨ ـ تثقيف اعضاء الحزب والجماهير في سبيل رفـع مستـوى يقظتهم ، والتأهب الدائم للنضال ضد تخريب الاعداء الطبقيين .

المادة ٥١ ـ من واجب منظمـة القاعدة في مشروع او ناحيـة ريفيـة او مدرسـة او وحدة عسكريـة ان تقود وتراقب الادارة والمنظمات الشعبيـة فـي وحدتهـا حتى تحقق بصورة نشيطـة قرارات منظمـات الحزب العليـا وادارات الدولة العليا ، وتحسن بلا انقطاع عمل الوحدة .

لا تستطيع المنظمـة القاعدية الحزبية في المؤسسات العامة ، نظرا الـى الشروط الخاصـة التي يتم فيها عمل هذه المؤسسات ، لا ان تقود ولا ان تراقب هذا العمل ، لكـن من واجبهـا ان تركز مراقبتهـا على الحالة الايديولوجيـة والسياسيـة لكل عضو حزبي (بمـا فيه المسؤولون عن هذه المؤسسات)، ومن واجبهـا علاوة على ذلـك ان توجه اهتمامـا متواصلا الى تحسين عمل هـذه المؤسسات ، وان تعزز انضباط العمل ، وتكافح البيروقراطية ، وتعلم دون تأخير المسؤوليـن في هذه المؤسسات عـن العيوب الملحوظة في العمل وترفع تقريرا عنهـا الى منظمـة الحزب الاعلى .

الفصل السابع

هيئة الرقابة الحزبية

المادة ٥٢ ـ تنشىء لجنة الحزب المركزية جميع لجان الحزب في الاقليم والمنطقة المستقلة ذاتيا والمحافظة والمحافظة المستقلة ذاتيا والبلدة ، لجنة للرقابة . وتنتخب لجنة الرقابة التابعة للجنة المركزية من قبل هذه الاخيرة في دورتها العامة . وتنتخب لجنة الرقابة المحلية من قبل لجنة الحزب التي في مستواها في اجتماعها العام مع تصديق لجنة الحزب الاعلى مباشرة .

المادة ٥٣ ـ مهام لجنة الرقابة التابعة للجنة المركزية ولجان الرقابة المحلية هي التالية : ان تدرس بانتظام وتحل قضايا الاعضاء الحزبيين الذين خالفوا النظام الداخلي او انضباط الحزب ، والاخلاق الشيوعية ، وقوانين الدولة او مراسيمها ، وان تصدق او تلغي العقوبات المتخذة بحق اعضاء الحزب ، وان تستلم وتدرس شكاوى اعضاء الحزب واستئنافاتهم .

المادة ٥٤ ـ تتابع لجان الرقابة الحزبية في مختلف المستويات عملها تحت قيادة اللجان الحزبية المناظرة .

يحق للجنة رقابية عليا ان تراقب عمل لجنة رقابية دنيا ، وان تصدق او تعدل قرارات هذه الاخيرة بصدد مختلف القضايا . ومن واجب لجنة الرقابة الادنى ان تقدم للجنة الرقابة الاعلى تقارير عن عملها وتقارير امينة عن مخالفات الانضباط التي ارتكبها الاعضاء .

الفصل الثامن

العلاقة بين الحزب ورابطة الشبيبة الشيوعية

المادة ٥٥ ـ تمارس رابطة الشبيبة الشيوعية عملها تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني . وتقود لجنة الحزب المركزية لجنة الرابطةالمركزية . ومنظمات الرابطة المحلية تقاد في آن واحد من قبل المنظمات المناظرة في الحزب والمنظمات العليا في الرابطة .

المادة ٥٦ ـ رابطة الشبيبة الشيوعية هي مساعد للحزب . ومن واجب منظمات الرابطة ، في جميع ميادين البناء الاشتراكي ، ان تكون الداعية والمنفذة النشيطة لسياسة الحزب وقراراته . ومن واجب منظمات الرابطة، في النضال لتطوير الانتاج وتحسين العمل وفضح العيوب والاخطاء في العمل وتصفيتها ، ان تقدم للحزب مساعدة فعالة ، وينبغي عليها ان ترفع مقترحاتها الى منظمات الحزب المعنية .

المادة ٥٧ ـ من واجب منظمات الحزب في جميع المستويات ان تعيرانتباها كبيرا لعمل الرابطة الايديولوجي والتنظيمي ، وان تقودها لكي تربي مجموع اعضائها بالروح الشيوعية وتثقفهم بالنظرية الماركسية ـ اللينينية ، وان تسهر على ان تكون للرابطة صلات وثيقة بجماهير الشبيبة الواسعة ، وان تركز انتباهها دوما على اختيار وتكوين ملاكات الهيكل القيادي للرابطة .

المادة ٥٨ ـ عندما يقبل عضو من الرابطة في الحزب ثم يصبح عضوا فيه ، ينبغي ان يترك الرابطة الا اذا كان يشغل فيها منصبا قياديا او مهمة خاصة .

الفصل التاسع

مجموعات الحزب في المنظمات الخارجة عن الحزب

المادة ٥٩ ـ ينبغي تشكيل مجموعة حزبية في الهيئة القيادية لكل ادارة حكومية او جمعية شعبية تضم اكثر من ثلاثة اعضاء حزبيين مكلفين بعمل مسؤول . ومهمة المجموعة الحزبية هي العمل على تطبيق سياسة الحزب وقراراته في هذه الادارات او الجمعيات ، وتوطيد اتحاده مع الملاكات غير الشيوعية ، واقامة صلات وثيقة مع الجماهير وتوطيد انضباط الحزب والدولة، ومكافحة النزعة البيروقراطية .

المادة ٦٠ ـ يعين اعضاء المجموعة الحزبية من قبل لجنة الحزب المختصة . وتسمى المجموعة امينا ، واذا اقتضى الامر ، امينا معاونا .

المجموعة ملزمة بالخضوع في جميع المسائل لقيادة لجنة الحزب المختصة .

تقرير عن تعديلات نظام الحزب الداخلي

بقلم : تينغ سياو ـ بينغ

مرّ اكثر من احد عشر عاما منذ انعقاد المؤتمر القومي السابع للحزب في نيسان ١٩٤٥ . وقد طرات على الحزب والبلاد اثناء هذه الحقبة تغيرات كبيرة . فقد تمكن الحزب المتحالف مع الشعب من هزم جيوش تشيانغ كاي ـ شيك والاطاحة بهيمنة الامبريالية والاقطاعية والراسمالية وتأسيس جمهورية الصين الشعبية . وبعد ذلك سارت البلاد في طريق الاصلاحات الديمقراطية والتحويل الاشتراكي . هذه الانتصارات الساطعة تثبت صحة الخط السياسي الذي حدده المؤتمر السابع ، وصحة القيادة السياسية للجنة المركزية ، وصحة الخط التنظيمي الذي حدده المؤتمر السابع . وسوف اعرض في هذا التقرير ، باسم اللجنة المركزية ، تعديلات النظام التي باتت ضرورية بنتيجة التبدلات الطارئة على وضع الحزب .

ـ ١ ـ

لقد جرى تحرير مشروع النظام الداخلي الجديد بعد ان ناقشته منظمات الحزب في مختلف انحاء البلاد وبعد ان ادخلت عليه تعديلات كثيرة . واذا قورن هذا المشروع بالنظام الداخلي الذي اقره المؤتمر السابع ، ما وجدنا فيه اي فرق من حيث المبادىء الاساسية ، وبالمقابل طرات على مضمونه العيني عدة تغييرات بعضها يرتدي طابعا مبدئيا .

ففي يوم انعقاد المؤتمر السابع لم تكن ثورتنا قد حققت بعد النصر النهائي.

وكانت حكومة تشيانغ كاي ـ شيك تسيطر ، والقوات اليابانية تحتل معظم ارجاء البلاد . وكان عدد اعضاء حزبنا ١،٢١٠،٠٠٠ معظمهم يقيمون في المناطق المحررة ، والبقية يعملون في السر .

اما اليوم فقد تبدل الوضع تماما . فقد حررنا البلاد ووحدناها وانجزنا لا مهام الثورة الديموقراطية البورجوازية فحسب ، بل حققنا ايضا جوهر مهام مرحلة الثورة الاشتراكية . وقد تبدلت العلاقات الطبقية بنتيجة ذلك . واصبحت الطبقة العاملة الطبقة القائدة للامة ، وتحول الفلاحون من شغيلة فرديين الى شغيلة تعاونيين ، وامست البورجوازية كطبقة في سبيلها الى الزوال .

وقد تغير ايضا وضع الحزب . فقد اصبح حزبا في السلطة ، وامتد تنظيمه الى مختلف ارجاء البلاد . وتضاعف عدد اعضائه اكثر من تسعة امثال عما كان عليه يوم انعقاد المؤتمر السابع وحوالي ثلاثة امثال ما كان عليه في عام ١٩٤٩ .

ان وضع الحزب في السلطة يفرض علينا امتحانات جديدة . وقد استطعنا بوجه عام ان نجتازها بنجاح خلال الاعوام السبعة المنصرمة . ولم يوفر غالبية الاعضاء جهودهم . لكن وضع الحزب في السلطة ينذر باشاعة البيروقراطية بين الرفاق ، ويعرض منظمات الحزب واعضاءه لخطر الابتعاد عن الواقع والجماهير . والميل الى الابتعاد عن الواقع والجماهير ، هذا الميل الذي تزايد بدل ان يتناقص، يؤدي بالضرورة الى النزعة الذاتية ، اي الى الدوغمائية والتجريبية ، هذين العيبين اللذين تزايدا بدل ان يتناقصا .

ان وضع الحزب في السلطة قابل ايضا لان يثير لدى الشيوعيين شعور العجب والكبرياء . فبعضهم ، اذا ما حقق بعض النجاح في عمله ، يعتبر نفسه فوق الاخرين ، فوق الجماهير ، وبوجه خاص فوق اللاشيوعيين ، كما لو ان لقب الشيوعي وحده يكفي لوضعه فوق الجماهير اللاشيوعية . ويحب بعضهم الاخر ان يتصرف تصرف الاستاذ تجاه الجماهير ، فيوزع عليها الاوامر والتعليمات ولا يبالي بمشورتها . وهذه نزعة عصبوية ضيقة الافق ، نزعة خطرة تبعدنا عن الجماهير .

وبهدف معالجة هذا الوضع ينبغي على الحزب ان يناضل ضد النزعة البيروقراطية والذاتية والعصبوية ، وان يتحرس دوما من خطر الابتعاد عن الواقع والجماهير . وهذا يقتضي ، علاوة على تعزيز تربية الاعضاء الايديولوجية، توطيد قيادة الحزب ، وايجاد انظمة مناسبة في مؤسسات الدولة والحزب لتسهيل ممارسة رقابة حازمة على منظمات الحزب واعضائه .

اننا بحاجة الى هذه الرقابة الداخلية ، لكننا بحاجة ايضا الى رقابة تأتي من الجماهير الشعبية ومن الاوساط غير الحزبية على منظماتنا واعضائنا . والنقطة الاساسية في كلتا الحالتين هي تطوير الحياة الديمقراطية في الحزب والامة وتوسيع تطبيق اسلوب الحزب التقليدي في العمل الذي هو « اسلوب العمل على توحيد النظرية والممارسة ، واقامة صلة وثيقة مع الجماهير وممارسة النقد الذاتي » كما بين الرفيق ماوتسي تونغ .

هذا التبدل في وضع الحزب والدولة هو الذي املى التعديلات المقترحة على النظـام الداخلـي .

وعلاوة على ذلك راكمنا ، منذ المؤتمر السابع ، تجارب جديدة كثيرة فيما يتعلق باقامة صلات وثيقة مع الجماهير الشعبية ، وبالعمـل التنظيمي بين هـذه الجماهير ، وباكتساب القوى الديموقراطية من خارج الحـزب ، وبقيادة العمـل الحكومي والاقتصادي ، وبتطوير الحزب وتوطيده لنفسه . هذه التجاربالجديدة لا بد لها ، هي ايضا ، ان تجـد انعكاسها في النظام الداخلي .

- ٢ -

طرات على البرنامج العام لمشروع النظام الداخلي ، بالمقارنة مـع البرنامج العام للنظام القديم ، تغييرات هامة ، ولا سيمـاعلى الصعيد السياسي . وهـذا شيء مفهوم . فالبرنامج العام لنظام الحزب الداخلي هو البرنامـج السياسـي والتنظيمي الاساسي للحزب . ولما كان الوضع السياسي في البلاد قد تبدل مـن اساسه ، لذا فمن الواجب ان يتبدل ايضا برنامجنا العام من اساسه . وقد تناول الرفيق ليـو شاوشي الجانب السياسي ، واوفاه حقه . لكن النقطة التي ما تـزال تحتاج الى المزيد من الشرح هي بالدرجة الاولى مسألة خط الجماهير .

ان خط الجماهير ليس مسألة جديدة في عمل حزبنا . لكن اذا كنا نرى ان هناك حاجة للحديث عنه مجددا فهذا ، اولا ، لان خط الجماهير مسألة اساسية بالنسبة الى عمل الحزب التنظيمي . وبمـا ان غالبية اعضاء حزبنا قد قبلوا فيه بعـد المؤتمر السابع ، وبمـا ان الممارسة قد دلت على ان عددا من رفاقنـا لـم يطبقوا حتى النهاية خط الجماهير ، لذا فان العمل التثقيفي الـذي بذل داخـل الحزب بهذا الخصوص يبدو لنـا بعيدا عن ان يكون كافيا . ثانيا ، ان تجـارب نضال الحزب في الاعوام الاحد عشر المنصرمة قد اعطت خط الجماهير مضمونا اغنى واعمق . ولهذا الح البرنامج العام لمشروع النظام الداخلي على ان من واجب الحزب في عمله ان يستمر فـي رفـع تقليد خط الجماهير عاليـا ، وعلـى ان هذه المهمة قد اخذت دلالة اكبر بعد ان اصبح الحزب في السلطة .

فما خط الجماهير اذن ؟ ان له ، باختصار ، معنى مزدوجا : فهو يعنـي ، من جهة اولى ، ان على الجماهير الشعبية ان تحرر نفسها بنفسها ، وان كلمهمة الحـزب تكمـن في ان يخدم من كل قلبه الجماهير الشعبية ، وان دوره القيادي بيـن الجماهير هو ان يرشدها الى الطريق الصحيح في نضالاتها وان يساعدهـا على ان تتحرك للعمل هي نفسها لتخلق حياة سعيدة . اذن فلا غنى للحـزب عـن الالتحام بالجماهير ، والاعتماد عليها، وعدم الابتعاد عنها ، وعدم الوقوف فوقها، وعن استشارتها باستمرار ، ومشاركتها افراحها وآلامها . ويعني ، من الجهـة الثانية ، ان عمل الحزب القيادي يمكن ان يستمر في الطريق الصحيح تبعا لالتزامه او عدمه بمبدأ « الانطلاق من الجماهير للعودة الى الجماهير » . هذا المبدأ هو على حد تعريف الرفيق ماوتسي تونغ : « تعميم (تنسيق وتنهيج بعد دراسة معمقة)

افكار الجماهير (التي هي آراء مشتتة وغير منظمة) وارجاع هذه الافكار بعد صياغتها الى الجماهير مع تفسيرها وترويجها الى ان تجعل منها الجماهير افكارا لها وتمحضها تأييدها وتترجمها في العمل ، والتحقق في عمل الجماهير بالذات من صحة هذه الافكار . ومن المناسب بعد ذلك تعميم افكار الجماهير مرة اخرى وارجاع هذه الافكار الى الجماهير من جديد لتكسب تأييدها الحازم.. وينبغي ان تتكرر العملية نفسها من جديد دوما ودوما . وبهذه الصورة ،وعند كل مواجهة جديدة مع الجماهير ، تصبح هذه الافكار صحيحة وحية وغنية اكثر فأكثر » .

ان لخط الجماهير دلالة بالغة العمق نظرية وعملية معا بالنسبة الى عمل حزبنا . لقد اعترفت الماركسية دوما بأن الجماهير الشعبية هي التي تبدع التاريخ في التحليل الاخير . وعلى الطبقة العاملة ان تعتمد على جماهير طبقتها وكذلك على سائر الجماهير الكادحة لتؤدي رسالتها التاريخية ، ان تحرر نفسها بتحريرها في الوقت ذاته جميع الشغيلة . وكلما تطور وعي الجماهير الشعبية ونشاطها وروحها الخلاقة ، تطور عمل الطبقة العاملة . ولهذا فان حزب الطبقة العاملة ، بعكس الاحزاب البورجوازية ، بدلا من ان يعتبر الجماهير الشعبية اداة ، يعتبر نفسه عن وعي اداة تستخدمها الجماهير الشعبية لتنجز مهمة تاريخية محددة في مرحلة تاريخية محددة . ان الحزب الشيوعي جسم متحد، مؤلف من العناصر المتقدمة من الطبقة العاملة والجماهير الشعبية . ودوره القيادي الكبير ازاء هذه الجماهير حقيقة لا يرقى اليها الشك . لكن اذا كان قد امكنه ان يصبح فصيلة طليعة وان يقود الجماهير الشعبية بنجاح ، فهذا فقط وعلى وجه التحديد لانه جعل من نفسه خادما كله تفان للجماهير الشعبية، ولانه يعكس ارادتها ومصالحها ، ولانه يساعدها على تنظيم نفسها للنضال في سبيل تحقيق مصالحها وارادتها . ان القبول التام بهذا المفهوم عن الحزب يعني الاعتراف بأن الحزب لا يملك حقا في الوقوف فوق الجماهير الشعبية ولا في توزيع النعم ، ولا في احتكار العمل كله ، ولا في اكراه الجماهير بواسطة الاوامر والتعليمات . يعني اخيرا الاعتراف بأنه لا يملك الحق في ان يجعل من نفسه استاذا كبيرا وفي ان يتصرف تصرف السيد الكبير تجاه الجماهير الشعبية .

بدون فهم صحيح لمبدأ « الانطلاق من الجماهير للعودة الى الجماهير » لا يمكن حل مسألة العلاقة بين الحزب والجماهير الشعبية . ان الممارسة تدل على ان الكثيرين لا يفتقدون الرغبة في خدمة الشعب ، ومع ذلك لا يمنعهم هذا من اداء عملهم على وجه سيىء ملحقين بالتالي اذى بالغا بالجماهير الشعبية . وهم لا يستنكفون عن استشارة الجماهير والتعلم منها الا لانهم يحسبون انفسهم عناصر متقدمة ، زعماء ، اوسع علما بما لا يقاس من الجماهير . وبدلا من ان يستخلصوا الدروس من اخطائهم وعثراتهم ، يقولون لانفسهم ان هذه الإخطاء والعثرات يرجع سببها الى حالة الجماهير المتخلفة . ان الاضرار التي الحقها هؤلاء الذاتيون بالحزب والثورة والشعب لا تحصى . والذاتيون لا يفهمون ان

الذين يعرفون كيف يتعلمون في مدرسة الجماهير هم وحدهم الجديرون بأن يكونوا معلمين لها ، وانهم لا يكونون معلمين الا بقدر ما يبقون تلاميذ ، وان من واجب الحزب واعضائه ان يقوموا بفرز تجارب الجماهير وان يركزوا حكمة الجماهير ليعطوها اتجاها صحيحا وليقودوها في طريق التقدم . هذا لا يعني اننا اتباعيون او ذيليون . فأفكار الجماهير ليست بالضرورة صحيحة وناضجة جميعها . وعندما نتحدث عن فرز تجارب الجماهير وتركيزها فلا نعني بذلك تجميعها فحسب. اذ لا بد ايضا من تنظيمها وتحليلها ونخلها وتقطيرها . والقائد ، مهما يكن عبقريا ، لا يستطيع ان يقود الجماهير في الطريق الصحيح الا اذا درس تجاربها وافكارها . وهو مهدد بأن يسير في الطريق الخاطىء اذا لم ينظم ويحلل وينخل آراءها .

ان تحول حزبنا الى حزب في السلطة ، كما ذكرنا آنفا ، قد زاد من خطر الابتعاد عن الجماهير . ولهذا فان تعميم خط الجماهير واشاعته في الحزب قاطبة وتطبيقه بوعي من قبل الحزب كله هو في الساعة الراهنة عمل حاسم الاهمية .

ان البيروقراطية هي اخطر مظهر من مظاهر الابتعاد عن الجماهير وعن الواقع. فالكثير من الاجهزة القيادية في الدولة والحزب تعيش فوق منصة ، وتخاطب الجماهير من عل ، ولا تتنازل للتحري عن اوضاعها وشروط عملها . وبدلا من ان تنطلق من الشروط الموضوعية ومن الممارسة العينية للجماهير الشعبية لتدرس وتقرر العمل ، تنطلق من معطيات خاطئة ومن نظرات خيالية ومن رغبات ذاتية لتقرر العمل على نحو ذاتي . وعندما تنفذ توجيهات اللجنة المركزية ، لا تستشير الجماهير ولا تأخذ بعين الاعتبار شروط المكان والزمان الخاصة ، بل تنفذها تنفيذا ميكانيكيا اعمى .

ان الكثيرين من الرفاق المسؤولين يقضون معظم وقتهم في دراسة المستندات والبرقيات، وفي عقد اجتماعات كثيرة وغير مجدية، ولا يسعون الى سبر حاجات الجماهير ودراسة تجاربها ، ولهذا يسقطون بالضرورة في النزعة المكتبية السطحية والاهتمام بتوافه الامور والشكليات . والكثيرون من الرفاق القياديين يحبون تضخيم اجهزتهم ، وهذا ما يجعل طلبات الجماهير وآراءها تصل اليها بصعوبة ومتأخرة ومشوهة . وكذلك بالنسبة الى تعليمات هذه الاجهزة الموجهة الى الجماهير .

وتتجلى النزعة البيروقراطية ايضا لدى بعض الملاكات في شعور الكبرياء والعجب . فهي تبالغ في اهمية دورها الشخصي ، وتعلق اهمية كبيرة على سلطتها الشخصية ، ولا تعير اذنا صاغية الا للمديح والتملق ، ولا تتحمل الناس الذين يراقبون وينتقدون . بل ان بعضها لا يحجم حتى عن خنق النقد والانتقام من ممارسيه . ان مثل هذا الاسلوب يعكس العلاقة بين الحزب والشعب، وهو في جوهره اسلوب معاد للشعب .

ومن المظاهر الاخرى للبيروقراطية النزعة الاستبدادية . فالكثير من ملاكات

الحزب ومنظماته لا تستشير الجماهير قبل اتخاذ قراراتها وصياغة تعليماتها. ولا تعتمد في تطبيقها على الاقناع ، وانما على الاوامر .

ان وجود هذه الوقائع يثبت ان خط الجماهير ما يزال بعيدا عن ان يكون قد طبق تطبيقا صحيحا وحتى النهاية في عمل الحزب . والتخلص من لطخات النزعة البيروقراطية يتطلب نضالا طويلا . وهذا ما اكد عليه البرنامج العام لنظام الحزب الداخلي . لكن « الوعظ » لا يكفي وحده لحل هذه المسألة . انما ينبغي ان تكون هناك مجموعة من التدابير ،وهي:

١ ــ ينبغي تشديد اللهجة على موضوعة خط الجماهير في نشرات الحزب وصحافته .

٢ ــ ينبغي تحسين منهج العمل في الهيئات القيادية على مختلف المستويات، بحيث يستطيع المسؤولون عنها تكريس وقت اكبر للاتصال بالجماهير ولدراسة تجاربها وآرائها ، بدلا من الاكتفاء بدراسة المستندات وعقد الاجتماعات في حجرة مغلقة . كما ينبغي انقاص حجم الهيئات القيادية وتقليص عدد موظفيها.

٣ ــ ينبغي ان تتقدم الحياة الديمقراطية في الحزب والامة وتتكامل باستمرار ، بحيث تتاح للمنظمات الدنيا في الحزب والدولة امكانية الانتقاد وسهولته في الوقت المناسب وبدون خوف .

٤ ــ ينبغي تعزيز عمل الرقابة في الحزب والدولة ، وفضح كل اثر من اثار البيروقراطية في الوقت المناسب ، وتطبيق العقوبات بحق كل من يخرق القوانين وانضباط الحزب .

٥ ــ ينبغي ان تستخدم المنظمات المحلية ومنظمات مختلف فروع الحزب التجارب المتعلقة بتحديد اسلوب عمل الحزب ، وان تحدد دوريا ، بطريق النقد والنقد الذاتي ذي الطابع الجماهيري ، اسلوب العمل الحزبي ، وان تتحقق بوجه خاص من تطبيق خط الجماهير .

ومن الواجب ، في النضال في سبيل تطبيق خط الجماهير ، التعاون مع اللاشيوعيين . ودفعهم الى المساهمة في هذا النضال . ان رفاقا كثيرين ما يزالون ينفرون الى اليوم من التعاون مع اللاشيوعيين . وهذه في الواقع نزعة عصبوية فادحة الضرر . وينبغي على اولئك الرفاق ان يفهموا ان التعاون مع الاحزاب الديمقراطية والديمقراطيين اللاحزبيين هو تعاون طويل النفس .وهذا التعاون كفيل ، في بعض الحالات ، بتحويل الديمقراطيين من ممثلين للبورجوازية والبورجوازية الصغيرة الى اشتراكيين . ثم ان هؤلاء الديمقراطيين اقدر من اعضاء الحزب بالذات على ممارسة الرقابة تجاهنا . وهم قادرون على كشف اخطاء ونواقص في عملنا ما كنا لننتبه اليها لولاهم .

ان دورنا اذن هو توسيع التعاون مع الاوساط اللاشيوعية حتى يتاح لها ان تلعب دورا اكبر في النضال ضد النزعة البيروقراطية وفي مختلف شؤون الدولة .

ان المركزية الديمقراطية هي المبدأ اللينيني التنظيمي لحزبنا ، كما انها تطبيق لخط الجماهير في حياة حزبنا . فالحزب لا يقيم صلة عميقة مع الجماهير الشعبية الواسعة الا باعتماده على عمل كل الاعضاء وكل المنظمات الحزبية . وعمل الاعضاء والمنظمات الدنيا هو على وجه التحديد جمع آراء الجماهير الشعبية وتجاربها ، ونقل توجيهات الحزب اليها حتى تتبناها ، وتنظيمها حتى تنفذها . ولهذا فان العلاقة الصحيحة بين المنظمة والعضو ، بين المنظمة الاعلى والمنظمة الادنى ، بين المنظمة المركزية والمنظمة المحلية ،لها ، بصدد مسألة المركزية الديمقراطية ، اهمية كبيرة جدا .

لقد عرف حزبنا ، في الايام الانتهازية « اليسارية » انحرافا في العلاقات بين المنظمة الاعلى والمنظمة الادنى . فقد كانت المركزية مبالغا فيها ، ولم يكن للمنظمة الادنى اي حق في مواجهة او مخاطبة المنظمة الاعلى . ولم يكن المسؤولون في المنظمات العليا يهملون الاستماع الى تقارير المنظمات الدنيا وآرائها فحسب ، بل كانوا لا يحجمون عن « الانتقام » من الذين يصدرون آراء مغايرة لآرائهم ، وان كانت صحيحة ومنطلقة من الوقائع .

لكن هذا الوضع تبدل . فالكثير من توجيهات اللجنة المركزية وتعليماتها تنزل اليوم الى المنظمات الادنى في شكل مشاريع لتناقش من قبلها وتعدل قبل ان تكتسب صفة نهائية . واذا رات منظمة من المنظمات المحلية انها عاجزة عن تنفيذ توجيهات اللجنة المركزية ، بحكم وضعها العيني الخاص ، تسمح لها اللجنة المركزية بأن تطبقها بمرونة حسب الظروف . وهذا المبدأ قد سرى ايضا على العلاقات بين مختلف المنظمات الاعلى والمنظمات الادنى .

ومقابل هذا الانحراف « المركزي » ظهر في الماضي انحراف اخر هو النزعة المصلحية الخصوصية . فلم يكن من النادر ان نصادف في الحزب ملاكات يحلو لها ان تشكل عصبة قائمة في ذاتها ، تتصرف على الوجه الذي يحلو لها ، وتنفر من قيادة الحزب ورقابته ، ولا تحترم قرارات اللجنة المركزية والمنظمات الاعلى منها ، ولا تستشيرها ، وتخرق انضباط الحزب . وقد استطاعت اللجنة المركزية ومؤتمر الحزب القومي السابع ان يضعا حدا نهائيا لهذا الانحراف المصلحي الخصوصي النزعة .

ان العيب الاساسي ، في الساعة الراهنة ، في العلاقات بين الاعلى والادنى، هو بوجه عام عدم الاهتمام على نحو كاف بحفز النشاط والروح الخلاقة لدى المنظمة الادنى . ولقد ظهر شكل متطرف مبالغ فيه من المركزة سواء أفي عمل الدولة الاقتصادي او الثقافي او الاداري ام في عمل الحزب . ولهذا نص مشروع النظام الداخلي الجديد على التدابير التالية فيما يتعلق بالعلاقات بين الاعلى والادنى طبقا لمبدأ المركزية الديمقراطية :

اولا ـ جرت اضافة القاعدتين التاليتين بصدد الشروط الاساسية للمركزية الديمقراطية :

أ ـ « من واجب الهيئات القيادية في مختلف المستويات ان تتلقى دوما آراء المنظمات الادنى وآراء اعضاء الحزب ، وان تدرس تجاربها وتحل بدون تأخر مشاكلها » .

ب ـ « من واجب منظمات الحزب الادنى ان ترفع بصورة دورية تقريرا عن نشاطاتها للمنظمات الاعلى . وفي حال ظهور مسائل تتطلب قرارا من المنظمة الاعلى ، عليها ان تطلب تعليمات من هذه الاخيرة في الوقت المناسب » .

ثانيا ـ فيما يتعلق بصلاحيات المنظمات المركزية وصلاحيات المنظمات المحلية والمنظمات العليا والمنظمات الدنيا ، اضيفت القاعدة التالية :

« من الواجب تحديد صلاحيات المنظمات المركزية وصلاحيات المنظمات المحلية للحزب بالصورة المناسبة . وجميع المسائل التي ترتدي طابعا قوميا وتتطلب قرارا يتعلق بالبلاد بأسرها ، يجب ان تقرر من قبل المنظمات المركزية لتوطيد مركزة الحزب ووحدته . وجميع المسائل التي ترتدي طابعا محليا وتستدعي قرارا من المنظمات المحلية ، يجب ان تقررها المنظمات الاخيرة بهدف حسن التكيف مع الشروط المحلية . ومن الواجب ايضا تحديد صلاحيات المنظمات الاعلى والمنظمات الادنى بشكل يتناسب والمبدأ عينه » .

ثالثا ـ فيما يتعلق بنقاش سياسة الحزب وتطبيق قرار من القرارات ، اضيفت القاعدة التالية :

« فيما يتعلق بمشكلات سياسة الحزب ، تستطيع منظمات الحزب الدنيا واعضاء اللجان ان تناقشها بصورة حرة وجدية داخل المنظمات وفي اجتماعات الحزب وان ترفع مقترحاتها الى اجهزة الحزب القيادية ، طالما لم تتخذ هيئة من هيئات الحزب القيادية قرارا بصددها . لكن حالما تتخذ هيئة من هيئات الحزب القيادية قرارا ، تمسي المنظمات الادنى ملزمة بالخضوع له . واذا وجدت منظمة دنيا ان قرار المنظمة الاعلى لا يلائم الشروط الواقعية في منطقتها او فرعها ، فمن واجبها ان تطلب من المنظمة الاعلى تعديل قرارها . لكن اذا أصرت المنظمة الاعلى على قرارها وطلبت تنفيذه ، كانت المنظمة الادنى ملزمة بتنفيذه بدون شروط » .

وثمة مسألة اخرى اساسية في المركزية الديمقراطية وهي مسألة القيادة الجماعية على مختلف المستويات ، طبقا للتعاليم اللينينية . ولقد قدم المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي توضيحات مقنعة عن اهمية التقيد الصارم بمبدأ القيادة الجماعية والنضال ضد عبادة الشخصية ، وقد كان لهذه التوضيحات اثر كبير لا على الحزب الشيوعي السوفياتي وحده ، بل ايضا على الاحزاب الشيوعية في البلدان قاطبة. وبديهي ان الفرد الذي يتخذ قرارات بمفرده بصدد المسائل الهامة يخرق مبادىء تنظيم الحزب بالذات . ان القيادة الجماعية المرتبطة بالجماهير هي وحدها التي تتفق ومبدأ المركزية الديموقراطية وتتيح امكانية تجنب الاخطاء .

لقد توطدت في حزبنا منذ مدة طويلة تقاليد حل المسائل الهامة جماعيا لا فرديا . وعندما كانت تظهر في الحزب ميول معاكسة لهذا المبدأ ، كانت اللجنة

المركزية تنتقدها وتصححها . في هذا السياق جاء قرار اللجنة المركزية في ايلول ١٩٤٨ بصدد التقيد بمبدأ القيادة الجماعية . وقد طبق هذا القرار في فروع الحزب قاطبة وهو ما يزال يحتفظ الى اليوم بفعاليته . لكن ما تزال هناك نواقص في تطبيقه . فبعض المسؤولين الحزبيين يحتكرون العمل كله ، ويهملون دعوة الاجتماعات النظامية ، وعندما يدعونها فانما يفعلون ذلك شكليا . فهم لا يطلعون المساهمين قبل الاجتماع على المسائل التي ستبحث وبالتالي لا يتيحون لهم الوقت للتأمل فيها ، ولا يخلقون اثناء الاجتماع جوا يشجع المناقشة ، فيتحول الاجتماع الى مجرد تصديق قسري على القرارات التي يكونون قد صاغوها مسبقا . اذن فمن الواجب النضال بصلابة ضد هذا الاسلوب الذي يخفي تعسف الفرد تحت ظاهر القيادة الجماعية . فجميع المسائل التي تطرح في الاجتماع يجب ان تطرح ايضا للنقاش ، وان ادى ذلك الى اطالة زمن الاجتماع احيانا .

لكن ثمة عيبا آخر مقابلا لهذا العيب ، وهو كثرة الاجتماعات وطولها . فمثل هذه الاجتماعات لا تحرم ملاكات الحزب من المزيد من الوقت اللازم للاتصال بالجماهير ولقيادة العمل بصورة عينية فحسب ، بل تنمي ايضا البيروقراطية والنزعة الشكلية وتضر بالعمل وبراحة الاعضاء والجماهير . وهذا العيب ينجم عن نقص اعداد الاجتماع وعدم وجود مخطط له من جهة ، وعن اساءة توجيه الاجتماع الذي تطرح فيه للنقاش مسائل كثيرة ليست هناك حاجة لطرحها من جهة اخرى .

ان احد المتطلبات الرئيسية للمركزية الديمقراطية هو الدعوة بانتظام لانعقاد المؤتمرات على مختلف المستويات ، وتمكينها من اداء دورها كاملا . والفترة الفاصلة بين المؤتمر القومي السابع والمؤتمر القومي الثامن طويلة بعض الشيء، اذ تبلغ احد عشر عاما . كذلك فان مؤتمرات المنظمات المحلية لم تدع للانعقاد بانتظام خلال تلك الحقبة كما ينص النظام الداخلي وهذا عيب كبير في حياة حزبنا الديمقراطية . ولمواجهة هذا العيب ، قررت اللجنة المركزية ان تدخل اصلاحا جذريا على مشروع النظام الداخلي . وهذا الاصلاح يقوم على تحويل المؤتمر القومي والمؤتمرات المحلية الى هيئات دائمة. وقد نص مشروع النظام الداخلي على ان المؤتمر ينتخب لمدة خمسة اعوام ، ومؤتمر الاقليم لمدة ثلاثة اعوام، ومؤتمر المحافظة لمدة سنتين . ومؤتمرات هذه المستويات الثلاثة ينعقد كل منها مرة في السنة . ومن الممكن دعوتها في اي لحظة قبل انتهاء اجل تفويضها. وهذا معناه ان جميع المسائل الهامة يمكن ان تبحث في المؤتمرات .

الا انه ينبغي ان ننوه بأن الحزب منظمة كفاحية لا تستطيع ، بدون قيادة مركزية وموحدة وحيدة ، ان تحقق اي نصر ، وبأن جميع التدابير المتخذة لتطوير الديموقراطية داخل الحزب لا تهدف الى اضعاف المركزية ، بل تهدف على العكس الى توفير قاعدة متينة وخية لها . اننا مع توطيد القيادة الجماعية . لكن هذا لا يعني التهوين من دور الفرد . بل على العكس ، فدور الفرد لا يمكن ان يتطور تطورا صحيحا الا من خلال الجماعية، ومن الواجب ان تكون القيادة

الجماعيـــة مرتبطـــة بالمسؤوليـــة الفردية . وبدون تقسيم للعمل وبدون مسؤولية فردية ، لا نستطيع ان نقوم باي عمل معقد ، وسنسقط في ركود اللامسؤولية. ان الماركسيـــة تقر بأن التاريخ تخلقه الجماهير الشعبية ، لكنهـــا لـــم تنف قط الدور الفردي لنوابغ الرجال في التاريخ ، وانمـــا اكدت بأن الدور الفردي يتقرر في التحليل الاخير بشروط اجتماعية محددة . كذلك فانها لم تنف قط دور القادة في حزب سياسي . فالقادة ، حسب تعبيـــر لينين ، هم اولئك الذيـــن « يجمعون الحد الاقصى من الهيبة والنفوذ والتجربة » .

ولا ريب في ان هيبتهم ونفوذهم وتجربتهم هي كنوز ثمينة للحزب والطبقة والشعب . ومن المؤكـــد ان الصراع الطبقي هو الذي يولد القادة ، فهم بالتالـــي غير مقدسين في حد ذاتهم . وبخلاف قادة الطبقات المستغِلة فـــي الماضـــي ، لا يقف قادة حزب الطبقـــة العاملـــة فوق الجماهير وانما بينها ، ولا فوق الحـــزب وانمـــا فـــي الحزب . والحب الذي يحاط بـــه الزعيم هـــو بطبيعته تعبير عـــن حب مصالح الحزب والطبقـــة والشعب ، وليس تأليهـــا للفرد . ومن الفضائـــل الكبيرة للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعـــي السوفياتـــي انه سلـــط الضوء علـــى النتائج المؤسفـــة التي تنجم عـــن تأليه الفرد . ولقد قدر حزبنـــا دومـــا بـــأن الحزب او الفرد ، مهمـــا يكـــن شأنهما ، غير معصومين عن الاخطاء ، وهذا مـــا نص عليه البرنامج العام لمشروع النظام الداخلي . ولهذا ينفر حزبنا ايضا من تأليه الفرد . وقد قررت اللجنة المركزية لحزبنا منذ عام ١٩٤٩ حظر كـــل تظاهرة مـــن تظاهرات تكريم القادة بمناسبة أعياد ميلادهم وحظر اطلاق اسمائهم على الامكنـــة او الشوارع او المشاريع . كما حذرت من المبالغة في دورهم في الاعمال الادبيـــة والفنية . ومن المؤكد ان عبادة الشخصية هي ظاهرة اجتماعية ذات تاريخ طويل، ولا بد ان تكون لهـــا انعكاساتهـــا على حيـــاة الحزب والحياة الاجتماعية . ومهمتنا ان نتابع النضال بحزم ضد ابراز الفرد ، وضد مرض التبجيل الشخصي ، وان نقوي الروابط بين القادة والجماهير ، كيمـــا نطبـــق المبادىء الديموقراطية وخط الجماهيـــر تطبيقـــا صحيحـــا وحتى النهايـــة في جميع الميادين .

— ٤ —

ان جزءا من البرنامج العام لمشروع النظام الداخلي مخصص لمسألة تلاحـــم الحزب ووحدته . وبالفعل ، ان هذه لمن اهم مسائل بناء الحزب . فالحزب هـــو الشكل الاعلى للتنظيم الطبقي . وهذه نقطة ينبغي ان نلح عليها كثيرا اليـــوم بعـــد ان احتل حزبنـــا مركزا قياديـــا في كل عمل الدولة . هذا لا يعنـــي ان من واجب الحزب ان يقود مباشرة اجهـــزة الدولـــة أو ان يناقش جميـــع انـــواع القضايـــا الادارية ، بل يعني : اولا ، ان اعضاء الحزب العاملين في اجهزة الدولة يجـــب ان يكونـــوا خاضعيـــن لقيـــادة الحـــزب الموحـــدة الوحيـــدة ، وثانيـــا ، ان مـــن واجب الحزب ان يفتتح بانتظام مناقشات وان يتخذ قرارات بصدد خط الدولـــة وسياستهـــا وتنظيمها ، وان من واجب مجموعات الحزب في الدوائر الحكومية ان تأخذ على عاتقهـــا مسؤولية تنفيذ قرارات الحزب تلك في شروط من التفاهـــم

الطيب مع اللاشيوعيين ، وثالثا ، ان من واجب الحزب ان يدرس بجد وانتظام شروط العمل في الدوائر الحكومية ، حتى تأتي مقترحاته بهذا الخصوص صحيحة وعملية وعينية وحتى يمكنه تصحيح قراراته السابقة . ان في بعض دوائر الدولة رفاقا لا يحترمون قيادة الحزب بحجة ان عملهم هم يرتدي طابعا خاصا ، كما ان هناك منظمات حزبية تتدخل خطأ في العمل الاداري الحكومي، او تقوده بدون استقصاء ودراسة ، وحسبما تملي عليها مخيلتها . مثل هذه الميول يجب ان تصحح وتقوّم .

ان الحزب حتى يؤدي دوره القيادي لا بد ان يتحرر من آثار المجتمع القديم. فعندما يشتد الصراع الطبقي في بعض فترات البناء الاشتراكي ، لا بد ان تنعكس على حياة الحزب تأثيرات افكار الطبقة الاقطاعية والبورجوازية والبورجوازية الصغيرة واخلاقها . وحفاظا على وحدة الحزب وتلاحمه، لا بد في هذه الحال من خوض صراع حاد بهذا القدر او ذاك داخل الحزب بالذات. والجميع يعرفون ان اقسى صراع خاضه الحزب في الفترة الفاصلة بين المؤتمر السابع والمؤتمر الثامن كان النضال ضد كتلة كاوكانغ وجاو شوشي المناوئة للحزب . فقد كانت هذه الكتلة تتواطأ للاستيلاء على السلطة العليا في الحزب والدولة ، وكانت تقوم باعمال تحريضية ضد اللجنة المركزية في مختلف المناطق وفي صفوف الجيش . ولهذا قررت اللجنة المركزية في دورتها العامة الرابعة المنعقدة في شباط ١٩٥٤ طرد كاوكانغ وجاوشو ـ شي ، واتخذت قرارا عاما بهذا الصدد يقول : « ان كل رفيق قد يرتكب اخطاء او اغلاطا ، ولهذا فانه بحاجة الى مساعدة . والاتحاد في الحزب يعني على وجه التحديد تطوير المساعدة المتبادلة بروح رفاقية . ولهذا ينبغي ، بصدد الاخطاء والاغلاط ، التمييز بين شتى الحالات وتبني خط السلوك المناسب » . واضاف القرار : « يستحسن اتباع مبدأ « شفاء المرض لانقاذ الانسان » تجاه الرفاق الذين ارتكبوا اغلاطا او اخطاء غير فادحة نسبيا في حد ذاتها ، وتجاه الرفاق الذين ما يزالون يريدون ، بالرغم من ارتكابهم اغلاطا او اخطاء فادحة نسبيا او حتى فادحة ، ان يضعوا مصلحة الحزب فوق المصلحة الشخصية ، والذين يظهرون رغبتهم في تقويم انفسهم ويتصرفون فعلا بهذا الاتجاه بعد ان تلقوا انتقادات وتثقيفا . وازاء اغلاطهم او اخطائهم ينبغي ، حسب الحالات، توجيه انتقادات صارمة اليهم او خوض نضال ضروري، لكن فقط تبعا لمبدأ : الانطلاق من فكرة الوحدة للانتهاء الى الوحدة بواسطة النقد والنضال . ينبغي ان يعطى هؤلاء الرفاق الفرصة لتقويم انفسهم ، ولا ينبغي تضخيم الاخطاء او الاغلاط الفردية والجزئية والعابرة وغير الفادحة نسبيا، ولا ينبغي تحويلها الى اخطاء واغلاط فادحة ، لان مثل هذا الموقف لا يتفق ومبدأ « الانطلاق من فكرة الوحدة » ولا يمكن ان « يفضي الى الوحدة » ، وفي هذا ضرر للحزب . ولقد ثبّت البرنامج العام لمشروع النظام الداخلي هذا الخط الذي قررته الدورة الرابعة للجنة المركزية .

لقد اتبعت اللجنة المركزية منذ عام ١٩٣٥ مبدأ معالجة كل حالة على حدة،

وقد اثبتت الممارسة ان هذا الخط صحيح ومفيد للحزب. واللجنة المركزية ترى ان الهدف من تصحيح الاخطاء هو استخلاص الدروس وتحسين العمل وتثقيف الرفاق ، وبكلمة واحدة « قمع الاخطاء الاولى لتلافي الاخطاء المحتملة » . وهذا يعني ان تصحيح الخطأ لا يرمي الى المس بالرفاق الذين ارتكبوا اخطاء مسا شديدا الى درجة لا يمكنهم معها متابعة عملهم في الحزب . ولهذا لا بد من القيام بتحليل موضوعي للاخطاء لتحديد طبيعتها وكشف اصلها ، والاهتمام برفع مستوى الوعي الايديولوجي لهؤلاء الرفاق ، والحرص على اتاحة الفرصة لسائر الرفاق وللحزب كله لاستخلاص الدرس اللازم من ذلك ، بدلا من الالحاح على العقوبات على نحو شكلي وغير مجد وغير ذي اثر في المستقبل .

ثمة موقف اخر في الحزب ينبغي علينا معالجته ، اعني موقف الرفاق الذين يعملون على حماية الرفاق المخطئين او يتخذون منهم موقف المتساهل من غير ان يطبقوا عليهم التدابير الانضباطية التي يستحقونها . ان هذه الليبرالية تستدعي منا مكافحتها بصلابة .

وحفاظا على وحدة الحزب وتلاحمه على اساس الماركسية ـ اللينينية ، ومساعدة للرفاق على تجاوز نواقصهم وتصحيح اخطائهم ، ينبغي تنمية وتطوير النقد والنقد الذاتي على اوسع نطاق داخل الحزب . وقد نظمت اللجنة المركزية ابان السنوات المنصرمة حملات واسعة للنقد والنقد الذاتي ، وكان لهذه الحملات نتائج باهرة. كما حرصت على مكافحة محاولات خنق النقد وطبقت عقوبات صارمة بحق القادة الذين خنقوا النقد في القاعدة . لكن ينبغي ان نعترف بأنه ما يزال في حزبنا ومنظماتنا ودوائرنا الحكومية عدد كبير من المسؤولين الذين لا يتخذون موقفا يشجع على النقد من الاسفل الى الاعلى . كما ان هناك من يلجأ الى اساليب مخزية في خنق النقد كتقريع الذين ينتقدون والانتقام منهم . وهذه بادرة خطرة تدل على ان جرثومة النزعة البيروقراطية قد تسربت الى حزبنا . من واجب كل مناضل صادق ان يكافح هذه الظاهرات الى ان نستأصلها من شأفتها .

ـ ٥ ـ

اود الان ان أقدم بعض الشروح بصدد البنود المتعلقة بالاعضاء في مشروع النظام الداخلي . والواقع انه طرأت تعديلات كثيرة في هذا الصدد . ذلك لان وضع الحزب والاعضاء يختلف كثيرا عما كان عليه يوم انعقاد المؤتمر السابع . ويتجلى ذلك اولا في عدد اعضاء الحزب الذي بلغ ، حتى حزيران ١٩٥٦ ، ١٠،٧٣٤،٣٨٤ عضوا ، اي ١،٧٤ ٪ من سكان الصين . ويضم هذا الرقم ١،٥٠٢،٨١٤ عاملا ، اي ١٤ ٪ من مجموع الاعضاء ، و٧،٤١٧،٤٥٩ فلاحا ، اي ٦٩،١ ٪ و ١،٢٥٥،٩٢٣ مثقفا، اي ١١،٧ ٪ ، و ٥٥٨،١٨٨ من اوساط اخرى ، اي ٥،٢ ٪ ، وتمثل النساء حوالي ١٠ ٪ من مجموع الاعضاء .

واذا كان الانتماء الى الحزب في الماضي هو دليل على الرغبة الحازمة في النضال من اجل مصالح الجماهير وعلى الاستعداد للتضحية بالحرية والحياة

في سبيل المثل الاعلى للمجتمع الانساني ، فهناك اليوم ، بعد ان اصبح الحزب حزبا في السلطة ، اناس ينتمون الى الحزب بغية الحصول على مكاسب شرفية وبدافع المصلحة الخاصة . صحيح ان هؤلاء اقلية في حزبنا ، لكن هذا لا يقلل شيئا من ضرورة رفع مستوى صفات الاعضاء ، ولهذا نص مشروع النظام الداخلي على شروط جديدة بصدد قبول الاعضاء . نص اولا على ان عضو الحزب يجب ان يكون شغيلا ولا يستغل عمل الآخرين . فالشرف الاول هو شرف العمل. اما عدم العمل او استغلال الآخرين فهو اليوم في نظر الجماهير الخزي الاكبر. صحيح ان استغلال الاخرين هو ظاهرة في سبيلها الى الاختفاء في بلادنا مع تقدم البناء الاشتراكي ، لكن ما يزال في مجتمعنا مستغِلون واستغلال واشكال مقنعة من الاستغلال وروح الاستغلال . ونحن لا نستطيع السماح لهؤلاء الناس ، لهذه الاشكال بالتسرب الى صفوفنا .

لقد الزم مشروع النظام الداخلي كل عضو بالتقيد الصارم بنظام الحزب وقوانين الدولة ، وبالانسجام مع الاخلاق الشيوعية ، ايا يكن منصبه وايا تكن جداراته بلا استثناء . والواقع ان هناك من الرفاق من يعتقد اليوم ان المركز الذي وصل اليه والمناصب التي ارتقى سدتها تعفيه من الالتزام بانضباط الحزب وتمنحه نوعا من « امتياز » . والادهى من ذلك ان بعض منظمات الحزب تقبل بهذا الوضع . والحقيقة ان من يفكرون هذا التفكير ومن يقبلون بهذا التفكير يضعون انفسهم في معسكر اعداء الحزب . انهم يتصورون انفسهم « نبلاء » و « سادة » لا يمكن للحزب الاستغناء عنهم . والحزب قادر تماما ، على العكس، على الاستغناء عنهم . وهو ليس قادرا على الاستغناء عنهم فحسب ، بل ملزم ايضا بالاستغناء عنهم . والمنصب المكتسب لا يبقى مكتسبا اذا تحول الى مصدر للعجب بالذات ولعدم التواضع ، ولم يعد قدوة ومثالا يحتذى .

والزم مشروع النظام الداخلي كل عضو بممارسة النقد والنقد الذاتي . وفي هذا حفز للنشاط السياسي لدى الاعضاء ، وتعجيل في فضح الاخطاء والتخلص منها .

كما الزم مشروع النظام الداخلي الاعضاء بالبرهنة على صدقهم واستقامتهم تجاه الحزب ، وبعدم اخفاء الحقيقة او تشويهها . وهذه مسألة بالغة الاهمية من وجهة النظر المبدئية . فالانطلاق من الواقع للوصول الى الحقيقة الموضوعية هو بالنسبة الينا ، نحن الماديين ، موقف اساسي . وكل محاولة لاخفاء الحقيقة او تشويهها تجاه الحزب هي محاولة ضارة به بالضرورة . وستكون ضارة في نهاية المطاف بصاحبها .

ان واجبات العضو ، كما وردت في مشروع النظام الداخلي ، تحتاج الى شرح وعملية تثقيف واسعة بين الاعضاء . فكثير من الاعضاء ، ولا سيما الجدد منهم ، لا يؤدون واجباتهم لانهم فعلا لا يعرفون اين هي واجباتهم . ولهذا عندما يخل العضو للمرة الاولى بواجباته ، فليس من العدل انزال العقوبة الانضباطية به باستخفاف ، بل الافضل انتقاده وتوجيهه. لكن عند التكرار ، تصبح التدابير

الانضباطية واجبة . ان عدد اعضاء الحزب اليوم هو تسعة امثال ما كان عليه في المؤتمر السابع . وبالرغم من اننا نستطيع القول ان تسعة اعشار الذين انتسبوا بعد المؤتمر السابع قد انتسبوا طبقا لانظمة الحزب ، لكن التجربة تدل على ان العضو لا يصبح حزبيا بالمعنى الكامل ، ولا سيما بالمعنى الايديولوجي ، فور انتمائه . لهذا فان متابعة تثقيف جمهور المنتسبين الجدد هي مهمة اساسية من مهام منظمات الحزب . فعليها ان تنظم لهم دراسة الماركسية ـ اللينينية ومؤلفات الرفيق ماوتسي تونغ ، ودراسة تاريخ الحزب وسياسته ، وذلك بروح الاممية البروليتارية .

لقد تضخمت صفوف الحزب بسرعة . ولكن عدد الحزبيين ما يزال ضئيلا في بعض المناطق ، او الاماكن ، او القوميات . لذا فصفوف الحزب يجب ان تظل مفتوحة ، وعليه ان يحرص بوجه خاص على تنسيب العناصر المتقدمة من النساء.

وفي الوقت الذي يتوجب فيه على الحزب ان يعمل على رفع صفات الاعضاء، عليه ان يهتم ايضا بالحفاظ على حقوقهم الديموقراطية وعلى توسيعها . ولهذا نص مشروع النظام الداخلي على ان اطلاق الحرية للروح الخلاقة لدى العضو هو حق من حقوق العضو . وهذا البند لن يشجع الاعضاء على ان يركزوا في العمل ، وفي حدود انضباط الحزب ، كل حكمة الجماهير ، وعلى التفكير الاستقلالي والموضوعي والخلاق فحسب ، بل سيحث ايضا القادة الواقعيين فريسة الروتين والمحتقرين لمبادهات الاعضاء الخلاقة على تصحيح موقفهم وعلى تحقيق المزيد من الديموقراطية في الحزب .

ونص مشروع النظام الداخلي على ان من حق العضو المطالبة بالمساهمة في المناقشة في كل مرة تتخذ فيها المنظمة الحزبية عقوبة بحقه او قرارا بصدد نشاطه . وبذلك يمكن تجنب اتخاذ القرارات تبعا لتقارير قد لا تكون صحيحة . ومن المؤسف ان نقول ان هذه القاعدة لا تطبق دوما من قبل جميع منظمات الحزب .

ونص المشروع على انه من حق العضو ان يحتفظ بآرائه وان ينقلها الى هيئات الحزب القيادية ، مع تطبيقه في الوقت نفسه بلا شروط القرار الذي لم يجده مرضيا . ان الجميع يعرفون ان الحزب هيئة متماسكة بوحدتها الايديولوجية ، وان وحدة الاعضاء الايديولوجية هي اساس تلاحم الحزب ووحدته . لكن هذا لا يعني انه لا يمكن ان تقوم خلافات في وجهات النظر بين الاعضاء بصدد قرارات منظمة الحزب . كلا ، فهذا مستحيل . ان الوحدة التي يطالب بها الحزب هي الوحدة الايديولوجية بصدد المسائل المبدئية ووحدة العمل بصدد المسائل العينية . وليس مسموحا فحسب بأن تكون هناك اختلافات في وجهات النظر بين الاعضاء بصدد مسائل العمل الجاري ، بل ان هذه الاختلافات محتمة ايضا . وحتى يكون الحزب قادرا على العمل وقادرا على حل مختلف انواع المشاكل ذات الطابع العملي ، فلا بد ان يكون الفرد خاضعا للمنظمة ، والاقلية للاكثرية ، والمنظمات الادنى للمنظمات الاعلى ، وجميع منظمات البلاد للمنظمة المركزية . وعلى هذا ،

يحق للحزب ومن واجبه ان يطلب من اعضائه تنفيذ قراراته بلا شروط حتى وان كانت لهم آراء مغايرة . لكن حتى في هذه الشروط يحق للاعضاء ان يحتفظوا بآرائهم وان يرفعوها للمنظمة التي ينتمون اليها وللمنظمات الاعلى. وعلى المنظمة الحزبية الا تجبرهم على التخلي عنها بواسطة العقوبات . وليس في هذا ضرر للحزب ، بل على العكس فيه بعض الفائدة . لانه اذا ما اتضح في النهاية ان الحقيقة بجانب الاقلية ، فان الحقوق التي تحمي هذه الاخيرة ستسمح للحزب بأن يصل بسهولة اكبر الى الحقيقة .

اما بصدد المكافآت والعقوبات داخل الحزب فقد نص مشروع النظام الداخلي على تعديلات هامة :

أ ـ الغى المكافآت .

ب ـ الغى العقوبات القابلة للتطبيق على المنظمات ككل .

جـ ـ بسّط العقوبات المتخذة بحق الاعضاء .

وقد تساءل بعض الرفاق : لمَ الغيت المكافآت ؟ الحق ان هذا التدبير املاه علينا الواقع العملي ، اذ تبين خلال الاعوام الاحد عشر المنصرمة ان المكافآت غير ضرورية . فنحن الشيوعيين لا نعمل ، من حيث المبدأ ، من اجل الحصول على مكافآت . وانما نعمل في خدمة الجماهير الشعبية . واذا ما نفذنا عملنا كما يجب وبحماسة ، وكسبنا بالتالي ثقة الجماهير الشعبية ، فتلك ستكون اعظم مكافآتنا .

تبقى مسألة الملاكات . فقد دلت احصائيات غير نهائية ان عدد الملاكات قد بلغ ٣٠،٠٠٠ . وعمل هذه الملاكات الجيد او السيء له تأثير حاسم على عمل الحزب . ان على الملاكات ان تتعلم بالدرجة الاولى الا تبتعد ابدا عن الجماهير، الا تستسلم ابدا لشعور العجب بالذات ، الا تتراجع ابدا امام المصاعب . وعليها ان تقبل الانتقادات من الاسفل ، وان تحسن باستمرر عملها ، وان تثقف الملاكات الادنى منها .

لقد زادت الملاكات بنسبة كبيرة منذ المؤتمر السابع، ولا سيما منذ عام ١٩٤٩ . وهذا ليس بحاجة الى تفسير . لكن الى اليوم ما يزال عدد الملاكات ناقصا في كل مكان ، وهذا بالاضافة الى عدد آخر من العيوب واهمها اتخاذ « القدم » معيارا في اختيار الملاكات وتسميتها . لا شك في ان الاعضاء الذين ينتمون الى الحزب منذ زمن طويل والذين لهم تجربة هم كنز ثمين لحزبنا . لكننا نقع في خطأ فادح اذا لم نعر انتباهنا الا لهذا الجزء من كنوزنا ، لان العمل الثوري يتقدم بلا انقطاع ولان الحاجة الى الملاكات تتزايد بينما يتناقص عدد القدامى . ولهذا فان من مهام الحزب الاساسية تهيئة وانضاج ملاكات جديدة .

الدستور الجديد

للحزب الشيوعي الصيني

الباب الأول

المنهاج العام

الحزب(١) الشيوعي الصيني حزب سياسي بروليتاري .

ان المنهاج الاساسي للحزب الشيوعي الصيني هو الاطاحة التامةبالبرجوازية وسائر الطبقات المستغلة ، واحلال دكتاتورية البروليتاريا محل دكتاتورية البرجوازية ، ودحر الرأسمالية بالاشتراكية . والهدف النهائي للحزب تحقيق الشيوعية .

ان الحزب الشيوعي الصيني منظمة طليعية متدفقة الحيوية تتكون من العناصر المتقدمة من البروليتاريا ، وتقود البروليتاريا والجماهير الثورية في النضال ضد الاعداء الطبقيين .

ويتخذ الحزب الشيوعي الصيني من الماركسية ـ اللينينية ـ افكار ماوتسي

---

(١) في نيسان ١٩٦٩ ، وفي اوج ما سمي بالثورة الثقافية البروليتارية الكبرى ، عقد الحزب الشيوعي الصيني مؤتمره القومي التاسع واقر دستورا جديدا له عكس بأمانة جو « الثورة الثقافية » وطبيعة الصراعات التي نشبت في اطارها . والمقارنة بين هذا الدستور الجديد والدستور السابق تفسح المجال واسعا ، ولا سيما بعد وفاة ماوتسي تونغ و « مقتل » لين بياو ومن ثم سقوط « عصابة الاربعة » ، لفهم مدى تأثير التطورات السياسية والصراعات السلطوية على بنية الحزب ونظامه الداخلي بالذات . « م » .

تونغ الاساس النظري الذي يرشد تفكيره . وافكار ماوتسي تونغ هي الماركسية ـ اللينينية في العصر الذي تنحدر فيه الامبريالية نحو الانهيار الشامل بينما تتقدم فيه الاشتراكية نحو الانتصار على نطاق عالمي .

وخلال نصف قرن ، دمج الرفيق ماوتسي تونغ الحقيقة العامة للماركسية ـ اللينينية بالممارسة العملية للثورة ، وورث الماركسية ـ اللينينية وصانها وطورها ، وارتقى بها الى مرحلة جديدة كل الجدة ، وذلك في قيادة النضال العظيم لانجاز الثورة الديمقراطية الجديدة في الصين ، وفي قيادة النضال العظيم للثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكي في الصين ، وفي النضال العظيم للحركة الشيوعية العالمية المعاصرة ضد الامبريالية والتحريفية المعاصرة ورجعيي مختلف البلدان .

ان الرفيق لين بياو يرفع على الدوام عاليا الراية الحمراء العظيمة لافكار ماوتسي تونغ، وينفذ ويدافع عن الخط الثوري البروليتاري للرفيق ماوتسي تونغ باعظم الاخلاص واشد الثبات . ان الرفيق لين بياو هو الرفيق الحميم في السلاح للرفيق ماوتسي تونغ وهو الخلف له .

ان الحزب الشيوعي الصيني بزعامة الرفيق ماوتسي تونغ هو حزب عظيم ومجيد وصائب ، انه النواة القيادية للشعب الصيني . وقد انصهر الحزب في اتون الصراع الطويل الامد لاجل انتزاع وتوطيد السلطة السياسية بقوة السلاح، وقد توطد وتطور من خلال النضالات ضد الخط الانتهازي اليميني و «اليساري»، وهو يسير قدما الى الامام في ثقة تامة على طريق الثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكي .

ان المجتمع الاشتراكي مرحلة تاريخية طويلة جدا . وطوال هذه المرحلة التاريخية ، ستظل الطبقات والتناقضات الطبقية والصراع الطبقي موجودة ، وسيستمر النضال بين الطريقين الاشتراكي والراسمالي ، كما ان خطر عودة الراسمالية سيبقى ، وسيظل خطر النشاطات الهدامة والعدوان من قبل الامبريالية والتحريفية المعاصرة قائما . وهذه التناقضات لا يمكن حلها الا بالنظرية الماركسية حول مواصلة الثورة وبالممارسة التي ترشدها هذه النظرية. ان الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى في بلادنا ثورة سياسية كبرى تقوم بها البروليتاريا في ظل ظروف الاشتراكية ضد البرجوازية وسائر الطبقات المستغلة .

يجب على كل الحزب ان يرفع عاليا الراية الحمراء العظيمة للماركسية ـ اللينينية ـ افكار ماوتسي تونغ ، وان يقود مئات الملايين من ابناء الشعب من جميع القوميات في انحاء البلاد ليواصلوا القيام بالحركات الثورية الثلاث الكبرى وهي الصراع الطبقي والنضال في سبيل الانتاج والتجربة العلمية ، ويوطدوا ويعززوا دكتاتورية البروليتاريا ، ويبنوا الاشتراكية على ضوء مبادىء الاستقلال والتمسك بزمام المبادرة ، والاعتماد على النفس والنضال الشاق ، وبذل اقصى الجهود والتطلع الى العلاء لتحقيق نتائج اعظم واسرع وافضل واكثر اقتصادا .

يتمسك الحزب الشيوعي الصيني بالاممية البروليتارية ، ويتحد بحزم وعزم مع الاحزاب والمنظمات الماركسية ـ اللينينية الحقيقية في العالم بأسره ، ومع البروليتاريا والشعوب المضطهَدة والامم المضطهَدة في العالم قاطبة ، ويناضل سوية معهم من اجل الاطاحة بالامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة ، وبالتحريفية المعاصرة التي مركزها الطغمة التحريفية السوفياتية المرتدة، وبرجعيي مختلف البلدان ، ومن اجل القضاء على نظام استغلال الانسان للانسان فوق الكرة الارضية حتى تتحرر البشرية جمعاء .

يجب على اعضاء الحزب الشيوعي الصيني الذين قطعوا على انفسهم عهدا بأن يكافحوا طوال حياتهم في سبيل الشيوعية ، ان يعقدوا عزمهم ولا يخشوا التضحيات ويتغلبوا على كل الصعوبات في سبيل النصر !

الباب الثاني

العضوية

المادة الاولى : يمكن ان يكون عضوا في الحزب الشيوعي الصيني كل صيني من العمال والفلاحين الفقراء والشريحة الدنيا من الفلاحين المتوسطين وافراد الجيش الثوريين وسائر العناصر الثورية ، بلغ الثامنة عشرة من العمر ، على شرط ان يقبل دستور الحزب ، وينتمي لاحدى المنظمات الحزبية ويعمل فيها بنشاط ، وينفذ قرارات الحزب ، ويلتزم بالانضباط الحزبي ، ويدفع الاشتراك الحزبي .

المادة الثانية : يجب على طالب الانتماء الى الحزب ان يؤدي اجراءات الانتماء فرديا ، ويزكى من قبل اثنين من اعضاء الحزب ، ويملأ استمارة طلب الانتماء الى الحزب ، ويقوم الفرع الحزبي بدوره بالفحص والتحقيق، ويصغي على نطاق واسع الى آراء الجماهير داخل الحزب وخارجه ، ويتخذ في اجتماعه العام قرارا بقبوله وتصادق عليه اللجنة الحزبية العليا التي تلي الفرع الحزبي مباشرة .

المادة الثالثة : يجب على اعضاء الحزب الشيوعي الصيني تأدية ما يلي :

(١) ان يدرسوا ويطبقوا الماركسية ـ اللينينية ـ افكار ماوتسي تونغ بصورة حية .

(٢) ان يسعوا لمصالح الاغلبية من الناس في الصين والعالم .

(٣) ان يسعوا الى الاتحاد مع الاغلبية من الناس بما فيهم من عارضوهم معارضة خاطئة وقد أخذوا يصححون اخطاءهم بجدية ، ولكن يجب ان يحذروا على وجه الخصوص من اصحاب المطامع الشخصية والمتآمرين والمنافقين، ويسدوا الطريق على امثال هذه العناصر السيئة للحؤول دون اغتصابها لقيادة الحزب

والدولة على اي مستوى ، ضمانا لبقاء قيادة الحزب والدولة في ايدي الثوريين الماركسيين الى الابد .

(٤) ان يشاوروا الجماهير في شتى الامور .

(٥) ان يجرؤوا على ممارسة النقد والنقد الذاتي .

المادة الرابعة : تتخذ منظمات الحزب من جميع المستويات في حدود صلاحياتها وحسب الاحوال المحددة اجراءات انضباطية ازاء العضو الحزبي الذي خرق الانضباط الحزبي والاجراءات الانضباطية هي الانذار والانذار الشديد والتنحية عن المناصب الحزبية ووضع العضو المخالف تحت المراقبة داخل الحزب والطرد من الحزب .

ان مدة وضع العضو المخالف تحت المراقبة داخل الحزب اقصاها عامان . ولا حق له خلال هذه المدة في التصويت والانتخاب والترشيح .

يجب اقناع العضو الحزبي العديم الحيوية سياسيا والذي يبقى بلا تغير رغم التثقيف ، بالانسحاب من الحزب .

وعندما يطلب العضو الحزبي الانسحاب من الحزب ، يشطب الفرع الحزبي الذي ينتمي اليه اسمه من قائمة العضوية بموافقة اجتماعه العام ، ويرفع تقريرا بذلك الى اللجنة الحزبية العليا التي تلي الفرع الحزبي مباشرة للتسجيل . ويعلن هذا امام الجماهير خارج الحزب اذا اقتضى الامر .

يجب تطهير الحزب ممن توفرت الادلة الدامغة ضدهم من المرتدين ، والجواسيس ، والقابضين على السلطة السالكين الطريق الراسمالي الذين يرفضون التوبة بتاتا ، والعناصر المتفسخة ، والعناصر الطبقية الغريبة ، ويجب حرمانهم من الانتماء الى الحزب من جديد .

الباب الثالث

المبدأ التنظيمي للحزب

المادة الخامسة : المبدأ التنظيمي للحزب هو نظام المركزية الديموقراطية . تنتخب هيئات الحزب القيادية من جميع المستويات عن طريق التشاور الديموقراطي .

على كل الحزب ان يخضع للانضباط الموحد : خضوع الافراد للمنظمة ، خضوع الاقلية للاغلبية ، خضوع المستويات الدنيا للمستويات العليا ، خضوع كل الحزب للجنة المركزية .

وعلى هيئات الحزب القيادية من جميع المستويات ان ترفع تقارير عن عملها بصورة دورية الى المؤتمرات او اجتماعات العضوية العامة ، وان تصغي دائما الى آراء الجماهير داخل الحزب وخارجه ، وتقبل رقابتها . ويحق للعضو الحزبي ان يوجه النقد ويقدم الاقتراحات الى منظمات الحزب ، والى قادة الحزب

بمختلف المستويات . واذا رأى العضو الحزبي رايا مختلفا عن قرارات منظمات الحزب وتوجيهاتها ، يسمح له ان يحتفظ به ، بل يحق له ان يرفع تقريرا في هذا الصدد الى المنظمات الحزبية العليا مباشرة حتى اللجنة المركزية ورئيسها . ويجب خلق وضع سياسي يجمع بين المركزية والديموقراطية ،بين الانضباط والحرية ، بين الارادة الموحدة والانشراح الشخصي والحيوية والنشاط .

يجب على كل من اجهزة سلطة الدولة لدكتاتورية البروليتاريا ، وجيش التحرير الشعبي ، ومنظمة الشبيبة الشيوعية ، ومنظمات العمال والفلاحين الفقراء والشريحة الدنيا من الفلاحين المتوسطين ، والحرس الاحمر وغيرها من المنظمات الجماهيرية الثورية ، ان تقبل قيادة الحزب .

المادة السادسة : الهيئة القيادية العليا للحزب هي المؤتمر القومي ، واللجنة المركزية المنبثقة عنه في الفترة ما بين مؤتمرين . والهيئات القيادية للمنظمات الحزبية المحلية والمنظمات الحزبية في الجيش ومختلف الدوائر ، هي مؤتمرات الحزب او اجتماعات الهيئة العامة من نفس المستويات ولجان الحزب المنبثقة عنها . وتعقد المؤتمرات من مختلف المستويات بدعوة من لجان الحزب من نفس المستويات .

ان انعقاد المؤتمرات للمنظمات الحزبية المحلية والمنظمات الحزبية في الجيش ، واعضاء لجان الحزب المنتخبين ، يجب ان تصادق عليه المنظمات الحزبية العليا .

المادة السابعة : تقيم لجان الحزب من مختلف المستويات مكاتب لادارة شؤونها او تنتدب اجهزتها التمثيلية ، على اساس مبادىء القيادة الموحدة والالتحام الوثيق بالجماهير وبساطة التركيب .

الباب الرابع

هيئات الحزب المركزية

المادة الثامنة : ينعقد المؤتمر القومي للحزب مرة كل خمس سنوات . وفي حالات استثنائية يجوز عقده قبل موعده او تأجيله .

المادة التاسعة : تنتخب الدورة الكاملة للجنة الحزب المركزية المكتب السياسي للجنة المركزية واللجنة الدائمة التابعة للمكتب السياسي للجنة المركزية ورئيس اللجنة المركزية ونائبه .

تعقد الدورة الكاملة للجنة الحزب المركزية بدعوة من المكتب السياسي

للجنـــة المركزيـــة .

وفي الفترة الممتدة بين دورتين كاملتين للجنة المركزية ، يمـارس المكتـب السياسي للجنة المركزية ولجنته الدائمة صلاحيات اللجنة المركزية .

تؤسس عدة هيئات ضرورية بسيطة التركيب وعالية الكفاءة لتعالج بصورة موحدة الاعمال اليومية للحزب والحكومة والجيش ، وذلك تحت قيـادة الرئيس ونائبه واللجنـة الدائمة التابعـة للمكتب السياسـي للجنة المركزية .

الباب الخامس

المنظمات الحزبية المحلية والمنظمات الحزبية في الجيش

المادة العاشرة : يعقد مؤتمر الحزب المحلي للمحافظة فما فوقهـا ومؤتمـر الحزب للفوج من جيش التحرير الشعبي فما فوقه ، مرة كل ثلاث سنوات . وفي حالات استثنائية يجوز عقده قبل موعده او تأجيله .

تنتخب اللجان الحزبية المحلية واللجان الحزبيـة فـي الجيش مـن مختلف المستويات لجانهـا الدائمة وامناءها ونوابهم .

الباب السادس

منظمات الحزب القاعديـة

المادة الحادية عشرة : تؤسس بوجه عام فروع الحزب في المصانع والمناجـم والمؤسسات والكومونات الشعبيـة والدوائر والمدارس والمتاجر واحياء السكـن والسرايا من جيش التحرير الشعبي وسائر الوحدات القاعديـة ، ويجـوز ايضا تأسيس الفروع العامة او اللجان القاعدية حيث يكثر عدد الاعضاء نسبيا او حسب مقتضيـات النضال الثوري .

يجري الانتخاب في منظمات الحزب القاعدية مرة كل سنة . وفي حـالات استثنائية يجوز اجراء الانتخاب قبل موعده او تأجيله .

المادة الثانية عشرة : يجـب على منظمـات الحزب القاعديـة ان ترفـع عاليا الراية الحمراء العظيمة للماركسية ـ اللينينية ـ افكار ماوتسي تونـغ ، وتضـع السياسـة البروليتارية في المقدمة ، وتطور اسلوب ربط النظرية بالممارسـة واسلوب الالتحام الوثيق بالجماهير الشعبية واسلوب النقد والنقـد الذاتـي . ومهماتهـا الرئيسية هـي :

(١) ان تقود اعضاء الحزب والجماهير الثورية الغفيرة في الدراسة الحيـة والتطبيق الحي للماركسية ـ اللينينية ـ افكار ماوتسي تونغ .

(٢) ان تقوم على الدوام بالتثقيف وسط اعضاء الحزب والجماهير الثورية الغفيرة حول الصراع الطبقي والنضال بين الخطين، وتقودهم لخوض غمار النضال الحازم ضد الاعداء الطبقيين .

(٣) ان تنشر وتنفذ سياسات الحزب ، وتطبق وتنفذ قرارات الحـزب ، وتنجز جميع المهمات الموكولة اليها من قبل الحزب والدولة .

(٤) ان توثق صلاتها بالجماهير ، وتصغي دوما لآراء الجماهير ومطالبها ، وتقوم بالصراع الايديولوجي الايجابي فـي داخل الحزب ، لتكون حيـاة الحـزب مليئة بالحيوية المتدفقة .

(٥) ان تقبل اعضاء جددا في الحزب ، وتنفذ الانضباط الحزبـي ، وتعمـل على الدوام على تعزيز المنظمات الحزبية ، وتنبذ القديم الطالح وتدخـل الجديـد الصالح ، للحفاظ على نقاء صفوف الحزب .

التجربة الحزبية اليوغسلافية

كان الحزب اليوغوسلافي مجددا ومطورا ، وذا شخصية قومية مستقلة . وكانت مساهمته ، بل قيادته لحرب التحرير الشعبية ضد المحتل النازي ، حاسمة . واذا كانت استقلالية الحزب قد أدت الى « طرده » من الكومنفورم في عام ١٩٤٨ ، فان نزعته التجديدية لم تضعف بنتيجة ذلك ، بل على العكس توطدت وازدادت جرأة .

وتتميز مساهمة الحزب اليوغوسلافي بأنها كانت مساهمة حزب « حاكم »، حزب يمارس تجربته من مواقع السلطة . ولهذا لا يمكن فصل خصوصية هذه المساهمة عن طبيعة بناء الدولة والاشتراكية في يوغوسلافيا . والحقيقة ان كل التجديدات والتطويرات التي طرأت على حياة الحزب اليوغوسلافي الداخلية انما جاءت مرتبطة بالنظرة الجديدة لطبيعة بناء الدولة الاشتراكية . فلقد وضع النظام الداخلي الجديد للحزب اليوغوسلافي ، المختلف جذريا عن النظام الداخلي السابق المستمد من النموذج السوفياتي ، على اثر المباشرة بتطبيق مبدأ التسيير الذاتي والديموقراطية المباشرة . ففي نظام التسيير الذاتي ، لا يمكن ، من حيث المبدأ على الاقل ،ان يبقى الحزب حزبا حاكما بالمعنى المعهود للكلمة،اي منظمة تستأثر بالتقرير السياسي . فالمفروض في نظام التسيير الذاتي الاجتماعي ان يصير التقرير السياسي ـ تدريجيا ـ من اختصاص المنتجين المباشرين . ولهذا فقد بدل الحزب اسمه ، وأصبح « رابطة الشيوعيين » ، ومع تبديل اسمه تبدل دوره نسبيا : فمن حزب « حاكم » تحول الى رابطة تضم طليعة الشغيلة ، دورها الاول هو التوجيه ورفع مستوى الوعي ، وليس الحكم . ومن المؤكد ان هناك دوما نوعا من الطلاق النسبي بين ما يقال وما يفعل ، لكن مما لا شك فيه ايضا ان « رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف » قد فتحت آفاقا جديدة فيما يتعلق بالحياة الداخلية لحزب في السلطة . ف « الرابطة » ، بالاضافة الى تعزيزها اللحظة الديموقراطية في حياة الحزب وافساحها المجال امام صراع الافكار

وتباريهـا الايجابـي واقرارهـا مبدأ دوران الملاكات والقيادات بهـدف تصفية النزعـة البيروقراطية ، قد أقرت مبدأ ديموقراطيا هامـا بالنسبة الى حـزب في السلطة : مبدأ علنية نشاط منظمـات الرابطـة . فمبـدأ العلنيـة لا يوثـق الصلات بيـن الحزب والجماهير اللاحزبية فحسب ، بل يحفـز ايضا نشاط الحزبيين وينمي فيهم حس المسؤوليـة ويقتل في الوقت نفسه حس التعالـي والصنمية الحزبية ،ويفسح المجال،من جهة أخرى، أمام أوسع مساهمة سياسية ممكنة للجماهير اللاحزبية. ذلك ان اخطر ما يهدد الحزب « الحاكم » هو انفصاله عن الجماهير ، ومبدأ علنية النشاط هو بلا ريب وسيلة حاسمة في تقليص هامش الانفصـال هـذا .

ان المساهمة الاساسية للتجربة اليوغوسلافية تكمن في توكيد مبدأ الارتباط الجدلي بيـن الديموقراطية داخل الحزب وبين الديموقراطية خارجه ، فكل منهما تشرط الاخرى وتؤكدها وتنميها . وهذه ، ولا شـك ، مساهمة ثمينة بعد كـل فواجع النظريـة والممارسة الستالينية التي خنقت الديموقراطية في الحـزب والمجتمع معا . وهذا لا يعنـي بطبيعـة الحال ان التجربة اليوغوسلافية تجربـة نموذجيـة ـ فثمـة علامـات استفهام تحيط بالكثير من ممارساتها ـ لكنها تبقى بيـن تجارب الديموقراطيات الشعبيـة اكثرهـا تجديدا واكثرها قدرة على عقل نفسهـا نظريـا .

« ج . ط » .

حول النظام الداخلي للحزب الشيوعي اليوغسلافي

بقلم الكسندر رانكوفيتش

ان اللجنة (١) المركزية للحزب الشيوعي اليوغوسلافي تقترح على المؤتمر نظاما داخليا جديدا ، باعتبار ان النظام الداخلي الذي اقره المؤتمر الخامس (١٩٤٨) ما عاد يتجاوب مع المرحلة الراهنة من تطور الحزب ، وما عاد يعبر بوجه خاص عن الدور الذي يلعبه الحزب فعلا في الشروط الراهنة .

لمَ ارتأت اللجنة المركزية أن من الضروري اقتراح نظام داخلي جديد وما هي ميزات هذا النظام ؟ ان النظام الداخلي الذي اقره المؤتمر الخامس كان الى حد كبير نسخة من النظام الداخلي للحزب الشيوعي السوفياتي الذي اقر في المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي السوفياتي . ولهذا كان في هذا النظام الكثير من العناصر البيروقراطية والمضادة للديموقراطية التي كانت تعرقل عمل منظمات الحزب وتطورها .

بيد ان المشروع الجديد للنظام الداخلي ليس مجرد تصحيح للنظام السابق.

---

(١) نص التقرير الذي قدمه الكسندر رانكوفيتش الى المؤتمر السادس للحزب الشيوعي اليوغوسلافي المنعقد في تشرين الثاني ١٩٥٢ ، وهو المؤتمر الذي تحول فيه الحزب الى « رابطة شيوعيي يوغوسلافيا » . وقد طرات في المؤتمرين السابع والثامن تعديلات جديدة على النظام الداخلي للرابطة ، لكن تعديلات المؤتمر السادس تظل هي الاساسية لانها تشكل مقاطعة فعلية مع الممارسة الحزبية الداخلية الستالينية ، ولا يمكن بالاساس فهم النظام الداخلي الحالي للرابطة الا انطلاقا من هذه التعديلات التي لا يمكن ان تعتبر بالتالي باليه وان كان قد مر عليها خمسة عشر عاما . « م » .

انه مشروع لنظام داخلي جديد يعبر عن الدور الذي يلعبه الحزب فعلا ، الدور الذي يتوجب عليه ان يؤديه في المرحلة الراهنة من تطور مجتمعنا .

ان النظام الداخلي الجديد يستند الى مبدأين اساسيين : اولا ، ان دور حزبنا ، كمنظمة سياسية ، هو ان يثقف الجماهير باستمرار وان يرفع وعيها الاشتراكي . ثانيا ، ان كل نشاط الحزب يجب ان يكون علنيا .

ان هذه الحقبة من القطيعة مع النزعة البيروقراطية السوفياتية وممارستها الاستبدادية كانت بالنسبة الينا مدرسة كبيرة على طريق تصفية بقايا الممارسة والطرائق الغريبة عن الحركة العمالية بصورة تدريجية لكن مثابرة . اقول تدريجية ، لانه كان علينا نحن انفسنا قبل كل شيء ان نتحرر من الاوهام عن الدور القيادي المزعوم لحزب معين ، الحزب الشيوعي السوفياتي ، في الحركة العمالية الدولية ، ان نتحرر من الوهم بأن كل ما يخترع عندهم يجب ان يكون المعيار والقدوة للعالم قاطبة . ان نظامنا الداخلي عندما يحدد بأن كل نشاط الحزب يجب ان يكون علنيا ، فان هذا ليس لافتة للدعاية ، بل مبدأ الزامي يتوجب على كل منظمات الحزب ان تطبقه في نشاطها اليومي . ان الحزب الشيوعي اليوغوسلافي ليس منظمة سرية وتآمرية ، وليس معزولا عن الشعب وفوق الشعب ، بل هو حزب متحدر من الشعب ونضاله ، حزب مرتبط صميميا بالشعب بأواصر لا يمكن قطعها . فهو لا يستطيع ان يتطور الا اذا وثق روابطه بالجماهير الشعبية على نحو اكثر صميمية ايضا . ان هذه الصلة ليست عبارة ديماغوجية ، بل هي العنصر الاساسي في اسلوب وطرائق عمل حزبنا . وبهذا الصدد تحدد مقدمة النظام الداخلي :

« ان نشاط الحزب الشيوعي اليوغوسلافي علني . ان الحزب الشيوعي ومنظماته تستلهم ، في نشاطها ، المبدأ الذي ينص على ان أوسع مساهمةللشغيلة في نشاط منظمات الحزب ضرورة لا غنى عنها للحفاظ على الروابط مع الجماهير . ان مساهمة الشغيلة في نشاط منظمات الحزب ورقابة الجماهير على عمل هذه المنظمات تشكلان المنهج الاساسي لعمل منظمات الحزب ».

وتضيف المقدمة :

« ان نشاط منظمات الحزب القاعدية علني . والقرارات تتخذ اثناء الاجتماعات التي يحضرها ايضا الشغيلة الذين ليسوا اعضاء في الحزب . ان نشاط منظمات القاعدة يجب ان يجري قدر الامكان تحت رقابة الجماهير وبمساهمتها » .

ان تطوير الديمقراطية الداخلية هو ايضا احد المبادىء الاساسية لمشروع نظامنا الداخلي الجديد . ولا ريب البتة في ان نظامنا الداخلي السابق،المستوحى من روح ونص النظام الداخلي للحزب الشيوعي السوفياتي وممارسته ، كانيحتوي على الكثير من البنود اللاديموقراطية والبيروقراطية التي كانت تخنق الديمقراطية داخل الحزب ، وتعرقل كل مبادهة ، وتجعل استقلال منظمات القاعدة وقيادات الحزب الدنيا مستحيلا . وغني عن البيان اننا تحررنا رويدا رويدا في

ممارستنا من العراقيل البيروقراطية . ولهذا على وجه التحديد يتيح النظام الداخلي الجديد لمنظمات القاعدة ولقيادات الحزب الدنيا امكانيات واسعة لاظهار مبادهتها ولتوكيد استقلال اعمالها ، وبالتالي لتطوير الديمقراطية داخل الحزب . ولهذا ينوه النظام الداخلي الجديد بأن :

« على المنظمات العليا ان تساعد الهيئات الادنى ومنظمات القاعدة على ان تكون مستقلة في عملها . ان كل منظمات الحزب مستقلة ذاتيا في دائرة نشاطها » .

ان استقلال المنظمات الذاتي يجد تعبيره في انه لم يعد مطلوبا،كما في النظام الداخلي السابق ، ان يجري التصديق على كل قرار تتخذه منظمة القاعدة مهما يكن عاديا من قبل قيادة الحزب الاعلى . فعلى سبيل المثال كان حق منظمات القاعدة في قبول الاعضاء او فصلهم مجرد حق شكلي في النظام السابق باعتبار ان قراراتها كانت تخضع الزاما لتصديق القيادة . اما اليوم فان كل قرار تتخذه منظمة قاعدية يصبح ساري المفعول فورا ، وهذا شيء طبيعي وديموقراطي في منظمة سوية وثورية كمنظمتنا .

بموجب نظامنا الداخلي السابق، المستوحى من الممارسة السوفياتية، لم يكن القبول في الحزب معقدا فحسب ، بل ايضا بيروقراطيا ومضادا للديمقراطية . فقد كان العضو المرشح في الحزب ملزما بقضاء ١٨ شهرا كفترة ترشيح وتدريب . وبعد هذا التدريب لم يكن من الممكن ان يقبل المرشح في الحزب الا بناء على تزكية مكتوبة من قبل عضوين مضى على وجودهما في الحزب عامان على الاقل . وكانت هذه الطريقة نفسها تتبع بصدد ترشيح المرشحين .

ان هذه القواعد قد ادخلت في نظامنا الداخلي تقليدا للممارسة السوفياتية المقيتة وظلت سارية المفعول الى ان صفتها عمليا التجربة والحاجة الى نهج اكثر ديموقراطية . وبالفعل ، ان كل تلك الطريقة المصطنعة التعقيد ، المأخوذة عن الممارسة والنظام الداخلي السوفياتيين ، غير قابلة للتبرير وغير مقبولة في حزب شرعي ، في حزب يمسك بزمام السلطة .

لهذه الاسباب ، الغى النظام الداخلي الجديد لحزبنا تلك الطريقة البيروقراطية القائمة على التزكيات المكتوبة. ففترة تدريب المرشح هي من مخلفات مرحلة النشاط السري لحزبنا . واليوم ، لم يعد مثل هذا التدبير ضروريا . ان امكانيات كثيرة متاحة اليوم لمنظمات حزبنا لامتحان الشغيلة سياسيا وتثقيفهم ببرنامج الحزب ونظامه الداخلي . ان مشروع النظام الداخلي الجديد ينص على ان القبول في الحزب يعود الى منظمة القاعدة ، لا بناء على اقتراح من اعضاء الحزب فحسب ، بل ايضا بناء على اقتراح الشغيلة غير الاعضاء في الحزب . وعلى هذا ، فان الامكانيات متاحة لشغيلة بلدنا لكي تكون لهم ، عن طريق اقتراحاتهم وملاحظاتهم ، كلمتهم فيما يتعلق بقبول اعضاء جدد . كذلك فان مشروع النظام الداخلي الجديد لا ينص على فترة تدريب للاعضاء

المرشحين للجنة المركزية للحزب الشيوعي اليوغوسلافي وللجان المركزية للاحزاب الشيوعية في الجمهوريات الشعبية ، لان هذه الطريقة ايضا كانت طريقة زائدة عن اللزوم ، مقلدة للممارسة السوفياتية ولحاجاتها ، الهدف منها « امتحان الاخلاص » للعصبة وخدمة مكائد التكتلات . ان المرشحين للعضوية في اللجنة المركزية لم يكن لهم اي حقوق باستثناء صوتهم الاستشاري وحقهم في ملء المقاعد الشاغرة في اللجنة المركزية . وينص مشروع النظام الجديد على دعوة مؤتمر استثنائي للانعقاد لملء المقاعد الشاغرة في اللجان المركزية في حال انخفاض عدد اعضاء اي لجنة مركزية بنسبة الثلث . وهذا بلا ريب تدبير اكثر ديموقراطية بكثير من القاعدة التي تنص على ملء المقاعد الشاغرة من قبل المرشحين .

كان النظام الداخلي السابق يسمح للجنة المركزية للحزب الشيوعي اليوغسلافي بتسمية منظمين ـ اعضاء في الحزب « في القطاعات المختلفة من البناء الاشتراكي التي تتمتع بأهمية خاصة بالنسبة الى الاقتصاد القومي والى البلاد بمجملها » . ان هذه المادة ، المنسوخة حرفيا عن النظام الداخلي للحزب الشيوعي السوفياتي ، هي ايضا تدبير غير ديموقراطي ، الهدف منه تبرير تسمية مفوضين حيثما رئي ان الضرورة تقضي بذلك . ان التعديلات التي تطرأ على نظامنا الداخلي تهدف الى تطوير الديموقراطية وتعزيزها في الحزب ، والى تطوير الحزب بوصفه منظمة سياسية بوجه خاص ، في حين ان التعديلات التي تدخل على النظام الداخلي للحزب الشيوعي السوفياتي تستهدف تعزيز المركزية البيروقراطية في الحزب . ومن قبيل ذلك التعديل الذي يسمح للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي بتسمية مندوبين عنها الى المنظمات وقيادات الحزب الدنيا ، الشيء الذي يعني عمليا حرمانها كليا من استقلالها. وواضح من هذا ان الحزب ينحط هناك الى حزب بيروقراطي، ويصبح اداة في يد جهاز الدولة ، بل يندمج به .

ان احد التعديلات الهامة التي يشتمل عليها النظام الجديد ، بالمقارنة مع النظام الداخلي السابق ، يتعلق بمناهج عمل منظمة القاعدة وقيادات الحزب الدنيا .. فبعكس الطريقة القديمة التي كانت تحدد بها مهام منظمات القاعدة من الاعلى ، والتي كانت تحول الحزب الى جهاز ملحق بجهاز الدولة ، كما هي الحال في الاتحاد السوفياتي ، يطرح النظام الداخلي الجديد على منظمات القاعدة كمهمة رئيسية لها ان تعمل كمنظمات سياسية، باتجاه حماية المبادىء الاشتراكية ، باتجاه النضال لرفع وعي الشغيلة الاشتراكي .

ان الغاء المكتب في لجان الحزب الدنيا يهدف الى توجيه هذه اللجان نحو العمل الجماعي . وستكون نتيجته تحسنا ملموسا فيما يتعلق بتنفيذ مهام الحزب وسيحقق المزيد من التقارب بين اللجان ومنظمات القاعدة . وسيسمح هذا التدبير في الوقت نفسه بالنضال على نحو عيني ضد الميول الى استخدام المناهج البيروقراطية في القيادة والى سلوك مسلك بيروقراطي ازاء مهام

الحزب . انه سيسهل تطور الديموقراطية الداخلية في قلب الحزب .

ان النظام الداخلي الجديد ، مستندا الى الخبرات التي تم اكتسابها ، يعتبر انه ما من داع البتة لابقاء منظمات الحزب في المستقبل في مختلف المؤسسات . ان منظمات الحزب ، العاملة داخل مختلف المؤسسات ، لم يكن لها تقريبا من تماس مع الجماهير ، ولهذا ما كانت تستطيع ان تؤدي عملا نافعا . ولعلاج هذه الحالة يجدر بأعضاء الحزب ، دونما اعتبار لمهنتهم ولمكان عملهم ، ان يتجمعوا في منظمات قاعدية في مكان اقامتهم بالذات ، الا في الحالة التي يعهد فيها الحزب ، وهذا استثناء ، الى احد الاعضاء بمهمة في منظمة حزبية اخرى . وبهذه الصورة سيكون اعضاء الحزب على صلة اوثق بكثير بالشعب ، وسيمارسون نشاطهم السياسي بمعية سائر اعضاء الجبهة الشعبية (١) وفي منظمات الجبهة الشعبية التي ينبغي ان يجري فيها وبواسطتها كل النشاط والحياة السياسيين تقريبا .

ان الحزب الشيوعي اليوغوسلافي يضم اليوم ٧٧٩،٣٨٢ عضوا . واذا ما اخذنا بعين الاعتبار عدد السكان الراشدين ، وهو ٩،٢٤٠،٠٠٠ ، فان نسبة اعضاء الحزب تكون ٨،٤٣ ٪ ، وبالنسبة الى مجموع سكان البلاد ٤،٧٢ ٪ . ولقد كان عدد اعضاء الحزب يوم انعقاد المؤتمر الخامس (١٩٤٨) ٤٦٨،١٧٥ عضوا . وبذلك يكون عدد اعضاء الحزب قد زاد ٣١١،٢٠٧ اعضاء في الفترة الممتدة بين المؤتمرين ، اي بنسبة ٦٦،٤٧ ٪ . فما السمات الاساسية لهذا النمو ؟ علينا ان ننوه اولا بأن منظمات الحزب قد وطدت دعائمها في المصانع والريف ومؤسسات الدولة ، وبأن عددا كبيرا من المنظمات الجديدة قد انشىء في القرى والمصانع الجديدة . ولقد ازداد عدد العمال الاعضاء في الحزب ، الشيء الذي ادى الى تحسن بنية الحزب الاشتراكية . وفي الآونة الاخيرة يساهم اللاحزبيون ايضا في قرارات قبول اعضاء جدد في الحزب ، وهذا ما يفتح ابواب الحزب فعلا لخيرة العناصر ، بالرغم من انه ما تزال ترتكب اخطاء فادحة بصدد معيار القبول في الحزب .

---

(١) وهي الجبهة التي تحولت فيما بعد الى « التحالف الاشتراكي للشعب العامل » . « م ».

النظام الداخلي
لرابطة شيوعيي يوغسلافيا

كما أقره المؤتمر الثامن للرابطة
في كانون الاول ١٩٦٤

ان رابطة شيوعيي يوغسلافيا هي القوة الايديولوجية والسياسية المنظمة للطبقة العاملة ولشغيلة يوغسلافيا كافة . وتعمل رابطة الشيوعيين ، انطلاقا من الدور الاجتماعي الطليعي للطبقة العاملة وتعبيرا عن الصبوات التاريخية لهذه الطبقة ، من اجل تطوير العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسيةالاشتراكية، ومن اجل رفع سوية الوعي الاشتراكي لشغيلة يوغسلافيا في نظام التسيير الذاتي الاجتماعي ، وكذلك من اجل تحقيق الشيوعية ، الهدف الاسمى لرابطة شيوعيي يوغسلافيا .

تستلهم رابطة الشيوعيين ، في نشاطها ، مذهب الاشتراكية العلمية ، الماركسية ـ اللينينية ، الذي يتطور ويغتني باستمرار بالممارسة الاجتماعية المعاصرة وبالمعارف العلمية الجديدة . وبرنامج رابطة شيوعيي يوغوسلافيا هو اساس النضال الايديولوجي والنشاط الاجتماعي ـ السياسي الذي يخوض غماره كل عضو في رابطة الشيوعيين .

ان المكافحين الاكثر نشاطا والاكثر وعيا في سبيل الاشتراكية منظمون في رابطة الشيوعيين . ورابطة الشيوعيين تمهد لاعمال الشغيلة وتوجهها في النضال الذي يخاض من اجل التطوير المستمر للثورة الاشتراكية ، ومن اجل توسيع العلاقات الاشتراكية وتنمية القوى الانتاجية ، ومن اجل خلق الشروط التي تتيح امكانية التقدم العام للمجتمع ، ومن اجل الدفاع عن مصالح الشغيلة

على اساس نظام التسيير الذاتي ، ومن اجل انضاج علاقات على اكبر قدر من الانسانية في قلب المجتمع ، ومن اجل تدعيم التضامن بين الشغيلة وصيانة وتطوير المساواة في الحقوق والاخوة ووحدة شعوب يوغوسلافيا ، ومن اجل القضاء على كل مخلفات المجتمع الطبقي ، ومن اجل بناء الشيوعية . هذا النضال ، وما ينجم عنه من نتائج ، لايني يرفع الدور الطليعي لرابطة الشيوعيين ، ويجعل من الرابطة القوة الايديولوجية والسياسية لشغيلة يوغوسلافيا ولمجتمعنا الاشتراكي .

ان رابطة الشيوعيين ، في نظام الديموقراطية الاشتراكية المباشرة الذي ينظم فيه الشغيلة بأنفسهم شروط عملهم ووجودهم وعلاقاتهم الاجتماعية ـ الاقتصادية المشتركة ، هي القوة المنظمة التي تكافح ، بوسائل ايديولوجية وسياسية ، من اجل حلول اجتماعية متلائمة مع مبادىء التطور الاشتراكي واهدافه . ومن خلال هذا النشاط يتدرب الشيوعيون وسائر الشغيلة معهم على ممارسة دورهم الاجتماعي بأكبر قدر ممكن من الاستقلال الذاتي ،ويساهمون في تطوير المبادهة الاجتماعية وفي رفع سوية الوعي الاشتراكي .

ان نشاط رابطة الشيوعيين علني ، وهذا ما يفسح المجال ويحفز المساهمة الايجابية لاعضاء الرابطة ولجميع الشغيلة المنظمين في « التحالف الاشتراكي » وسائر المنظمات السياسية والاجتماعية في رسم وتنفيذ سياسة تتجاوب مع مصالح الشغيلة وحاجاتهم ، ويزيد مسؤولية الشيوعيين تجاه المجتمع والمنظمات والقيادات ، ويسهم في انضاج العلاقات الديموقراطية ضمن نطاق الرابطة .

يقبل في رابطة الشيوعيين كل مواطن في جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية الاتحادية اكتسب ، بفضل وعيه ونشاطه السياسي وقيمته الاخلاقية وصفاته الشخصية ، ثقة المجتمع والاعتبار السياسي ، وعبر بحرية عن رغبته في ان يصبح عضوا في الرابطة ، وابدى استعداده للنضال عبر الممارسة الاجتماعية من اجل تحقيق مبادىء « البرنامج » ومفاهيمه ، وبنود النظام الداخلي ،وسياسة رابطة شيوعيي يوغسلافيا .

ان الانتماء الى رابطة الشيوعيين لا يقلد المنتمي اي امتياز اجتماعي .

ان رابطة الشيوعيين هي التنظيم الوحيد لشيوعيي يوغسلافيا القائم على مبدأ المركزية الديموقراطية .

في رابطة الشيوعيين ترسم المواقف والقرارات وتتخذ الحلول انطلاقا من تواجه واسع في الآراء ومن النقد والنقد الذاتي ، وكذلك من اوسع مساهمة للاعضاء والمنظمات . وانما على هذا الاساس تقوم وحدة الايديولوجيا والعمل، والانضباط الواعي ، والعلاقات الداخلية في رابطة الشيوعيين .

تستلهم رابطة شيوعيي يوغسلافيا ، بصدد العلاقات الاممية ، مبادىء الاممية الاشتراكية . ورابطة شيوعيي يوغسلافيا ، المقتنعة بأن تضامن قوى العالم التقدمية كافة هو الشرط الاساسي لكفاح فعال في سبيل السلم والاشتراكية والتقدم الاجتماعي ، توطد وتطور ، على اساس المساواة في

الحقوق والاستقلال الذاتي ، التعاون مع الاحزاب والحركات الشيوعية والعمالية ، وكذلك مع سائر الاحزاب والحركات المعادية للامبريالية ، والتقدمية، والديمقراطية في العالم . وتقدم رابطة الشيوعيين دعما فعالا لجميع الحركات والاتجاهات الاشتراكية ، والتحريرية ، وكذلك لسائر الحركات والاتجاهات التقدمية في العالم .

١ ـ حقوق وواجبات

اعضاء رابطة الشيوعيين

١ ـ يكون عضوا في رابطة الشيوعيين كل من يقبل ببرنامج الرابطة ونظامها الداخلي ويناضل بنشاط من اجل تحقيقهما ، ويساهم ، بحس كامل شامل لمسؤوليته المعنوية والسياسية ، في رسم وتحقيق سياسة الرابطة ، ويساهم بعمله وقدوته الشخصية في رفع حظوة الرابطة ، ويرتبط باحدى منظمات الرابطة ، ويسدد بانتظام اشتراكاته .

يتم القبول في رابطة الشيوعيين بناء على رغبة شخصية صريحة او بناء على اقتراح المنتسبين الى الرابطة وقياداتها ، او الشيوعيين « العاملين » ، او المنظمات السياسية والاجتماعية ، او أجهزة التسيير الذاتي الاجتماعي . وتبت منظمة القاعدة ، وبصفة استثنائية ، احد الاجهزة القيادية في الرابطة ، في مسألة القبول في الرابطة . ويكون القبول في الرابطة علنيا وفرديا . وينبغي ، مبدئيا ، ان يكون طالب الانتساب قد اتم الثامنة عشرة من العمر .

لا يعود عضوا في رابطة الشيوعيين من ترك الرابطة بملء ارادته او من فصل منها .

٢ ـ واجبات وحقوق كل عضو في رابطة الشيوعيين هي التالية :

ـ دراسة ومعرفة الممارسة وتجارب البناء الاشتراكي وكذلك سياسة الرابطة ، استيعاب مذهب الاشتراكية العلمية والتدرب على العمل الاجتماعي ـ السياسي المستقل ذاتيا بأكبر قدر ممكن .

المساهمة في رسم وتفسير وتنفيذ سياسة الرابطة ، نقل مواقف المنظمات والهيئات القيادية الى حيز الواقع بكل دراية وبحس كامل للمسؤولية ، ان يكون فعالا في اطار المنظمة التي ينتمي اليها وكذلك في سائر النشاطات التي تنظمها رابطة الشيوعيين .

ـ انينشط سياسيا داخل منظمة عملهومكان اقامته وكومونته وفيالتحالف الاشتراكي للشعب العامل وفي سائر المنظمات الاجتماعية ـ السياسية والاجتماعية او هيئات التسيير الذاتيبهدف تطوير وتدعيم العلاقات الديموقراطية في داخلها .

ـ المساهمة في تحديد وتطبيق المبادىء والمعايير الديمقراطية على صعيد سياسة الملاكات ، سواء افي رابطة الشيوعيين ام في المنظمات الاجتماعية ـ

السياسية وهيئات التسيير الذاتي وسائر الهيئات الاجتماعية .

ـ النضال الدائب كيما يساهم الشغيلة مباشرة ، في ظل نظام التسيير الذاتي ، في اتخاذ وتنفيذ قرارات تكون في صالحهم وصالح المجتمع ، النضال لرسم وتطبيق المعايير الاشتراكية في المجتمع وضد الميول والظاهرات اللااشتراكية .

ـ التعبير عن رأيه ، وصياغة مقترحات، وطرح اسئلة ، وتوجيه اسئلة الى اي جهاز او هيئة قيادية في رابطة شيوعيي يوغوسلافيا .

ـ التعبير والدفاع عن وجهة نظره ، داخل منظمات الرابطة ، في مختلف مشكلات التطور الاجتماعي ، والمساهمة ، في الاجتماعات وفي صحافة رابطة الشيوعيين ، في مناقشة ورسم سياسة الرابطة .

ـ ابداء ملاحظات ومقترحات اثناء تطبيق المفاهيم والقرارات المتخذة واستنادا الى تجارب الممارسة ، ورفعها الى المنظمة والى قيادات الرابطة .

ـ مناقشة نشاط كل عضو او مسؤول او قيادة في الرابطة في اجتماعات رابطة الشيوعيين ، ونقد عملهم وافعالهم اذا لم تكن منسجمة مع برنامج رابطة الشيوعيين ونظامها الداخلي وسياستها .

ـ ان يَنتخب ويُنتخب في قيادات وهيئات الرابطة ، وان يساهم ، عند انتخاب هذه الهيئات ، في تحديد مبادىء ومعايير تشكيلها، وان يقترح مرشحين، وان يبدي رأيه بصدد كل مرشح من المرشحين المقترحين في الاجتماع او المؤتمر.

ـ ان يكون حاضرا شخصيا في كل مرة يناقش فيها عمله او أفعاله ، او يتخذ اي قرار آخر يتعلق به .

٢ ـ مبادىء تنظيم رابطة الشيوعيين وبنيتها .

٣ ـ رابطة الشيوعيين منظمة وفق مبدأ المركزية الديمقراطية .

منظمات الرابطة واجهزتها وقياداتها مستقلة ذاتيا في نشاطها . وهي مسؤولة عن تطبيق برنامج الرابطة ونظامها الداخلي وسياستها .

ترسم منظمات الرابطة واجهزتها وقياداتها مواقفها وتصوغ استنتاجاتها وتتخذ قراراتها بعد مواجهة واسعة بين الآراء . وتتخذ القرارات بغالبية اصوات العاملين ، وعند الضرورة بغالبية اصوات المندوبين المنتخبين . والاقلية ملزمة ، شأن سائر الاعضاء ، بتطبيق قرارات الاكثرية .

أجهزة الرابطة وقياداتها منتخبة جميعها . وهي مسؤولة عن عملها امام المنظمات التي انتخبتها .

منظمات الرابطة واجهزتها وقياداتها ملزمة بتنفيذ قرارات الاجهزة والقيادات الاعلى .

تتبادل القيادات والمنظمات المعلومات بصدد نشاطها . والمنظمات والقيادات القاعدية ملزمة باعلام القيادات والاجهزة الاعلى عن المشكلات التي تواجهها ابان نشاطها ، وبصياغة ملاحظاتها بصدد عمل القيادات الاعلى ، وبتقديم مقترحات بهدف رسم سياسة رابطة الشيوعيين . والقيادات ملزمة بدراسة المقترحات

والملاحظات التي يرفعها اليها الاعضاء والمنظمات القاعدية والقيادات الادنى في الرابطة وباعلامها عن موقفها في هذا الصدد .

٤ ـ رابطة الشيوعيين منظمة ، بوجه عام ، وفق مبادىء الانتاج ـ العمل والاستقلال الذاتي الاقليمي .

٥ ـ بنية الرابطة هي التالية :

أ ـ منظمة قاعدة رابطة الشيوعيين .

ب ـ في الكومونة : مؤتمر الكومونة ، لجنة الكومونة، لجنة الكومونة للرقابة السياسية ولجنة الكومونة للرقابة المالية .

جـ ـ في المحافظة: مؤتمر المحافظة، لجنة المحافظة، لجنة الرقابةالسياسية في المحافظة ولجنة الرقابة المالية في المحافظة .

د ـ في الاقليم المستقل ذاتيا : مؤتمر الاقليم ، لجنة الاقليم ، لجنة الاقليم للرقابة السياسية ولجنة الاقليم للرقابة المالية .

هـ ـ في الجمهورية الاشتراكية المتحدة : المؤتمر ، اللجنة المركزية ، لجنة الرقابة السياسية ولجنة الرقابة المالية لرابطة الشيوعيين في الجمهورية الاشتراكية .

و ـ في جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية المتحدة : المؤتمر ، اللجنة المركزية، اللجنة المركزية للرقابة السياسية واللجنة المركزية للرقابة المالية لرابطة شيوعيي يوغسلافيا .

٦ ـ بهدف رسم وتنسيق المواقف بصدد شتى المشكلات وبهدف توجيه نشاط الاعضاء في اماكن وقطاعات محددة من النشاط الاجتماعي، تجمع القيادات في حال الضرورة الشيوعيين بصفتهم عاملين .

٧ ـ تعقد قيادات رابطة الشيوعيين ، عند الحاجة ، جلسات موسعة ، تنظم ندوات ، وتطبق اشكالا اخرى من النشاط .

٨ ـ بهدف دراسة المشكلاتالايديولوجية والسياسية والتنظيمية ومشكلات الملاكات .. الخ وانجاز المهام الجارية ، تشكل الاجهزة القيادية هيئات مساعدة.

٩ ـ من حق المؤتمر ان يتخذ قرارات اذا كان اربعة اخماس المندوبين على الاقل حاضرين .

١٠ ـ تجري الانتخابات في رابطة الشيوعيين بالاقتراع السري . ويجري التصويت على كل مرشح على حدة .

١١ ـ يحدد مؤتمر رابطة الشيوعيين (على جميع مستويات المؤتمر) ، بالاستناد الىمقترحات المندوبين والآراء الصادرة داخلمنظمات رابطة الشيوعيين اثناء تهيئة الانتخابات، عدد اعضاء لجانرابطة الشيوعيين ولجان الرقابةالسياسية ولجان الرقابة المالية ، وكذلك معيار انتخابها .

يحدد المؤتمر (على جميع مستوياته) عدد المرشحين للجان وللجنة الرقابة السياسية ولجنة الرقابة المالية لرابطة الشيوعيين .

اذا كان الاقتراح لا يضم عددا من المرشحين اكبر من عدد الاعضاء المطلوب

انتخابهم ، يتم انتخاب المرشحين الذين يحصلون على ثلثي الاصوات . واذا كان الاقتراح يضم عددا من المرشحين اكبر من عدد الاعضاء المطلوب انتخابهم ، يتم انتخاب المرشحين الذين حصلوا على اكثر الاصوات، على ان يكونوا قد نالوا غالبية اصوات المندوبين الحاضرين .

واذا حدث اثناء التصويت ان لم ينتخب العدد المتوقع من اعضاء القيادات او لجان الرقابة السياسية والمالية ، يجرى الاقتراع من جديد لانتخاب المرشحين اللازمين حتى يكتمل نصاب عدد المقاعد .

١٢ ـ عند الانتخابات يتحتم تجديد اعضاء اللجان واجهزتها التنفيذية ولجان الرقابة السياسية ولجانالرقابة المالية لرابطة الشيوعيين بنسبة الربع على الاقل.
اللجنة المركزية لرابطة شيوعيي يوغسلافيا واللجان المركزية لرابطة شيوعيي الجمهوريات الاشتراكية ملزمة بتجديد اجهزتها التنفيذية بصورة منتظمة .

١٣ ـ مبدأ تحديد اعادة الانتخاب او اعادة التعيين ينطبق على الوظائف الممارسة داخل منظمات القاعدة في رابطة الشيوعيين ، وكذلك داخل الاجهزة القيادية او غيرها من اجهزة الرابطة .

العضو في رابطة شيوعيي يوغسلافيا لا يمكن ان يعاد انتخابه اكثر من مرتين متتاليتين في نفس الوظائف في منظمة القاعدة او في اللجنة او لجنة الرقابة السياسية او لجنة الرقابة المالية الا اذا اقتضت ذلك اسباب مقبولة . ومنظمة القاعدة او اللجنة او لجنة الرقابة السياسية او لجنة الرقابة المالية هي التي تبت في هذا الموضوع .

١٥ ـ عدد المندوبين الى المؤتمر (على مختلف مستوياته) ونمط انتخابهم يحددان من قبل اللجنة التي تدعو المؤتمر .

يتمتع اعضاء اللجان ولجنة الرقابة السياسية ولجنة الرقابة المالية بجميع حقوق المندوبين الى المؤتمر (على مختلف مستوياته) باستثناء حق التصويت على التقرير وحق التبرؤ من مسؤوليتهم في اللجنة ولجنة الرقابة السياسية ولجنة الرقابة المالية .

٣ ـ منظمة القاعدة في رابطة الشيوعيين

تؤلف منظمات القاعدة الاساس التنظيمي لرابطة الشيوعيين .

١٧ ـ تشكل منظمات القاعدة في منظمات الانتاج وسائر منظمات العمل والتسيير الذاتي ، وفي الدوائر المحلية والقرى ووحدات الجيش الشعبي اليوغسلافي ومؤسساته وحيثما دعت الحاجة .
تنتخب منظمة القاعدة امينها ، وامينا وكيلا ، وخازنا ، وعند الحاجة امانة.

تستطيع منظمة القاعدة تشكيل شعَب وتحويل بعض من حقوقها الى هذه الشعب . وتنتخب الشعبة امينها ، واميناً وكيلا كذلك . تستطيع الشعبة ايضا، في حالات استثنائية ، انتخاب امانة .

ينتخب الامين او الامين الوكيل او الخازن او الامانة كل سنة .

تبحث منظمة القاعدة جميع المشكلات الهامة في اجتماعاتها التي تنعقد كلما دعت الضرورة .

تستطيع منظمة القاعدة ان تعفي هذا العضو او ذاك من اعضائها من واجب حضور الاجتماعات بسبب المرض او اي سبب مشروع آخر .

١٨ ــ في منظمات العمل الكبيرة او الدوائر المحلية يمكن تشكيل عدةمنظمات قاعدية تنتخب ، اثناء مؤتمر مشترك ينعقد مرة كل عامين ، لجنة او امانة . والمؤتمر الذي يجتمع ، في حال الضرورة ، لدراسة المشكلات المشتركة المرتبطة بنشاط المنظمات ، يحدد مهام اللجنة او الامانة .

١٩ ــ تكمن مهام منظمة قاعدة رابطة الشيوعيين :

في الاطلاع المستمر على احداث محيطها الاجتماعية ، وفي ضمان تحقيق المبادىء والاهداف والمهام التي تنطرح في البناء المادي وتطوير العلاقات الاجتماعية بفضل نشاطها، وفي المساهمة في تكوين اعضاء المنظمة بهدف النضال الايديولوجي والنشاط الاجتماعي ــ السياسي في ظل نظام التسيير الذاتي ، وكذلك داخل المنظمات الاجتماعية ــ السياسية وفي تطوير حس المسؤولية الفردية والاجتماعية في مركز العمل وفي ممارسة الوظيفة الاجتماعية لدى اعضاء المنظمة .

في القبول المتواصل في رابطة الشيوعيين لاعضاء جدد قادمين من اوساط الشغيلة ، ولا سيما المنتجين المباشرين .

في دراسة التقارير المتعلقة بنشاط لجنة الكومونة ، وكذلك اهم الوثائق الصادرة عن قيادات الرابطة الاخرى ، وفي اتخاذ المبادهات بهدف تسوية شتى المشكلات التي تنطرح في الكومونة او في وحدة اجتماعية ــ سياسية اوسع نطاقا .

في التداول بصدد المرشحين للجنة الكومونة ، وفي تسمية المندوبين لمؤتمر الكومونة .

٤ ــ التنظيم في الكومونة

٢٠ ــ تؤلف منظمة رابطة الشيوعيين في الكومونة كلا واحدا .

مؤتمر الكومونة هو اعلى هيئة لرابطة الشيوعيين في الكومونة .

يجتمع مؤتمر الكومونة مرة كل عامين . ويدعى من قبل لجنة الكومونة .

يمحص مؤتمر الكومونة ويناقش التقارير التي ترفعها اليه اللجنة ولجنة الرقابة السياسية ولجنة الرقابة المالية ، والمشكلات الايديولوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ذات الطابع الراهن ، وكذلك مشكلات تطوير رابطة الشيوعيين في الكومونة . ويبدي رأيه بالنتائج المحرزة في تطبيق سياسة رابطة

شيوعيي يوغوسلافيا ، ويكيف على نحو خلاق سياسة رابطة شيوعيي يوغوسلافيا مع شروط الكومونة ، ويحدد المهام المستقبلة للشيوعيين ومنظمات الكومونة ولجنتها .

يتولى مؤتمر الكومونة، بالاستناد الى التجربةالمكتسبة اثناء نشاط المنظمات، المبادهة ويصوغ المقترحات بهدف رسم سياسة الرابطة في هيئات رابطة شيوعيي يوغوسلافيا وقياداتها العليا .

يقرر مؤتمر الكومونة ، او لجنة الكومونة اذا كانت مخولة من قبل المؤتمر ، اين ينبغي ان تشكل منظمات قاعدة رابطة الشيوعيين . ويسمي منظمات العمل والدوائر المحلية التي ستتشكل فيها عدة منظمات قاعدية او لجنة او امانة، ويقرر سائر اشكال تنظيم الشيوعيين على مستوى الكومونة .

ينتخب مؤتمر الكومونة ، كقاعدة عامة ، المندوبين الى الاجهزة العليا في رابطة الشيوعيين .

يمكن ان يجتمع عند الحاجة مؤتمر استثنائي للكومونة ، ويدعى من قبل اللجنة اما بمبادهتها الخاصة واما بناء على طلب ثلث المنتسبين او ثلث المنظمات . واجل الدعوة الى انعقاد دعوة المؤتمر الاستثنائي بناء على طلب المنتسبين او المنظمات شهران .

٢١ ــ لجنة الكومونة هي التي تقود منظمة رابطة الشيوعيين في الكومونة في الفترة الفاصلة بين مؤتمرين .

تهيىء لجنة الكومونة مؤتمر الكومونة وتسهر علىتطبيق قرارات هذا الاخير، وتدرس المشكلات ذات الطابع الراهنوتتخذ موقفا بصددها، وتنظم نشاط الاعضاء وتوجهه نحو دراسة مجمل العلاقات الاجتماعية ــ الاقتصادية والسياسية ــ الايديولوجية في الكومونة . وترفع ، بالاستناد الى تجربتها ، مقترحات الى القيادات والهيئات الاعلى في رابطة الشيوعيين .

تنتخب اللجنة امينها السياسي ، وعددا معينا من الامناء المقترحين لقضايا محددة ، وامانة في حال الضرورة .

٥ ــ التنظيم في المحافظة

٢٢ ــ مؤتمر المحافظة (او المدينة) هو اعلى هيئة لرابطة الشيوعيين في المحافظة (او المدينة) .

يجتمع المؤتمر مرة كل عامين . ويدعى من قبل لجنة المحافظة .

يمكن ان يجتمع مؤتمر استثنائي في حال الحاجة ، ويدعى من قبل لجنة المحافظة اما بمبادهتها الخاصة واما بناء على طلب ثلث اعضاء او ثلث منظمات رابطة الشيوعيين في المحافظة . واجل الدعوة لانعقاد المؤتمر الاستثنائي بناء على طلب ثلث الاعضاء او المنظمات ثلاثة اشهر .

يمحص المؤتمر ويناقش المشكلات الايديولوجية والسياسية وسائر المشكلات الاجتماعية ذات الطابع الراهن ، وكذلك المشكلات التي يطرحها تطور الرابطة في

المحافظة ، والتقارير التي ترفعها اليه اللجنة ولجنة الرقابة السياسية ولجنة الرقابة المالية . ويبدي رأيه في النتائج المحرزة اثناء تطبيق سياسة الرابطة في المنطقة التي تشملها صلاحياته، ويتخذ القراراتبصدد النشاط المستقبلي لمنظمات رابطة الشيوعيين في المحافظة ، ويبت في شكاوى واستدعاءات اعضاء رابطة الشيوعيين ومنظماتها ، وينتخب لجنة المحافظة ولجنة الرقابة السياسية ولجنة الرقابة المالية .

يتولى مؤتمر المحافظة ، بالاستناد الى التجربة المكتسبة اثناء نشاطه ، المبادهة ويصوغ المقترحات بهدف رسم سياسة رابطة الشيوعيين في هيئات الرابطة وقياداتها الاعلى .

٢٣ ـ تهيىء لجنة المحافظة مؤتمر المحافظة وتسهر على تطبيق قرارات هذا المؤتمر . وتمحص وتناقش المشكلات الايديولوجية والسياسية والاجتماعية التي تنطرح في المحافظة .

يحدد مؤتمر المحافظة مهام لجنة المحافظة ، على هدي الشروط السائدة في منطقته ، وبالانسجام مع مواقف وقرارات الهيئات والقيادات الاعلى في رابطة شيوعيي يوغوسلافيا .

تنتخب لجنة المحافظة امينها السياسي وعددا معينا من الامناء المقترحين لقضايا محددة ، وفي حال الضرورة امانة .

٦ ـ التنظيم في الاقليم المستقل ذاتيا

٢٤ ـ مؤتمر الاقليم هو أعلى هيئة لرابطة الشيوعيين في الاقليم المستقل ذاتيا. يمحص المؤتمر ويناقش التقارير التي ترفعها اليه لجنة الاقليم ولجنةالرقابة السياسية ولجنة الرقابة المالية، وكذلكالمشكلات الايديولوجية والسياسية وسائر المشكلات ذات الطابع الراهن. وهو يحدد المواقف التي ينبغي علىرابطة الشيوعيين في الاقليم ان تتبناها انسجاما مع سياسة الهيئات والقيادات الاعلى ، ويتولى المبادهة في تمحيص المشكلات ذات الطابع الراهن المطروحة على مؤتمر رابطة الشيوعيين في الجمهورية الاشتراكية وعلى لجنتها المركزية ، وكذلك على مؤتمر رابطة شيوعيي يوغوسلافيا ولجنتها المركزية ، ويبت في شكاوى واستدعاءات اعضاء ومنظمات رابطة الشيوعيين في الاقليم ، وينتخب لجنة الاقليم ولجنة الرقابة السياسية ولجنة الرقابة المالية .

يمكن ان يجتمع مؤتمر استثنائي في حال الحاجة ، ويدعى من قبل لجنة الاقليم اما بمبادهتها الخاصة واما بناء على طلب ثلث اعضاء او ثلث منظمات الكومونة في الاقليم . واجل الدعوة لانعقاد المؤتمر الاستثنائي بناء على طلب ثلث اعضاء او منظمات الرابطة ثلاثة اشهر .

٢٥ ـ تقود لجنة الاقليم نشاط رابطة الشيوعيين في الاقليم في الفترة الفاصلة بين مؤتمرين .

تمحص لجنة الاقليم وتناقش المشكلات الايديولوجية والسياسية والاجتماعية، وكذلك المشكلات التي يطرحها تطور رابطة الشيوعيين ، بالاستناد الى القرارات

المتخذة من قبل مؤتمر الاقليم والى المواقف المتخذة من قبل الهيئات والقيادات الاعلى في رابطة الشيوعيين . وهي ترسم وتصوغ ، آخذة بعين الاعتبار الشروط السائدة في الاقليم ، المواقف الواجب تبنيها من قبل رابطة الشيوعيين في الاقليم وتسهر على وضعها موضع التطبيق .

تطلق المبادهة في دراسة المشكلات الاجتماعية والسياسية الهامة داخل الهيئات الاعلى لرابطة الشيوعيين ، وتدرس مشكلات ومقترحات اعضاء ومنظمات رابطة الشيوعيين في الاقليم .

تنتخب لجنة الاقليم ، بهدف تحضير اجتماعاتها وتصريف الشؤون الجارية وتنظيم تطبيق قراراتها ، امانة تكون هيئتها التنفيذية ، وامينا سياسيا وعددا معينا من الامناء المقترحين لقضايا محددة .

ترفع الامانة تقارير عن النشاط الى لجنة الاقليم .

٧ ـ رابطة الشيوعيين في الجمهورية الاشتراكية

٢٦ ـ يؤلف اعضاء ومنظمات رابطة شيوعيي يوغوسلافيا في الجمهورية الاشتراكية رابطة الشيوعيين في الجمهورية الاشتراكية .

٢٧ ـ المؤتمر هو اعلى هيئة لرابطة الشيوعيين في الجمهورية الاشتراكية . ويجتمع المؤتمر مرة كل اربعة اعوام . ويدعى من قبل اللجنة المركزية لرابطة الشيوعيين في الجمهورية الاشتراكية .

يجتمع مؤتمر رابطة الشيوعيين في الجمهوريات الاشتراكية ، كقاعدة عامة، قبل مؤتمر رابطة شيوعيي يوغوسلافيا .

يدعى المؤتمر الاستثنائي اما بمبادهة لجنة رابطة الشيوعيين في الجمهورية، واما بناء على طلب ثلث اعضاء الرابطة او ثلث منظمات الكومونة . واجل الدعوة لانعقاد المؤتمر الاستثنائي بناء على طلب الاعضاء او منظمات الكومونة ثلاثة اشهر.

يعلن عن الدعوة الى المؤتمر وعن جدول اعماله وعن الموضوعات المتعلقة بالمشكلات التي سيجري نقاشها قبل شهرين على الاقل .

٢٨ ـ مؤتمر رابطة الشيوعيين في الجمهورية الاشتراكية :

ـ يدرس التطورات الايديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية ، والمشكلات التي يطرحها تطور رابطة الشيوعيين في الجمهورية الاشتراكية ، والتقارير المرفوعة من قبل اللجنة المركزية ولجنة الرقابة السياسية ولجنة الرقابة المالية ، ويبدي رأيه بصددها .

يحدد سياسة ومواقف ومهام رابطة الشيوعيين في الجمهورية الاشتراكية، انسجاما مع سياسة رابطة شيوعيي يوغوسلافيا والشروط السائدة في الجمهورية ، ويقترح دراسة المشكلات ذات الطابع الراهن على مؤتمر رابطة شيوعيي يوغسلافيا ولجنتها المركزية .

ينتخب اللجنة المركزية ولجنة الرقابة السياسية ولجنة الرقابة المالية .

يبت في شكاوى واستدعاءات الاعضاء والمنظمات .

٢٩ ـ تقود اللجنة المركزية نشاط رابطة الشيوعيين في الجمهورية الاشتراكية بين مؤتمرين .

ترسم اللجنة المركزية وتحدد الاتجاه العام للمؤتمر وقراراته ، وتدرس وتناقش المشكلات الاجتماعية ـ السياسية والاقتصادية وسائر المشكلات ذات الطابع الراهن التي تنطرح في الجمهورية ، وتتخذ موقفا بصددها ، وتدرس تطور منظمات رابطة الشيوعيين في المنطقة التي تشملها صلاحياتها ، وكذلك مقترحات قيادات الرابطة ومنظماتها واعضائها .

وتجتمع اللجنة المركزية كلما دعت الضرورة ، وعلى الاقل ثلاث مرات في السنة . تدعى جلسات اللجنة المركزية من قبل اعضاء اللجنة التنفيذية . ويمكن ان تأتي مبادهة اجتماع اللجنة المركزية من قبل اللجنة المركزية واجهزة رابطة الشيوعيين وقياداتها ومنظماتها .

تنتخب اللجنة المركزية ، بهدف تحضير اجتماعاتها وتصريف الشؤون الجارية وتنظيم تطبيق القرارات المتخذة ، لجنة تنفيذية وامانة سياسية . وتستطيع ان تنتخب ايضا عددا معينا من الامناء المقترحين لقضايا محددة .

اللجنة التنفيذية مسؤولة امام اللجنة المركزية وترفع اليها بصورة منتظمة تقارير عن النشاط .

تستطيع اللجنة التنفيذية تسمية امانة بهدف تصريف الشؤون الجارية .

٨ ـ الاجهزة العليا لرابطة شيوعيي يوغوسلافيا

٣٠ ـ المؤتمر هو اعلى هيئة في رابطة شيوعيي يوغوسلافيا . يجتمع المؤتمر مرة كل اربعة اعوام ، ويدعى من قبل اللجنة المركزية لرابطة شيوعيي يوغوسلافيا.

يدعى المؤتمر الاستثنائي من قبل اللجنة المركزية عندما تقرر هذه الاخيرة ان تشرك جميع العاملين في تحديد السياسة الواجب اتباعها بصدد مشكلة استثنائية الاهمية ، وعندما لا يقوم الاتفاق داخل اللجنة المركزية بصدد مشكلة هامة ، وعندما تقدر منظمات رابطة الشيوعيين في جمهوريتين اشتراكيتين ان بعض المشكلات يجب ان تناقش من قبل مؤتمر رابطة شيوعيي يوغوسلافيا .

مدة اجل الدعوة لانعقاد المؤتمر الاستثنائي بناء على طلب رابطة الشيوعيين في جمهوريتين اشتراكيتين ثلاثة اشهر .

في حال عدم قيام اللجنة المركزية بدعوة المؤتمر الاستثنائي في المدة المنصوص عليها ، يحق للمنظمات التي طلبت دعوة المؤتمر الاستثنائي ان تشكل لجنة مبادرة مهمتها تحضير المؤتمر الاستثنائي ودعوته .

يعلن عن دعوة المؤتمر وعن جدول اعماله وعن الموضوعات المتعلقة بالمشكلات التي سيجري بحثها قبل شهرين على الاقل .

اللجنة المركزية ملزمة بنشر مشروع التعديلات على برنامج رابطة شيوعيي يوغوسلافيا ونظامها الداخلي قبل شهرين على الاقل ايضا .

٣١ ـ مؤتمر رابطة شيوعيي يوغوسلافيا :

يقر ويعدل برنامج الرابطة ونظامها الداخلي .
يدرس التقارير التي ترفعها اليه اللجنة المركزية ولجنة الرقابة السياسية ولجنة الرقابة المالية ويبت فيها .
يحدد سياسة رابطة شيوعيي يوغوسلافيا .
ينتخب اللجنة المركزية ولجنة الرقابة السياسية ولجنة الرقابة المالية .
يبت في شكاوى واستدعاءات الاعضاء والمنظمات .

٣٢ ـ تقود اللجنة المركزية رابطة شيوعيي يوغوسلافيا في الفترة الفاصلة بين مؤتمرين . وتكون مسؤولة عن نشاطها امام المؤتمر .

تسهر اللجنة المركزية على وضع قرارات المؤتمر موضع التطبيق ، وترسم سياسة رابطة شيوعيي يوغوسلافيا وتحدد مواقفها ، وتدرس تطور منظمة رابطة شيوعيي يوغوسلافيا ، وكذلك المشكلات الايديولوجية والسياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية وغيرها ، وتتخذ وتشجع المبادهات بهدف حلها، وتمحص الاقتراحات المرفوعة اليها من قيادات رابطة شيوعيي يوغوسلافيا ومنظماتها واعضائها .

تمثل اللجنة المركزية رابطة شيوعيي يوغوسلافيا سواء في داخل البلاد ام في العلاقات مع الاحزاب الاجنبية .

٣٣ ـ تنتخب اللجنة المركزية اللجنة التنفيذية والامين العام لرابطة شيوعيي يوغوسلافيا . وتستطيع ايضا ان تنتخب امناء للجنة المركزية بالقدر الضروري .

٣٤ ـ الامين السياسي للجنة المركزية لرابطة الشيوعيين في جمهورية اشتراكية ، اذا لم يكن عضوا في اللجنة التنفيذية للجنة المركزية لرابطة شيوعيي يوغوسلافيا ، يحضر جلسات اللجنة الاخيرة ويساهم بكامل الحقوق في اعمالها.

٣٥ ـ تدعى جلسات اللجنة المركزية من قبل اللجنة التنفيذية . ومبادهة الدعوة الى انعقاد الجلسات يمكن ان تتخذ من قبل اعضاء اللجنة المركزية او من قبل منظمات الرابطة او قياداتها . والجلسات تنعقد حسب الضرورات ، ومرتين على الاقل في السنة .

٣٦ ـ تقود اللجنة التنفيذية نشاط رابطة الشيوعيين في الفترة الفاصلة بين جلسات اللجنة المركزية . وهي تهيىء جلسات اللجنة المركزية وتنظم تطبيق القرارات المبرمة في جلسات اللجنة المركزية . واللجنة التنفيذية مسؤولة عن نشاطها امام اللجنة المركزية التي عليها ان ترفع اليها التقارير بصورة منتظمة .

٣٧ ـ تستطيع اللجنة التنفيذية تشكيل امانة بهدف تحضير الجلسات وتصريف الامور الجارية .

٣٨ ـ تصدر اللجنة المركزية لرابطةشيوعيي يوغوسلافيا تعليمات مفصلة عن تسليم بطاقات المنتسبين ، وتسجيل الاعضاء العاملين، وانتقال الاعضاء من منظمة الى اخرى ، وقبول الاجانب في رابطة الشيوعيين ، وتبيان سنوات القدم في رابطة شيوعيي يوغوسلافيا في حالة حدوث انقطاع في الانتساب ، والاعتراف بمعادلات قدم اعضاء الاحزاب الشيوعية الاخرى ، وتطبيق التدابير الانضباطية ، والتعويض على الشغيلة السياسيين المحترفين في رابطة الشيوعيين وغيرها من المسائل المماثلة .

٩ ـ منظمة رابطة الشيوعيين
في الجيش الشعبي اليوغسلافي

٣٩ ـ منظمة رابطة الشيوعيين في الجيش الشعبي اليوغسلافي تقاد من قبل مندوب من اللجنة المركزية لرابطة شيوعيي يوغسلافيا لمنظمة رابطة الشيوعيين في الجيش الشعبي اليوغسلافي .

تسمي اللجنة المركزية لرابطة شيوعيي يوغسلافيا لمدة عامين مندوب اللجنة المركزية لرابطة شيوعيي يوغسلافيا الى منظمة رابطة الشيوعيين في الجيش الشعبي اليوغسلافي والمناطق العسكرية والطيران العسكري ووحدات حرس الحدود .

يرفع مندوب اللجنة المركزية لرابطة شيوعيي يوغسلافيا الى منظمة رابطة الشيوعيين في الجيش الشعبي اليوغسلافي الى اللجنة المركزية لرابطة الشيوعيين تقريره عن نشاط منظمة رابطة الشيوعيين في الجيش الشعبي اليوغسلافي .

٤٠ ـ تسمي اللجنة المركزية للرقابة السياسية التابعة لرابطة شيوعيي يوغسلافيا لجان رقابة لمنظمة رابطة الشيوعيين في الجيش الشعبي اليوغسلافي، كذلك للمنظمات في المناطق العسكرية والطيران العسكري ووحدات حرس الحدود .

٤١ ـ تحدد اللجنة المركزية لرابطة شيوعيي يوغسلافيا بنية رابطة الشيوعيين في الجيش الشعبي اليوغسلافي ، وكذلك نمط الانتخاب ، وفق النظام الداخلي لرابطة شيوعيي يوغسلافيا .

١٠ ـ لجان الرقابة السياسية
التابعة لرابطة الشيوعيين

٤٢ ـ تبت لجان الرقابة السياسية في استئنافات اعضاء رابطة الشيوعيين ضد التدابير الانضباطية التي انزلت بهم . وتهتم ايضا بالمسائل المتعلقة ببيان سنوات القدم في رابطة شيوعيي يوغسلافيا .

تدرس لجان الرقابة السياسية كذلك ، بالاستناد الى ملاحظاتها الخاصة والى استدعاءات اعضاء رابطة الشيوعيين والى مقترحات منظمات الرابطة وقياداتها ، حالات اخرى من خرق النظام الداخلي، وتقترح على القيادات العقوبات الواجب اتخاذها بحق اعضاء الرابطة ومنظماتها وقياداتها .

٤٣ ـ تعلم لجان الرقابة السياسية اللجنة عن المشكلات الاساسية التي تصادفها اثناء نشاطها . واللجان ملزمة بدراسة وبحث المشكلات والمقترحات التي تقدمها لجان الرقابة السياسية على ما عداها . وعند بحث هذه المشكلات توفد لجنة الرقابة السياسية ممثليها الى جلسة اللجنة .

٤٤ ـ تنتخب لجان الرقابة السياسية رئيسا وامينا لها .

٤٥ ـ ترفع لجان الرقابة السياسية الى المؤتمر (على مختلف مستوياته) تقارير عن نشاطها وعن المشكلات التي تدخل ضمن صلاحياتها .

١١ ــ لجان الرقابة المالية التابعة لرابطة الشيوعيين

٤٦ ــ تراقب لجان الرقابة المالية التسيير المادي والمالي لقيادات الرابطة .

٤٧ ــ تقوم لجان الرقابة المالية بمراقبة التسيير مرة واحدة على الاقل في السنة ، وتعلم اللجان عن ملاحظاتها . واللجان ملزمة بدراسة مقترحات لجان الرقابة المالية وملاحظاتها . وعند بحث هذه المشكلات توفد لجنة الرقابة المالية ممثليها الى جلسة اللجنة .

لجان رابطة الشيوعيين ملزمة بالسماح للجان الرقابة المالية بالقيام بمراقبة تسييرها المادي والمالي .

٤٨ ــ تنتخب لجان الرقابة المالية رئيسها وامينها .

٤٩ ــ ترفع لجان الرقابة المالية الى المؤتمر (على مختلف مستوياته) تقارير عن نشاطها وعن تسيير القيادات المادي والمالي .

١٢ ــ العقوبات الانضباطية في رابطة الشيوعيين

٥٠ ــ المنظمات والقيادات ملزمة بلفت انتباه اعضاء رابطة الشيوعيين الى بعض من افعالهم حين لا تنسجم والتزامات العضو في رابطة الشيوعيين وواجباته .

تتخذ منظمات رابطة الشيوعيين عقوبات انضباطية بحق اعضاء الرابطة الذين يخرقون قواعد النظام الداخلي في عملهم .

كل خرق من هذا القبيل يدرس بنزاهة ودقة .

٥١ ــ العقوبات الانضباطية هي التالية : التنبيه ، اللوم ، الانذار ، الفصل من رابطة شيوعيي يوغسلافيا .

منظمة القاعدة هي التي تتخذ القرار المتعلق بالعقوبة الانضباطية .

تستطيع اللجنة اتخاذ عقوبات انضباطية بحق اعضائها ، وبصورة استثنائية بحق اعضاء آخرين في رابطة الشيوعيين . وهي تعلم منظمة القاعدة عن قرارها وترفع ، بهذا الصدد ، تقريرا الى مؤتمر الكومونة .

اعضاء رابطة شيوعيي يوغسلافيا المنتخبون في الهيئات القيادية والاعضاء الذين يمارسون وظائف قيادية في رابطة الشيوعيين ويتجاوزون قواعد النظام الداخلي ، يمكن اعفاؤهم من وظائفهم في رابطة الشيوعيين بناء على قرار من القيادة ذات الصلاحية .

٥٢ ــ اذا لم تراع منظمة القاعدة ، اثناء نشاطها ، النظام الداخلي لرابطة شيوعيي يوغسلافيا ، تستطيع لجنة الكومونة ، بالاتفاق مع اللجنة المركزية لرابطة الشيوعيين في الجمهورية الاشتراكية ، ان تعلن عن حلها . وبعد الحل تقرر المسؤولية الفردية لكل عضو فيالمنظمة ويتخذ قرار بصدد الابقاء على انتسابه الى الرابطة .

قرار حل قيادة ادنى يصدر عن اللجنة المركزية لرابطة الشيوعيين في

الجمهورية الاشتراكية التي تدعو الى مؤتمر لانتخاب قيادة جديدة .

٥٣ ـ المنظمات ملزمة بان تدرس دوريا، ومرة واحدة على الاقل في السنة، المفعول التربوي للعقوبات الانضباطية . ومنظمة القاعدة هي التي تصدر القرار المتعلق بالغاء العقوبات . وترفع العقوبة الانضباطية اما بناء على طلب شخصي من المعني واما بمبادهة اعضاء اخرين او منظمة او لجنة رقابة او قيادة في رابطة الشيوعيين .

من حق كل عضو في الرابطة ان يستأنف القرار المتعلق بالعقوبة الانضباطية الى لجان الرقابة التابعة لرابطة شيوعيي يوغسلافيا. وتستطيع المنظمة او القيادة التي يُعدّل قرارها المتعلق بالعقوبة الانضباطية ان تستأنف لدى لجان الرقابة الاعلى.

الاستئناف ضد القرار المتعلق بالعقوبات الانضباطية والصادر عن منظمة القاعدة يرفع الى لجنة رقابة رابطة الشيوعيين في الكومونة ، وهذا في الشهرين اللذين يليان تبليغ القرار . ويصدر القرار بصدد الاستئناف في الشهور الثلاثة التي تلي تقديم الاستئناف . والاستئناف الموجه ضد قرار لجنة الكومونة يرفع الى اي لجنة رقابة اعلى .

يصدر قرار مكتوب بصدد كل عقوبة وكل استئناف .

١٣ ـ الموارد المادية لرابطة الشيوعيين

٥٤ ـ تتأتى الموارد المتاحة لمنظمات رابطة شيوعيي يوغسلافيا من الاشتراكات المسددة من قبل الاعضاء ومن موارد اخرى .

تبت اللجنة المركزية لرابطة شيوعيي يوغسلافيا، بالاتفاق مع اللجان المركزية لرابطة الشيوعيين في الجمهوريات الاشتراكية ، في مبلغ الاشتراك الواجب تسديده على كل عضو في الرابطة ، وكذلك في توزيع حصيلة الاشتراكات .

٥٥ ـ التعليمات المتعلقة بتخصيص الموارد وتكوين الصناديق وتبني وتنفيذ الخطة المالية وغيرها من المشكلات التي لها صلة بالتسيير المالي للمنظمات واللجان ، تصدر عن اللجنة المركزية لرابطة شيوعيي يوغسلافيا .

٥٦ ـ تقر اللجان في دوراتها الخطة المالية . وترفع الى المؤتمر تقارير عن مشكلات التمويل .

١٤ ـ شعار وراية رابطة شيوعيي يوغسلافيا

٥٧ ـ شعار رابطة شيوعيي يوغسلافيا نجمة حمراء مخمسة ، مع منجل ومطرقة في وسطها . لون المنجل والمطرقة وحواف النجمة ذهبي . وتحت النجمة ، بين الشعاعين ، توجد الاحرف الاولى لاسم رابطة شيوعيي يوغسلافيا .

٥٨ ـ راية رابطة شيوعيي يوغسلافيا حمراء والنسبة بين طول الراية وعرضها هي ٢ : ١ . وفي الزاوية العليا اليسرى يوجد شعار رابطة شيوعيي يوغسلافيا ، وفوق النجمة عبارة : « يا عمال العالم ، اتحدوا ! » .

ملاحظات حول دور رابطة الشيوعيين ونظامها الداخلي

بقلم : الكسندر رانكوفيتش

حتى (١) نكوّن فكرة وحكما صحيحا عن نشاط رابطة الشيوعيين وعن نتائج عملها ونواقصه ، لا بد ان ننطلق من النتائج المتحققة في مجتمعنا في ميدان التطور المادي وبناء العلاقات الاشتراكية .

ان الحقبة المنصرمة والممتدة بين المؤتمر السابع والمؤتمر الثامن قد شهدت مجهودا كبيرا لتحرير العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية تدريجيا وباستمرار من اكراهات الدولة وتدخلها ، ولبناء نظام اجتماعي ـ سياسي واقتصادي قائم على التسيير الذاتي وعلى التوزيع الاشتراكي للدخل حسب العمل المقدم .

لقد كانت المشكلات التي اصطدمنا بها على الصعيد العملي والايديولوجي ، في النضال من اجل توطيد التسيير الذاتي الاجتماعي والديموقراطية المباشرة ، عديدة ومتنوعة . وكان لا بد ، بوجه خاص ، من النضال ضد تصور بعض الشيوعيين الذين اعتقدوا ان المعركة ضد النزعة البيروقراطية والميول السلبية الاخرى قد تم كسبها بمجرد اقامة نظام التسيير الذاتي .

وحتى نستطيع ان نحكم حكما صحيحا ايضا على نقاط النجاح والضعف في دور الرابطة ، لا بد ان نضع نصب اعيننا الضرورة التي واجهتها الرابطة لتطوير نشاطها وبنيتها الاجتماعية انسجاما مع التطورات السريعة الطارئة على العلاقات الاجتماعية .

ان عددا من الاخطاء والتصورات الاحادية الجانب وعدم التفهم قد تجلى

---

(١) جوهر التقرير المقدم الى المؤتمر الثامن للرابطة المنعقد في كانون الاول ١٩٦٤ في بلغراد .

في عمل بعض القيادات السياسية ، ولا سيما فيما يتعلق بالمبدأ الذي صاغته الرابطة منذ زمن طويل والذي ينص على ان الرابطة يجب الا تعمل بوصفها عامل سلطة ، وانما بوصفها عامل تكوين لوعي الشغيلة الاجتماعي .

اما بصدد تحقيق الدور الايديولوجي ـ السياسي الطليعي للرابطة ، فقد برز نوعان من التصورات الخاطئة:التصورات البيروقراطية والتصورات الليبرالية الكاذبة . فالتصورات البيروقراطية اعتبرت ان تحقيق الدور الطليعي للرابطة في اشكال تتناسب ونظام التسيير الذاتي هو اضعاف لمركز الرابطة الاجتماعي ولتأثيرها على مجرى السيرورات الاجتماعية ، وادعت ان الرابطة قد « ارخت الزمام » وان الفوضى بدأت تعم ، وان الشيوعيين لا يستطيعون ان يؤثروا بصورة منظمة على قرارات هيئات التسيير الذاتي من خلال جلسات المشاورة والمداولة ، الخ . وقد طالبت هذه التصورات بأن تعمل الرابطة انطلاقا من مواقع السلطة والتحكم ، وبأن تتولى هي التقرير بدلا من اجهزة التسيير الذاتي .

وبالمقابل كانت التصورات البورجوازية الصغيرة الليبرالية الكاذبة والفوضوية تعلن عن تضايقها من كل شكل تنظيمي جيد للشيوعيين ، ومن وحدة الرابطة الايديولوجية والعملية . والحق ان هذه التصورات لا تبالي ، كما تدعي ، بصراع الآراء الحقيقي وبنشاط المجتمع السياسي الواعي والمنظم . انها لا ترى في صراع الافكار وسيلة وشكلا من اشكال التوحيد الايديولوجي والتنظيمي للقوى الاجتماعية الواعية بهدف فعالية النشاط ، وانما ترى فيه غاية في حد ذاتها ، منفصلة عن حياة المجتمع وتطوره . ولهذا تريد هذه التصورات ان تحول الرابطة الى منظمة تنهك نفسها في المناقشات ، بدلا من ان تكون منظمة ملتزمة باستمرار بعمل ايديولوجي وسياسي منظم .

ان المهم والاساسي في تقييم دور رابطة الشيوعيين ان نعرف ما اذا كانت، بنشاطها وبالاستناد الى نضال الشغيل ووعيه ، قد شقت الطرق وخلقت المجال الذي سيسمح للشغيل ، عبر النضال من اجل علاقات اجتماعية جديدة ، بأن يكافح بنجاح النزعة البيروقراطية ، وبأن يتغلب على كل ما هو فوضوي، والذي سيسمح للمنتج المباشر بأن يطيح بالحواجز القائمة بينه وبين وسائل الانتاج . ونستطيع بحرية ان نؤكد ان هذا المجال قد خلق في جميع ميادين الحياة الاجتماعية ، بالرغم من ان العلاقات الاجتماعية لم تبلغ تطورا متساويا في كل مكان ، وبالرغم من ان الشغيل عرف اخفاقات مؤقتة في نضاله ضد البيروقراطية والقوى الفوضوية والميول السلبية الاخرى . ولقد بنت رابطة الشيوعيين ، عبر النضال من اجل هذه العلاقات الجديدة ، نفسها بنفسها ، مطورة دورها الاجتماعي لتتمكن ، بالاعتماد على نضال الشغيلة ، من تحرير المجتمع من العلاقات الدولانية وقيادته بنجاح في طريق الديموقراطية المباشرة .

طرائق عمل الشيوعيين
في شروط الديموقراطية المباشرة

ان دراسة طرائق عمل الشيوعيين في شروط التسيير الذاتي مسألة تفرض

نفسها على الدوام ، لان بنية مجتمعنا السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية تتطور باستمرار ، ولان العلاقات الاجتماعية والعلاقات في الانتاج تتغير ، ولاننا راينا من خلال الممارسة ان النواقص في هذا الميدان تسبب صعوبات واختلالات في حياة منظمات العمل والمؤسسات والهيئات الاجتماعية ـ السياسية .

ان ما اعتدنا على تسميته « طريقة العمل » ، وما ينظر اليه احيانا من وجهة نظر التنظيم التقني المحض ، هو في الواقع مسألة اساسية من مسائل النضال من اجل الديموقراطية المباشرة ومن اجل التطوير المستمر للعلاقات الاجتماعية .

وبالرغم من اننا حققنا تقدما كبيرا في تطوير طريقة العمل ، فانه ما زال علينا ان نركز جهودنا في المستقبل سعيا وراء نمط في العمل يضع الشيوعيين باستمرار في قلب النشاط الاجتماعي ، ويسمح لهم بتتبع التطورات الاجتماعية تتبعا مباشرا ، وبأن يكون رد فعلهم تجاه بعض الظاهرات سريعا كل السرعة ، وبأن يكونوا قادرين على تمييز ما هو اشتراكي مما هو غير اشتراكي ، وبألا يتركوا النزعة البيروقراطية وغيرها من النزعات السلبية تنحي بهم الى هامش المشكلات . ان من واجب الشيوعيين ان يكونوا قادرين لا على تسجيل ظاهرات ومشكلات محددة ، بل ايضا على ايجاد الحلول لها بأسرع ما يمكن بالتضافر مع سائر الشغيلة ، وان ينشروا وينقلوا بأسرع ما يمكن ايضا التجارب المكتسبة حديثا ، وان يعتمدوا ما أمكن ، في الممارسة العملية ، على التحاليل العلمية التي تجريها مختلف المعاهد والمؤسسات والخدمات التقنية ، وان يدرسوا هذه المواد ، في الوقت نفسه ، من زاوية سياسة الحزب ، وان يتجاوزوا الروح الروتينية عند تحضير الاجتماعات وتطبيق القرارات ، وان يعرفوا كيف يكتشفون ما هو نوعي في كل وسط وبيئة ، انطلاقا من درجة تطور القوى الانتاجية والعلاقات الاجتماعية والوعي الاجتماعي ، الخ .

الشيوعيون والتسيير الذاتي

انطلاقا من دور الشغيل في نظام التسيير الذاتي، يكمن جوهر طريقة عمل الرابطة في تشجيع عمل الشيوعيين المستقل قدر الامكان ، وفي توسيع نشاطهم وتدعيم مسؤوليتهم الشخصية والاجتماعية .

ان دور القوى الاشتراكية الواعية ، في شروط التحرر المتعاظم للشغيل والمنتج المباشر ، يكبر باستمرار ويصبح حاسما اكثر فاكثر في توجيه تطورنا الاجتماعي واقامة علاقات اشتراكية حقيقية .

ان طريقة واسلوب عمل منظمات رابطة الشيوعيين في المشاريع لا يمكن تحديدهما خارج نطاق الشروط الاقتصادية والسياسية العينية التي تعمل فيها هذه المنظمات . ففي بعض الامكنة نجد ان الاستمرار في اتباع طريقة العمل القديمة هو نتيجة للموقف الموضوعي ، للوضع المادي والمالي الصعب الذي تواجهه بعض منظمات العمل . ولهذا ينبغي تحليل عمل كل منظمة من منظمات

الرابطة انطلاقا من العلاقات والظروف الواقعية ، لا انطلاقا من مخططات مسبقة جاهزة . اذن فالمسألة الاساسية هي معرفة مدى قدرة الشيوعيين على وعي الظروف القائمة في هذه المنظمة او تلك من منظمات العمل وعلى توجيه نشاطهم الايديولوجي والسياسي على هذا الاساس ، او مدى تخلفهم بالنسبة الى شروط وسطهم الفعلية وبالنسبة الى الامكانيات التي بلغت مستوى النضج سواء امن وجهة النظر المادية ام من وجهة نظر التنظيم المستقل ذاتيا لمشروعهم .

ان التأخر في طريقة واسلوب عمل الشيوعيين ينعكس ايضا في كيفية معالجة مشاكل الانتاج وانتاجية العمل . وغالبا ما نرى بعض منظمات الرابطة ولجانها تهتم بهذه المسائل البالغة الاهمية من وجهة نظر تقنية صرفة واقتصادية ضيقة ، لا من وجهة نظر اجتماعية ـ سياسية ، من وجهة نظر الطبيعة الايديولوجية ـ السياسية لهذه المشكلات . وبذلك ينحط الدور الايديولوجي ـ السياسي لرابطة الشيوعيين الى مجرد اعتبارات تقنية وعملية ضيقة ، وهذا في وقت ما يزال فيه الكثير منمنظمات العمل يواجه العديد من المشكلات السياسية والايديولوجية المعلقة .

رابطة الشيوعيين والمنظمات الاجتماعية ـ السياسية

تتميز الحياة الاجتماعية ـ السياسية ، في السنوات الاخيرة بوجه خاص، باستقلال ذاتي لا يني ينمو ويكبر للمنظمات الاجتماعية ـ السياسية والهيئات التمثيلية . وهذه المنظمات ، وكذلك رابطة الشيوعيين ، لا بد ان يكون لكل واحدة منها « وجهة نظرها » في شتى المشكلات الاجتماعية ، لكن ليس بهدف معارضة «سياسة » سائر المنظمات بسياستها « الخاصة » . ان السياسة يجب ان تكون واحدة ، لكن على وجه التحديد حتى تكون واحدة ، يجب ان تكون تركيبا لجهود ووجهات نظر القوى الاجتماعية التقدمية كافة . وبالفعل ، اننا ننطلق من فكرة ان المصالح المتعددة يجب ان تضمن لها حرية التعبير عن نفسها ، وان التناقضات بينها يجب ان تحل بصورة اشتراكية . ان الشغيل نفسه ، عندما ننظر اليه كفرد ، يعبر عن مصالح متنوعة ومتناقضة . من هنا كانت الاهمية الفائقة التي تأخذها الوظيفة النوعية لشتى المنظمات الاجتماعية (الهيئات التمثيلية ، التحالف الاشتراكي ، النقابات ، الخ) التي هي بمثابة تركيب وتوفيق بين المصالح كافة ، الخاصة منها والعامة .

واذا ما نظرنا الى المسألة من هذه الزاوية ، بات متوجبا على رابطة الشيوعيين الا تتدخل من الخارج في عمل هذه المنظمات والهيئات . وبالرغم من ان هذا المبدأ غدا واضحا ، الا ان بعضهم ما يزال يطرح السؤال التالي : ما المشكلات التي ينبغي ان تهتم بها رابطة الشيوعيين وبأي طريقة ينبغي ان تعالجها ؟

ان رابطة الشيوعيين ومنظماتها يجب ان يكون لها موقف فاعل تجاه كل مشكلة اجتماعية . وعلى هذا فليس هناك اي مشكلة اجتماعية ، في اي مجال كان ، لا يمكن ان تمثل في جدول اعمال رابطة الشيوعيين . اما مسألة معرفة

متى يمكن دراسة قضية محددة ، فهي تتعلق بمسألة الاهمية التي يمكن ان تكون لتزويد الشيوعيين ، بصدد هذه القضية ، بتوجيه ايديولوجي ـ سياسي واضح ، وبتعبير آخر ، بمسألة ما اذا كانت هذه القضية قابلة لان تصبح قضية سياسية . لكن القرارات والمواقف التي تتخذها منظمات الرابطة او قياداتها بصدد هذه المسائل ليست الزامية بشكل ميكانيكي لسائر الهيئات والاجهزة المستقلة ذاتيا ، وانما تجب الاستفادة منها بوصفها توجيها للشيوعيين الذين يمارسون نشاطا في هذه الهيئات .

لهذا نستطيع القول : أيا تكن المسائل الماثلة في جدول اعمال احدى منظمات رابطة الشيوعيين ، فان هذه المنظمة هي نفسها التي تكون ماثلة فيه في الواقع . ان الاجتماع يعني بالنسبة الى منظمة الرابطة هذه ان ترى نفسها على ضوء علاقتها بمشكلة محددة ، اي ان ترى كيف تصرف الشيوعيون لحل المشكلة المذكورة ، وما كانت اهم الخلافات في وجهات النظر بينهم ، وما الماهية الايديولوجية او السياسية لوجهات النظر هذه ، وهل جاءت منسجمة مع سياسة الرابطة ، وكيف يجب ان تقدم في المستقبل ، الخ .

واذا كانت رابطة الشيوعيين هي القوة التي توجه المجتمع ، فهذا لا يعني انها تستطيع ان تبدي رأيها في المنظمات الاخرى، من غير ان يتاح لهذه المنظمات ان تبدي رأيها بدورها في الرابطة وفي نشاط اعضائها . ان من المفيد بلا ريب ان يكون في مستطاع المنظمات والهيئات الاجتماعية ـ السياسية ان تلفت الانتباه من حين الى آخر الى الطريقة التي يعمل بها الشيوعيون في داخلها والى النشاط الذي يبذلونه فيها . ان مثل هذا العمل لن يؤدي الا الى تقوية مسؤولية الشيوعيين والى جعل عملهم اكثر علنية . وبالفعل ، انما المقصود هنا الشغيلة الذين يمارسون وظائف في التحالف الاشتراكي واتحاد النقابات وغيرهما من المنظمات الاجتماعية . من سينقدنا اذا لم ينقدونا هم؟ ان من طبيعة رابطة الشيوعيين ، في شروط التسيير الذاتي ، ان تكون منفتحة، اقصى ما يسعها الانفتاح ، على المجتمع . ان احتكار المبادهة هو دوما وفي كل مكان شيء خطر .

النضال ضد الطرائق البيروقراطية والديماغوجية

ينبغي على الشيوعيين ، الذين من اولى مسؤولياتهم تعبئة الشغيلة ، ان يناضلوا بمزيد من الحزم ضد شتى الطرائق البيروقراطية ، سواء أفي عمل الافراد ام المنظمات ، تلك الطرائق التي تضر بحقوق الشغيل ولا تحترم قرارات الهيئات المستقلة ذاتيا ولا تأخذ بعين الاعتبار رأي العمال وسائر الشغيلة .

ليس من النادر ان يصم بعض الشيوعيين اذنه عن قرارات وتوصيات الهيئات المستقلة ذاتيا ، وان يتصرف وفق هواه ، محتميا بهيبة كونه شيوعيا . ان مثل هذه الاساليب تفسح المجال امام ظهور شتى الظاهرات السلبية في مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية . ان ثمة انطباعا قد بدأ يتكون بأن رابطة الشيوعيين

تقول شيئا بينما يفعل عدد كبير من الشيوعيين شيئا آخر ، وبأن الاقوال والافعال تتنابذ ، وبأن الرابطة عاجزة عن القضاء على الفوضى البيروقراطية والبورجوازية الصغيرة ، وبأن الميول البيروقراطية تتدعم ،الخ . وبديهي ان هذا كله يثير نوعا من الحالة العصبية بين صفوف الشغيلة والشيوعيين ، ويثلم نضاليتهم في الكفاح من اجل تطوير العلاقات الاشتراكية .

لكن على الشيوعيين ان يناضلوا ايضا ضد شتى ردود الافعال والميول البدائية النزعة ، ضد المطالب اللاواقعية ، ضد اولئك الذين يلحون على حقوقهم وحدها ولا يحسبون حسابا لالتزاماتهم ومسؤولياتهم في العمل او تجاه مجلس العمال والمجتمع . وعليهم ايضا ان يناضلوا ضد الديماغوجية ، ولا سيما في شكلها « الكواليسي » . ان النقد « في الكواليس » ليس غير علني فحسب ،بل هو ايضا غير مسؤول ، وخبيث النية من وجهة النظر السياسية احيانا .

ان العديد من الشغيلة يوجهون الى القيادات السياسية واجهزة الدولة العليا استدعاءات وشكاوى بصدد انتهاك حقوقهم . ولا ريب في ان القيادات كانت ستتلقى عددا اقل بكثير من هذه الشكاوى لو كانت منظمات الرابطة والنقابات واجهزة التسيير الذاتي وغيرها من المؤسسات تهتم اكثر وفي الوقت المناسب وبفعالية اكبر بهذه المسائل .

ان عددا كبيرا من الشكاوى والتقارير والدعاوى ، اللامجدية في غالب الاحيان ، هو نتيجة الضعف في تطور المناخ الديموقراطي والعلاقات المستقلة ذاتيا في بعض الاوساط ، الامر الذي يمنع الشغيلة من ان ينقدوا بحرية ومن ان يؤثروا بواسطة نقدهم . وغالبا ما يحدث ان ينتقد الافراد في منظمات العمل او في الكومونة بعض القادة بسبب نزعتهم البيروقراطية وتعسفهم ومسهم بحقوق الآخرين ، وغالبا ما يحدث ايضا ان يتعرضوا لشتى انواع الثأر بسبب انتقاداتهم هذه . ان على منظمات الرابطة وقياداتها ان تقف بحزم ضد جميع اولئك الذين يريدون ، بسبب ضعفهم الشخصي ، ان يمنعوا او يخنقوا نقدا مبررا من قبل الشغيلة . ووسيلة النضال الفعال ضد كل ما يخنق النقد هي تطوير التسيير الذاتي .

ان الجوهري في النقد ، كما في كل شيء آخر ، هو ماهيته ، الموقف الذي ينطلق منه ، الهدف الذي ينزع اليه . وحتى يستطيع العضو في الرابطة ان يمارس النقد بنجاح ، وحتى يكون نقده مساهمة في حل مشكلات محددة، ينبغي ان يعرف هذه المشكلات ، ينبغي ان يعمل بلا انقطاع على بناء نفسه ، والا بقي سطحيا واحادي النظرة في ملاحظاته النقدية . ان المساهمة النشيطة في حل المشكلات هي المناخ الايجابي للنقد . اما اذا لوحظت الامور من الخارج ، ووجهت الانتقادات على اساس الانطباعات والكتب المقروءة والصيغ المحفوظة ، فان المجتمع لن يكسب اي فائدة من مثل هذا النقد . بل ان هذا النقد ، بدلا من ان يساعد الشغيلة ، يبلبلهم ويضللهم حتى وان انطلق من حسن نية .

تطويـر العلاقات الديموقراطيـة
داخـل رابطـــة الشيوعيين

اذا ما حللنا بانتباه تطورنا لاحظنا ان رابطة الشيوعيين ، بنضالها من اجـل تطوير العلاقات الاشتراكية ، قد طورت واغنت في الوقت نفسه علاقاتهاالداخلية. ان الرابطة ، وقد فهمت هذا الارتباط العضوي ، قد عملت بكل طاقتهـا علـى تطويـر الديموقراطيـة المباشرة ، وفي الوقت نفسه على توطيد دورها الاجتماعي الذاتـــي .

وعلى هذا ، واذا ما شددنا اللهجة اليوم على تطوير العلاقات الديموقراطية داخل الرابطة ، فهذا لا يعني ، كما يريد بعضهم ان يصور الاشياء ، اننـا نعـاود الانطلاق من نقطة الصفر .

ان جميع الجهود التي بذلناها حتىالآنبهدف تطوير علاقات الرابطة الداخلية قد انطلقت من فكرة ان دور عضو الرابطة ينبثق من دور الشغيل في نظامالتسيير الذاتي ، الامر الذي يعني ان العضـو في الرابطة يصبح اكثر فاكثر ذاتا تتخـذ بحريـة موقفا من المسائل العينية التي تنطرح في محيط نشاطها ، وتتحمل فـي الوقت نفسه مسؤوليـة صحـة آرائها ومسؤولية تطبيقها كاملة . وهذا ما يعطي طابعـا ومضمونا جديدا لمبدأ المركزيـة الديموقراطية في شروط الديموقراطيـة الاشتراكيـة المباشرة .

لقد تعالت في الآونة الاخيرة اصوات تزعم ان مبدأ المركزية الديموقراطيـة قد بات باليا في شروط التسيير الذاتي ، وان على الرابطة ان تنظم نفسها وفق مبدأ « الاستقلال الذاتي » . بل ان هذه الاصوات طالبت باضفاء صفـة شرعيـة على « حقوق الاقلية » .ان مثل هذه الآراء ، التي اعتمدت على بعض التناقضات في تطورنـا الاجتماعي ، تنافي الحاجات الواقعية للمجتمع والبنـاء المتواصـل لرابطـة الشيوعيين في شروط التسيير الذاتي . والحال ان حاجة المجتمـــع الفعليـة لا تكمـن في تعديل مبدأ المركزية الديموقراطية ، وانما في اغنائه طردا مع تطور دور الرابطـة في شروط الديموقراطية الاشتراكية المباشرة . كمـا انـه لا مجال للكلام عن اضفـاء صفة شرعيـة على حقوق الاقلية ، انما المطلوب تطوير الجـو الديموقراطي وصراع الافكار بحيث يمكـن لكل موقف تقدمي يقفه احـد اعضاء الرابطـة ان يؤثر على المنظمـة كلهـا ويصبـح موقف الغالبية .

الطابـع العلنـي لعمل رابطـــة الشيوعيين

أن تعزيز الديموقراطية داخل الحزب مسألة باتـت ترتبـط اكثـر فاكثـر بالطابع العلني لعمل منظمـات رابطة الشيوعيين واجهزتها . وبالرغم من التقـدم المتحقق في تطبيق هذا المبدأ ، فـان هذا المبدأ ما يزال يُفهم احيانـا علـى انـه مجرد حق في النظر ، نظر الشغيلة الى نشاط منظمات الرابطة وقياداتها .

ان علنية نشاط الحزب مرتبطة ارتباطا وثيقا براي المجتمع العام ،لان رابطة الشيوعيين لا تستطيع التأثير بصورة فعالة على نظام التسيير الذاتي الا من خلال الاشكال العلنية لعملها . كما ان الهدف من هذا المبدأ هو ضمان تأثير سياسي واجتماعي اكبر للشغيل على السياسة في جميع ميادين الحياة الاجتماعية وعلى التطور الداخلي لرابطة الشيوعيين .

وقد لوحظ في الآونة الاخيرة ازدياد اهتمام الشغيلة باجتماعات الشيوعيين . لكن هذا الاهتمام لم يأخذ الابعاد المطلوبة ، ولعل سبب ذلك هو المضمون الهزيل والاحادي الجانب لعمل منظمات القاعدة احيانا .

مسؤوليات الشيوعيين الاجتماعية

ان علنية الاعمال هي واحد من الشروط الاساسية لتعزيز حس المسؤوليات الاجتماعية عند الشيوعيين ، والملاكات القيادية بوجه خاص . وهي تشكل بلا مماراة سدا منيعا ضد هيمنة البيروقراطية على الافراد والمنظمات والقيادات .

وما دام الكلام يدور عن مسؤوليات الشيوعيين وعن سيمائهم الاخلاقية ، فسأتوقف عند بعض العيوب التي تظهر بوجه خاص لدى الاعضاء الذين يشغلون مناصب قيادية . ان هذه العيوب تتأتى الى حد كبير من كون بعضهم لم يتغلب على المفاهيم البيروقراطية . وهؤلاء الاشخاص يبدأون عادة باعتبار انفسهم ومناصبهم ومصلحة المجتمع واحدة . وسرعان ما يبدأ هؤلاء المسؤولون يتصورون انه لا يمكن الاستغناء عنهم ، فيسيئون تقدير الاشخاص الذين يحيطون بهم ويفترون عليهم ، ويحيطون برعاية ابوية اشخاصا آخرين ويفتحون امامهم مجالات لا حق لهم بها : مكافآت على اعمال مشكوك في اهميتها ، ترفيع في المجتمع ، وظيفة ، رحلات الى الخارج ، الخ. وهم لا يتورعون احيانا عن استغلال نفوذهم لحماية « زلمهم » عندما يغدو وضع هؤلاء حرجا او يقترفون اشياء لا يمكن قبولها البتة .

ان هؤلاء الناس يهتمون اكثر مما ينبغي ، بوجه عام ، بأنفسهم وحاجاتهم ورغباتهم ، من غير ان يتساءلوا عن كيفية انعكاس ذلك على الوسط الذي يعيشون فيه ويمارسون فيه وظائفهم ، وعما اذا كان او لم يكن لهم الحق في سلوك هذا المسلك . ان هذا كله يدل على انه من الممكن ، حتى في مجتمعنا الذي تطورت فيه علنية الاعمال والنقد ، ان يستغل بعضهم الوظائف التي يمارسها ويقوم بأشياء غير مقبولة في الحياة الخاصة ، مستفيدا من نفوذه الشخصي ، وخالقا جوا « عائليا » ومتسترا بواجهة هذه المؤسسة او تلك . وثمة حالات يستغل فيها بعضهم نفوذهم ووظائفهم ليضعوا على الاخرين ، على المرؤوسين ، على الاجهزة المحلية وعلى مجالس العمال ، لتسوية بعض مشكلاتهم المادية او مشكلات « زلمهم » رغما عن كل قانون وحق . ولا مماراة في ان جوا كهذا لا يخلق رجالا اشتراكيين حقيقيين ، وانما يخلق فقط انتهازيين . وبالفعل ، يحدث ان نشاهد تأليف حلقات مغلقة ، « عصابات » يدور فيها حديث السياسة بصدد

كل شيء ولا شيء ،و « توزع » فيها المناصب وتتم « الترفيعات » ، وينصب الاهتمام ، كل الاهتمام ، على تخمينات من شبه : فلان او فلان من يدعمه ؟ وهو ضد من ؟ الخ .

ان تجربتنا الغنية قد اثبتت ان مثل هذه الظاهرات السلبية لم تظهر وتتضاعف الا حيث انعدم النضال الحازم في سبيل القضاء عليها . ولا يكفي بعد اليوم ان نقول « هناك رفاق » ، انما يجب بعد الآن ان نسميهم بأسمائهم حتى نتمكن من وضع حد « للعصابات » .

الوحدة داخل رابطة الشيوعيين

ان وحدة رابطة الشيوعيين لا تهم اعضاء الرابطة وحدهم ، بل ايضا شغيلة البلاد اجمع لان هذه الوحدة كانت وتظل واحدا من الشروط الاساسية لفعالية نضال الشغيل في سبيل بناء العلاقات الاشتراكية .

في اعتقادي ان أولى المشكلات المتعلقة بوحدة الرابطة وبوحدة عمل الشيوعيين تكمن في اننا لم نبذل جهدا كافيا ، في الوقت نفسه ، لتوضيح بعض المنطلقات النظرية الاساسية . ان رابطة الشيوعيين اذا سمحت بتراكم المشكلات الملازمة لتطورنا المعقد ، واذا لم تع في الوقت المناسب ما قد بات باليا وبيروقراطيا ودولانيا ، وما هو جديد واشتراكي ، وما يجب ان تدعمه وتؤكده وتطوره ، شاعت البلبلة والسلبية الايديولوجية في النضال العملي . واذا ما غضت رابطة الشيوعيين النظر، بالرغم من حيازتها برنامجا واضح الصياغة ، عن تشتت الآراء بصدد هذا البرنامج وبصدد المواقف الاساسية ، واذا لم تبذل جهدا دؤوبا لبلورة موقف واضح كل الوضوح على اساس التجربة المكتسبة، انعدمت وحدة العمل .

اذن لا يكفي تحديد الخط السياسي الاساسي . انما ينبغي الكفاح باستمرار في سبيل توطيده ، والعمل على تحقيقه من خلال الممارسة ، وتطويره بالانسجام مع الشروط العينية لكل بيئة خاصة . ذلك ان الوحدة ليست شيئا سكونيا ، انما ينبغي بناؤها باستمرار . انها تستلزم كفاحا ايديولوجيا وسياسيا دؤوبا من قبل الشيوعيين . وليس من الضروري تأمين مثل هذه الوحدة بواسطة الهيبة التي اكتسبتها الرابطة ، بل على العكس ، فهيبة الرابطة ستزداد انطلاقا من هذه الوحدة .

في الشروط الراهنة من تطور الرابطة ، يجب ان تأتي الوحدة ثمرةللصراع الديموقراطي بين الافكار داخل الرابطة وخارجها . ان علينا ان نعتمد ، اكثر من الماضي ، على تجربة الشغيلة وعلى التحليل العلمي للممارسة الاجتماعية . وبدون ذلك لن نستطيع مكافحة الضغوط الدوغمائية والدولانية والليبرالية الكاذبة . ان علينا ان ندرس بعناية واهتمام وان نحلل ماهية واسباب المواقف المختلفة ، وان نتبين ما اذا كانت الاختلافات تنبع من الاختلافات في الوضع الاجتماعي والمادي لاعضاء الرابطة ومنظمة العمل والكومونة الخ ، او من

التفاوتات في مستويات تطور شتى الجمهوريات ، اذ اننا بتنا نعرف بالتجربة اننا لا نستطيع ازالة الاختلافات عن طريق التدابير الادارية او القرارات وحدها .

حول صفة عضو رابطة الشيوعيين والقبول في الرابطة وتطبيق التدابير الانضباطية

ان الصفات التي ينبغي ان يملكها عضو رابطة الشيوعيين تنبع ، كما تقدم ، من دور الرابطة في شروط الديموقراطية الاشتراكية المباشرة . ومهما يكن الارتفاع الملاحظ في صفات اعضاء الرابطة ، فاننا لا نستطيع ان نكون راضين كل الرضى عن المستوى الحالي لنشاط عدد لا بأس به من الاعضاء ، ولا سيما عن مستواهم الايديولوجي والسياسي .

وينبغي بهذا الخصوص القيام بتحليل معمق لسلسلة كاملة من المشكلات التي غالبا ما تنطرح في الممارسة ، ولا سيما المشكلات التالية : ما صفة ومضمون عمل المنظمات ؟ كيف هي حياتها الداخلية ؟ كيف تم تنظيم رفع مستوى الشيوعيين الايديولوجي ؟ الى اي حد تعبىء المنظمات واللجان ، بطرائق عملها الخاصة ، الشيوعيين بغرض النشاط الاجتماعي ؟ هل هناك استمرار في نشاط المنظمات ؟ ما السرعة التي ينعكس فيها ما هو جديد على طرائق العمل والقيادة السياسية ؟ هل بذلت جهود كافية لتطوير علنية اعمال الرابطة ؟ الى اي حد تم التغلب على النزعات الشكلية والتجريبية والذاتية في العمل ؟ الخ .

ان هذه المشكلات المختلفة قد سبق بحثها . ومع ذلك ما يزال هناك عدد من النواقص والثغرات ونقاط الضعف . ولعل احد الاسباب الاساسية لاستمرار هذه الثغرات ما يبرهن عليه بعض الشيوعيين وبعض المنظمات من نقص في الروح الكفاحية على صعيد بناء العلاقات الاشتراكية . فهناك شيوعيون يجدون مشقة في ان يفهموا ان النزعات البيروقراطية والسلبية الاخرى تمارس على الرابطة ، في شروط تطور التسيير الذاتي الاجتماعي ، ضغطا دائما باتجاه الحفاظ على نمط قديم بال من العمل والقيادة . وكثيرا ما يحدث ان تحل المشاكل على نطاق ضيق ، بدون مساهمة الشغيلة ومنظماتهم المستقلة ذاتيا . ان سلبية الشيوعيين وعدم كفاحيتهم يشجعان النزعة البيروقراطية . والتزامهم غير الكافي يثلم ويفت في عضد نضال الشغيلة الذين ينتظرون بالطبع ان يبين لهم الشيوعيون ، بقدوتهم وتفانيهم ووعيهم ، كيف يمكن تلافي النزعة البيروقراطية وغيرها من الميول السلبية عبر تطور الديموقراطية المباشرة .

ان الشغيلة يخصون بتقديرهم الشيوعيين الذين يناضلون علانية وباستقامة وان جازفوا احيانا بارتكاب بعض الاخطاء اثناء نضالهم . وهم لا يعترفون بصفة الشيوعية للشيوعيين الذين لا يبرهنون على نشاط في الكفاح من اجل العلاقات

الاشتراكية ، والذين يقعون في اسار البيروقراطية ، والذين يصبحون محليين ذوي أفق ضيق ، بل حتى شوفينيين .

ان لدينا ، في الساعة الراهنة ، عددا لا بأس به من الاعضاء في رابطة الشيوعيين ممن هم شيوعيون بالقناعة ، ولكن ليس بدرجة النشاط . وبالطبع ، ليس علينا ان نتخلص بخفة من اعضاء الرابطة الذين لا يبذلون نشاطا كافيا ، وبخاصة اذا كانوا من المنتجين المباشرين . ولكن لا بد ان نولي هذه المشكلة جل اهتمامنا .

اذا كان الشيوعيون يريدون ان يردوا دوما وفي الوقت المناسب على المشكلات الايديولوجية والسياسية العديدة التي تظهر من خلال الممارسة الاشتراكية ، وان يتغلبوا على الاختلال بين مقتضيات العمل الايديولوجي وحاجاته المتنامية من جهة وبين مستواهم الايديولوجي ـ السياسي غير الكافي في غالب الاحيان من جهة اخرى ، فلا بد لهم من الروح الكفاحية بلا ادنى ريب ، لكن لا بد لهم ايضا من تفهم عميق لماهية القوانين الموضوعية في القطاعين الاقتصادي والسياسي ، ولا بد لهم من اكتساب المعارف التي يفتقر اليها العديد من اعضاء الرابطة ، بمن فيهم القياديون احيانا . ومن المناسب بهذا الصدد ان نتذكر عبارة لينين :

« اذا أراد شيوعي من الشيوعيين ان يتباهى بشيوعيته معتمدا على الاستنتاجات التي تلقنها جاهزة ، من دون ان يكون قد قام مسبقا بعمل جدي وواسع ومتحمس الى ابعد الحدود ، ومن دون ان يكون قد عرف كيف يهتدي الى طريقه في خضم الوقائع التي ينبغي ان يسلك ازاءها مسلكا نقديا ، فان هذا الشيوعي يكون شيوعيا بائسا حقا . ان هذه السطحية ستكون مميتة بالنسبة له. اذا كنت اعرف انني اعرف قليلا ، فسأجهد لمعرفة المزيد. لكن اذا قال احدهم انه شيوعي وانه لا ينبغي له ان يعرف شيئا ما معرفة متينة ، فلن يكون يشبه الشيوعي بأي صورة من الصور» .

من هنا كانت الاهمية البالغة لتكوين اعضاء الرابطة تكوينا ايديولوجيا . لكن ثمة خطأ في هذا المجال لا مناص من الاشارة اليه . فقد اعتقدت بعض المنظمات ان التكوين الايديولوجي يجب ان يكون من صلاحية المؤسسات المختصة وحدها، حتى لا تتحول الاجتماعات الى اجتماعات « نظرية » . لكن هذه المنظمات تنسى ان التكوين الايديولوجي لا يكون « نظريا » وبمعزل عن الممارسة ، علاوة على ان المؤسسات المختصة لا تكفي بعد الا لتكوين عدد ضئيل من اعضاء المنظمات .

حول القبول في رابطة الشيوعيين

كثيرا ما يطرح بصدد هذه المشكلة السؤال التالي : هل رابطة الشيوعيين حزب ملاكات او حزب جماهيري ؟ وهل هناك حاجة لكثرة عدد اعضاء الرابطة

في الوقت الذي نملك فيه التحالف الاشتراكي وغيره من المنظمات الاجتماعية ـ السياسية ؟

ان رابطة الشيوعيين هي تنظيم حر لاشخاص يعتنقون افكارا واحدة . اذن فهي مفتوحة لكل من يفي بالشروط ويلبي المستلزمات التي نص عليها البرنامج والنظام الداخلي . وعلى هذا فان السؤال المتعلق بمعرفة ما اذا كنا حزب ملاكات او حزبا جماهيريا هو سؤال « نظري » ودوغمائي . وهو يدل بالاصل على تفهم ناقص لدور رابطة الشيوعيين اليوم . اذ ما الشيء الاساسي عندما نتكلم عن طابع منظمة ما ؟ الشيء الاساسي هو السيماء الايديولوجية الواضحةللرابطة، وعلاقاتها الداخلية ،وحزمها على صعيد التنظيم ، ودرجة نشاط ووعي عضو الرابطة الذي ينبغي ان يكون قادرا على الاحاطة بالمشكلات وعلى انجاز المهام المطروحة في مجتمعنا . ومن هذه الزاوية يمكننا القول اننا حافظنا على جميع الصفات الاساسية لحزب ملاكات ، بالرغم من انه لا يسعنا القول اننا حزب الملاكات كما كان الحال في زمن العمل السري والكفاح المسلح . ان عدد اعضاء الرابطة ، في ظروفنا الخاصة بنا ، ليس هو العامل الاساسي في تحديد صفة التنظيم .

ان السؤال التالي ، البالغ التعقيد ، يطرح نفسه من تلقاء نفسه : ما الذي سيجذب الناس في المستقبل الى رابطة الشيوعيين ، ولا سيما في مجتمعنا الذي تتوفر فيه اوالية ديمقراطية واسعة تسمح لكل فرد بان يعبر عن نفسه في الميادين كافة ؟ ان ثلاثة اشياء ستجذبهم : اولا الطابع الثوري لرابطة الشيوعيين والدور الذي لعبته في الكفاح من اجل انتصار الاشتراكية ، ثانيا العلاقات الديمقراطية داخل الرابطة ووعي الناس بانه سيكون في وسعهم المساهمة بفعالية اكبر في رسم طريقنا والتعبير عن انفسهم واغناء شخصيتهم الحرة والخلاقة ، ثالثا علاقات الرابطة مع جميع الحركات والقوى التقدمية في العالم . والتجربة اليومية تقول انه حيثما تكون منظمة الرابطة غير مناضلة وحيثما تكون العلاقات الداخلية غير متطورة ، فانها لا تكون جذابة للعمال ولسائر الشغيلة ، وانما تكون جذابة فقط للانتهازيين . ولهذا علينا ان نهتم اليوم ، اكثر من اي وقت مضى ، بشروط القبول في الرابطة وبتدارك الثغرات والنواقص في هذا المجال . وسوف اشير الى بعض من هذه النواقص .

ان بعض المنظمات لا تعتبر تنسيب اعضاء جدد جزءا لا يتجزأ من النشاط الايديولوجي ـ السياسي اليومي . وهي تنتظر ان يتقدم الناس ليطلبوا الانتساب الى الرابطة . وهذا خطأ . ان علينا ان نتابع النضال لقبول منتسبين جدد ، ولا سيما من شغيلة الانتاج المباشر والنساء والفلاحين . وعلينا ان نناضل ايضا في سبيل مواصلة العمل معهم بعد قبولهم في الرابطة ومساعدتهم على ان يصبحوا شيوعيين . هذا لا يعني ان الناس لا يستطيعون ان يتقدموا من تلقاء انفسهم بطلب الانتساب الى الرابطة . ومن واجب المنظمة ، في هذه الحال ، ان تبت في مسألة قبولهم ، مستندة الى معرفة النشاط الذي يبذلونه في الوسط

الذي يعيشـــون ويعملون فيه والى معرفة صفاتهم الاخرى .

ولا بد ان ننـــوه ايضا بأن عدد المنتسبين الجدد من العمال والشغيلـــــة المباشرين ليس بالعـــدد المرضي . والواقع انـــه فـــي حين كان العامل يقبل فـــي الرابطة قبل الحرب واثناءها بسهولة اكبر من السهولة التـــي يقبل بهـــا النـــاس القادمـــون من اوساط اجتماعية اخرى ، نجـــد اليوم ان المقاييس قد انعكست . وفي هذا تناس لمـــا نص عليه برنامجنـــا من ان « الدور الاجتمـــاعي القيادي للطبقة العاملـــة ينبع من كون مصلحتهـــا الطبقيـــة تندمج بمصالح التقدم البشري العام »، وانهـــا تشكل بالتالي القوة المحركة الكبرى للتطورات الاجتماعية الاكثر تقدمـــا . صحيح اننـــا لا نستطيع ، عندمـــا نبدي هذه الملاحظة ، ان نغمض عيوننا والا نرى ان رابطـــة الشيوعيين لا يمكن ان تحافظ على طابع طبقي صرف بالمعنى الكلاسيكي للكلمـــة بعد تحول العلاقات الاجتماعيـــة والبنية الاجتماعية وبعد زوال العلامات الطبقية المميزة ، الا ان العنصر الطبقي ينبغي الا يغيب عن انظارنا .

اننا عندمـــا نلح الحاحا خاصا على ضرورة الاهتمام بتنسيب العمال ، لا نفعل ذلـــك لاننـــا نضفي طابعـــا مثاليا على العمال الذيـــن يمكـــن ان نجد بينهم غيـــر مختصين ، ومتخلفين ، وانصاف فلاحين . وانمـــا نهتم بهم بوصفهم ممثليـــــن لمصلحة طبقية ، وهذا ما يجعل المجتمع يتقدم الى الامـــام . ولا ممـــــاراة في ان انتساب العمال الى الرابطـــة يصطدم بصعوبات موضوعية عائدة الى وضعهم المادي والى اضطرار قسم من العمال الى العمل ساعات اضافيـــة والى المثابرة علـــى مدارس التأهيل المهني ، وعائدة ايضا الى الوضـــع الخاص للعمـــال ــ الفلاحيـــن الذين ما يزالون يعيشون في الريف ، الخ . لكن ينبغي ايضا ان نبحث عن الاسباب فـــي ضعف نشاط منظمات الرابطـــة في المشاريع الصناعية وفي ضعف مضمون هذا النشاط وطرائق العمل المنتهجة .

ويلاحظ الوضع نفسه بالنسبة الى قبول الفلاحين ، مع ان الانتاج الزراعي لا يكف عن النمو . بل يلاحظ احيانا ان عدد الفلاحين في المنظمات الريفية هو اقل من عدد الاعضاء المنتميـــن الى اوساط اجتماعية اخرى. وتقدر بعض المنظمات الريفية ان الفلاحين الفقراء هم وحدهم الذين يستطيعـــون الانتماء الى الرابطة ، وتنظـــر بتحفظ الى المنتجين الزراعيين الآخرين . والحق انه لا ينبغي ان يقبل احد في الرابطة لمجرد انه فقير او لمجرد انه منتج جيد ، وانما يجب ان يأتـــــي انتساب الفرد على اساس مسلكه من التطورات التي تساهم في توطيد الاشتراكية في الريف . وانطلاقـــا من هذا التصور ، ينبغي ان نصحح الاخطاء المقترفة فـــي سياســـة قبول الزراع في الرابطة .

وينبغي تكريس اهتمام خاص لمشكلة انتساب الشباب . اذ تدل الاحصاءات ان نسبة الاعضاء الذيـــن يقل عمرهم عن ٢٥ سنة قد تدنت من ٢٣،٦ ٪ في عام ١٩٥٨ الى ١٣،٩ ٪ في عام ١٩٦٤ . وطبيعي ان يشيخ اعضاء الرابطة ، لكن ليس من الطبيعي ان تتدنى نسبة الشباب على هذا النحـــو الفاضح . والادهى من ذلك ان نسبة المقبولين الجدد من الشباب تتدنى هي الاخرى ، فقد كانت هذه النسبة

٥٩،٥ ٪ في عام ١٩٥٨ فأصبحت ٤٦٪ في عام ١٩٦٤ ، وهـذا في منظمـات المشاريع الصناعية . وكذلك فان نسبة الشبيبة النسائيـة من المقبولين الجدد ضعيفة اذ هي لا تتجاوز ٢٦،٣ ٪ .

التدابير الانضباطيـة

لقد فصل من اعضاء رابطة الشيوعيين ٩٧٦١٠ بين ١٩٥٨ و ١٩٦٣ . وعدد حالات الفصل مرتفع بالنسبة الى العقوبات الاخرى . وما يبعث على القلق بوجه خاص النسبة الكبيرة جدا من العمال بين المفصولين ، وهي نسبة لا تنـي تزداد . فقد كانت ٣٧٪ في عام ١٩٥٨ واصبحت ٤٨،٣ ٪ في عام ١٩٦٣ ، بينمـا بقيت نسبة المفصولين من المستخدمين تتراوح بين ١٩،٨٧ ٪ و٢١،٣ ٪ .

ولعل من اسباب ارتفاع نسبة المفصولين من العمال ان رد فعل العامل تجاه كل سلوك مستهجن وغير نظامي يأتي ردا صريحـا مباشرا صادقا ، لا لف فيه ولا دوران ، بعيدا عن الاختيار المنمق للكلمات . والحال ان بعض منظمـات الرابطـة تعتبر امثال هؤلاء الاعضاء غير مرغوب فيهم .

كما تدل الاحصاءات على ان عددا كبيرا من المفصولين قد فصل بسبب عدم احترام قواعد النظام الداخلي من تخلف عن حضور الاجتماعات او عدم تسديـد الاشتراكات ، في حين ان حالات الفصل بسبب الانحرافـات الايديولوجيـة والسياسية قليلة جدا . والحال ان سياسة العقوبات يجب ان تعبر قبل كل شيء عن موقف صلب ازاء الذين ينحرفون ، بمفاهيمهم ونشاطهم العملي ، عن برنامـج الرابطة ويعرقلون سياستها وينتهكون قرارات المنظمات والقيـادات ومواقفهـا ، وينشرون المفاهيم والطرائق البيروقراطية او الليبرالية البورجوازيـة الصغيرة ، ويشذون عن القواعد الاخلاقية الاشتراكية .

ومـا دمنـا بصدد الكلام عن التدابير الانضباطية ، لذا يخيل الي ان علينا ان نعيـد دراسـة قرارات الفصل التي اتخذت بحق الشيوعيين ، وبخاصـة القياديين منهم ، اثناء فترة مـا قبل الحرب . فقد اتخذ عدد من هذه القرارات بناء على معلومـات وردت من موسكـو آنذاك ، ولم تكـن الظروف مهيأة اذ ذاك للتأكـد من صحـة هذه المعلومـات . صحيح ان الاعتبار قد اعيـد الى عـدد من مناضلي الحزب القدمـاء ، لكـن لا ريب ايضـا في عددا اخر منهم قد ذهب ضحيـة الاتهامـات والتطهيرات الستالينية ، ولعل اعادة النظـر في صحـة التهم الموجهة اليهم قـد تعيدهم ايضا الى صفوف الرابطة .

سياسة الملاكات

لقد ارثت رابطـة الشيوعين ، في المرحلـة الراهنة من تطورنـا وتطـور التسيير الذاتي الاجتماعي ، ان من واجبهـا ان تخلق جوا اجتماعيا تسوى فيه اهم مشكلات سياسة الملاكات بطريقة ديموقراطية ، معارضة بقوة شتى تظاهرات المحسوبيـة والابويـة والمطامح الخبيثة والمحاولات الاحتكارية ، حرصا منها على

ان تصبح هذه السياسة جزءا لا يتجزأ من اوالية التسيير الذاتي الاجتماعي .

ولقد تحققت في الحقبة المنصرمة نتائج هامة في مجال دقرطة سياسة الملاكات ، لكن ما يزال يلاحظ شيء من التخلف بالنسبة الى حاجات تطوير العلاقات الاجتماعية .

ان دقرطة سياسة الملاكات تجد ترجمتها بوجه خاص في التأثير المتعاظم الذي يمارسه الراي العام عند اختياروتسمية المتفرغين لشتى الوظائف والمناصب. ولهذا يتحتم تطبيق مبدأ العلنية في سياسة الملاكات . فكلما تحولت سياسة الملاكات الى سياسة من اختصاص الشغيلة ومجالس العمال والهيئاتالاجتماعية، قلّت ظاهرات سوء التفاهم في هذا المجال ، وتضاءلت الصعوبات والتسويات اللامجدية ، وسويت المسائل بقدر اقل من الآلام والاصطدامات .

كما ان اقرار نظام الدوران وتطبيق مبدأ تحديد اعادة الانتخاب يمثلانخطوة هامة في دقرطة سياسة الملاكات . ان مبدأ الدوران قد اثبت من الآن صحة منطلقه في الممارسة . وبالرغم من ان مبدأ الدوران لا يعني اكثر من تجديد طبيعي للاجهزة القيادية بطريق ديموقراطي ، بحيث تصبح جميع الوظائف العامة مفتوحة ، في شروط متساوية ، لجميع الملاكات الشابة او المسنة ، اي لجميع الملاكات الكفؤة ايا يكن سنها ، اقول بالرغم من ذلك نجد بعض القلق في صفوف رعيل الثورة الاول . ومما يبرر ظهور هذا القلق ان بعضهم راح يعتبر ان طريق تسوية مشكلات الملاكات السياسية المتفرعة هو احالتها جميعا على التقاعد ، كما ان اجهزة التسيير الذاتي راحت تمحض ثقتها للملاكات الشابة مفضلة اياها على الملاكات المسنة . وفي هذا ، والحق يقال ، تجاوز لمبدأ الدوران الذي ينص ، اول ما ينص ، على توفير فرص متكافئة وشروط متساوية للجميع بدون اي تمييز . ثم ان الملاكات السياسية التي ساهمت في الحركة الثورية قبل الحرب واثناءها ، والتي عهد اليها بعد الحرب بوظائف سياسية شتى حسبما كانت تقضي المصلحة السياسية ، والتي هجرت مهنها القديمة لتصبح ملاكات سياسية محترفة ، لن تستطيع الا بصعوبة اليوم ان تعود الى مهنها القديمة . لذا كان علينا ان نولي هذه المشكلة النوعية عناية خاصة حتى نتجنب انيكون لتطبيق المبادىء الدستورية في سياسة الملاكات انعكاس سلبي على اولئك الذين كانوا رواد الثورة والبناء الاشتراكي والذين ساهموا على وجه التحديد في اعلان هذه المبادىء .

ان احالة الملاكات السياسية القديمة على التقاعد يجب ان تتم وفق معايير موضوعية يحددها القانون ، وليس بصورة فوضوية وتبعا لدوران شكلي وتواطؤات خبيثة .

ان احد المظاهر الاساسية لمبدأ الدوران يكمن في انه يساهم في نقل الوظائف السياسية والمسؤوليات العديدة من عدد محدود من الاشخاص الى جمهرة الملاكات الجديدة . واذا كان قد امكن حتى الان ، لاسباب موضوعية نابعة من الضرورات الثورية ، ان تتراكم الوظائف في ايدي قلة من الملاكات ، فقد

بات من المستحيل اليوم ، بعد ان اصبح لدينا عدد كبير جدا من الملاكات الكفؤة، تبرير مثل هذا الاسلوب . ان علينا ان نواصل فضح التصورات البيروقراطية المغلوطة التي تزعم ان قيمة الشيوعيين والمسؤولين يجب ان تقدر تبعا لعدد وظائفهم في اجهزة السلطة والمنظمات الاجتماعية .

ان تراكم الوظائف هو تحد لجمهرة الملاكات وازدراء لها ، ويثقل بالعمل على بعض الملاكات المحدودة التي تضطر الى تنفيذ مهامها بصورة سطحية . ثم ان هذه الملاكات تقع ، بنتيجة هذا الوضع ، في نزعات محافظة ، ولا سيما فيما يتعلق بطاقات الاخرين . ان كل تطورنا الديموقراطي وكل اتجاهنا نحو المستقبل ينزعان الى تدريب كل شغيل على الممارسة السياسية ، وهذا ما يفتح الآفاق امام نزع الصفة الاحترافية عن العمل السياسي .

يبقى ان نقول ان مجمل عدد الملاكات السياسية التي تتقاضى تعويضات عن اعمالها في رابطة الشيوعيين هو ١١٢٣ .

الحياة الداخلية للحزب الشيوعي الفرنسي

بقلم : جان بابي

في المركزية الديموقراطية

بموجب (١) تعاليم لينين لا يمكن للحزب ان يسير سيرا حسنا الا اذا اعتمد تطبيق المركزية الديموقراطية . فماذا تعني بدقة هاتان الكلمتان ؟ ان الحزب الشيوعي هو الطليعة المنظمة للطبقة العاملة . ودوره هو توجيه جميع النضالات التي عليها ان تخوضها لتتحرر . وهذا يتطلب جهاز قيادة ، مدعوما بثقة جميع الاعضاء وانضباطهم . ان اختيار القيادة والثقة بين القاعدة والقمة يفترضان نظاما كاملا من علاقات ديموقراطية متبادلة تكون اساس المركزية. وهذه المفاهيم المجردة بعض الشيء ستتوضح في الصفحات التالية .

---

(١) فصل من كتاب « نقد من الاساس » ، بقلم المفكر والاقتصادي الفرنسي المعروف جان بابي .وقد صدر هذا الكتاب في مطلع ١٩٦٠ ، وكان له ضجة ، لانه من الكتب القليلة النادرة التي يوجه فيها شيوعيون مناضلون انتقادات علنية لاحزابهم من غير ان يكفوا عن ان يكونوا شيوعيين . و « نقد من القاعدة » ينطلق من الهزة التي احدثها المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي ليحلل على ضوئها عمل الحزب الشيوعي الفرنسي وسياسته وحياته الداخلية في ظل قيادة موريس توريز . ومن هذه الزاوية يشكل الكتاب مساهمة ثرة وايجابية في « لاستلنة » الحزب الشيوعي الفرنسي ، ولا سيما وانه صدر يوم كان موريس توريز على قيد الحياة وأمينا عاما للحزب . لكن مؤلفه تبنى في زمن لاحق الاتجاه « الصيني » . « م » .

لما كانت العلاقات الاجتماعية هي ما هي عليه في النظام الرأسمالي ، فان الحزب لا يستطيع اهمال الدور الرئيسي الذي يلعبه العنف في هذا النظام ،وعليه ان يكون قويا بما فيه الكفاية لمواجهته ، اذا ما هوجم ، وللرد بانتصار على جميع الضربات التي قد تسدد اليه . لكن ليس هذا هو نشاطه الاساسي . فهذا النشاط يكمن قبل كل شيء في رفع الوعي السياسي للعمال والشغيلة بوجه عام ، وتنظيمهم ، وتوجيه جميع الاعمال التي تستطيع ان تساعدهم على التخلص من الاضطهاد الرأسمالي .

بديهي ان الحزب لا يستطيع مواجهة المسؤوليات الجسام التي تقع على كاهله اذا لم يكن متين الوحدة ، واذا لم تكن اجهزة القيادة تتمتع بهيبة وطيدة. ان المركزية التي تستبعد وجود تكتلات منظمة وتستبعد المناقشات الفوضوية واللامنقطعة ، هي اذن آمر مطلق ، مبدأ اساسي لا يمكن نقضه بدون ان يوضع وجود الحزب بالذات موضع تساؤل .

بيد ان هذه المركزية يجب ان تكون ديمقراطية . وهذا يعني ان السلطة الممنوحة للقادة يجب ان تكون نتيجة اختيار حر ، مع احترام حق كل منتسب في التعبير عن آرائه بقدر ما لا تتنافى مع المبادىء الاساسية للمذهب الماركسي ـ اللينيني . واخيرا ، وحتى تكون الديمقراطية محترمة ، لا يكفي ان تنتخب الملاكات على جميع المستويات ديمقراطيا ، بل ينبغي ايضا ان تقدم بيانا بنشاطها امام الذين عينوها ، وان تقبل الانتقادات التي قد توجه اليها ، وان تؤكد التزامها بنقد نفسها ذاتيا عندما تقترف اخطاء .

ان هذا كله معروف . لكن حتى نفهم كيف يمكن ان تخرق هذه المبادىء بالرغم من اشهارها لفظيا ، فلا بد ان نتقدم بالتحليل بعض الشيء .

ان المركزية والديمقراطية مفهومان متعارضان يستبعد كل منهما الاخر، وهما مع ذلك غير قابلين للانفصال في حياة الحزب العملية . ان التعارض الجدلي بين المركزية والديمقراطية يمثل الطابع النوعي للحزب واصالته العميقة وماهية حياته بالذات . واذا لم نأخذ بعين الاعتبار الا المظهر الاول من التناقض ، المركزية ، واذا اعتبرناه ، في جميع الظروف ، المظهر الاساسي في عمل الحزب ، واعتبرنا بالتالي الديموقراطية مظهرا ثانويا ، تنازلا ينبغي ان يبقى في اضيق حدوده ، فان الحزب قد يصبح في مثل هذه الحال دمية في يد زمرة ، بله قائد واحد يقرر بمفرده ، اي بصورة احادية الجانب وذاتية ، ودونما رقابة ، الاعمال التي قد تبدو له هي المثلى . وفي هذه الشروط يفقد الحزب مبرر وجوده كعضوية جماعية ، ويصبح تجمعا من خدم يقبلون الاوامر بطاعة عمياء وينفذونها ميكانيكيا بدون اي مبادهة . وليس هناك افضل من هذه الوسيلة لتشويه علاقات الحزب بالجماهير ولفرض العزلة عليه .

وبالمقابل ، اذا لم نر الا المظهر الآخر من التناقض ، الديمقراطية ،معتبرين المركزية عقبة في وجه تطور الحزب ، شرا لا بد منه وينبغي الحد من آثاره ما أمكن ، فان الحزب يتجه في مثل هذه الحال وبصورة حتمية الى الفوضى

والبلبلة و « نادي النقاش » الدائم الذي يستبدل العمل بالثرثرة والفوضى الايديولوجية . ان هذا الميل الى اعتبار الديمقراطية في حد ذاتها دواء شافيا لكل الادواء ، وسيلة وحيدة لاحترام حقوق الفرد ، موجود بالتأكيد لدى عدد لا بأس به من الفرنسيين ،وربما كذلك في صفوف الحزب ، بفعل الايديولوجيات القديمة ذات الميول الفوضوية التي كان لها ، في بعض فترات تاريخنا السياسي، نفوذ واسع ، وكذلك بسبب المفاهيم البورجوازية الصغيرة حول الحرية المجردة .

ان هذين الميلين اللذين لا يريان الا مظهرا واحدا فقط من مظهري التناقض يقودان الى التحريفية لانهما يضعان موضع تساؤل المبادىء الاساسية للماركسية ـ اللينينية . ان الموقف الوحيد المناسب يكمن في الا ننسى ابدا ان المركزية والديمقراطية على حد سواء لا غنى عنهما لحياة الحزب ، وان كل فن القيادة الصالحة يكمن في معرفة التوفيق والتركيب بدقة بين مقادير المركزية ومقادير الديمقراطية حسبما يقتضي ذلك ظرف معطى .

وهذا معناه ان المقادير ليست واحدة في جميع الظروف . ففي حقبة المعارك الحاسمة ، في زمن الثورة على سبيل المثال ، تصبح المركزية بكل بداهة « المظهر الرئيسي للتناقض » ، اي يتوجب على الديمقراطية ان تتراجع لتفسح امام الاجهزة القيادية مجال اتخاذ قرارات سريعة لا تقبل النقض . وهذا لا يعني ان الديمقراطية يجب ان تنسى ، بل من الواجب ان تستمر في الطابع الجماعي للقيادة على سبيل المثال . فاذا ما اقترفت اخطاء ، فلن يمكن تصحيحها ديمقراطيا الا بعد عودة ايام أهدأ .

وهناك ، على العكس ، فترات اخرى تصبح فيها الديموقراطية بمظهر التناقض الاساسي . فعندما تظهر صعوبات جدية في نشاط الحزب ، وعندما تطرأ مشكلات جديدة تستلزم استنفار تفكير الحزب بأكمله ، ينبغي ان يحتل تعزيز الديموقراطية مكان الصدارة . فعندما استنزفت على سبيل المثال زمرة باربي ـ سيلور المشاغبة حيوية الحزب الشيوعي الفرنسي ، اطلق موريس توريز بكل الحزم الواجب هذين الشعارين اللذين اسهما الى ابعد حد في زرق الحزب بقوة جديدة : « لتفتح الافواه ! » و « لا دمى في الحزب ! » وعلى سبيل المثال ايضا ،عندما رأى الحزب الشيوعي الصيني حركة تحويل الارياف تتخبط في دروب كان من الممكن ان تؤدي الى ظهور الرأسمالية مجددا ، أطلق « حملة التقويم » المشهورة التي حركت البلاد بأسرها وجعلت « الوثبة المشهورة الى الامام » ممكنة . وهذا ما حدث ايضا في الاتحاد السوفياتي ، بعد موت ستالين عندما طرحت التدابير الكبيرة المقترحة من قبل الحكومة حول نزع الصفة المركزية عن الصناعة ، وتحويلات الانتاج الزراعي ، وتغييرات النشاط النقابي ، واصلاح التعليم ، واخيرا مشروع السنوات السبع ، على الشعب بأسره لمناقشتها ، فقام عشرات ملايين المواطنين بتمحيصها بصورة نقدية .

ان الشاغل الاول لقيادة صالحة يجب ان يكون السهر الدائم على توازن

صحيح بين المركزية والديموقراطية تبعا للظروف ، والا ننسى ابدا انه لتصحيح الاخطاء ، التي لا محيد عنها في النشاط العملي ، لا بد من دفع الديموقراطية باستمرار الى الامام . وبالفعل ، ان من اخطأ سيعترف بصعوبة بأخطائه اذا لم يشعر بأنه ملزم بالخضوع لحكم جميع الذين يقودهم .

النقد والنقد الذاتي

ان التوازن الصحيح بين المركزية والديموقراطية لا يمكن ان يتحقق ، كما بينت ذلك النظرية والتجربة ، الا عن طريق اوالية النقد والنقد الذاتي المرنة . لقد قيل هذا وكرر الف مرة ، ولم يعد موضع نقاش من زاوية المبادىء . لقد اعلن المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الفرنسي ان « النقد والنقد الذاتي هما حياة الحزب ، الخبز الذي لا يستطيع بدونه ان يحيا » . ان النقد يتيح الكشف عن جوانب الضعف ، وفضح ما هو رث بال ، وما لا يسير على الوجه المرام ، وما يتعارض مع المبادىء . انه يرفع الوعي السياسي لمجموع الحزب ، ويمتاز اخيرا باقامته علاقات مساواة بين القادة وجمهور المنتسبين ، ذلك ان هؤلاء الاخيرين يتعلمون ، اذا ما كان النقد حرا ومشجعا عليه ، ان يروا الى القادة بعين جديدة، كرجال يمكن لهم ، بالرغم من جداراتهم وتجربتهم ، ان يقترفوا اخطاء ، وبحاجة الى تلقي المساعدة في عملهم .

اما النقد الذاتي فهو انضباط اخلاقي لا غنى عنه للقادة . فهو يرغمهم على الاعتراف علنا بجوانب ضعفهم ، وعلى النضال ضد افخاخ الغرور ، وعلى دراسة المشكلات الجديدة التي تطرحها الحياة على نحو اكثر جدية .

بعد « حملة التقويم » التي نظمها الحزب الشيوعي الصيني ، امكن للرئيس الراهن للصين الشعبية ، ان يكتب :

« ان المناخ السياسي في صفوف الشعب العامل قد ابان عن تغير كبير عقب حملة التقويم والنضال ضد اليمينيين . ان الوعي السياسي للجماهير ، للعمال والفلاحين على حد سواء ، قد ارتفع بصورة ملموسة ... بفضل اوسع تطوير ممكن للنقد والنقد الذاتي تجاه العيوب والنواقص في عملنا ، وعن طريق تشجيع العرض الواسع والصريح للآراء والمناقشات الواسعة ... وقد قامت الملاكات القيادية بانتقادات ذاتية صادقة امام الجماهير وبذلت جهودا جدية لتحسين مناهجها في العمل .

« ان هذا كله كان له تأثير عميق على الجماهير ، وقد عزز ثقتها بالدور القيادي للحزب . وقادها ذلك ، في الوقت نفسه ، وبدافع من مبادهتها الذاتية ، الى انتقاد نواقصها الخاصة ، والى تقويم الافكار المغلوطة والعادات المتخلفة التي ورثتها عن المجتمع القديم ، والى تحسين عملها الذاتي . ولقد كان من نتيجة ذلك، في جميع الاماكن التي اخذت فيها الحركة مداها ، ان تحررت الجماهير والملاكات على حد سواء من كل عائق . وانهار كل حاجز امكن ان يرتفع بينها في الماضي . ان الجماهير ، التي شعرت ان الحزب اعطاها قلبه، اعطت ايضا الحزب قلبها ».

ان التصريحات الرسمية للحزب الشيوعي الفرنسي ، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى ـ وبما فيه ـ المؤتمر الرابع عشر لا تفتقر الى ضروب التبجيل للنقد والنقد الذاتي . وفي وسعنا الاستشهاد بالكثير من النصوص، لكن هذا لا يجدي فتيلا، لان هذا الاعتراف الشكلي بأهمية النقد والنقد الذاتي لا يمكن ان يماري فيه احد . وقد صرح ايضا موريس توريز ، بعد المؤتمر الرابع عشر، في خطابه الى تلامذة مدرسة الحزب المركزية :

« ان انضباطا متينا حقا ليس بانضباط اعمى . انه طوعي ومنطقي . ان المركزية الديموقراطية لا تستبعد النقد وصراع الآراء ، في اطار المبادىء الماركسية اللينينية بالطبع ، بل تستوجبهما » (فرانس نوفيل ـ ١٩٥٦/١٠/١٣) .

بيد ان الطلاق كان كبيرا للغاية بين التصريحات الرسمية المبدئية وبين ممارسة الحزب الشيوعي الفرنسي الى حد ان الكثيرين من الرفاق ثار انفعالهم او سخطهم . ويومئذ اضطر موريس توريز الى ان يدلي امام اللجنة المركزية بتصريح مغاير اللهجة :

« لسنا في فرنسا في شروط بلاد تقبض فيها الطبقة العاملة على زمام الحكم، وتكون الوسيلة الوحيدة فيها لحل التناقضات وتجنب الاخطاء او تصحيحها هي النقد والنقد الذاتي . ففي مثل تلك البلدان يؤدي اهمال النقد والنقد الذاتي الى خطر الايغال في الخطل ، كما بينت ذلك احداث المجر .

« اما هنا ، في فرنسا ، فان جميع خصومنا الطبقيين سيساعدوننا ، عند الاقتضاء ، على تصحيح اخطائنا . ان حزبنا لا يستطيع ان ينتهج سياسة مغلوطة من دون ان يشعر بسرعة كبيرة بنتائجها المنظورة .

« اننا بملاحظتنا ، كما نفعل ، متانة روابطنا بالجماهير ، نتحقق من صحة سياستنا » (الاومانيته ١٩٥٧/٢/١٨) .

اذا كان للكلمات معنى ، فهذا يعني ان النقد والنقد الذاتي ما عادا بالنسبة الى الحزب الشيوعي الفرنسي « الخبز الذي لا يستطيع الحزب بدونه ان يحيا ». وعلى كل الاحوال ، فان هذا التصريح الجديد للامين العام ملتبس وخطر . ذلك ان الحزب اذا لم يعلن ان النقد والنقد الذاتي لا غنى له عنهما في جميع الظروف للتغلب على جوانب ضعفه، فانه سيميل حتما الى ان يلقي بكل مسؤولية اخفاقاته على البرجوازية . وفضلا عن ذلك ، ليس الخصوم الطبقيون هم الذين يستطيعون « مساعدتنا على تصحيح اخطائنا » ، فهذه مسألة لا يمكن الاعتماد فيها الا على مجموع الحزب . واخيرا ، ليس الاستقرار النسبي للنتائج الانتخابية بكاف للبرهان على « متانة روابطنا بالجماهير » . ولقد كان الانسجام مع المبادىء يقضي بالاعتراف بأن الحزب يجتاز مرحلة صعبة : تناقص عدد اعضائه ، الفشل في النضال ضد حرب الجزائر ، الافول في النشاط العام، الانعزال التدريجي الذي لا يمكن نكرانه . واذا امكننا ، عند الاقتضاء ، ان نعتبر ان البورجوازية هي التي « تساعدنا » على التحقق من هذا الوضع ، فان هذا لا يبدل شيئا من حقيقة ان تصحيحه منوط بوسيلة وحيدة هي التوجه الى الحزب قاطبة وممارسة النقد

والنقد الذاتي بجراة وصراحة . والحال انه لامر له دلالته ان تكون موضوعات المؤتمر الخامس عشر ، الذي سجل تراجعا واضحا جدا بالنسبة الى المؤتمر الرابع عشر ، لا تتعرض بالذكر تقريبا لهذه المسألة الجوهرية (انظر البند ٤٤) .

والحقيقة ان احترام المبادىء الديموقراطية في الحزب لم يتجاوز ، الا في حالة استثنائية واحدة او حالتين ، درجة التصريحات الشكلية . وباستثناء فترة الازمة التي احدثها النشاط البوليسي لزمرة باربي ـ سيلور ، كما راينا ، لم يشجع قط النقد الصادر من اسفل ، بل لم يسمح به .

وبدون دخول في الدراسة التفصيلية للحالات الخاصة ، نقول ان الاعدام السياسي لبعض القادة لم يأت قط نتيجة انتقادات من القاعدة ما كان ليسمح بها اصلا . بل تبريرا لهذه التدابير الجذرية ، ارفقت الادانات بتعليقات مشتطة ، الهدف منها تمويه الاخطاء التي تتحمل القيادة كاملة قسما كبيرا من مسؤوليتها.

عندما تحدث تغيرات ، تأتي دوما من القمة ، لكنها ليست بالمرة نتيجة النقد الصادر عن القاعدة ، الذي يقال ان هناك رغبة في قبوله واستثارته .

لماذا امكن للمركزية ان تخنق الديموقراطية في الحزب الشيوعي الفرنسي ؟

اذا كانت المركزية قد خنقت بصورة شبه دائمة الديموقراطية في الحزب الشيوعي الفرنسي، فهذا يعود الى سببين رئيسيين : ١ ـ شروط ولادته وتكونه، ٢ ـ مثال الطرائق التي استخدمها ستالين .

ان تنظيم حزب شيوعي في بلد لا يملك تقريبا اي تقاليد ماركسية ، مثل فرنسا ، والطبقة العاملة فيه متشربة بالتقاليد الفوضوية او الاصلاحية ، لمهمة صعبة فعلا . كان لا بد من وقت ومن صلابة كبيرة لتكوين نواة قوية من رفاق متحمسين ، شجعان ، منضبطين ، متمردين على الاغراءات المادية او الايديولوجية التي لا يكف خصوم الشيوعية عن الجود بها . كما كان لا بد ايضا من التخلص من عدد كبير من الخونة والمشاغبين الذين دستهم البورجوازية في صفوف الحزب . ولقد كان من الطبيعي ، في هذه الشروط التاريخية ، ان تدحر المركزية الديموقراطية في عمل الحزب وان تتوطد عادات يصعب فيما بعد تبديلها . ومن المناسب ان نلاحظ انه ما كان في الامكان تقريبا ان تكون الحال على غير ما كانت عليه ، وان النتيجة ايضا لم تكن بالغة السوء لانها انتجت هذه الاداة المتينة التي تلعب دورا كبيرا في الحياة السياسية الفرنسية . ومن المستحسن ايضا ان نعترف بالافضال الشخصية لموريس توريز في تكوين هذا الحزب . والخطأ هو ان نفكر بأن المناهج نفسها يجب الحفاظ عليها الى ما لا نهاية في وضع مختلف عميق الاختلاف داخليا ودوليا .

من جهة اخرى ، كانت الامثلة التي ضربها ستالين عاملا هاما في تعزيز المركزية الاستبدادية . وهنا ايضا نكون ظالمين اذا لم نأخذ بعين الاعتبار الشروط التاريخية الخاصة التي اضطر فيها الحزب الشيوعي البلشفي الى قيادة بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي . فقد كان هذا الاخير بلدا متأخرا اقتصاديا ،

محاطا بعالم معاد اقوى منه بكثير ماديا ولا يحلم الا بتدميره، ضحية تجسس دائم ومشاغبات ومؤامرات محبوكة من الخارج، مرغما على حرق المراحل ليكون قادرا، في اقصر اجل ، على ان يقاوم بنجاح اليوم الذي سيوجه فيه ضده العدوان المسلح شبه المحتم، الخ ... ان ذلك الوضع الصعب يفسر قبول مجموع الحزب البلشفي بسلطة حازمة وعديمة الشفقة في غالب الاحيان على انها ضرورة حتمية . وهذا لا يمنع ان الكثير من اخطاء ستالين الفادحة كان يمكن تجنبها او تصحيحها في الوقت المناسب فيما لو ان القواعد الاساسية للمركزية الديموقراطية احترمت لا بالكلام وحده . وفي مقدورنا ان نكون على ثقة بأنه لو عاش لينين ، فان قيادة الحزب البلشفي ما كانت ستكون اقل حزما وفاعلية ، وان اساءات استعمال السلطة التي فضحها تقرير خروتشيف ما كانت ستقع . لقد كان من المحتم ، في مثل ذلك الوضع التاريخي البالغ الصعوبة، ان تقترف اخطاء، وعلى الارجح ايضا ، اساءات في استعمال السلطة ، لكن ما كان يمكنها ان تأخذ ذلك الطابع المنهجي من انتهاك الشرعية الذي ميز قيادة ستالين بصورة متفاقمة يوما بعد يوم .

وبصدد هذه المسألة ، المؤلمة للغاية بالنسبة لجميع الشيوعيين ، يعبر الحزب الشيوعي الصيني عن رأيه بما يلي :

« من جهة كان (ستالين) يعترف بأن الجماهير الشعبية هي خالقة التاريخ، وبان على الحزب ان يبقى باستمرار على صلة وثيقة بالجماهير ، وان يطور الديموقراطية في داخله ، وكذلك النقد الذاتي والنقد الصادر من الاسفل الى الاعلى . لكنه ، من جهة ثانية ، كان يقبل بعبادة الشخصية ويشجعها ويتخذ قرارات شخصية تعسفية . وهكذا ظهر لدى ستالين ، في المرحلة الاخيرة من حياته ، تناقض بين النظرية والممارسة حول هذه المسألة » .

تناقض بين النظرية والممارسة ، هذا بالضبط ايضا ما يميز اليوم سلوك الحزب الشيوعي الفرنسي. فمن جهة اولى ، تذكير دائب بالمبادىء الديموقراطية، التي ينبغي ان تكفل السير السليم للحزب ، ومن جهة ثانية ، في الممارسة ، مركزية مستبدة تشل كل ديموقراطية حقيقية ، وتبذل المحاولات لتبريرها بالتهديدات التي يسلطها المحيط الرأسمالي على الحزب .

عبادة الشخصية

ان الانتهاك المنهجي للمركزية الديموقراطية ذو صلة وثيقة ، بالطبع ، بعبادة الشخصية . فبدءا من اللحظة التي يعتبر فيها انسان من الناس شبه معصوم عن الخطأ وقادرا وحده على اكتشاف الخط السياسي الذي ينبغي على الحزب اتباعه، يصبح النشاط والرقابة الديموقراطيان معدومين . وتتعزز المركزية الى حد يمكن معه اعتبار كل ابداء لفكرة شخصية جريمة « بحق الذات الملكية » ويستوجب العقاب بالتالي .

لنعد الى ستالين . لقد كان يعتبر ، عن خلوص نية في ارجح الظن ، انه هو وحده الذي يملك البصيرة الضرورية لحل المشكلات السياسية التي يطرحها

التاريخ . وكانت مواهبه كقائد محنك، عجنته امتحانات كثيرة عانى منها واستطاع التغلب عليها ، تبدو له متفوقة بما لا يقاس على مواهب سائر القادة . فكان، اذا ما تجلت عيوب في العمل ، يجرد نفسه من المسؤولية لاعتقاده انه معصوم ، ولا يؤمن بغير المؤامرات . اذن ، كان بحاجة الى ان يجد مذنبين . وكان بعض الطموحين ممن لا وازع لهم من ضمير وممن يسعون الى الفوز بثقته والى الحفاظ على انفسهم في آن واحد ،يتكفلون بايجادهم له . وهكذا انقاد ، بالرغم من مزاياه الكبيرة ، نحو ذلك الاستبداد الذي كلف الكثيرين من الرفاق الصالحين حياتهم . كان ذلك الاستبداد متينا لانه كان يعتمد على عدد كبير من متملقين محنكين ، لكن ايضا وعلى الاخص ، لان الاتحاد السوفياتي حقق نجاحات ساطعة . وكانت هذه النجاحات ترجع جزئيا الى ستالين الذي حامى لمدة طويلة من الزمن عن جوهر المذهب اللينيني . لكنها ترجع ايضا ، وعلى نحو اكبر ، الى مجموع الحزب والى تلك النواة من اللينينيين الذين تكلم عنهم خروتشيف والذين حافظوا على وجودهم على جميع مستويات التنظيم (١) .

بيد ان نوازع ستالين المستهجنة ، التي كان لينين قد نوه بها قبل موته ، راحت تتطور وتنمو في الوقت الذي كانت تتوطد فيه عبادة الشخصية . ومذ ذاك باتت مظاهر عمله السلبية تزداد خطورة وادت في النهاية الى ظاهرات انحطاط اضرت بسير الاتحاد السوفياتي كله الى امام (مركزية مشتطة ، ازمة زراعية ، اضطهاد فكري ، تصفية الملاكات البارزة ، اضطهاد عرقي ، الخ) . ولتصحيح هذا الوضع بعد موت ستالين ، احتاجت الملاكات التي بقيت على قيد الحياة وحافظت على الروح اللينينية الى الكثير من الحزم والمرونة والخيال والجراة والمثابرة . ومع ذلك ليس من المستحيل ان يكون الحنين الى الطرائق القديمة ما يزال معششا في بعض الوجدانات . كان لينين يقول : « ان قوة العادة لدى الملايين وعشرات الملايين من الناس هي ارهب قوة » . وفي قيادة الحزب بالذات ، اقتضى الامر سنوات عديدةلابعاد القادة المشهورين الذين كانوا يعرفون خير معرفة ما مثلته دكتاتورية ستالين، لكن الذين كانوا يتراجعون امام التدابير التي لا مناص منها لوضع حد لكل ما سمم السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد السوفياتي في الحقبة السابقة .

---

(١) ينبغي ان نضيف ان عبادة الشخصية تشجعها تهجمات البورجوازية على زعماء الحركة العمالية . انه لرد فعل طبيعي من جانب الشغيلة ان يتراصوا حول قادة هم عرضة للافتراءات والشتائم او للقمع . ومن واجب هؤلاء القادة تحديدا الا يستفيدوا من ردود الفعل الطبيعية هذه ليسمحوا بنمو اشكال من الارتباطات متنافية مع المذهب الماركسي ـ اللينيني . لنذكر بما كان يقوله ماركس في هذا الموضوع :

« نفورا من كل عبادة للشخصية لم اسمح قط ، طوال تجربة الاممية ، بنشر الخطابات التي لا تحصى والتي كانوا يسئمونني بها من مختلف البلدان . بل انني لم ارد عليها قط وكل ما هنالك انني عبرت احيانا عن استيائي » . (رسالة الى انجلز ـ الطبعة الروسية لمؤلفات ماركس وانجلز ـ المجلد ٢٦ ـ صفحة ٤٨٧ ـ ٤٨٨) .

كان من الطبيعي ان تعمل الاحزاب الشيوعية في جميع البلدان على اتباع الامثلة التي يضربها الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي وان تمارس عبادة الشخصية ايضا ، بالنظر الى الوحدة الاممية للحركة الشيوعية ، والى الثقة الطبيعية تجاه اول بلد سار في طريق بناء الاشتراكية ، والى الاعجاب بالانتصارات التي حققها شعب كان بائسا في الماضي . وهذا الاهتمام لم يأخذ في اي بلد راسمالي الابعاد التي اتخذها عندنا .

ان مسألة عبادة الشخصية في الحزب الشيوعي الفرنسي هي موضوع محرم . ولا يمكن لاحد الكلام عنها من غير مجازفة . لكن لا بد ان نقول هنا ايضا ما نعتقد انه حق .

اذا لم يشأ الانسان ان ينفي البداهة بعينها فانه لا يستطيع ان يأبى الاعتراف بأنه قد تطور حول شخص الامين العام للحزب تزلف غير متحفظ لم يكن الا نسخة طبق الاصل ، لكن مصغرة ، عما كان يجري في الاتحاد السوفياتي. صحيح ان فرنسا لم تكن الوحيدة التي سارت في هذا الطريق . فقد شعر كل حزب شيوعي بالرغبة في اكتشاف قائد معصوم بين صفوفه يستطيع ان يجسد ، في ظل ستالين بالطبع ومع المحافظة على حس التسلسل ، الفضائل كافة ، وان يركز حول شخصه الحب الذي يشعر به كل شيوعي للقضية التي يحامي عنها ، وان يكون مثال الحكمة الفائقة والمعصومية النسبية التي ينتظرها الحزب من الذين يقودونه . ومن كان موضوع هذه العبادة ، لم يكن بحاجة الى ان يكون صاحب طموح او كبرياء استثنائيين ، بل كان يكفيه ان يقبل هذا الدور معتبرا اياه افضل وسيلة لتأمين تلاحم الحزب وللحفاظ على الثقة والحماسة والتفاني التي لا غنى عنها للعمل الشيوعي . وخطر مثل هذا القبول واضح جلي لانه من الصعوبة بمكان بالنسبة الى اي انسان ، ومنهما كان صاحيا ، الا يماهي نفسه في النهاية بالاسطورة المخلوقة حول شخصه .

اليكم على سبيل المثال الطريقة التي كان يخاطب بها جاك دوكلو تلاميذ مدرسة الحزب المركزية في عام ١٩٥٢ :

« سوف تثبتون انكم جديرون بأميننا العام الذي جعل من حزبنا ما هو عليه . سوف تكونون جديرين بموريس توريز وسوف تستلهمون تعاليمه وقدوته .

« انه لمن الصعب ابراز جميع مزايا موريس توريز . انه لمن الصعب التنويه بمختلف مظاهر نشاط موريس توريز بكل اهميتها .

« انني اود الاقتصار على الالحاح على بعض من اهم النقاط .

« ان ما يميز موريس توريز اولا هو انه افضل ستاليني فرنسي .

« لقد فهم ، على نحو افضل من اي منا ، الاهمية التاريخية ، الطابع الاستثنائي لدور ستالين كمتابع للينين وكزعيم للبروليتاريا الاممية . لقد اوضح موريس توريز كل ما نحن مدينون به ، نحن المناضلين الشيوعيين جميعا ، لستالين .

« بمناسبة عيد الميلاد السبعين لرفيقنا الاكبر ستالين ، قال موريس توريز:

« ان صيحة طويلة من الثقة والامتنان ، متفجرة من ملايين وملايين الصدور بمئة لغة متباينة ، تدوي اليوم عبر ارجاء المعمورة : عاش ستالين ! » .

« وقال موريس توريز وهو يشهر بفخر لقب الستاليني الذي يستحقه عن جدارة :

« ونحن ، الشيوعيين ، الذين يعتقد العدو الطبقي وعملاؤه انه يعيرنا اذ يسمينا ستالينيين ، نكرر عاليا ، كما منذ عشرين عاما ، فخرنا بلقب الشرف والمجد هذا الذي نبذل قصارى جهدنا لاستحقاقه .

« من كل قلبنا ، نشهر حبنا الحار لستالين ونؤيد له ثقتنا التي لا تتزعزع .

« ليعش ابدا عزيزنا وكبيرنا ستالين !

« لتعش الشيوعية ! » .

« ان نكون ستالينيين ، ان نجهد لنكون ستالينيين ، هذا ما يوصينا به ، ما يعلمنا اياه موريس توريز » (دفاتر الشيوعية ـ حزيران ١٩٥٢ ـ ص ٥٨٥ ـ ٥٨٦) .

ان الاحتفالات التي جرت عندنا بمناسبة عيد الميلاد الخمسين لموريس توريز هي اسطع دليل على ان عبادة الشخصية ، في اطار الحزب الشيوعي الفرنسي بالذات ، كانت تنمو بسرعة . ان توحيد الحزب بشخص الامين العام (« حزب موريس توريز ») ، والاحترام الذي كانت تحاط به ابسط تصريحاته ، ونوع الحياة الذي كان مؤمنا له ، والهدايا التي كانت تغدق عليه عند ادنى مناسبة ، ان هذا كله كان يساهم في جعله شخصا استثنائيا لا مثيل له ، تهديه انوار خاصة تسمح له بأن يكتشف دوما الخط السياسي الصحيح وبأن يتخذ القرارات الاكثر حكمة .

أينبغي ان نلوم الامين العام لانه قبل بأن يلعب هذا الدور ؟ لا اعتقد ذلك، لانه لم يفعل من شيء سوى انه انقاد لتيار كان يجرف ، بهذا القدر او ذاك، جميع الاحزاب الشيوعية . لقد كان بالتأكيد مقتنعا بأن هذا هو الطريق السليم ما دام ستالين ينحو النحو نفسه . ومن النزاهة ان نعترف بأن الغالبية الساحقة من اعضاء الحزب كانت تجد ذلك طبيعيا على اعتبار انها كانت ترى ان هذه هي «قاعدة اللعبة » .

وبما ان عبادة الشخصية قد اعتبرت الشكل الضروري لارتباط الشيوعي بقادته ، فمن المنطقي ان ينتشر هذا المرض على جميع المستويات . وهكذا كان لاعضاء المكتب السياسي ولقادة المنظمات النقابية ولغيرهم ايضا الحق في صور شخصية كبيرة ، وفي الهدايا ، وفي الازهار ، وفي خطابات المديح بمناسبة التظاهرات العامة او اعياد الميلاد . ان طقوسا كاملة، التقيد بها واجب مثل الالقاب في بلاط ملكي، كانت تتوطد تدريجيا كرمز لوحدة الحزب الصخرية ولمعصوميته. ولم يكن ذلك يتم دونما احراجات طفيفة . فمن حين الى آخر كان قائد مبجل يجد نفسه مهجورا ، فتنزع صوره وتستبدل بصور « اب اخر للشعب » كما كان سيقول ماركس .

ان هذا النقد البَعدي لا يرمي الى لوم كائن من كان . ان السخرية بالذات لا مكان لها هنا بالرغم من ان بعض الوقائع تأخذ مظهرا مضحكا حقا اليوم ، بعد مرور الزمن . ان الهدف من هذا النقد هو التذكير بأن الشيوعيين الفرنسيين قد مارسوا بحماسة ، وبقدر امكانياتهم ، عبادة الشخصية ، وبيان ان نتائج ذلك كانت ، كما هو متوقع ، سيئة .

ان ذلك المسلك يغذي اولا الغرور الكامن في قلب كل انسان . انه يقضي على التواضع الذي قد يكون على الارجح اثمن الفضائل بالنسبة الى الشيوعي. ان اي قائد من القادة ، حتى من ذوي المراتب الدنيا ، يميل الى الاعتقاد ، عندما يحاط بضروب التبجيل ، بأنه يتمتع بتلك المعصومية المنسوبة الى القادة الكبار .

ومن الواضح ثانيا ان هذه العبادة تجعل النقد والنقد الذاتي مستحيلين عمليا . فالشقي الذي يجازف باعتراض ، او حتى بمزحة ، سرعات ما يعتبر مشبوها ، روحا شريرة يجب ان تعزل وتوضع تحت المراقبة .

واخيرا فان عبادة الشخصية تؤدي الى تزييف العمل النظامي للحزب . وهذا هو المأخذ الرئيسي الذي يمكن توجيهه في هذا الصدد الى الحزب الشيوعي الفرنسي . فالتظاهرات الخارجية للعبادة يمكن ان تكون مدعاة للسخط ، لكن من السهل تصحيحها ، ومن الممكن ان يعاد قادة الصف الثاني ممن دارت رؤوسهم الى مواضعهم بسهولة . لكن من الصعوبة بمكان تبديل الاواليات العامة التي توطدت في الحزب بنتيجة طقوس التزلف التي مورست مدة طويلة من الزمن . وهذا ما ينبغي ان نتكلم عنه الان .

الحزب الشيوعي الفرنسي امام عبادة الشخصية

قبل المؤتمر الرابع عشر ، وفي الوقت الذي اثارت فيه كشوف المؤتمر العشرين اعظم انفعال في الحزب ، اضطر موريس توريز الى الكلام عن عبادة الشخصية وعما ادت اليه من نتائج . وقد فعل ذلك في خطاب القاه في ٩ ايار ١٩٥٦ امام اللجنة المركزية ، بمناسبة تقديم مشاريع موضوعات المؤتمر ، ونشرت **الاومانيته** خلاصته في ١٢ ايار . ومما جاء في خطابه عن ستالين :

«يمكن القول ان هذه على وجه التحديد كانت خطيئة ستالين الكبرى : انه هو الذي علمنا ضرورة النقد والنقد الذاتي ، وهو الذي الح على ضرورة النقد من القاعدة وعلى ضياع المناضلين الذين يبدأ الاعتقاد بالمعصومية يخامرهم لانهم لا يقبلون نقد القاعدة . ومع ذلك ، وعن طريق عبادة الشخصية ، سمح لنفسه بأن يعمل في غياب نقد ونقد ذاتي حقيقيين . وهكذا انقاد الى العجرفة والزهو .

« لقد قادته عبادة الشخصية الى نسيان الدور الخلاق للجماهير والى التقليل من اهمية دور الحزب ، وبالتالي كل الشعب ، وبخاصة في الحرب ضد المانيا الهتلرية .

« من هنا جاءت الاخطاء النظرية التي لم تصحح ، بل التي عمت وتفاقمت ، باعتبار ان الدوغمائية انتشرت ، وباعتبار ان ترداد ما يقوله ستالين امسى كل

شيء . فلم يعد هناك فكر حي ، ولا تحليل عميق خشية الاصطدام » .

اما عن عبادة الشخصية في الحزب الشيوعي الفرنسي فكان اكثر تحفظا ومن السهل ملاحظة حرجه :

« ان صيغة « حزب موريس توريز » صيغة تستحق الادانة ، وانا لا امحص هنا الشروط التي امكن ان تظهر فيها .

« علي ان اقول انني احتججت مرارا عديدة على هذه الصيغة لدى المكتب السياسي وفي « الاومانيته » ! واني آسف لان اللجنة المركزية لم تطلع على ذلك قبل الان (١) .

« صحيح ايضا ان بعض المناسبات قد جرى الاحتفال بها بحفاوة اكبر مما ينبغي. اننا نعرف اين يبدأ هذا ، ولا نعرف اين ينتهي . الم نشهد ، مؤخرا، في احد الفروع ، احتفالا بذكرى مرور ٢٥ عاما على تسلم امين الفرع لمنصبه ؟ ان عبادة الشخصية تنطوي ايضا على عبادة عدد لا بأس به من المناضلين في شتى المستويات . ان امين الفرع قد يكون احيانا، في منطقته ، الرجل الذي يقرر كل شيء ، وربما نجمت عن ذلك نتائج ضارة بالحزب افدح شأنا من تلك التي يمكن ان تصدر عن مثل هذا الموقف في المكتب السياسي .

« ولقد كان هناك ايضا اشتطاط في الاستشهادات » .

هذا كل شيء . وانه لقليل . اليس من السهولة بمكان القاء التبعات الذاتية على الاخرين ، وبخاصة على امناء الفروع المساكين ؟ ايمكن ان نسمي هذا نقدا ذاتيا حقيقيا ؟

وبالاصل ، سرعان ما يضيف الامين العام :

« بنفس الصراحة التي تملي علي هذه الملاحظات، ادحض كل ما يزعمه اعداء الحزب . ان مظاهر الحب والثقة يجب الا تخلط بعبادة الشخصية » .

والاخطر من ذلك ان الامين العام يحاول في خطابه ان يثبت ان هذه الانحرافات « الطفيفة » لم تؤثر على السير الحسن للحزب :

« لنر الى تاريخ حزبنا : عندما ينتقل من ٣٠،٠٠٠ منتسب عام ١٩٣٤ الى ٤٣٠،٠٠٠ عضو ، فليس ذلك لانه احتال على ثقة الشغيلة ، بل لانه طرح وحل المشكلات لصالح الشغيلة » .

امن الصحيح ان نقارن موقف ١٩٣٤ ، يوم اضعفت جماعة باربي ـ سيلور الحزب الى اقصى الحدود ، مع موقف ١٩٥٦؟ الم يكن من الاصح القول ان الحزب كان يملك مليونا من المنتسبين قبل عشرة اعوام وانه فقد اكثر من نصفهم ؟ لكن لنتابع :

« انها لحقيقةواقعة انه لدينا اليوم ٤٠،٠٠٠ منتسب اكثر بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي . انها حقيقة واقعة ، وبالتالي فان نشرة الحزب الصحية ممتازة ، اما الذين يعتبرون رغباتهم وقائع ويتكلمون او يكتبون عن مصاعبنا

---

(١) لا ندري ما السبب الذي كان يمنع السيد توريز نفسه من رفع المسالة الى اللجنة المركزية.

المزعومة ، عن تململ في الحزب ، بله عن ازمة ، فانهم لن يتوصلوا الى حجب تلك الحقيقة الواقعة » .

ان هذا كله ــ ولا بد من قول ذلك ــ يفتقر كليا الى الدقة . ففي ايار ١٩٥٤ (المؤتمر الثالث عشر) وضح مارسيل سيرفان بأن الحزب قد اصدر ٥٠٦،٢٥٠ بطاقة . وفي ايار ١٩٥٦ يعلن موريس توريز ان الحزب يبلغ عدد اعضائه ٤٣٠،٠٠٠ ، بزيادة ٤٠،٠٠٠ منتسب بالنسبة الى ايار ١٩٥٥ ، وهذا معناه ان عدد اعضاء الحزب في هذا التاريخ كان ٣٩٠،٠٠٠ . فهل خسر الحزب اكثر من ١٠٠،٠٠٠ عضو بين ايار ١٩٥٤ وايار ١٩٥٥ ؟ هذا اكثر من مستبعد ، وعلى كل، واذا كان الامر صحيحا ، فانها ازمة كان ينبغي الكلام عنها. وسوف نعود الى الكلام عن ذلك فيما بعد . ولنتابع ايضا :

« من اطراف مختلفة تجري محاولات للتشكيك في سير الديموقراطية الداخلية في حزبنا . حسنا ! ان كل الاسباب تدعونا الى التوكيد بأنه ليس في فرنسا حزب واحد يهيء مؤتمراته في شروط ديموقراطية كحزبنا » .

انه لمن الواضح ان مؤتمرات الحزب الاشتراكي او الحزب الراديكالي ليست هي التي يمكن ان يقع عليها الاختيار كنماذج للديموقراطية ، والبرهان لا يمكن ان يكون لهذا السبب قاطعا . وما يزال من الواجب البرهان على ان الديموقراطية تسير كما ينبغي داخل حزبنا . وهكذا يضيف الامين العام :

« تطبق عندنا قاعدة اساسية من قواعد اللينينية : النقد والنقد الذاتي ، وهما منهج ضروري لتقوية الحزب ، ولتمكينه من اداء التزاماته كاملة تجاه الطبقة العاملة . اذا كنا نريد ان يكون الحزب قادرا على تنظيم عمل الجماهير وقيادته بفعالية ، فلا يكفي الا نخشى النقد من اسفل فحسب ، بل ينبغي ايضا استشارته والسماح له بالتعبير عن نفسه تمام التعبير ، واخذه بعين الاعتبار .

« ولنعترف بأن الحال ليست هكذا دوما » .

لكن سرعان ما يحاول الامين العام ان يتملص من مسؤوليته . وهو يقول بالفعل :

« هناك من ينسى قليلا ان الحزب لم ينطلق انطلاقته الا عقب الحملة الداخلية لتطوير النقد من اسفل . وهكذا انتقل الى « الجبهة الموحدة » ثم الى « الجبهة الشعبية » بدءا من حملة : « لا دمى ! لتفتح الافواه ! » .

ان هذا تذكير بالموقف الممتاز للامين العام ، الذي سبق ان تحدثنا عنه، ابان الازمة التي احدثتها زمرة باربي ــ سيلور . لكن الاهم من ذلك الطريقة التي عمل بها الحزب طوال الخمسة عشر عاما الاخيرة . ومن الممكن للمرء ان يكون قد وقف موقفا صحيحا من جميع الزوايا في عام ١٩٣٤ ، ثم ينجرف فيما بعد في دروب خاطئة ، ولا سيما ان عبادة الشخصية قد بدأت بعد ١٩٣٤ بالنمو في الاتحاد السوفياتي وان عدواها لم تنتقل فعلا الى الحزب الشيوعي الفرنسي الا بعد الحرب العالمية الثانية .

ان الامين العام يضيف الى هذا التذكير بماض بات بعيدا، ولا يمكن ان يكون

ضمانة لمسالك حديثة العهد، يضيف ثلاث ملاحظات بالغة السداد يحسن التذكير بها ، لكنها مع الاسف لا تعدو ان تكون اكثر من توكيدات مبدئية . والوقائع تدل على انه لم يتخذ اي مبادرة لتطبيق هذه الملاحظات عمليا :

١ ــ يتخوف بعضهم احيانا تخوفا صبيانيا من الكلام عن عيوب الحزب وجوانب ضعفه ، زاعما ان القصد من ذلك عدم اعطاء الرجعية وخصومنا اسلحة ضدنا . ان هذا لغو . فالمهم بالنسبة الينا الا نخفي شيئا من عيوبنا عن الطبقة العاملة ، لاننا لا نستطيع تصحيح هذه العيوب الا بدعم الطبقة العاملة وعن طريق الطبقة العاملة . الشيء الاساسي بالنسبة الينا ان نعبىء قاعدة الحزب لتتغلب على جميع جوانب الضعف . وما يساعدنا على ذلك كوننا اقوياء بثقة ملايين الشغيلة ، وكوننا ــ وهذا شيء كثيرا ما يردد ، وهو صحيح ــ حزب فرنسا الاول .

٢ ــ يخشى بعضهم احيانا من اضعاف هيبة القادة بالنقد . ان هذا لخطل. فهيبة القادة النافعة والايجابية لا يمكن اولا ان تكتسب وان تستمر الا في مجرى نشاط تتحقق منه وتراقبه الجماهير ، الشيء الذي يعني : على ضوء نقد الجماهير . اذا كانت قاعدة الحزب لا تجرؤ على نقد قادتها واذا كان القادة يخشون النقد الذاتي ويحتقرون النقد من ادنى ، فما يمكن ان يحدث ؟ من الممكن ان يركب القادة رؤوسهم ، ومن الممكن احيانا ان يعتقدوا انفسهم معصومين، وان يسقطوا في العجرفة والزهو ، ومن الممكن ان تقوم حالة قطيعة بينهم وبين قاعدة الحزب ، بين الحزب وبين الجماهير . ومثل هذه الحالة اذا وجدت ، فقد تقود الحزب الى هلاكه . من الواجب النقد ومعرفة النقد والجراة عليه .

« مرة اخرى اقول انه ليس المقصود الاساءة الى حظوة القادة . ليس المقصود نقدا هدفه اضعاف هيبة القادة ، ولا السعي الى تبديل القادة . ان مثل هذه الحالة قد تطرأ ، لكن ليست هي الاساسية . ان حزب الطبقة العاملة بحاجة الى قادة محنكين ، مفوضين بالسلطة ، قادرين على الرؤية في بعض الحالات ، كما قال لينين ، على نحو اوضح واعمق . ان القصد من نقد القاعدة مساعدة هؤلاء القادة انفسهم ، وبالتالي مساعدة الحزب .

٣ ــ ثمة رفاق يتكلمون دوما عن النقد الذاتي والنقد ، لكنهم في الواقع يقاومون النقد الذاتي ولا يتحملون النقد . ففي الاجتماعات كثيرا ما نراهم ، في اللحظة التي يبدأ النقد يوجه فيها اليهم ، يقاطعون الرفيق الذي جرؤ على ابداء ملاحظة ، وتثور اعصابهم ، ويروحون يرقصون فوق مقاعدهم، ويغضبون احيانا، بل يذهبون الى ابعد من ذلك ويغادرون الجلسة . ويطالب بعضهم بأن يكون النقد الموجه اليهم صحيحا مئة بالمئة . والحال انه حتى اذا كان النقد صحيحا عشرة بالمئة ، فمن الواجب ان نعرف كيف نقبله : بل سأقول انه من الواجب ان نساعد الرفيق الذي ينتقد على ايجاد العشرة بالمئة الصحيحة لمساعدته على اطراح العناصر الاخرى من نقده » .

هذا كله حسن . لكن الامين العام سرعان ما يضيف بعد قليل : « ليس

الهدف بالنسبة الينا ان نصحح اخطاء ليست بأخطائنا » ، وفي القسم الاخير من خطابه يحدد :

« ما يزال تحسين كثير ينتظر عمل الحزب وحياته الداخلية على جميع المستويات .

« يبقى ان نقول مع ذلك ان الديموقراطية لم تنتهك في حزبنا . فالمؤتمرات قد عقدت بانتظام . وستكون خمسة مؤتمرات قد عقدت بين ١٩٤٥ و١٩٥٦ . فبمَ نكون ، من هذه الزاوية ، قد خرقنا الديموقراطية ؟

« ان اللجنة المركزية قد حسنت عملها ، منذ المؤتمر الثالث عشر بوجه خاص . وكانت تهيئة دوراتها تتحسن مرة بعد اخرى .

« ان القيادة الجماعية موجودة عندنا . انها ليست بالمثلى ، لكن من الصحيح كل الصحة ان المكتب السياسي هيئة جماعية ، وهذا بالرغم من بعض الصعوبات الناجمة عن مرض الامين العام » .

لقد توسعت في الاستشهاد بهذا الخطاب الذي يبدو لي بالغ الاهمية بالنظر الى الزمن الذي القي فيه والى المسائل التي كان لا بد من التطرق اليها في ذلك الوقت . وقد وضعت من ثم على الرف . ويمكننا ان نلاحظ :

١ ــ تصريحات مبدئية كان يمكن آنذاك ان تبعث على الامل في ان تغييرات جدية ستطرأ على عمل الحزب .

٢ ــ الارادة الصريحة ، من جهة ، في اعتبار تظاهرات عبادة الشخصية في الحزب الشيوعي الفرنسي غير ذات شأن ، وفي تبرئة ذمة الامين العام بصورة شبه كاملة من جهة ثانية .

٣ ــ التوكيد بأن الحزب ، بالرغم من بعض الاخطاء غير المحددة ، قد احترم دوما الديموقراطية .

كيف يعمل الحزب الشيوعي الفرنسي

لننظر اذن الى حقيقة الامر واقعيا . فحتى نفهم كيف كان يعمل الحزب آنذاك ، وكيف ما يزال يعمل ، مع الاسف ، الى اليوم ، لا ينبغي الانطلاق من القاعدة وصولا الى القمة كما تقضي الديموقراطية ، بل ينبغي على العكس النزول من القمة الى القاعدة .

معروف ان قيادة الحزب العامة تتولاها اللجنة المركزية المنتخبة من المؤتمر والتي تعين من اعضائها المكتب السياسي والامين العام . وفي الواقع لا تنتخب اللجنة المركزية فعلا من المؤتمر ، انما تختارها لجنة سياسية تتلقى هي نفسها مقترحات وضعها الامين العام بمساعدة بعض القادة ممن يمحضهم ثقته . وهذه القائمة المعدة بالشكل المطلوب تحظى بمصادقة المؤتمر الاجماعية .

ان اعضاء اللجنة المركزية يعلمون تمام العلم انه لم يجر اختيارهم من قبل المؤتمر ، بل من قبل عدد صغير جدا من الرفاق محصوا ، تحت اشراف الامين العام ، صفاتهم كمناضلين ، وكذلك ، وبالدرجة الاولى ، « روحهم الطيبة ». اذن

فمن الصحيح القول ان اعضاء اللجنة المركزية لم ينتخبوا انتخابا ، بل جرى اختيارهم من قبل مرشحيهم وزملائهم ، وهذا امر لا يتفق مع الديموقراطية .

ويفترض في اللجنة المركزية المعينة على ذلك النحو ان تختار من بين اعضائها مكتبها السياسي ، لكن هنا ايضا يتولى الامين العام بنفسه وضع قائمة الذين يبدون له جديرين بالوجود في تلك الهيئة العليا . ان العادات المكتسبة المألوفة ، والطريقة التي جرى بها انتقاء اعضاء اللجنة المركزية انفسهم، تحول دون اي معارضة يمكن تخيلها لقائمة المكتب السياسي المعدة مسبقا .

من المؤكد ان اللجنة المركزية مؤلفة في غالبيتها العظمى من رفاق متفانين ، صادقين ، باسلين ، وفي غالب الاحيان اكفاء . ولو كانت متاحة لهم امكانية فعلية لتسمية المكتب السياسي لما كانوا وافقوا دوما في ارجح الظن على الاسماء التي تبلغ لهم ، لكنهم يتقيدون بعادات وطيدة راسخة . انني لا اتهمهم بالافتقار الى الشجاعة ــ فمثل هذا الاتهام غير صحيح بالنسبة الى معظمهم ــ انما الاحظ فقط انهم اخذوا في شراك اوالية تفرض عليهم الاحترام وتسلب حريتهم . ولو عصوا وتمردوا ، لغمرهم الشعور بأنهم يلحقون الاذى بالحزب قاطبة ، ويضعفون وحدته ، ويمنحون الخصوم اسلحة . ومجمل القول انهم ضحايا التقاليد وضحايا نوع من ابتزاز معنوي يمارس عليهم من غير علمهم ويشلهم .

في معظم الاحزاب الشيوعية يتم اختيار الهيئات القيادية بالاقتراع السري. وهذه ليست ضمانة كافية عندما يكون في الحزب « جهاز » كامل ، امين ، قادر على الدفاع ، على جميع المستويات ، عن المرشحين الذين يقعون موقعا حسنا في نظر القيادة . ومع ذلك فان الاقتراع السري له ، على الاقل ، امتياز ، وهو انه ينم بعض الشيء عن ميول المقترعين الفعلية . وانه لشيء له دلالته ان تكون قيادة الحزب قد رفضت دوما حتى الان ، وبأكبر الاباء وبأشد العناد ، ادخال هذا الاسلوب في حياة الحزب .

واخيرا ، ليس من الصحيح القول ان المؤتمر ، على كل الاحوال، له سيادته، وانه الهيئة العليا التي يستطيع فيها كل مندوب ان يقول جهارا ما يفكر به ، والتي يمكن فيها للنقد ان يعبر عن نفسه بحرية . وحتى نثبت ان هذا كله لا يعدو ان يكون اكثر من ظاهر ، ينبغي ان نذكر بكيفية اعداد المؤتمر .

ان بين المناضلين المتفانين والصادقين العديدين من يعرف او يتخيل ، بهذا القدر او ذاك ، جوانب الضعف في الحزب ، وبالتالي يبدي انتقادات . وهناك من يشعر بثقة عامة تجاه كل ما يفعله الحزب ويعتبر ان الانتقادات التي توجه اليه تصدر ، عند التحليل الاخير ، عن البورجوازية ، ويرى ان النقاش يشل العمل وان اول الواجبات هو رص الصفوف حول قيادة هي دائما عرضة لنيران خصومنا. اذن فلاعداد المؤتمر على الوجه المطلوب ، لا بد من استبعاد الفئة الاولى والتفتيش في الثانية عن اوثق العناصر واوسعها نفوذا .

هكذا يتحرك جهاز القيادة بأكمله لتنفيذ هذا النخل على نحو يدعو الى الاعجاب .

تبدأ العملية في الخلية . و هنا يمكن ان يمارس النقد بحرية، لكن في اطار بالغ الضيق بالطبع . واذا ما ابدت خلية من الخلايا « روحا خطرة » ، انتدبت القيادة اليها مناضلا محنكا ومجربا ، واحيانا واحدا من اعضاء المكتب السياسي ، لا يألو جهدا في ان « يضرب ايديولوجيا » العنصر او العناصر « المشاغبة » . واذا ما وجدت هذه العناصر نفسها في وضع الاقلية فلن يكون لها حق في اي تمثيل في المستوى الاعلى ، مؤتمر الشعبة .

وبالرغم من اليقظة والجهود التي تبذلها هذه «الملاكات» ، يحدث ان تتوصل خلية او اكثر الى ان تنتخب لمؤتمر الشعبة مندوبين لديهم انتقادات مبدئية يبدونها . وفي هذا المستوى بالذات يكون مضمونا حصرهم في صف الاقلية ، بالنظر الى ان معظم الخلايا لا يسير العمل فيها كما ينبغي ، وبالنظر الى انعدام المناقشات السياسية فيها ، وبالتالي الى سهولة تسمية مندوبين عنها ، بصورة بالغة الشكلية في غالب الاحيان ، مندوبين موافقين مسبقا على كل ما سيقترحه الحزب . وتجري « متابعة » » مؤتمر الشعبة من قبل قائد موثوق ، متمرس في المناقشات ، عضو في اللجنة المركزية في غالب الاحيان ، وفي المكتب السياسي احيانا . واذا ما سمعت اصوات مشكوك في « اورثوذكسيتها » حوربت بأشد القسوة ، وعلى وجه الاجمال بصورة ناجعة بسبب تركيب الهيئة واوالية النقاش.

وعندما يسمي مؤتمر الشعبة مندوبيه الى المستوى الاعلى ، مؤتمر الفرع ، يكون الانتقاء والنخل قد تقدم بصورة جدية . ولا بد من اتفاق جملة ظروف استثنائية حتى ينتدب على هذا المستوى رفاق اتخذوا موقفا مباينا بصدد بعض النقاط الهامة . وعند تهيئة المؤتمر الخامس عشر ، كانت عمليات الاقصاء قد اكتملت وانتهت على مستوى مؤتمرات الفروع . وهذه المؤتمرات تتابع بدورها من قبل قادة من ذوي المناصب العليا ، بمن فيهم الامين العام نفسه بالنسبة الى المؤتمر الاخير لفرع باريس . وعلى هذا المستوى يسود انسجام امثل . فالجميع مجمعون على الموافقة على الخط العام للحزب وعلى عمله بلا تحفظ . وتمسي تسمية المندوبين الى المؤتمر العام مسألة شكلية لا خطر منها البتة . ومع ذلك تتم بأكبر عناية ممكنة من قبل اللجنة السياسية المكلفة بتهيئة مؤتمر اجماعي ، لا مفاجآت ولا مشكلات فيه ، لكن ايضا مؤتمر « جميل » فيه نسبة لا بأس بها من الشباب والنساء والشخصيات البارزة .

هكذا تكون قواعد الديموقراطية قد احترمت شكليا . فعلى كل مستوى جرى انتخاب قيادات الخلايا والشعب والفروع ، كما جرى انتخاب المندوبين الى المؤتمر . لكن هذا كله لا يعدو ان يكون اكثر من ديكور . فاللعبة قد اعدت سلفا . والملاكات المعينة من قبل القيادة لمتابعة تحضير المؤتمر تعرف ما عليها ان تفعله وتنفذ مهمتها بوعي . اما النقد فانه لم يشجع ، انما خنق ، والعادات الوطيدة الرسوخ سمحت ، على كل مستوى ، بتسمية رفاق مضمونين ــ باستثناء بعض الحالات العويصة على مستوى الخلايا ــ بالنسبة الى الهيئات الاعلى .

ان الذين يعرفون حياة الحزب ــ على الاقل في منطقة باريس، لانه من الممكن

ان تكون الاواليات في الاقاليم اقل صلابة ـ يعرفون ايضا بصورة لا تدع مجالا للشك انه لا وجود في الحزب الا لديموقراطية شكلية ، وان المركزية الاستبدادية التي نمت وتوطدت كاستطالة لعبادة الشخصية تعارض بقوة تطور الديموقراطية في الحزب التي تظل مع ذلك الشرط الذي لا غنى عنه لتقويمه ونهضته .

تباطؤ النشاط

يتجلى السير الرديء للحزب داخل التنظيم في تناقص عدد اعضائه وفي تباطؤ عام للنشاط .

ان مسألة عدد الاعضاء البالغة الاهمية في حزب شرعي لا تطرح ابدا على بساط البحث الصريح . وهذا امر غير جدير بحزب كبير لا يحق له زرع الاوهام بين اعضائه . فبين كل مؤتمرين ، يكتفى بالاشادة بالانتسابات الجديدة التي تتم دوما في مطلع العام عندما تجدد البطاقات ، لكن لا يشار البتة الى الانسحابات . وعندما يحين موعد المؤتمر ، فلا محيد عن تقديم ارقام اجمالية ، لكن الرقم الذي يعلن آنذاك هو رقم البطاقات المقدمة للفروع ، الشيء الذي يسمح باخفاء الارقام الواقعية .

في المؤتمر الثالث عشر اعلن مارسيل سيرفان ان الحزب سلم في ٢١ ايار ١٩٥٤ ٥٠٦٢٥٠ بطاقة. وفي المؤتمر الرابع عشر صرح ان الحزب سلم «في ١ تموز ١٩٥٦ ٤٢٩٦٥٣ بطاقة، اي بزيادة ٤٠٦٢٣ عن مجموع العام الماضي». وهذا يعني ان عدد البطاقات المسلم في عام ١٩٥٥ كان حوالي ٤٢٩٠٠٠ ناقص ٤٠٠٠٠ ، اي ٣٨٩٠٠٠ . وهذا يعني ايضا ان الرقم ٥٠٦٢٥٠ الذي اعطي في عام ١٩٥٤ كان مبالغا فيه كثيرا ، وان الهدف منه كان اخفاء التقهقر الفعلي في عدد الاعضاء ، الذي كانت القيادة على اطلاع دقيق عليه . ولقد كان من الافضل ان يقال ذلك على نحو اوضح بكثير وان تفضح تلك الطرائق غير المقبولة . وفي المؤتمر الخامس عشر صرح مارسيل سيرفان من جديد : « في ١ تموز ١٩٥٦ ، سلمت اللجنة المركزية ٤٢٩٦٣٥ بطاقة للفروع . وفي اواخر ايار ١٩٥٩ سلمنا ٤٢٥١٥٠ بطاقة اي بنقصان قدره ٤٤٨٥ » . ويضيف بحذر : « ينبغي بالطبع ان نقول انه كان هناك، في بعض الفروع على الاقل ، تباين بين عدد البطاقات المطلوبة وبين عدد البطاقات المستعملة فعلا » .

لنلاحظ انه عندما ينصرم العام ، تعرف القيادة تمام المعرفة عدد البطاقات والطوابع المدفوعة ، لكنها لا تعلن ابدا عن هذا الرقم . ولا اعتقد ان من المبالغة القول ان اعضاء اللجنة المركزية انفسهم، باستثناء عدد ضئيل جدا من المحظوظين، لا يطلعون على ذلك الرقم .

وعلاوة على تناقص عدد الاعضاء الذي استمر لمدة طويلة من الزمن والذي يمكن ان يكون قد توقف اليوم ، ينبغي ان نضيف ان انتسابات كثيرة تظل شبه عقيمة . فكثيرون من الرفاق الذين استلموا بطاقة في مطلع السنة ، لا يساهمون البتة في نشاط الحزب . فهم لا يحضرون اجتماعات خلاياهم ، ويدفعون

اشتراكاتهم ـ او لا يدفعونها ـ عندما تطلب منهم في عقر دورهم، لكنهم يتهربون من كل مهمة عملية . واحيانا ، بل غالبا ، يستيقظون ابان حملة انتخابية ، لكن هذا لا يكفي ، لان مثل هذا النشاط قد يوائم فقط نشاط عضو في الحزب الاشتراكي او في الحزب الراديكالي .

وكيف يمكن بالاصل للخلايا ان تعمل على الوجه المرام مع عدد متناقص من الاعضاء وكثير من المنتسبين المستائين او الفاتري الهمة ممن يتهربون ؟ ان عددا صغيرا من الرفاق المتفانين يؤدي المهام الجارية ، اما فيما عدا ذلك فالخلايا متناومة . وهذه العيوب محسوسة بوجه خاص في المشاريع الكبيرة التي يكون فيها عدد الاعضاء على الاجمال ضئيلا .

قد يقال ان هذا معروف وقد جرى التنويه به مرارا كثيرة . نعم ولا . نعم، لان الحزب قبل في احيان كثيرة بان تعيش العديد من الخلايا ، وبخاصة خلايا المصانع ، عيشة كفاف او عيشة عدم . ولا، لان جذر نقاط الضعف هذه لم يفتش عنه قط بصورة جدية . ومن المبررات التي تذكر الزجر والردع ـ وهذا شيء ينبغي بالتأكيد اخذه بعين الاعتبار ولا سيما في المصانع الكبيرة ـ وصعوبات الاجتماع بالنسبة الى العمال الذين يقطنون بعيدا عن اماكن عملهم، وافتقار مكاتب الخلايا الى المبادهة ، الخ... والحق ان هذه الاعتبارات لا تنظر الى المسألة الا من جانب واحد ولا تسلط الضوء الا على اسباب ثانوية نسبيا . فالسبب العميق انما ينبغي البحث عنه في اواليات حياة الحزب، في الاخطاء المقترفة وغير المعترف بها، في روح الروتين السائدة لدى الملاكات القيادية، في غياب الديموقراطية، في الثقة الضعيفة التي يوليها كثير من الشيوعيين والانصار لما يقوله ويكتبه الحزب .

منظمات الجماهير

ان الاشعاع الضعيف للحزب الشيوعي الفرنسي وافول هيبته ينعكسان حتما على وضع المنظمات الواسعة ، المسماة بالمنظمات الجماهيرية . واذا ما تركنا جانبا النقابات التي تشكل قطاعا خاصا ذا اهمية حيوية لا نريد ان نتطرق اليه هنا ، فان مختلف المنظمات التي يفترض فيها انها تتيح للحزب ارتباطا مستمرا بالقسم الاكبر من السكان، لا تسير سيرا حسنا بالمرة. ان المشهد دوما واينما كان واحدا، سواء أبالنسبة الى مختلف منظمات الشبيبة ، ام اتحاد النساء الفرنسيات ، ام حركة انصار السلم ، ام الجمعيات التي من نمط جمعية الصداقة الفرنسية ـ السوفياتية ، ام غيرها من المنظمات التي يدعمها الشيوعيون : قيادات تحركها أطيب النيات ، وتريد ان تنتهج ، بهذا القدر او ذاك من المهارة ، سياسة اتحاد واسع ، لكنها تظل حبيسة في حدود ضيقة لا تتمكن من تخطيها .

ولا غنى عن القول بأن قيادة الحزب تتحمل كامل المسؤولية عن هذا الوضع المؤسف .

واذا كانت هذه المنظمات تظل مجرد هيكل عظمي بالنسبة الى ما كان يجب وما تستطيع ان تكونه ، فليس ذلك لان قيادة الحزب تجهد لتضع على رأسها

شيوعيين موثوقين او اشخاصا توليهم ثقتها ، وليس ايضا لان قادة هذه المنظمات غير اكفاء او عادمو الحذاقة ـ هذا يحدث لكنه ليس قاعدة عامة ـ بل لان سلطة هذه المنظمات مرتبطة ارتباطا وثيقا في نظر الجمهور بسلطة الحزب . ففي نظر الجماهير التي تبسط الاشياء ، ليس من دون مبرر دوما ، لا تعدو هذه المنظمات ان تكون اكثر من ادوات في يد الحزب . ولو كان هذا الحزب يوحي اليها بالثقة ولو كان يبدو لها على وجه الخصوص قوة ديموقراطية اصيلة ، وناجعة ايضا ، لما ترددت في الاقبال باعداد موفورة على تلك المنظمات التي لا تكف عن فتح اذرعها لها . اما في غير هذه الحالة فان الجماهير تستنكف وتنكمش على نفسها في لامبالاة مهذبة او غير مهذبة .

ان لكل امر عاقبته . ان الثقة بالحزب لا يمكن ان تصعد من جديد اذا لم يعترف بصراحة وجهارا بأخطائه ، واذا لم يبرهن بأعماله الملموسة على رغبته في تقويم نفسه . وما دام هذا بعيدا عن ان يتحقق ، فمن العبث ان نتوقع تطورا ايجابيا لمنظمات الجماهير ، التي هي اشكال دائمة لـ « الجبهة الموحدة » ، حتى ولو كانت الشروط العامة مناسبة لتجمع القوى الشعبية .

الصحافة والمنشورات

ان السير المتقهقر للحزب يتجلى ايضا في ضعف الصحافة والمنشورات . ولن اطيل هنا في عرض الانتقادات التي يمكن ان توجه الى صحفنا ومجلاتنا واعلاناتنا ونشراتنا وكتبنا ، وذلك لاسباب عدة : اولا ، خوف الاطالة والاضجار باعتبار ان ذلك يتطلب تحليلا مفصلا وتكرارا لآراء كثر ترددها ، وثانيا لان هذا النقد الضروري سيتطور من تلقاء نفسه يوم يشرع الحزب في استعادة نشاط ديموقراطي سوي يتيح لكل شيوعي ان يطلع اللجنة المركزية فعلا ، ودون تخوف من اللوم ، على كل ما يفكر به في هذا الصدد ، واخيرا لا اريد ان يظهر علي انني اجهل التحسينات الفعلية التي طرات منذ بضعة شهور على **الاومانيته** وعلى منشورات عديدة اخرى .

بيد اننا سندلل على تفاؤل خطر اذا ما اعتقدنا ان هذه التحسينات كافية لوضع حد للعادات السيئة المكتسبة طوال اعوام مديدة .

ان انتقاد صحفنا ومنشوراتنا قد صدر في المقام الاول عن القراء انفسهم : فقد اشاحوا عما كنا نقدمه لهم . وطوال حقبة طويلة من الزمن عرفت **الاومانيته** انخفاضا تدريجيا في مبيعها ، ولم يكن اخفاءَ رقم مبيعها بقادر على تحسينها . ولقد اختفى الكثير من صحف الاقاليم ، وعرفت معظم مجلاتنا صعوبات كبيرة .

لقد اكتفى الحزب بتعداد اسباب خارجية . كان يقول : اذا كانت **الاومانيته** لا تبيع كما ينبغي ، فهذا اولا لان الشيوعيين لا يعلقون على نشرها الاهمية المناسبة ، وهذا ثانيا لان الصحافة البورجوازية المنافسة تملك وسائل مادية اضخم بكثير .

ان الحجة الاولى غير واردة . فاعضاء الحزب متعلقون على الاجمال بصحيفتهم ، وان كانوا يقرؤونها بطريقة سطحية الى حد ما ، ولا يتراجعون امام

التضحيات لتوسيع انتشارها . وخير دليل على ذلك المجهود الجدير بالاعجاب الذي بذلته باستمرار « لجان الدفاع عن الاومانيته» لبيع الصحيفة الاسبوعية في الشوارع او المساكن . لكنهم يعرفون ايضا بالتجربة ان معظم الشغيلة لا يجدون في **الاومانيته** اليومية ما يرغبون فيه . . .

والحجة الثانية اكثر جدية . فصحيح ان الصحافة البورجوازية تملك وسائل مادية اضخم بما لا يقاس ، لكنها تشكو ايضا من ضعف لا تستطيع التغلب عليه : انها مرغمة على حجب الحقيقة ومحظر عليها الكلام باستقامة عن النضالات العمالية وشروط العمل والاجور، وبكلمة واحدة، عن كل ما يتحكم بحياة الشغيلة . ان على الحزب ان يستفيد الى اقصى حد من عبودية الخصم هذه وان يضربه في الميدان الذي هو فيه على اضعف ما يكون .

وهنا نصل الى العيب العام في كل ما ننشره : مفهوم خاطىء عن الاعلام .

هناك مأخذان رئيسيان : ١ ـ اننا لا نجرؤ على قول الحقيقة ونلزم الصمت حول ما نعتقد انه قد يبلبل وعي الشغيلة . ٢ ـ اننا نستبدل الاعلام الحي والممحص بأفكار عامة مكررة ومعادة ، « رمادية وكابية »، وبصيغ تحريضية لا تأتي بشيء جديد ، وبتوكيدات دوغمائية لا يمكن ان تقوم مقام حجج مقنعة .

ان قوتنا التي لا تقهر تكمن في اننا الوحيدون الذين يستطيعون ان يقولوا الحقيقة . وليس القصد من ذلك التدليل على « نزعة موضوعية » عديمة اللون ، وعديمة الحرارة والحماسة . فنحن حملة فكرة ، نحن حزبيون ، وعلينا ان نحامي بقوة عن تصورنا عن العالم وعن الشعارات التي نقدر انها صحيحة . لكن هذا لا يعطينا الاذن في ان نعامل الوقائع كما يحلو لنا ، ولا في ان نتستر بصورة منهجية على ما يمكن ان يكون كريها غير مستحب . من الضروري ان يكون في وسع العمال ان يكونوا على ثقة كاملة في كل ما نكتبه . فعندما ننشر تقريرا عن اضراب من الاضرابات ، وعندما نتكلم عن الاجور ، وعندما نعطي ارقاما ، وعندما ندرس حياة مصنع من المصانع ، ينبغي ان يجد الشغيلة في صحيفتهم لا اعلاما حيا ومقدما على نحو لائق فحسب ، بل ايضا اعلاما دقيقا وكاملا قدر الامكان ، ومعلومات نافعة في المعارك التي قد يخوضونها . وعندما يقرؤون خلاصة لكتاب ، لمسرحية ، او لفيلم ، ينبغي الا يشعروا ابدا بالمجاملة والتملق ، ولا كذلك بالتحامل .

ان اكره شيء بالنسبة الى العمال هو الخداع ، والثرثرة الفارغة ، والاعلام المغلوط او المغرض . فهم عندما يقرؤون **لوباريزيان ليبيري** او **فرانس ـ سوار** (١) ، يعلمون ان هذه الصحافة لا تقول الحقيقة ، ولهذا يبحثون قبل كل شيء عما يلهيهم او يسليهم . لكنهم عندما يقرؤون **الاومانيته** لا يتحملون ان تتستر او تموه او تكون غير مثيرة للاهتمام : ان مطالبهم من صحيفتهم الطبقية كبيرة وهم على حق في ذلك .

---

(١) من أشهر الصحف اليمينية في فرنسا . « م » .

ان الجدية والنزاهة والصرامة واجبة في كل شيء ، في الشكل والمضمون على حد سواء ، وكذلك الاحترام الكبير لمن يقرؤنا . كان ماركس يقول : ليس هناك من شيء لا تستحقه الطبقة العاملة . وعلى جميع الذين يكتبون للشغيلة ، ومهما كانوا يكتبون ، ان يتذكروا هذه الفكرة العميقة .

واخيرا ، وفي ميدان الصحافة والمنشورات والاعلانات هذا ... لا ينبغي ان يقبل الحزب بالخضوع لنقد دائم فحسب، بل ينبغي ايضا ان يشجعه باستمرار، لان التصحيحات واكتشاف الافكار والمبادهات الجديدة لا يمكن ان تتوفر الا بتعاون جميع الشيوعيين ، وبصورة أعم ، جميع الذين يؤيدون نشاطهم .

التجربة الحزبية الايطالية

تحتل التجربة الحزبية الايطالية ، ونعني بالطبع الحزب الشيوعي الايطالي، مكانة هامة ومتميزة في الممارسة الثورية المعاصرة . مكانة هامة لان الحزب الشيوعي الايطالي هو من اكبر الاحزاب الشيوعية بعد الحزب الصيني والسوفياتي ، اذ يبلغ عدد اعضائه المليونين ، ومتميزة لان هذا الحزب قد حرص دوما ، منذ ايام غرامشي ومن ثم توليياتي ، على الا يكون « نسخة طبق الاصل » عن الاحزاب الشيوعية الاخرى المستلهمة للمثال السوفياتي ، لا في استراتيجيته ولا في تكتيكه ولا في تنظيمه .

لم يكن الحزب الايطالي مجددا ومتميزا في خطه السياسي فحسب ، بل ايضا في حياته الداخلية . فلقد حرص هذا الحزب دوما ، حتى في الحقبة الستالينية ، على الديموقراطية الداخلية ، واستطاع ان ينقذها ، الى حد كبير، من تشويهات المركزية البيروقراطية . ومع ابتداء اللاستلنة جاءت المبادرة منه فيما يتعلق بنقد ممارسته السابقة ذاتيا ، وفي محاولة استكشاف آفاق جديدة لتطور حياة الحزب داخليا .

واذا كان الحزب الايطالي قد اكد وما يزال يؤكد تمسكه بمبدأ المركزية ـ الديموقراطية اللينيني ، الا ان المراقب لا يستطيع الا ان يلاحظ ان الحزب يولي اهتمامه « اللحظة » الديموقراطية ويحاول ان يطورها ويوطدها ، في حين ان « اللحظة » المركزية هي التي كانت وما تزال تستأثر باهتمام غالبية الاحزاب الشيوعية في العالم . وانما انطلاقا من اللحظة الديموقراطية هذه فتح الحزب صحفه ومجلاته لصراع الافكار وتباري الآراء المجددة . وبالفعل ، سجل الحوار بين مثقفي الحزب اكتشافات ومنطلقات جديدة او مجددة على اكثر من

صعيد ، ولا سيما فيما يتعلق بمفهوم الحزب والديموقراطية الداخلية والطريق القومي والديموقراطي الى الاشتراكية . فعلى صعيد الديموقراطية الداخلية ، تم الاعتراف بضرورة وجود تيارات داخل الحزب ، وذلك بخلاف النظرية الستالينية التي تعتبر الحزب كتلة وحدانية الخط والاتجاه . وعلى صعيد الطريق القومي والديموقراطي الى الاشتراكية ، تم الاعتراف بامكانية تعدد الاحزاب في دولة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وذلك بخلاف النظرية الستالينية ايضا.

ان هذه « الفتوحات » الجديدة ـ ونحن لا نتردد في استعمال هذهاللفظة ـ اذا كانت قد اكسبت الحزب الشيوعي الايطالي مكانة محترمة في الحركة الثورية الاممية ، الا انها جلبت له استنكارا من جانب بعض الاوساط الدوغمائية . فقد اتهم الحزب اكثر من مرة بانه يمثل ـ مع الشيوعيين اليوغوسلافيين ـ الجناح اليميني في الحركة الثورية الاممية . ومثل هذه التهمة واردة فيما لو نظرنا الى تجديدات الشيوعيين الايطاليين نظرة مجردة وفي المطلق . اما لو وضعناها ضمن سياقها التاريخي ـ سياق حزب جماهيري واسع في بلد بورجوازي ديموقراطي متطور ـ فلن نجد فيها نزعة يمينية بقدر ما سنجد فيها محاولة للتلاؤم مع شروط الزمان والمكان انطلاقا من تمحيص التجربة ، الاممية والقومية ، المتراكمة . ومثل هذا التلاؤم هو من اولى فرضيات الماركسية ـ اللينينية . والمقالان اللذان ننشرهما هنا لانطونيو جيوليتي وجيان باجيتا يرسمان علامات استفهام جذرية حول الموروث اللينيني عن الحزب الثوري ويعيدان طرح مسألة المركزية الديموقراطية من خلال تقديم لحظة الديموقراطية . وهما بذلك يقدمان نموذجا لما يمكن ان يكون عليه مفهوم الحزب الثوري في بلدان الديموقراطية الغربية .

« ج . ط ».

حول مفهوم الحزب الثوري في بلدان الديمقراطية الغربية

بقلم : انطونيو جيوليتي

يتميز (١) ادوار برنشتاين عن غيره من التحريفيين الاصلاحيين في تاريخ الحركة العاملة الثورية بأنه كان اول من اكد وحاول ان يبرر جهارا تحريفيته. ان تحريف برنشتاين الصريح للنظرية الماركسية عن الصراع الطبقي والدولة يشكل الاساس الايديولوجي للسياسة الاصلاحية . فبرنشتاين يقول ان تطور الرأسمالية الذي تلعب فيه النقابات دورا حاسما ينطوي على تغير نوعي في العلاقات الطبقية وبالتالي في خصائص الدولة نفسها ، بحيث ان الديموقراطية السياسية البورجوازية تتجه نحو التحول الى ديموقراطية اشتراكية . فالمهم اذن هو حركة التطور في اتجاه معين وليس النضال في سبيل تحقيق « القفزة » من الرأسمالية الى الاشتراكية . «ان دكتاتورية البروليتاريا» ذاتها باتت فكرة بالية في عصر يقف فيه « ممثلو الاشتراكية ـ الديموقراطية في حلبة النضال البرلماني » ، ويحل فيه العمل الاصلاحي على صعيد المصالح الاقتصادية محل النضال السياسي من مواقع طبقية في سبيل الاستيلاء على السلطة .

---

(١) يحدد كاتب هذه الدراسة الطريق الايطالي الى الاشتراكية بانه طريق الاصلاحات البنيانية في المجتمع وانطلاقا من هذا التحديد ، ودحضا لتهمة الاصلاحية التي كثيرا ما تلصق بهذا المفهوم عن الطريق الايطالي الى الاشتراكية ، وتوكيدا للدلالة الثورية لفكرة الاصلاحات في البنية ، كان لا بد ان يحدد الكاتب في البدء مفهوم الاصلاحية المعاصرة ، لينتقل من ثم الى تحديد دور الطبقة العاملة وحزبها الثوري في مجتمع من نمط ديمقراطي غربي كالمجتمع الايطالي . «م» .

ولقد اخذ الصراع بين الاصلاحية والثورية ، وعلى وجه التحديد بين الاشتراكية ـ الديموقراطية الالمانية والبلاشفة الروس ، شكل مناظرة حول استعمال العنف ودور الحزب ودكتاتورية البروليتاريا . بيد انه لا يمكننا اليوم، بعد ان تغير الوضع في العالم تغيرا عميقا ، ان نستخلص من تلك المناظرات معايير واضحة لكشف الاصلاحية ونقدها . وحتى الخيار بين التطورية والعنف، بين التنظيم المركزي والتسامح بوجود تيارات في الحزب ، لم يعد صالحا كمعيار على الصعيد المبدئي ، لا على الصعيد التكتيكي بالطبع . ذلك ان الاستيلاء التدريجي على السلطة بواسطة اصلاحات بنيانية لا يستبعد احتمال ضرورةاللجوء الى العنف ، وضرورة حزب مركزي ينسجم او يتجاوب مع مطلب تواجه الافكار عن طريق تعدد التيارات والاتجاهات .

ان الاصلاحية تتحدد بتصورها للعلاقة بين البنية الاقتصادية الرأسمالية وبين البنية الفوقية السياسية ، للعلاقة بين تنظيم الانتاج وتنظيم الدولة . فبرنشتاين عندما ينشىء نظرية الانتقال من الديموقراطية السياسية الى الديموقراطية الاقتصادية لا يعزل الاشكال الديموقراطية للتنظيم السياسي عن محتواها الاقتصادي والاجتماعي فحسب ، بل يشتط الى درجة يعكس معها العلاقة بين هذا المضمون وبين تلك الاشكال . فالديموقراطية السياسية ، التي هي بنية فوقية ، هي التي ستبدل في النهاية في رأيه البنية التحتية ، اي نمط الانتاج الرأسمالي .

ان هذا التصور للتطور الرأسمالي الذي يعبر عن نفسه ، على الصعيد السياسي ، بالتخلي عن النضال الثوري ، له وجه ثان متمم يعبر عن نفسه بالنظريات المشهورة عن « انهيار الرأسمالية » بفعل قوانين تطورها الخاصة . والسمة التي تجمع بين هذين المظهرين اللذين يبدوان متعاكسين ـ تطور وانهيار ـ هي استنادهما الى رؤية جبرية لتطور الرأسمالية تبعا لقوانين اقتصادية صرفة .

وفي العهد الستاليني تبنى البلاشفة نظرية « انهيار الرأسمالية » بنتيجة تفاقم الصراع بين الاحتكارات والحروب بين الدول في عصر الامبريالية . لكن نظرية انهيار الرأسمالية ليست هي ، لا تاريخيا ولا نظريا ، الموقف الماركسي الثوري المعارض للموقف الاصلاحي . بل على العكس . فالموقف الاصلاحي يجد في نظرية انهيار الرأسمالية مقدماته الضرورية ومبرراته السياسيةوالايديولوجية. وليست محاولات اثبات ركود الرأسمالية المطلق وافعال الايمان بـ « ازمتها العامة » هي التي تشكل حصانة ضد المرض الاصلاحي . فالاصلاحية انما يمكن ان تعارض فقط : على الصعيد النظري ، بالتحليل العلمي للرأسمالية الاحتكارية والامبريالية ، وعلى الصعيد السياسي ، بالنضال الطبقي في سبيل الاشتراكية.

ولا بد ان نذكر في النهاية ان الاصلاحية كانت ما تزال عند نشأتها اتجاها ذا اهداف اشتراكية ، وذلك بقدر ما كانت تؤكد جهارا حتمية الانتقال التدريجي من الرأسمالية الى الاشتراكية بفعل تطور القوى الانتاجية وتحول

علاقات الانتاج سلميا بفضل مؤسسات الديمقراطية السياسية . كانت اذ ذاك تختلف مع الاشتراكية الثورية بصدد الوسائل ، اما الهدف فكان ـ على الاقل في التصريحات الرسمية ـ واحدا : الاشتراكية . ويمكن القول ان الطريق الاصلاحي كان طريقا برلمانيا ، نقابيا ، تعاونيا ، لكنه كان على كل حال طريقا نحو الاشتراكية . لكن اذا ما تركنا صعيد النيات ، وانتقلنا الى صعيد الوسائل العلمية الكفيلة بتحقيق الاشتراكية ، وجدنا ان الاصلاحية لم تعد طريقا نحو الاشتراكية ، بل نزهة حول الرأسمالية . فبعد الحرب العالمية الثانية ، وكما تنبأ لينين ، تخلت الاشتراكية ـ الديمقراطية في غالبيتها الساحقة عن الاشتراكية كهدف ، وجحدت ماركس مؤكدة ان التحليل الماركسي للرأسمالية بات باليا ، واستبدلته بالنظريات الاقتصادية عن « النيو ـ رأسمالية » . ان الاصلاحات التي يحلم بها اليوم الاشتراكيون ـ الديمقراطيون تندمج جميعا بالنظام الرأسمالي . ومحل برنامج اصلاحي من اجل الاشتراكية حل برنامج اصلاحي للرأسمالية . ان الاصلاحية قد انكفأت اليوم عن بكرة ابيها في نخروبها البرجوازي . ان اصلاحية عصرنا لم تعد الاشتراكية الاصلاحية ، بل امست النيو ـ رأسمالية الاصلاحية ، اصلاحية الاحتكارات . هذه هي الظاهرة التي يتوجب علينا ان ندرسها ، وهذا هو الخطر الذي علينا ان نتفاداه ، وهذا هو الخصم الذي علينا ان نصارعه ، اذا كنا نريد ان نحقق بالاصلاحات الثورة الاشتراكية لا الحفاظ على الرأسمالية .

★ ★ ★

تعرض نمط الانتاج الرأسمالي لتغيرات هامة منذ ازمة ١٩٢٩ . واهم هذه التغيرات التجديدات التقنية التي تبرر اهميتها الكمية والنوعية عبارة « الثورة الصناعية الثانية » . وبالفعل ، ان استخدام الطاقة النووية والتأليل يشكلان ثورة تكنولوجية فعلية ، قفزة نوعية في تطور القوى الانتاجية . فهل يعني هذا ان الرأسمالية الاحتكارية تشجع التقدم التقني وتدحض الحكم عن ركود الرأسمالية ؟ في هذا المجال لا بد لنا ان نميز بين نوعين من المشاريع : المونوبول والاوليغوبول (١) . فالمونوبول ، بحكم احتكاره ، يميل الى الجمود ولا يجد من ضرورة لتشجيع التقدم التقني . اما المشاريع الاوليغوبولية فان حاجتها الى مزاحمة بعضها بعضا تدفع بها الى تشجيع البحث العلمي والتجديدات التقنية والدعاية حتى تفرض سيطرتها على السوق . لكن بالنظر الى ان السمة البارزة في الرأسمالية المعاصرة هي الميل الى التمركز الاحتكاري (المونوبولي)

---

(١) المونوبول هو بالتعريف مشروع كبير واحد يسيطر على مجمل انتاج فرع معين من فروع الصناعة، وهو ما يسمى بالاحتكار . اما الاوليغوبول فهو عدد محدود من المشاريع يسيطر على القسم الاكبر من انتاج فرع معين من فروع الصناعة ، وترجمته الحرفية هي الاحتكار المتعدد الاطراف . « م »

المتسارع ، لذا فان الصيغة الماركسية عن التناقض الاساسي بين تطور قوى الانتاج ودوام علاقات الانتاج البالية تظل صحيحة .

ولا شك في ان تطبيق التجديدات التقنية يؤدي في معظم الحالات الى تحسن في شروط العمل والى ارتفاع في مستوى الحياة . لكن ليس هذا ما ينقذ الرأسمالية من مأزق تناقضاتها . فهناك اولا مشكلة « البطالة المزمنة » الناجمة عن ان المشاريع الصغيرة لا تستطيع دوما ان تطبق التجديدات والطرائق التقنية التي تطبقها المشاريع الكبيرة المسيطرة . وهناك ثانيا مشكلة الافقار النسبي . بالطبع ، ان ارتفاع مستوى حياة العمال في البلدان الرأسمالية العريقة يبدو وكأنه يكذب موضوعة الافقار النسبي . لكن اذا ما شملنا بنظرتنا مجموع العوامل الاقتصادية والسياسية للنظام الرأسمالي بأكمله ، وجدنا ان الافقار النسبي وحتى المطلق يأخذ شكل تحويل فضل القيمة من البلدان المتخلفة الى البلدان الاكثر تطورا ، ووجدنا ان القسم الاكبر من سكان العالم الرأسمالي ـ في افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية ـ محكوم عليهم فعلا بالافقار النسبي . وهذه الحقيقة تنطبق حتى في داخل بعض البلدان ، في شكل تحويل لفضل القيمة من المناطق الجغرافية المتخلفة اقتصاديا الى المناطق الاكثر تطورا . بيد انه لا بد ان نلاحظ ان تحرر الشعوب المستعمَرة ونصف المستعمرة يميل الى تعديل هذا الوضع الدولي، لا في مظاهره السياسية فحسب ، بل ايضا في مظاهره الاقتصادية . ان تحقيق هذه الشعوب لاستقلالها القومي ستكون له على مدى قصير نتيجتان اقتصاديتان هامتان : تبدل ميزان المبادلات لصالح المواد الاولية التي تشكل مصدرا رئيسيا لصادرات البلدان الاسيوية ، والتصنيع الذي سيحرر اسواق البلدان المستعمَرة من سيطرة الصادرات الآتية من البلدان المتقدمة اقتصاديا . ومن هنا فان فضل القيمة المنهوب بحكم العلاقات الاستعمارية سيميل الى التناقص ، كما سيميل الى التناقص في الوقت نفسه هامش فائض الارباح الذي كان يسمح بوجود ارستقراطية عمالية مرشوة في البلدان الرأسمالية المتقدمة . وبدلا من التفاهم الضمني بين الرأسماليين والشغيلة في البلدان الامبريالية ، يحتمل على الارجح ان يظهر تضامن جديد في المصالح الطبقية بين شغيلة البلدان الامبريالية وشغيلة البلدان المستعمَرة سابقا .

يمثل تدخل الدولة في الاقتصاد مظهرا آخر للرأسمالية المعاصرة . وقد اخذت رأسمالية الدولة وتأخذ ابعادا ضخمة ، وتساهم الدولة الرأسمالية مباشرة في الاقتصاد كمنتج ومستهلك . وتدخل الدولة هذا يميل الى التأثير على التناقض الجوهري الذي تعاني منه الرأسمالية المعاصرة ، نعني التناقض بين الانتاج والاستهلاك . فالنفقات العامة ، اي نفقات الدولة ، تسد الى حد كبير قلة الطلب من جانب المستهلكين الافراد ، وحصة النفقات غير المنتجة لا تني في تزايد مستمر . وهذا هو العلاج الذي قال به كينز لمواجهة ركود التوظيفات الخاصة . بيد ان هذا العلاج لا ينجح في تسوية تناقضات الرأسمالية ، ولا ينجح حتى في تقديم حل ناجع ودائم لمشكلة البطالة .

ان جميع هذه العناصر الجديدة في الرأسمالية الحديثة ، التي حاولنا ان نسلط عليها الضوء حتى نفهم على نحو افضل الاصلاحات القادرة على تحقيق انتقال ثوري من الرأسمالية المعاصرة الى الاشتراكية ، يمكن ان تجد ترجمتها في لغة التناقضات الملازمة لنمط الانتاج الرأسمالي . فتطور القوى الانتاجية يدخل في تناقض مع الحدود التي يضعها النظام الاوليغوبولي للمشكلة التقنية . والتباين بين الانتاجية والاستخدام التام ، وبين الانتاج والاستهلاك ، لا ينفي يتعمق . وتطور المشروع الحر نحو النظام الاوليغوبولي وما ينجم عن ذلك من ضرورة تدخل الدولة لايجاد حل مصطنع لمشكلة البطالة المزمنة ، يجد تعبيره في تناقض حاد بين مصالح المشاريع الاوليغوبولية الخاصة وبين المصلحة العامة . فمن جهة اولى ، تسعى المشاريع الاوليغوبولية الخاصة الى تأمين الحد الاقصى من الارباح ، والى الحفاظ على سيطرتها على السوق وتدعيم هذه السيطرة ، وفي سبيل ذلك تميل الى زيادة الانتاجية والى تقليل الاستخدام والى تحميل المستهلكين عبء الارباح الباهظة وعبء الاجور المرتفعة نسبيا عن طريق فرض اسعار عالية. ومن الجهة الثانية ، تجد الدولة نفسها مرغمة على التدخل لتعارض ما ينجم عن ذلك من نتائج اجتماعية ضارة (بطالة ، افقار) ومن اختلالات خطيرة (شمال وجنوب ، مدينة وريف) .

★ ★ ★

عبر هذه التناقضات ينبغي ان يمر الطريق الايطالي الى الاشتراكية . وهذا يفرض على الطبقة العاملة الايطالية ان تفعل في البنى الاقتصادية ، وان تمارس وظيفتها السياسية كطبقة قيادية جديدة عبر التعارض بين القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج . لا اقتصاد وسياسة : فالاقتصاد سياسي بماهيته بالنسبة الى طبقة تريد ان تبني مجتمعا جديدا ، والسياسة هي اختيار الحلول للمشكلات الاقتصادية والعمل الهادف الى وضع تلك الحلول موضع تنفيذ . ان متطلبات السياسة واهدافها لا يمكن ان تكون متناقضة مع متطلبات الاقتصاد واهدافه . واذا ما حدث ذلك ، فانه علامة على ان السياسة المتبعة سياسة مجردة ، وعلى ان هناك تراجعا الى الوراء ، من العلم الى الطوبائية . ان السياسة الثورية العينية لطبقة تريد تحويل المجتمع لاقامة علاقات انتاج جديدة تجد فيها قوى الانتاج المكبوتة ملء تطورها ، لا يمكن ان تكون الا سياسة تحقق الحلول التي تكون نضجت في المشكلات نفسها التي تنطرح في نمط الانتاج الذي هو في سبيله الى ان يصبح باليا .

قال غرامشي منذ عام ١٩١٩ : « اذا لم تؤسس السيرورة الثورية في صميم الحياة الانتاجية ، فستظل الثورة نداء عقيما الى الارادة ، اسطورة ضبابية ، سرابا خادعا ، وستبتلع الفوضى والبطالة والجوع خيرة الطاقات البروليتارية » . وهذا يعني ان الوظيفة القيادية للطبقة العاملة يجب ان تمارس قبل كل شيء في العملية الانتاجية ، لتستولي من ثم على السلطة السياسية ، وذلك في

البلدان الراسمالية المتقدمة بالطبع . وهذا موقف لا يمكن اتهامهمن بعيد او قريب بالاصلاحية لمجرد انه يجعل من التقدم التقني قوة القطيعة لعلاقات الانتاج الرأسمالية التي تعرقل وتشوه تطور القوى الانتاجية . ان الاصلاحية، على العكس هي التي تسعى الى استغلال التقدم التقني لتخلق ايديولوجيا الرأسمالية الابوية .

ان واجب الطبقة العاملة اليوم ليس ان تستعد للقفزة الثورية الكبرى في سبيل اقامة دكتاتورية البروليتاريا ، بل ان تشرع على نحو عيني وملموس في ممارسة هيمنتها الخاصة عن طريق ربطها المصلحة العامة بالحلول العينية التي هي قادرة على اقتراحها لمشكلات تحويل البنى الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث تقوض جزءا فجزءا قلعة المصالح الخاصة . ان اصلاحات البنية ليست لافتات اعلانية مخصصة للمستقبل وحده ، تتجمع حولها الكتائب التي سيتوجب عليها، في اللحظة المناسبة ، ان تشن هجومها لتخلق من ثم الفردوس الارضي على الانقاض . ان اصلاحات البنية هي ، على العكس ، الادوات والاهداف العينية التي يتم على اساسها العمل الثوري في سبيل بناء اقتصاد ومجتمع ودولة اشتراكية على اساس تقنية وعلم وتراث مادي واخلاقي ، وبكلمة ، على اساس حضارة يجب ان تحول وتغنى لا ان تهدم .

ان تناقضات النظام الامبريالي على الصعيد العالمي قد أتاحت للحزب الشيوعي الروسي ، منذ اكثر من اربعين عاما ، ان يحطم اضعف حلقة في سلسلة الامبريالية ، وان يخلق ، بعد الحرب العالمية الثانية ، في البلدان المتاخمة ، تباشير الاشتراكية . وتلك التناقضات نفسها قد اتاحت لبلدان مستعمَرة ونصف مستعمرة ان تحطم حلقات اخرى ضعيفة في السلسلة نفسها . اما في البلدان ذات البنى الرأسمالية المتينة ، وحيث تتمركز المواقع القوية للامبريالية، فان على الطبقة العاملة ان تبني محور نضالها حول التناقضات الملازمة لنمط الانتاج : ان الطريق الثوري هو طريق اصلاحات البنية . ان الثورة الاشتراكية في هذه البلدان يجب ان تكون « فعل تحرير القوى الانتاجية الفعلية التي تراكمت في قلب المجتمع الراسمالي » . ان طريقا الى الاشتراكية يحاذي تطور القوى الانتاجية ويمر عبر تناقضات هذه القوى مع علاقات الانتاج ، لا يمكن ان يرسم ويشق الا بعد سبرغور الميدان . وبعبارة اخرى، انه لا يمكن ان يكون الا طريقا قوميا . فالشروط الاقتصادية العينية التي ينبغي الفعل فيها هي بالضرورة قومية ، وخط التطور التاريخي هو بالضرورة قومي ، والفئات الاجتماعية والقوى السياسية القابلة للتحالف مع الطبقة العاملة هي بالضرورة قومية . وكل متطلبات هذا الطابع القومي ، علاوة على المتطلبات الاقتصادية ، تترابط في مفهوم «الهيمنة» .

ان الطبقة العاملة تستمد هيمنتها قبل كل شيء من صفتها كقوة منتجة. كتب ماركس : « من بين جميع ادوات الانتاج تكمن القوة المنتجة الكبرى في الطبقة الثورية نفسها » . لكن ينبغي ان تكتسب الطبقة العاملة وعيا نظريا لوضعها العملي . فهي لا تستطيع الوصول الى الهيمنة الا بعد ان تحقق وحدة الفكر

والعمل ، والا بعد ان تمنح الانشاء النظري وظيفة اساسية لا ثانوية ،وظيفة نقدية لا تبريرية وتبسيطية . ان اكتساب الطبقة العاملة لمثل هذا الوعي ينطوي على تفهم كامل لوظيفتها كطبقة قيادية وعلى تجاوز نهائي لعقلية او موقف الطبقة التابعة . لكن ما دامت الطبقة العاملة تعلل نفسها بسراب ساعة الصفر ، ولا تتعرف الواقع الثوري لوظيفتها في العملية الانتاجية ، فانها تحكم على نفسها الى الابد بوضع الطبقة التابعة . اما اذا تعرفت الطبقة العاملة وظيفتها كقوة منتجة واتحدت على هذا الاساس بالتقدم التقني ، فان هذا يعني بالنسبة اليها توكيد هيمنتها في نمط الانتاج وبالتالي في مركز سيرورة تطور المجتمع .

★ ★ ★

ليس مفهوم « هيمنة الطبقة العاملة » مرادفا لمفهوم « دكتاتورية البروليتاريا » . انه يدل الطبقة العاملة على طريقة اخرى في الاستيلاء على السلطة وممارستها ، طريقة تتلاءم مع وضع مختلف عن الوضع الذي صيغت فيه نظرية دكتاتورية البروليتاريا . ان خروتشيف عندما يعطي في تقريره الى المؤتمر العشرين جوابا ايجابيا في جوهره ، بالرغم من غموضه ، حول مسألة معرفة « ما اذا كان من الممكن الانتقال الى الاشتراكية عن طريق استخدام الاشكال البرلمانية بالذات » ، وعندما يذكر في الوقت نفسه ان « الشرط الحاسم والضروري في جميع اشكال الانتقال الى الاشتراكية هو القيادة السياسية للطبقة العاملة وعلى رأسها طليعتها » ، لا ينقد الا عنصرا واحدا من المفهوم اللينيني عن دكتاتورية البروليتاريا . لكن عندما يريد بعضهم ان يجعل من النظرية اللينينية عن الاستيلاء العنيف على السلطة نظرية صالحة بصورة مطلقة ، فانه يرتكب عملا تحريفيا صريحا . لقد حذر لينين من ارجاع ماهية دكتاتورية البروليتاريا الى العنف وحده كما حذر من استبعاد العنف من تعريفها . وليس هذا فحسب ، بل ان لينين نفسه علمنا كيف نستطيع ان نوضح ونطور ونتجاوز ماركس ، عندما اكد بأن تغير الشروط التاريخية يجب ان يؤدي الى تعديل النظرية على ضوء المنهج التاريخي الماركسي . والحق ان هذا المنهج يجب ان يطبق على نظريات لينين ايضا ــ فهي لا تقف خارج التاريخ ــ بما في ذلك نظرية دكتاتورية البروليتاريا . ان التصور الذي كان لماركس وانجلز عن الاستيلاء على السلطة بالطريق الثوري ينبع من تجارب ١٨٤٨ والكومونة الرائعة ، وبخاصة فيما يتعلق بضرورة هدم جهاز الدولة البورجوازية . لكن منذ ١٨٩٥ اعترف انجلز بان « التاريخ قد .. قلب رأسا على عقب شروط نضال البروليتاريا . وان منهج ١٨٤٨ النضالي قد بات باليا اليوم في مختلف مظاهره .. » . ثم ان الاستثناء المشهور الذي خص به ماركس انكلترا التي كان يعرفها بانها « البلد الوحيد الذي يمكن فيه للثورة الاجتماعية المحتمة ان تحقق كلها بوسائل سلمية وشرعية » له دلالته الكبيرة ، لان علاقة القاعدة بالاستثناء علاقة نسبية وليست لها قيمة مبدئية ، وبالتالي يمكن ان تقلب . وحتى لينين يقبل بامكانية الاستثناء،

لكنه يشدد اللهجة على القاعدة التي يستخلصها من حكم سياسي على منظورات الاستيلاء على السلطة في روسيا ومن التجربة التاريخية للثورات الديمقراطية في القرن التاسع عشر . ومن هنا يصبح دور العنف لدى لينين بالغ الاهمية ،وهذا ما يتجاوب بالاصل مع الشروط التي كان لينين يكتب فيها ومع شروط النضال السياسي الذي كان يقوده من اجل الاستيلاء على السلطة في بلد كروسيا بعد انتهاء حرب مدمرة . انه يعرف دكتاتورية البروليتاريا بأنها « سلطة تستند مباشرة الى العنف ، ولا يعرفلها اي قانون » ، سلطة تتميز اولا وبالاساس بـ « العنف الثوري » ، ويؤكد ان البروليتاريا « لا تستطيع ان تنتصر بدون ان تحطم مقاومة البورجوازية،بدون ان تقمع بالعنف خصومها » وان « الثورة البروليتارية مستحيلة بدون التدمير العنيف لآلة الدولة البورجوازية واستبدالها بآلة جديدة » . ونحن لا نستطيع ان ننكر ان التجربة التاريخية اكدت صحة هذا الرأي ، لكننا لا نستطيع في الوقت نفسه الا ان نلاحظ ان الاستيلاء العنيف على السلطة واقامة دكتاتورية البروليتاريا قد تما حتى الآن في بلدان متخلفة اقتصاديا ، كان فيها تطور القوى الانتاجية ضعيفا ، واشكال الديمقراطية السياسية غير موجودة تقريبا ، ودوما على اثر حرب .

ان نظرية وسياسة « الطرق القومية الى اشتراكية » ينبغي ان تفسروتطبق وتعمق بوصفها تطويرا منطقيا وتاريخيا خصبا وصحيحا للفكر الماركسي . ولا يمكن تصور الاشتراكية مفصولة عن الديمقراطية في بلد متطور اقتصاديا وذي تنظيم من نمط ديمقراطي . ففي مثل هذا المجتمع تتوكد هيمنة الطبقة العاملة وتتوسع طردا مع تطور الحريات الديمقراطية . وهي لا يمكن ان تقوم على الاكراه، بل ينبغي ان تقوم على القبول الشامل والايجابي . ومثل هذا القبول لا يمكن ان يتوفر الا بواسطة ادوات الديمقراطية التي لها اليوم فعالية ثورية ، لانها بالتعريف ادوات في ايدي الغالبية ، ادوات لا يمكن للاقلية ان تسعى الى احتكارها الا اذا شوهتها او الغت مفعولها . ان مصلحة الغالبية ، اي المصلحة العامة ، تستطيع وينبغي عليها اليوم ان تهاجم قلعة المصالح الخاصة المتمركزة في الاحتكارات بأسلحة الديمقراطية . وانما بأدوات الديمقراطية تستطيع الطبقة العاملة ان تؤكد هيمنتها : لا بأن تتهيأ في خلوة من نفسها للقفزة الثورية الكبرى ، بل بأن تنجز بكل التحالفات الممكنة تلك الخطى العينية التي تقود، عبر اصلاحات البنية ، الى غزو البنى الفوقية وتحويلها ، وتحقق بالتالي الثورة الاشتراكية العينية لا تلك العودة الطوبائية الى الحياة بعد الموت .

ان الحريات الديمقراطية ، تلك الراية التي سقطت في الوحل والتي ينبغي التقاطها ورفعها من جديد ، تتحول وتصبح الشرط والغذاء الدائم للعمل الثوري المستقل للطبقة العاملة التي « لا تقبل » بالديمقراطية البورجوازية لا كضرورة ولا كتكتيك انتهازي ، ولا كأداة نافعة ، ولا كجسر نحو دكتاتورية البروليتاريا : لكنها تتملك ، بفضل وظيفتها التاريخية كطبقة قيادية جديدة ، وتلبية لمقتضيات قيادتها السياسية ، النتائج والمكاسب ـ بدءا من حصانة الانسان امام

القضاء ما لم تثبت ادانته ، الى تقسيم السلطات وحرية التفكير والانتخاب العام ـ التي هي ملك للانسانية المتمدنة ، لانها قد دخلت من اليوم فصاعدا في وعي الانسان المتمدين ، ولانها تمثل تقدما في تنظيم المجتمع البشري . وهذه المكاسب هي اليوم الى حد كبير ثمرة عمل الطبقة العاملة : فوظيفتها الايجابية النشيطة في العملية الانتاجية خلقت شروط تطور العلم والتقنية، ونضالها السياسي يحمي ويعزز الحرية والديموقراطية . لكن كما ان التقدم التقني يكف عن ان يكون وسيلة استغلال ومصدر امتيازات للطبقة الحاكمة بمجرد ان تجرد الطبقة العاملة المستغلين من احتكاره وتجعل منه اداة تقدم اجتماعي من اجل بناء ورفاه مجتمع بلا طبقات ، كذلك فان الحريات الديمقراطية المنبثقة عن الثورة البورجوازية تكف عن ان تكون امتيازا واداة سيطرة بيد طبقة بمجرد ان تملأها الطبقة العاملة بمضمون جديد ، مضمون نضالها الطبقي الذي يستهدف القضاء على الاستغلال والامتيازات الطبقية وبناء مجتمع لا طبقي تستطيع فيه الحريات الديمقراطية ان تجد قيمة شمولية ، لا من حيث الشكل فحسب ، بل من حيث المضمون ايضا .

هذا لا يعني انه ينبغي ان نعتبر المؤسسات الديمقراطية الراهنة للمجتمع البورجوازي قوى خالدة للحرية والديمقراطية . ان اشكال الديمقراطية في المجتمع البورجوازي لن تكون هي نفسها في المجتمع الاشتراكي . ان تعدد الاحزاب الذي هو بلا نقاش ضمانة للحرية في مجتمع منقسم الى طبقات ، لا يبدو في مجتمع لا طبقي عنصرا اساسيا من عناصر فعالية الديمقراطية . فحرية الرأي يمكن ان تأخذ شكل تعدد التيارات داخل الحزب الواحد عندما لا تكون هناك مصالح متعارضة تقتضي وجود احزاب متباينة . وبالمقابل ، فان تعدد التيارات يشكل الضمانة الرئيسية لعدم انحطاط هيمنة الطبقة العاملة الى دكتاتورية حزب واحد او زمرة واحدة او رجل واحد . وتعدد التيارات هذا يجب ان يتجلى على ثلاثة مستويات : السياسة والنقابات والبحث العلمي .

ولنبدأ بالاخير . ان الحرية الكاملة في البحث العلمي (بالمعنى الواسع للكلمة : اي العلم والادب والفن) هي ضمانة ضد الدوغمائية الايديولوجية . والاستقلال الذاتي المطلق للتنظيم والنشاط النقابيين يضمن الحقوق الاساسية للمواطن بوصفه شغيلا . واخيرا فان السياسة ، المتميزة والمحددة بالمجالين العلمي والنقابي ، تتحرك في دائرتها الخاصة من غير ان تنحط الى توتاليتارية . وحتى تبقى هذه الضمانات قائمة ، فلا بد ان تأخذ شكل مؤسسات يجري انشاؤها بصورة مستقلة عن قرارات السلطة المركزية . وبذلك يتحقق شكل جديد لانفصال السلطات في المجتمع الاشتراكي . صحيح ان انفصال السلطات هو من حيث المبدأ سمة مميزة للايديولوجيا البورجوازية ، لكن التجربة التاريخية علمتنا ان البيروقراطية ليست وقفا على المجتمع البورجوازي ، بل يمكن ان تهدد ايضا التنظيم الاشتراكي للدولة والمجتمع .

ان التأكيد بأن المنهج الديموقراطي ليس ممكنا فحسب ، بل ضروري ايضا

لاقامة المجتمع الاشتراكي لا يعني بالطبع استبعاد العنف من التاريخ . فالديمقراطية لا تستبعد ،بل احيانا تقتضي المساس بالحرية واستخدام العنف لمقاومةالعنف. ان الديمقراطية ليست مقولة مجردة ، ميتافيزيقية . انما هي تتحدد عينيا وتاريخيا بالعلاقات الطبقية القائمة في مجتمع معين . وما بقي المجتمع الذي يبني الاشتراكية مجتمعا منقسما الى طبقات في بادىء الامر ، فان الدولة ، الممثلة للغالبية ، قد تجد نفسها ملزمة باللجوء الى وسائل الاكراه لحماية حقوق الغالبية ومصالحها ضد كل محاولة تخريبية من قبل الاقلية . بيد ان استخدام مثل هذه الوسائل يجب ان يفهم ويدعم من قبل الطبقة العاملة ، ومن اوسع الجماهير اذا امكن ، ويجب ان يكون منسجما مع معنى العدالة الاشتراكية والمذهب الانساني الاشتراكي . لكن اساس شرعية اللجوء الى الاكراه يكمن في الضمانات الديمقراطية التي تسمح للاقلية بأن تصبح غالبية . ان وحدة الاشتراكية والحرية يجب ان تحقق وان يجري التحقق منها باستمرار ، فهذه الوحدة لا تنبثق ميكانيكيا من قرارات التأميم والقوانين الزراعية والضمان الاجتماعي . ان المجتمع الاشتراكي ، كي يكون اشتراكيا حقا ، لا بد له ان يضمن الحرية وان يؤسسها .

★ ★ ★

ان المنهج الديمقراطي في اقامة الاشتراكية وبنائها يقتضي وجود عمل منظم في سبيل الحصول على غالبية واعية والتأييد الفعال من قبل القوى السياسية التي تقود الحركة العاملة نحو الاشتراكية . واذا كان الاستيلاء العنيف على السلطة السياسية لم يعد هو الهدف الاول قبل الاصلاحات البنيانية، فان العامل الحاسم في الاستيلاء على السلطة السياسية لا يعود التنظيم الشديد المركزية والمهيأ لمهاجمة اجهزة الدولة البورجوازية من الخارج ، بل يصبح قدرة الطبقة العاملة وحلفائها ـ الذين يقودهم تنظيم طبقي موحد ومنظم ديمقراطيا ـ على الاستيلاء على السلطة من داخل نمط الانتاج والتنظيم السياسي للمجتمع الرأسمالي .

ان المفهوم اللينيني عن الحزب يعكس تجربة الانتلجانسيا الثورية في روسيا ـ حيث كان « للثوريين المحترفين » تقاليد ـ وتجربة ثورة ١٩٠٥ الديمقراطية البورجوازية ضد القيصرية . لقد انطلق لينين من تجربة ماركس وانجلز مع رابطة الشيوعيين في ١٨٤٧ ـ ١٨٤٨ ليحول المركزية الديمقراطية الى نظرية متلائمة مع شروط نضال البروليتاريا الروسية ومتناقضة مع الميول الفوضوية والانتهازية . ولقد وجد نفسه امام الميول الاخيرة مضطرا الى تشديد اللهجة على اللحظة المركزية وعلى حد اللحظة الديمقراطية ما أمكن ، الى حد انه تغنى بـ « المذهب البيروقراطي » وازدرى « المذهب الديمقراطي » . لقد كان هذا ضرورة بالنسبة الى روسيا آنذاك ، وكانت الوسائل متلائمة مع غايتها كما اثبتت ذلك ثورة اوكتوبر على نحو مظفر . لكن هذا التصور للمركزية

الديمقراطيـة لا يمكـن ان يقبل قبليـا على انه صالح بتمامه بالنسبة الى حـزب جماهيري لا مجرد حزب ملاكات ، بالنسبة الى حزب لم يعد يطرح التلاحـم الايديولوجي كشرط لوجوده ، بالنسبة الى حزب يهدف الى الاستيلاء على السلطة بالطريق الديمقراطي. ومما يزيد في ضرورة اعادة تمحيص هذا المفهوم والتشويهات التي طرأت عليه نتيجة « عبادة الشخصية » ونتيجة قيام علاقة صنمية بين الحزبي والحزب (الحزب ـ الكنيسة ، الحزب فوق الكل)، ونتيجة تبلور وتمركـز البيروقراطية التي تفرغ الحزب من مضمونه الاجتماعي وتجعله وكأنه معلق في الهواء ، على حد تعبير غرامشي . ان سياسـة الطريق الايطالي الى الاشتراكية تتطلب انشاء متواصلا للخط السياسي ، تلاؤما متواصلا بين التنظيم واللحظـة الواقعية ، وبخاصـة بحثا علميـا متواصلا ونقديـا يتحقق من المفترضات النظرية ويتنبـأ عن طريق الفرضيـات بالنتائج العمليـة للعمل السياسي . وهذا لا يمكن ان يتم بدون ان تتشكل آراء متعاكسة ، بدون ان يقوم جدل داخلي يأخـذ شكـل اطروحة وطباق قبل ان يتوصل الى التركيب . انهـا لمسألة حيوية اذن بالنسبة الى حزب الطبقة العاملـة ان يساهم الاعضاء في حياته بصورة نشيطة ومباشرة ، لا في شكل قبول سلبي وغير مباشر ، حتى ولـو ادت هذه المساهمة الى ظهـور تفسخ وبلبلة . فالوعي الاجتمـاعي عضوية حية ، ولا يتشكل قبل ان يتوحد التعدد عبر تواجه الافراد ، ولا يمكـن لاحد ان يقول ان الصمت ليس « تعددا » . ان الاوركسترا عندمـا تراجع المقطوعـة التي ستعزفهـا توحي بتنافر مؤذ للسمع نظرا الى ان كل آلة تعزف منفردة . ومع ذلك فان هذه المراجعات هي شرط وجود الاوركسترا « كآلـة واحدة » . واثناء « المراجعات » ، على الاقل ، ينبغـي ان تتاح للتعـدد امكانيـة التعبير عـن نفسه بصورة حرة وفعالة . وهذا معناه ان اللحظـة الديمقراطية في المرحلـة المؤتمريـة ينبغي ان تكون لهـا الاولوية المطلقة على اللحظة المركزية . ان اللحظة المركزية هي بالتأكيـد اساسيـة بالنسبـة الـى حـزب لا يطلب من الجماهيـر ان تنتدبه للاستيلاء على السلطـة وممارستهـا باسمهـا ، حزب هو بالاحـرى التعبيـر المباشر عن هذه الجماهير ، وبتعبيـر ادق البيـان العملـي لوعيهـا الطبقي ، حزب هـو طليعـة الجماهير ومرشدها ، لا يعمل بقوة تفويض انتخابي ، بل بقوة علاقة دائمة تقوم على التمثيل العضـوي ، وخلاصة القول ، حزب يخوض بلا انقطاع النضال الطبقي على جميع المستويات لا على مستوى التمثيل البرلماني فقط . انه اذن حزب يستلزم وحدانيـة الهدف والقيادة المركزية في تطبيق خط سياسي محدد . لكـن هـذه العلاقـة القائمـة على التمثيل العضوي بيـن الحزب والطبقة يجب ان تقوم ، حتـى تكون فعلية ، على القبول الايجابـي ، ويجب ان تبرر نفسهـا وتكتسب الصفة الشرعية من خلال غربال التاريخ ، وبتعبير ادق يجب ان تكون ـ على حد قـول غرامشي ـ علاقـة بين « الوعي الجماعي » و « العضويـة الحية » ، علاقة تتكـون عبر عملية توحيد « التعـدد » وفق المنهج الديمقراطي . وللتحقق من هذه العلاقة ،وبالتالي لتحقيق القبول الايجابي ، تصبح اللحظـة الديمقراطية هي الاساسية . وهذا هو بالاصل معنى المركزية الديمقراطية باعتبارهـا جدل هاتين « اللحظتين » .

ان هذا المبدأ لا يسري على المرحلة المؤتمرية وحدها ، كما كانت الحال حتى اليوم ، بل ينبغي ان يطبق بصورة دائمة على صعيد الافكار والآراء ، بحيث يصبح في الامكان وجود اقلية حرة في الدفاع عن آرائها وفي ان تصبح بدورها غالبية ، كما ينص على ذلك النظام الداخلي للحزب الشيوعي الصيني . لكن ليس المهم في هذه الحال نصوص النظام الداخلي ، بقدر ما ان المهم هو التقاليد الديموقراطية ، او بتعبير ادق القناعة بأن حرية البحث ـ وبالتالي وبالضرورة حرية النقاش والشك وعدم الاتفاق ـ هي الشرط اللازم لعمل سياسي لا يهدف الى تطبيق مخطط مسبق التصور ، وانما يريد ان يغير الواقع عن طريق تفسيره تفسيرا صحيحا وعلميا من خلال حركته وتناقضاته . واذا كان الفلاسفة قد فسروا العالم بصورة مختلفة فحسب مع ان المطلوب تغييره ، فان من واجب السياسيين ، اذا كانوا يريدون تغييره ، ان يعرفوا كيف يفسرونه . وحتى يمكنهم ذلك فلا بد ان يملكوا امكانية حيازة معرفة علمية للواقع والقدرة على التحقق علميا من صحة الادوات التي تبنوها والغايات التي ينشدونها . هذه المعرفة وهذا التحقق لا يمكن الا ان يكونا ثمرة بحث حر ومستقل ذاتيا: ان العلم ، حتى يخدم السياسي ، يجب الا يوضع في خدمة السياسة . اذن فاستقلال البحث والتحقق العلمي لا يمكن ان يحد بالمركزية الديموقراطية ، لانه هو نفسه شرط عملها بصورة صحيحة . انه اذن لا مطلب الحاضر فحسب ، بل ايضا مطلب المستقبل ، بعد النتائج الفاجعة للتصلب والتشويهات التي منعت المركزية الديموقراطية من اثبات فعاليتها .

ان المشكلة الراهنة التي تطرحها وحدة الشغيلة النقابية والسياسية تنبثق مباشرة من الشروط الجديدة والمتطلبات الجديدة للنضال الديموقراطي في سبيل الاشتراكية . واذا كانت هذه الشروط تتمثل في قبول مختلف منظمات الطبقة العاملة بامكانية تحويل اشتراكي للمجتمع القومي بواسطة الاصلاحات البنيانية ، فقد اصبح في الامكان ان نطرح شعار « الوحدة العضوية » بدلا من شعار « وحدة العمل » بين مختلف التقاليد والعادات والعقلية والمذهب ، الا ان هذه الفروق تستطيع ان تعبر عن نفسها عن طريق تشكيل تيارات داخل المنظمة الواحدة . ان هذه « الوحدة العضوية » ضرورة تفرضها مشكلات تحويل البنى الاقتصادية والاجتماعية . ان نضال الجماهير في اماكن العمل ومراكز الانتاج لن ينجح في تجاوز حدود العمل المطلبي ما دام غير قادر على ان يصف نفسه موضوعيا كنضال في سبيل السلطة . وهذا غير ممكن الا عندما يصبح في الامكان مواجهة جبهة القوى الاحتكارية الكتيمة بجبهة ألقوى الاشتراكية الكتيمة . ان النضال ضد الاحتكار سيستمر في التأرجح بين المطالب الجزئية التي لا تمس السيطرة الاحتكارية وبين الرغبة الخجول في التأميم التي لا تنجح في تعبئة الجماهير غير المؤمنة بالقدرة على تحقيقها ، الى ان توجد قوة سياسية قادرة على تهديد سلطة الاحتكارات مباشرة .

* * *

ان الحقائق التي شهرها المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي، والتي اكدتها احداث بولونيا والمجر ، لا تثبت ان الطريق الايطالي الى الاشتراكية يمكن ان يكون مختلفا عن طريق الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية فحسب، بل تثبت ايضا وعلى الاخص ان هذا الطريق لا يمكن الا ان يكون مختلفا . ان الاخطاء التي ينبغي ان نتجنبها ليست ثانوية بل اساسية . بل ينبغي ان نقول ـ قطعا للجسور وللطرق الجانبية التي يمكن ان تقود الى ذلك الطريق من جديد ـ ان المسألة ليست مسألة اخطاء فحسب ، بل هي ايضا مسألة جرائر وجنايات. ان الجنايات التي تقترفها الامبريالية ، عندما تذبح الناس في الجزائر وماليزيا وغواتيمالا وكوريا وكينيا والهند الصينية ، تثير اشمئزازنا ، لكنها لا تبعث فينا نفس النوع من السخط والاستنكار : فالامبريالية تنفذ مهنتها ، ونحن نعرف ذلك ، ولهذا نحاربها . لكن اذا ما تلطخت القوى التي تحمل الاشتراكية بالجرائم نفسها ، فلن تهان آنذاك الحضارة والبشرية فحسب ، بل ستمزق آمالنا ، وتداس قناعاتنا ، ويشوه مثلنا الاعلى . اننا نرفض ، باسم قناعاتنا العقلانية ومثلنا العليا الانسانية ، التعصب الاعمى القادر على تضحية البشر على مذبح اشتراكية اسطورية بدلا من ان يبني للبشر اشتراكية عينية . ان من الواجب ان نستبعد من البداية خطر حلول الايمان الاعمى بأسطورة من الاساطير محل الايمان الاعمى برجل : اسطورة الحزب الذي هو فوق كل شيء سواه ، اسطورة الاشتراكية كحدث رسولي خلاصي ، اسطورة الاتحاد السوفياتي كتجسيدامثل للاشتراكية على الارض . انه ما يزال في وسعنا اليوم ان نهدم الاساطير وان نقيم مكانها العقل من غير ان نسقط في الاشتطاط والعنف . ان الاوان لم يفت بعد لنسمع صوت اندريه جيد المحزون الذي قال لنا قبل عشرين عاما : «عاجلا او آجلا ستنفتح عيونكم . انها ستضطر الى الانفتاح . وآنذاك سوف تتساءلون، أنتم الشرفاء : كيف امكننا ان نتركها مغمضة طوال هذه المدة ؟ » . ذلك الصوت الصديق الذي ختم « **عودته من الاتحاد السوفياتي** » (١) بهذه الجملة التي يمكن ان توضع عنوانا لاعمال المؤتمر العشرين : « ان الاتحاد السوفياتي لم يكف عن ان يعلمنا ويدهشنا » . ذلك الصوت النبيل الذي كان يحذرنا « انتم ، الشيوعيين الاذكياء ، تقبلون بالاعتراف به ، هذا الشر . لكنكم تقدرون انه من الافضل اخفاؤه عن اولئك الذين هم اقل ذكاء منكم والذين قد يثير استنكارهم » . ان هذا لصحيح ، وهو يمسنا مباشرة ، لكنه صحيح جزئيا فقط . اما الجزء الاخر من الحقيقة ، والاهم ، فهو القناعة المكتسبة عقلانيا ونهائيا بالدلالة التاريخية الدائمة لثورة اوكتوبر وبمضمونها الاشتراكي ، بصحة التحليل الماركسي للمجتمع الرأسمالي وبمنظور تجاوزه في الديمقراطية الاشتراكية ، بضرورة عمل الطبقة العاملة الثوري لتحقيق الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية . لقد كان وجود الاتحاد السوفياتي ، طوال العقدين الفاصلين ما بين الحربين ، هو وحده الذي يعطي قيمة عينية وغير طوبائية لهذه القناعة . والاحداث التاريخية في

---

(١) عنوان كتاب لاندريه جيد . « م » .

تلك المرحلة هي وحدها التي تفسر تكوين تلك الاسطورة عن الاتحادالسوفياتي التي تولد عنها تصور اسطوري وصوفي للاشتراكية . ففي عالم تهيمن عليه الامبريالية والفاشية ما كان في وسع الاتحاد السوفياتي الا ان يبدو للشيوعي او الاشتراكي المنطقي مع نفسه الحصن الوحيد والامل الاوحد . وكان من الواجب ان يكون كل شيء ـ حتى حياة البشر ـ مربوطا بنجاح وحماية بناء الاشتراكية في البلد الوحيد الذي عرف كيف يتحرر من اغلال الامبريالية . بشر من اجل الاشتراكية : هذا ما كان مطلوبا حتى يصبح في الامكان ذات يوم بناء اشتراكية من اجل البشر . وان ما كان ضرورة بالغة القسوة، ، اضطرت الشعوب السوفياتية لتحملها كي تبني في بلادها الاشتراكية ، ذلك المشروع البطولي العظيم الذي فتح الطرق الجديدة للاشتراكية في العالم قاطبة ، قد اصبح ـ بفعل عظمته وعزلته ـ قدوة ودليلا للشيوعيين اجمعين . وهكذا حل التغني بالنموذج السوفياتي محل الدراسة النقدية . وهكذا انزل الطريق السوفياتي الى الاشتراكية منزلة الاسطورة والطريق الاوحد ، واعتبرت الشروط البالغة القسوة ـ شروط العنف والتضحية ـ التي تمت فيها هذه الثورة شروطا حتمية .

وانما من هذا الموقف وهذا التصور نبع تاويل وتطبيق كلي الصلابة للمفهوم اللينيني عن الحزب ولوظيفة المرشد المنسوبة الى الحزب الشيوعي . فقد اصبح التصور اللينيني عن الحزب ـ الذي كان ينبغي ان يدرس على ضوء المنهج التاريخي والماركسي وعلى ضوء ظروف المكان والزمان التي تكون فيها ـ تصورا صنميا يعتبر الحزب ذاتا فاعلة خارقة ، امينة على الحقائق المطلقة ، معصومة وكلية القدرة .

ولهذا نقول ان تفسير كل الاخطاء التي وقعت ، والتي اخذت افجع اشكالها في المجر ، بظاهرة « عبادة الشخصية » وحدها هو تفسير سطحي وغير كاف . ان نفوذ شخصية قوية (مثل شخصية ستالين) وما احيطت به من تمجيد ليس امرا مرذولا في حد ذاته ، لكنه ينحط الى طغيان عندما ينزل منزلة النظام . ان ما ينبغي دراسته هو الشروط التي سمحت وشجعت ودعمت الطغيان . وما لم ننسب الى العوامل الذاتية وظيفة سلبية ـ ينفيها بالاصل العلم الماركسي ـ فلا بد لنا ان نعترف بان العيب كان في النظام نفسه ، لا في النظام الاشتراكي على نحو مسبق ومطلق ، اي في نمط الانتاج الاشتراكي ، وانما في تنظيم الاقتصاد والمجتمع والدولة السوفياتية ، اي في الشكل التاريخي العيني الذي تلبسه بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ، وفي شروطه النوعية الزمانية والمكانية .

ان هذا الوضع السوفياتي النوعي كانت له آثاره الضارة على صعيد الفكر الماركسي بالذات . فقد اعطيت الاولوية للماركسية بوصفها تصورا شاملا ، رؤيا للعالم ، ايديولوجيا كاملة مكتملة ، على الماركسية بوصفها منهجا للتحليل وعلما للمجتمع . اعطيت الاولوية لها لا بوصفها بحثا ، بل بوصفها يقينا وحقيقة مطلقة شاملة .

وانمـا في هذا التحويل للماركسية الى ايديولوجيـا مطلقـة تكمن جرثومة التصور الصنمي للحزب وللسلطة ، ذلك التصور الذي خنق الانطلاقة الخلاقـة للفكـر الماركسي والطبقة العاملـة ، واوجد عبادة الشخصية ، وضحى بالبشر الاحياء على مذبح الاسطورة الموميائية ، وخلق ما سماهـم فولتير « المتعصبيـن الباردي الدم » ، اي « القضاة الذين يحكمون بالموت على الذيـن لم يقترفوا مـن جريمـة سوى جريمة عدم مجاراتهم في تفكيرهم » .

ان المهمـة التي تنتظرنـا هي ان نعيد للفكر الماركسي انفتاحه على البحث وعلى النقد وعلى الدقـة المنهجية وعلى الشك المنهجي ، وان نجعل مـن مؤلفات ماركس وانجلز ولينين مقدمـات ومعارف تمهيدية لكل علم اجتماع ولكـل علم اقتصاد ولكل سياسة تريد ان تطرح نفسها كعلم . وبذلك ، بذلك وحده سينضج المذهب الانساني الاشتراكي الذي لا بد ان ينتصر على المعتقدات المتحجرةوالاصنام، وان يبني مع البشر الاشتراكية ، الاشتراكية من اجل البشر .

« الازمنة الحديثة »

ايلول ١٩٥٨

حول الديمقراطية في الحزب

بقلم : جيان باجيتا واليساندرو ناتا

على اثر المناقشات والتأملات النقدية التي اثارهـا المؤتمر الثاني والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي ، تنطرح على مجمل الحركة الشيوعية ، وفي داخل حزبنـا بالذات ، سلسلة من الاسئلة المتعلقة بتنظيم حـزب الطليعة الثوريـة وحياته . وعند تطرقنـا لهذه المسائل ينبغي قبل كـل شيء الا ننسى مبادىء تصورنـا والتجربة التاريخيـة للحركة العاملـة . وينبغي الا ننساها ايضا حين نرد على خصومنا عندما ينقضون او ينفون قيمة الارتبـاط ، الاساسي بالنسبـة الينا ، بيـن الاستمرار والتجديد . وبالفعل اننـا لا نستطيع ان نتعامى عن واقع ان الشيوعيين الايطاليين قد أخذوا على عاتقهم في عام ١٩٤٥ ـ وتوصلوا الى ذلك الى حد كبير ـ خلق حزب جديد يتمتع بالبنيـة المفتوحـة والديموقراطيـة لقوة جماهيريـة سياسيـة كبيرة .

ولم يكـن قصدنا آنذاك ان نواجه المشكلات التي يطرحهـا بصورة محتمـة الانتقال من مرحلة العمل السري واللاشرعي الى مرحلـة من النضـال العلني على الصعيد الديموقراطي . وانمـا كنـا نريـد قبل كل شيء ان توجد الاداة الثورية المتلائمة مع سياق تاريخي جديد ، مستندين الى تجربة طويـلة مـن استلهـام اللينينية ، والى مذهب متحرر من الدوغمائية، مجرب ومطور من خلال الانشاء النظـري والمبادهـة السياسيـة ،عرف منذ ايام غرامشي كيف يكـون ملتحمـا دومـا بالواقـع القومي .

ان توصل الحزب الشيوعي الايطالي الى ان يصير عنصرا مميزا ومركبـا اساسيـا من الحياة الديموقراطيـة في بلادنـا يعـود الى حـد كبيـر الى انـه كـان قادرا على ان يواجه ، على الصعيد السياسي كمـا على صعيد التنظيم ، « المنعطفات » التاريخية المحتمة . وعلى هـذا فقد شعرنا فيمـا بعد ايضا ، في

اعقاب المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، بالحاجة الى متابعة تجديد حزبنا ، والى ان نتحرر من المخططات الدوغمائية والروتين البيروقراطي ، ومن نماذج التنظيم التي باتت بالية . ونحن نجد انفسنا اليوم قادرين على توكيد هذا الاتجاه ، وعلى ان نخطو خطوة جديدة الى الامام اذا ما رأينا ان هناك ضرورة لذلك . اننا نستطيع ذلك لاننا تعلمنا ، عبر تعميق نظري ونضالات سياسية حادة احيانا ، ان البنى والاشكال التنظيمية وقواعد حياة الحزب الثوري الطبقي وحياته الداخلية (بل وحتى الحركة الاممية) لا يمكن الا ان تتحدد بالواقع التاريخي وتخضع بالتالي لعملية دائمة من الملاءمة والتجديد .

ان علينا ان نعود الآن الى صفات الحزب الطليعي الثوري والى تنظيمه الديموقراطي ، ما دام من الواضح ان الاعتراف بتاريخيتها يعني اقصاء كل عنصر تعسفي وارادي مجرد : فالمسألة هي دوما مسألة صلة عضوية بين الشروط التاريخية والخط السياسي والتنظيم . ان علينا ان نؤكد ، لا ان نخفف ، اهمية البنى التنظيمية ، لان المفروض في هذه البنى ان تمثل ، في كل لحظة وفي جميع الشروط ، اقصى حد ممكن من الديموقراطية . عندما ادان لينين ، على سبيل المثال ، في **ما العمل ؟** اطروحات النزعة البدائية الديموقراطية في تنظيم الحزب السري ، فانه كان يتقيد دوما ، حتى في تلك اللحظة ، بتصور للحزب تكون فيه العلاقة العضوية بين القيادة والقاعدة ، بين المركزية والديموقراطية ، بين الاقناع والانضباط ، مطلبا دائما . ان الشيء الاساسي لم يكن الاحتمالات التي قد ترغم الحزب على العمل السري وتفرض عليه بالتالي بعض الاختيارات (حزب ملاكات ، مركزية ، تأجيل المبدأ الانتخابي) ، وانما كان رفض كل تصور تآمري للنضال الثوري ، والتوكيد على ان الحزب يجب ان يكون، حتى في مثل تلك الظروف ، محرك الانشاء الجماعي للخط السياسي ، ومنظم الارادة الثورية الواحدة ، الشيء الذي يستوجب ، حتى في زمن النشاط السري ، اقصى حد ممكن من الديموقراطية . وعلى هذا يحتفظ تعليم لينين بقيمته النموذجية الى اليوم . وقد جاءت فيما بعد دعوة مؤتمرات الحزب البلشفي في ظروف الحرب الاهلية الصعبة ، والانتخاب الديموقراطي للاجهزة الديموقراطية ، وتحقيق الوحدة بصدد المشكلات الشائكة من خلال المداولة المفتوحة وتواجه المواقف ،جاءت لتشهد على صحة تصور للحزب تتطلب فيه العلاقة بالجماهير والوحدة السياسية ووحدة العمل والفعالية والانضباط الثوري ، الحد الاقصى من المساهمة المسؤولة لكل مناضل ، وبالتالي الحد الاقصى من الديموقراطية . وهكذا كانت الديموقراطية تجاوزا للصيغ المميزة لديموقراطية شكلية صرفة .

ان من الوقائع التي لا يمكن نكرانها في تاريخ الاحزاب الشيوعية كون العلاقة بين الديموقراطية والمركزية قد عرفت في آونة مختلفة تشديدا وتوكيدا لهذا الحد او لذاك . ومن اللغو الباطل الادعاء بأن هذا الخطر قد اقصي من الآن

فصاعدا ، اذا ما فكرنا بالفروق الكبيرة بين بعض الاحزاب الشيوعية : الاحزاب التي تقود دولا والاحزاب التي ما زالت تخوض في السر (اسبانيا والبرتغال على سبيل المثال) النضال من اجل الحرية والديموقراطية . لكن المشكلة التي تنطرح علينا ، اليوم ، هي ان نعرف كيف امكن ظهور التواء نظري وسياسي عميق مثل مسألة عبادة الشخصية ، ولماذا تعطل (وليس فقط داخل الحزب الشيوعي السوفياتي) ما يسميه غرامشي بمركزية متحركة نحو وظيفية عضوية وحيوية ديموقراطية للحزب لا تنيان تكبران وتتوضحان . ونحن في بحثنا عن الاسباب ، لا نستطيع ان نقبل بالتفسير المبسط النزعة الذي تقول به اطروحات الاحزاب الاشتراكية ـ الديموقراطية التي تريد ان ترجع منشأ الاخطاء والتشويهات الى التصور اللينيني عن الحزب .

ان علينا ان نبحث عن اصل ما حدث على ضوء الاختيارات السياسية والتعليمات والوسائل التي ميزت بناء المجتمع والدولة الاشتراكيين . ان مركزة سلطة الدولة ، واحلال الاجهزة الخاصة والقمعية محل الحزب ، والنتائج المضللة لنظرية تفاقم صراع الطبقات طردا مع تطور بناء الاشتراكية ، وتحويل « حالة الطوارىء » الى مبدأ دائم حتى بعد ان تمت السيطرة على الاوضاع التي استدعت اعلان حالة الطوارىء : ان هذا كله يجب ان يكون ماثلا في ذهننا اذا اردنا ان نفهم السيرورة التي شوهت المبادىء اللينينية عن تنظيم الحزب وحياته .

واذا ما ذكرنا بأن معايير ومؤسسات الديموقراطية البورجوازية ، كالبرلمان ونظام الاحزاب ، لم تحم في الماضي ايطاليا من الفاشية ، او اذا ما ذكرنا ايضا بأن مبادىء ١٧٨٩ الخالدة وتقاليد فرنسا الديموقراطية لم تمنع الجرائم المقترفة ضد الجزائريين ، فليس ذلك لكي ننكر كل اهمية لمسألة المؤسسات والضمانات الدستورية ، وانما لنذكر ، على العكس ، بأن موضوعة «الديموقراطية» يجب ان تربط دوما بشروط المجتمع التاريخية وبنيته الطبقية ، بحيث لا يستطيع كل بحثنا النقدي والنقدي الذاتي ان يتناسى ولو للحظة واحدة الفرق الجوهري بين الديموقراطية الممكنة في تنظيم راسمالي وبين الديموقراطية الممكنة والضرورية في مجتمع اشتراكي . ان الواقع الفعلي للحقوق الشكلية والمؤسسات يكمن في التزام الجماهير السياسي ووعيها الديموقراطي .

بيد ان هذا التوكيد لا يمكن وحده ان يقنعنا . فحتى اولئك الذين لا يرون في عبادة الشخصية سوى نوع من استطالة مرضية ، يتوجب عليهم الاقرار بأن كل مرض يستدعي وقاية . ومن المؤكد ان الثوريين ليسوا هم الذين يمكن ان يكتفوا بتمني الصحة الطيبة للمستقبل. اذ ما ان تتأكد ضرورة وواجب تجنب تكرار الاخطاء الماضية ، حتى يتوجب فتح باب النقاش والبحث حول موضوع الضمانات الديموقراطية . ولقد كنا على حق اذ اقررنا بوجود مشكلة تأسيسية ، حتى في المجتمع الاشتراكي . ولقد اقر بها الرفاق السوفياتيون عندما طرحوا على انفسهم مشكلات جديدة ، مستهدفين تحسين البنى الفوقية وتطويرها : طرائق قيادة

وعمل الحزب والنقابات والسوفييتات وجميع اجهزة الديموقراطية السوفياتية كالعلاقات بين الحزب والجماهير والصورة التي يمارس بها الحزب وظيفته القيادية بالتضافر مع سائر اجهزة الدولة والمجتمع .

والمشكلة قائمة ايضا بالنسبة الى حياة الحزب الداخلية . ف « الضمانات » مطلوبة ايضا فيما يتعلق بالعلاقات بين الشيوعيين . وينبغي بهذا الصدد ان نرد اللوم الذي يوجه الينا باننا نقلل من اهمية المعايير والمؤسسات التي تعبر وتدافع عن تنظيم الحزب وحياته الديموقراطية . فهذا اللوم هو في غير مكانه . فقد حرص حزبنا دوما ، ولا سيما بعد منعطف ١٩٥٦ ، على ضرورة اعادة توكيد قيمة المعايير والضمانات الحقوقية والدستورية لديموقراطية حزبنا . كل ما هنالك ان مشكلة الديموقراطية داخل الحزب تنطرح علينا ، وكذلك على كل الحركة العاملة، بالحاح اكبر من السابق . لكن علينا ، في هذا الخصوص ، الا نقع في النزعة « الاشراقية » والديموقراطية الشكلية والديماغوجية . فاذا كنا قد تبنينا مبدأ « الاقتراع السري » في انتخاب اجهزة القيادة، فهذا لا يعني في الواقع اننا تبنينا طريقة « اكثر شيوعية» او «اكثر ديمقراطية» بصورة مطلقة، وانما تبنينا الطريقة الموائمة اكثر من غيرها ، في مرحلة معينة ، للتعبير ديمقراطيا عن ارادة الحزب . وقد يكون في وسعنا ، في المستقبل ، ان نفكر بتطبيق مبدأ عدم اعادة انتخاب النواب الشيوعيين بعد عدد معين من الدورات التشريعية ، لكن هذا كله لا يكون تطويرا للديمقراطية الا اذا جاء متجاوبا مع المطلب الديمقراطي في تجديد اكثر جذرية لقوى حزبنا القيادية . ونحن نريد بذلك ان نقول ان الديمقراطية ، قبل ان تسن قانونيا ، هي اولا واخيرا واقعة سياسية ، حتى ضمن نطاق الحزب . فالمهم ، والحالة هذه ، هو الاقتناع السياسي بضرورة وفائدة الحد الاقصى من الديمقراطية في كل حياة الحزب ، الاقتناع بان الديمقراطية ليست سلعة كمالية في الايام السهلة ولا تنازلا ، بل بانها على العكس الاساس والمنهج الاكثر عقلانية والاكثر نفعا لتأمين وحدة الحزب وفعاليته ولاثارة حماسته السياسية والثورية. ان على كل واحد ان يكون مقتنعا بان تعليمات القيادة البيروقراطية لا تشجع على عمل اسرع واكثر فعالية ، بل على العكس تعرقله .

ان تحديد الخط السياسي لا يكون سليما الا اذا فهم على انه ليس ممارسة تربوية متعبة تستهدف اكتساب تأييد المناضلين لسياسة محددة مسبقا ، وانما نتيجة ديمقراطية للمساهمة في انشاء الحزب وفي تجربته السياسية الواقعية . ان ما قمنا به من فضح ونقد على الصعيد المثالي والشكلي ، في مؤتمر حزبنا الثامن ، من رفض لكل رؤية ميتولوجية اسطورية للواقع، وادانة الطقوس والبلاغة والبهرجة اللغوية والكليشهات في الدعاية الاشتراكية ، والمناداة بالعودة الى العلمانية العميقة والى عقلانية التصور الماركسي والى الانتماء الى الواقع والى القيم الثورية من تقشف وتواضع ووضوح في الافعال والاقوال، ان هذا كله يمثل مرحلة لا يمكن الغض من شأنها في تطور طابع حزبنا .

لقد دهش بعضهم من الدعوة الى التسامح في المناقشات والمنازعات السياسية داخل الحزب . والحال ان هذا تعليم وتقليد متأصلان في مذهب

حزبنا ، وان اهملا في بعض الاحيان مما ادى الى خسائر فادحة . لنعد الى غرامشي : « ان الشرط المسبق الطبيعي والضروري للصلابة في العمل هو التسامح في النقاش الذي يسبق التقرير » . والتسامح هو الذي يفسح المجال بالاصل امام تكوين الارادة المشتركة والتصميم في نشدان هدف معين . وبالمقابل فان عدم التسامح « ينتج الاستبداد او الصنمية ، مانعا الاتفاقات القابلة للدوام ومانعا تحديد قواعد للعمل ملزمة اخلاقيا » ، ويؤدي بالضرورة الى « التسويات السطحية ، والتذبذب ، وانحلال العضويات الاجتماعية » . وعلى هذا ، واذا ما سألنا احدهم عن الجديد الذي نريد ادخاله في حياة الحزب ، نستطيع ان نجيب بأنه ليس رفض او اكتشاف مبدأ المركزية الديمقراطية بكل اصالته ، وانما اعادة توكيده وتوطيده كاملا .

ان التغلب الفعلي على المقاومات الدوغمائية ومخلفات الروح العصبوية لا يمكن ان يتم بواسطة الوثائق والتعليمات المركزية وحدها ، وكم بالاحرى عن طريق التوصيات الابوية . ان المناداة بحيوية ديمقراطية اكبر تستلزم ضرورة مساهمة مستنيرة للمناضلين ، ومسؤولية مباشرة من جانبهم ، ورقابة فعالة يمارسها الجميع على اجهزة القيادة والتنفيذ . واذا كنا ندين الاتجاهات الانقسامية فنحن لا نفعل ذلك مدفوعين بالروح المبدئية وحدها ، وانما حرصا منا على عدم شل النقاش المفتوح ، وعلى افساح المجال لمساهمة عدد اكبر من الرفاق في حياة الحزب ، وعلى توكيد المسؤولية الشخصية الفعلية لكل قائد ومناضل . وهذا كله يفترض تداولا واسعا وبحثا حرا وامكانية تواجه شتى الفرضيات . وهذا معناه ايضا ضرورة الاعتراف بالحق في ارتكاب الاخطاء ، كما يعني في الوقت نفسه حرية وضرورة النقاش والنقد لتصحيح هذه الاخطاء ، وحرية وضرورة تدخل الهيئات القيادية .

وثمة مشكلة اخرى في الديمقراطية ، الا هي تأمين فعالية تنظيمية للحزب لا تقوم على عمل المناضلين التنفيذي فحسب ، بل ايضا على مساهمة نشيطة ، فعالة ، سياسية . ولا داعي لان نخفي حقيقة ان المسؤولية المتبادلة والمساهمة السياسية لم تحظيا في الماضي بكل الاهتمام الذي تستحقان .

وعلى هذا فان مشكلات حياة الحزب وتوسيع الديمقراطية لا تنطرح بوصفها مطالب ساذجة بتعديلات شكلية منسوخة عن الانظمة الداخلية لاحزاب اخرى اثبت الواقع السياسي انها ضعيفة الرغبة في حياة ديمقراطية حقيقية . فالمطلب الذي يفرض نفسه هو مطلب مساهمة اوسع واكثر فعالية ووعيا في النضال ، مطلب حزب قادر على الكفاح والعمل بفعالية اكبر .

ان المناداة بالعودة الى المبادىء وتجربة البلدان الاخرى وتجربتنا لا يمكن ، في ديمقراطية وليدة كتلك التي هي موجودة في بلدنا ، ان تقيدنا بصيغ ومخططات دوغمائية ، فنحن لا يمكن ان نعتقد ان المشكلة الوحيدة هي مشكلة سير الامور سيرا حسنا . ان الاستقلال الذاتي للمنظمات الجماهيرية لا ينبغي ان يكون مجرد صيغة ، اذ ما كان من الممكن ان تتحقق اي خطوة الى الامام لو كنا اكتفينا بمجرد التصريح بأن « النقابات ينبغي الا تعتبر مجرد استطالات للحزب » ، ولم نعطها في

الوقت نفسه تنظيما مستقلا ذاتيا وقادرا على النشاط ، قادرا على انشاء فعال ومستقل ، حتى فيما يتعلق بالمظاهر العينية لحياته المادية ، تنظيما ديموقراطيا الى ابعد الحدود بحيث لا يمكن ان ينفصل ابدا عن ارادة المنتسبين اليه ونشاطهم .

ان هذه المشكلات هي مثال عيني على المسائل التي تبدو لنا بالغة الاهمية ، والتي ليست هي ، في الوقت نفسه ، قضايانا وحدنا ، اذ من الواجب ان تبحث وتحلل وتحل مع رفاقنا الاشتراكيين وسائر الشغيلة .

تبقى اخيرا ، في بلد كبلدنا ، سلسلة من مسائل مرتبطة بالمنظور السياسي للحركة العاملة ولاستراتيجيتها العامة . فمن المهم ، ونحن نقترح طريقا ايطاليا الى الاشتراكية يستمد منبعه من المؤسسات الدستورية ويتطور بالتوازي مع تطور الديمقراطية في بلدنا ، اقول من المهم تناول مشكلة المؤسسات من زاوية جديدة . اذ من الواجب ان نتجاوز التعارض الشكلي الصرف بين المؤسسات القانونية التقليدية وبين المؤسسات ذات المضمون الاشتراكي . وعلينا ان نكتشف دروبا جديدة ، وان ندرس ، بدون آراء مسبقة سكولائية ، التجارب الاشتراكية كافة من خلال واقعها التاريخي العيني . ان اعترافنا ـ بشرط الا يأتي مجردا ـ بامكانية اشتراكية تستند الى تعدد الاحزاب ، لا يمثل تصورا نظريا جديدا لدكتاتورية البروليتاريا ، وانما يمثل منظورا جديدا لمفهوم هيمنة الدولة وتحويلها .

ان التمحيص النقدي ، الذي تابعه المؤتمر الثاني والعشرون بعد المؤتمر العشرين ، ينبغي الا يجعلنا ننهمك فقط في دراسة تاريخية جديدة للثورة الروسية ولبناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي. ولا ريب في ان هذه الدراسة التاريخية ستكون غنية بالفائدة ، وليس هناك اي ثوري يمكن ان يقف موقف اللامبالاة منها. لكن الاتجاه الرئيسي الذي ينبغي ان نتطور فيه هو الاتجاه الذي تدفع بنا اليه المتطلبات السياسية لحركتنا العاملة ولتاريخنا الخاص . وهنا ايضا تكمن مهمتنا الاولى في التقدم نحو الاشتراكية على **الطريق الايطالي** . ان تركيز انتباهنا على حزبنا ومشاكله ، ورغبتنا في النفاذ بصورة عينية الى سياسة بلدنا وحياته ، لن يعنيا بأي صورة من الصور ابتعادنا عن المد العظيم للحركة العاملة والانسانية قاطبة نحو الاشتراكية ، وانما يعنيان على العكس اننا نستخلص من التجربة الثورية السوفياتية والعالمية الكبرى درسا نافعا ، واننا نقدم لها مساهمة الشيوعيين والشغيلة الايطاليين الواقعية .

« الازمنة الحديثة »
شباط ١٩٦٢
نقلا عن
«ريناسيتا» الايطالية

حول مسألة تعدد التيارات في الحزب

بقلم : جورج طرابيشي

تحت ضغط ظروف الحرب الاهلية اضطر الحزب البلشفي ، وعلى راسه لينين ، الى الغاء الاحزاب ، ثم الى الغاء الكتل داخل الحزب البلشفي . ولقد كان ذلك ، كما اوضح تروتسكي ، تدبيرا مؤقتا واستثنائيا . ولما آلت قيادة الحزب والدولة الى ستالين ، حوّل ذلك الى قاعدة مطلقة دائمة .

واذا كانت اوساط ثورية كثيرة ، عالمية وعربية ، قد باتت تقبل اليوم بأن تعدد الاحزاب لا يتنافى مع طبيعة دولة الانتقال الى الاشتراكية ، وبأن الحزب الواحد ليس ضرورة اشتراكية بصورة مجردة ومطلقة ، الا ان المفهوم الستاليني عن « وحدة الحزب الصخرية » وعن ان الحزب الثوري لا يمكن ان يكون متعدد التيارات والاتجاهات ، ما يزال بوجه عام مفهوما سائدا ومسيطرا لا لدى معظم الاحزاب الشيوعية فحسب بل ايضا لدى العديد من الاحزاب التقدمية غير الشيوعية وحتى غير الماركسية . وهذه الملاحظة تنطبق ايضا على الاحزاب العربية التقدمية ، الشيوعية منها وغير الشيوعية .

واذا كان مفهوما ان تتبنى الاحزاب ذات النظرة الايديولوجية الشاملة كالاحزاب الشيوعية والماركسية بسهولة وبدون مناقشة تقريبا المفهوم الستاليني عن وحدة الحزب الصخرية وعن تنافي وحدة الارادة والعمل مع تعدد التيارات داخل الحزب ، الا انه من المستغرب ان تتبنى هذا المفهوم حتى الاحزاب المبهمة الايديولوجيا ، التي لا تملك بالاساس وحدة النظرية حتى تبرر بها وحدة الحزب الكتلوية . وهذا ان دل على شيء فانما يدل على ان عدوى الستالينية قد انتقلت حتى الى الاحزاب غير الشيوعية او غير الماركسية .

واذا كنا نريد هنا ان ندحض هذا التصور الستاليني، فليس ذلك لاننا نقول بصورة مطلقة ومجردة بضرورة تعدد التيارات والاتجاهات داخل الحزب ، بل نحن نتصور ، على العكس ، كل التصور امكانية وجود حزب ثوري موحد كتلويا وديموقراطي في الان نفسه. لكن ما نود ان نقوله ونثبته هو ان التصور الستاليني عن وحدة الحزب الصخرية تصور يتنافى مع الحاجات العينية للعمل الحزبي التقدمي العربي في المرحلة الراهنة على الاقل .

ان من الممكن بشكل عام تقسيم الاحزاب العربية التقدمية الى ثلاث فئات : الاحزاب الشيوعية ، والاحزاب الاشتراكية غير الماركسية ، والاحزاب التي تقول بالماركسية من غير ان تكون شيوعية . وسوف نبين ان كل فئة من هذه الفئات الثلاث من الاحزاب هي بحاجة اليوم الى بنية تنظيمية تسمح بتعدد الكتل او على الاقل بتعدد الاتجاهات ، وذلك لصالح تطورها ولصالح تطور استراتيجية الثورة العربية معا .

الاحزاب الشيوعية

الاحزاب الشيوعية هي بدون ريب اقدم الاحزاب التقدمية العربية قاطبة . وقد بلغ عمر البعض منها نصف قرن من الزمن . وقد لعبت ، حسب الاقطار ، وحسب المراحل ، ادوارا حاسمة او ثانوية الاهمية في رفع مستوى الوعي الثوري العربي . لكن البعض منها لعب ايضا ، وفي بعض المراحل ، دور المعرقل لتطور الوعي الثوري العربي . ولسنا هنا بالطبع بصدد تقييم دور الاحزاب الشيوعية العربية . لكننا لا نستطيع الا ان نلاحظ ان الاحزاب الشيوعية العربية كانت ، لحقبة طويلة من الزمن ، الاحزاب الوحيدة التي تتبنى الايديولوجيا الماركسية . هذا الاحتكار «الطبيعي» للايديولوجيا الماركسية كان يفترض فيه ان يمكّن هذه الاحزاب من ان تلعب دوما دورا حاسما في رفع مستوى الوعي الثوري العربي .

ان الاحزاب الشيوعية العربية لم تواجه ، لحقبة طويلة من الزمن ، منافسة احزاب ماركسية اخرى . وفي حين كان على الاحزاب الشيوعية في الغرب ان تناضل على مستويين ، ضد الاحزاب البورجوازية والرجعية ، وضد الاحزاب الماركسية الانتهازية (الاحزاب الاشتراكية ـ الديموقراطية) ، لم تواجه الاحزاب الشيوعية العربية اي منافسة « ماركسية » تذكر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . صحيح ان الوضع الاجتماعي والطبقي يختلف في الوطن العربي عنه في الغرب ، وصحيح ان الاحزاب الشيوعية العربية تعرضت في مراحل متعددة لاضطهاد شنيع من قبل الحكومات الرجعية، وحتى من قبل الحكومات البورجوازية الصغيرة فيما بعد ، بيد ان هذا لا يغير شيئا من حقيقة ان الاحزاب الشيوعية العربية قد عجزت عن « تعريب » الماركسية ، عجزت عن وضع استراتيجية عربية متلائمة ومستمدة على نحو ابداعي من النظرية الاشتراكية العلمية . ولا ريب في ان عوامل متعددة قد ساهمت في جر الاحزاب الشيوعية العربية الى هذا العجز

الجزئي او التام احيانا ، لكن لا ريب ايضا في ان البنية التنظيمية لهذه الاحزاب ، وهي بنية ستالينية نموذجية، كان لها دورها في هذا الخصوص. فقد كان الفصل من الحزب والتشهير ابسط عقوبة تنزل بكل من قد يخطر له ان يطور آراء جديدة قابلة ، حسب التصور الستاليني ، لان تضر بوحدة الحزب الصخرية ، وبوحدانية خطه واتجاهه وكتلويته . ولا عجب بعد هذا ان تكون جميع المحاولات التي جرت لتطوير الماركسية بدالة خصوصية الوضع العربي قد تمت على ايدي مثقفين مفصولين من الحزب الشيوعي . وهكذا ، فان البنية التنظيمية لهذه الاحزاب بدلا من ان تكون مرنة وحية بحيث تسمح للحزب بأن يستفيد وبأن يطور نفسه واستراتيجيته انطلاقا من جهود مثقفيه الابداعية بهذا القدر او ذاك ، اقول بدلا من ذلك وقفت البنية التنظيمية حائلا امام ظهور ما هو جديد ، وحائلا امام بقاء هذا الجديد ، في حال ظهوره ، ضمن اطار الحزب .

ولماذا نذهب الى بعيد ما دام امامنا مثال حديث: ان معظم الاحزاب الشيوعية العربية قد عرفت في الآونة الاخيرة انشقاقات خطيرة بهذا القدر او ذاك بسبب الموقف من الخلاف الصيني ـ السوفياتي. وبالطبع نحن لا ننكر اهمية هذا الخلاف وتأثيره على استراتيجية كل حزب شيوعي او تقدمي . لكننا نتساءل : هل كان من الضروري ان يؤدي فورا الى انشقاقات ؟ فلقد حدث عدد من الانشقاقات حتى قبل ان تتوضح ابعاد الخلاف الصيني ـ السوفياتي . وهذا يعني ان قيادات هذه الاحزاب قد تبنت على الفور ، وبدون اي بحث او تمحيص ، موقف احد الجانبين المتنازعين ، في حين وجدت التيارات المؤيدة لموقف الجانب الثاني نفسها مضطرة الى الانشقاق لان بنية الحزب التنظيمية لا تسمح بتعايش الاتجاهات وبتباريها الحر الديموقراطي . اننا لنتساءل : اليس من الممكن ومن الواجب ، اذا ما نحيت الدوغمائية جانبا ، ان يتعايش ، ضمن اطار بنية تنظيمية واحدة ، تياران صيني وسوفياتي ، بل ربما ايضا تيار ثالث لا صيني ولا سوفياتي ، على الاقل لمرحلة مؤقتة ، حتى تتوضح ، من خلال المناقشة وصراع الافكار الديموقراطي ، ابعاد الخلاف وتأثيره على استراتيجية الحزب المستقبلة؟ امن الضروري ان تأخذ الامور من البداية ، وقبل اي مناقشة او تواجه ، شكلا متنافيا وانشقاقيا ؟

ان تطورات هائلة قد طرأت على استراتيجية الاحزاب الشيوعية والثورية العالمية منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي . ولقد تمت ، في كل مكان تقريبا ، اعادات نظر ومراجعات وانشاءات نظرية جديدة ، وذلك باستثناء الاحزاب الشيوعية العربية بشكل عام . لماذا ؟ لان تلك المراجعات واعادات النظر تتطلب مرونة وحيوية كافية في البنية التنظيمية . اما اذا لم تتوفر هذه المرونة وهذه الحيوية ، فان كل محاولة لاعادة النظر او المراجعة او حتى النقد احيانا لا بد ان تأخذ طابعا انشقاقيا .

ان المهمة التي باشرتها الاحزاب الشيوعية العالمية على اثر كشوف المؤتمر العشرين ما تزال تنتظر ان تباشرها الاحزاب الشيوعية العربية. ومن صالح الاحزاب الشيوعية العربية ، من صالح تطورها ونمو تأثيرها وفعاليتها ، ان تباشرها . واذا

كان تطوير البنية التنظيمية وتحويلها باتجاه ديموقراطي يشكل جزءا من هذه المهمة، فانه ايضا شرطها .

كذلك فان « تعريب » الماركسية مهمة ما تزال بانتظار التحقيق . وللاحزاب الشيوعية العربية دور هام في هذا التعريب . ولكنها ستظل عاجزة عن القيام به ما دامت متمسكة ببنية تنظيمية لا تسمح بتعدد الاتجاهات، ان لم نقل تعدد الكتل.

ان المرحلة الراهنة ، على الصعيد الاممي والعربي معا ، هي مرحلة بحث واكتشاف دروب جديدة. واذا كان المفروض في البنية التنظيمية ان تكون متلائمة مع شروط الزمان والمكان ، فالمفروض فيها ايضا ، ما دامت المرحلة هي مرحلة بحث واكتشاف دروب جديدة ، ان تكون مرنة وديموقراطية بما فيه الكفاية لظهور تيارات واتجاهات متنوعة تعانق وتعبر عن كل ما هو جديد في الوضع الاممي والعربي . وحتى اذا كان هناك حرص على وحدة الحزب الصخرية ، فان هذه الوحدة لا يمكن ان تفرض فرضا ولا ان تفترض افتراضا في الظروف الراهنة البالغة التعقيد . ان السماح بتعدد التيارات هو ، في المرحلة الراهنة على الاقل، شرط الوصول الى وحدة حقيقية ، عينية ، غير مصطنعة ، وحدة تكون تركيبا غنيا لشتى مساهمات التيارات .

ان الانشقاقات المتواصلة ستكون النتيجة الوحيدة لتحجر البنية التنظيمية في مرحلة معقدة متنافية مع كل شكل من اشكال الاحتكار .

وحدة الحزب ، اجل ، لكنها يجب ان تكون ، في المرحلة الراهنة على الاقل ، وحدة تعدد ، لا وحدة احتكار ، والا فلا وحدة بالمرة ، وانما انشقاقات .

الاحزاب الاشتراكية غير الماركسية

ونقصد بها الاحزاب التقدمية التي ترفع شعار الاشتراكية على نحو عام وعريض ، لكنها تعتبر الاشتراكية في الوقت نفسه مجرد مذهب سياسي ومجرد تنظيم اقتصادي للمجتمع لا نظرة شاملة متكاملة الى الوجود والمجتمع . والابهام او عدم التحديد في الهوية الايديولوجية لهذه الاحزاب يكمن على وجه التحديد في نزعتها الانتقائية التي جعلت منطلقاتها الايديولوجية خليطا من المثالية والاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية على حد سواء .

والواقع انه اذا كان تبني الاحزاب الشيوعية للايديولوجيا الاشتراكية العلمية، او لتيار واحد على الاقل من تياراتها ، قد خفف ولطف النتائج السلبية لممارسة مذهب تحريم الاتجاهات والكتل داخل الحزب ، الا ان النتائج السلبية لهذه الممارسة قد اخذت ابعادا اخطر بكثير بالنسبة الى الفئة الثانية من الاحزاب العربية ، اي فئة الاحزاب التقدمية التي لا تملك وحدة مذهبية وايديولوجية متماسكة . فالوحدة الايديولوجية ، ولو المتحجرة ، للاحزاب الشيوعية تبرر بهذا القدر او ذاك ممارستها لمبدأ «وحدة الحزب الصخرية» ، ولكن عندما تكون الوحدة الايديولوجية منعدمة الوجود او متفككة ، كما في حال الاحزاب الاشتراكية غير الماركسية ، يفقد التصور الستاليني عن الوحدانية الكتلوية للحزب كل مبرر له

ويصبح تصورا سلبيا وضارا مطلق الضرر .

ان الممارسة الستالينية لمبدأ الوحدوانية الكتلوية تبرر نفسها بحجة وقاية الحزب من التسيب الليبرالي. لكن بم يمكن تبرير هذه الممارسة عندما يكون الحزب متسيبا ليبراليا من الاصل ؟

الحقيقة هي ان مبدأ الوحدوانية الكتلوية قد استخدم دوما من قبل القيادات البيروقراطية والمهترئة في الاحزاب العربية غير المحددة هويتها الايديولوجية بهدف عمليات التصفية : تصفية كافة القيادات الشابة او الجديدة التي يهدد صعودها بقاء القيادات السابقة المهترئة .

وطبيعي ان الممارسة التعسفية لمبدأ الوحدوانية الكتلوية لم تستطع الحيلولة دون ظهور التكتلات داخل الاحزاب غير المحددة هويتها الايديولوجية. فظهور هذه التكتلات محتوم ، على وجه التحديد بسبب ابهام الهوية الايديولوجية . ولهذا نستطيع القول ان الهدف الخفي من وراء ممارسة مبدأ الوحدوانية الكتلوية لم يكن منع ظهور التكتلات ، وانما وكما قلنا لتونا ، منع ظهور قيادات شابة واكثر ثورية وجذرية اولا ، ومنع ظهور تيارات واتجاهات اكثر يسارية وتقدمية ثانيا ، ومنع تبلور ظاهرات الفرز الطبقي ثالثا .

ان التطورات التي طرات على الوضع العربي في السنوات العشر الاخيرة ، والانتصارات التي حققتها الثورة العربية في عدد من الاقطار المتقدمة قد حددت للثورة العربية ، وبتعبير ادق لمستقبل الثورة العربية مسارب ومهام جديدة، اكثر تعقيدا من المسارب والمهام التي واجهتها الثورة العربية في مرحلتها الاولى. ولهذا، واذا كان قد امكن لاحزاب تقدمية ذات خط اشتراكي عام عريض ان تقوم بدور ايجابي في ماضي الثورة العربية وحتى في حاضرها ، الا ان تعقد مهام الثورة العربية وضرورة ارتفاع مستوى نضالها بنتيجة انتصاراتها السابقة على وجه التحديد ينهيان ، الى حد كبير ، دور الاحزاب التقدمية ذات الخط الاشتراكي العام والعريض ، ويضعانها امام احد امرين : اما الفناء واما التطور . والحال ان تطورها مشروط بسماحها للتيارات الشابة والجذرية فيها بأن تعبر عن نفسها وبحرية وبأن يكون لها الحق في الارتفاع الى القيادة .

واذا اضفنا الى ذلك ان تطورات الصراع الطبقي ، ولا سيما في مرحلة الصراع الطبقي بين العناصر البورجوازية الصغيرة وبين العناصر العمالية او الملتزمة بشكل او اخر بعقيدة الطبقة العاملة ، لا بد ان تنعكس على هذه الاحزاب ، وتشكل فيها بالتالي تيارات وتكتلات، ادركنا ان افساح المجال امام هذه التيارات والتكتلات للتعبير عن نفسها وخطها ديموقراطيا هو امر ليس بصالح هذه الاحزاب فحسب بل ايضا بصالح تطور مستوى الوعي الثوري بشكل عام .

صحيح ان التسيب الليبرالي هو ظاهرة مرذولة بالنسبة الى حزب ثوري متماسك ايديولوجيا ، لكنه ليس كذلك بالنسبة الى حزب متسيب ليبراليا اصلا. ومن الممكن ، على العكس ، كل الامكان ان يكون هذا التسيب الليبرالي وسيلة وطريقا لتطور جذري وثوري بالنسبة الى بعض عناصر الحزب . وحتى اذا حدثت

انشقاقات بنتيجة فتح الباب على مصراعيه امام تعدد الاتجاهات والتكتلات ، فان هذه الانشقاقات لا تأتي في هذه الحال نتيجة تناقضات شخصية ، وانما نتيجة تناقضات موضوعية في مستوى الوعي السياسي والطبقي والثوري على حد سواء وفي هذا مكسب عظيم لقضية الثورة في خاتمة المطاف .

ان تطوير البنية التنظيمية للاحزاب التقدمية غير الماركسية وتحويلها باتجاه ديموقراطي ، اتجاه تعدد التيارات والتكتلات ، يجعل التناقضات الموضوعية التي تنتقل بالضرورة من المجتمع الى الحزب تناقضات علنية، غير سرية وغير شخصية. وهذا ما يتيح للجماهير الحزبية واللاحزبية على حد سواء ان تتابع تطور هذه التناقضات وان تعي ابعادها وان تؤثر على مسارها وان تضغط باتجاه حلها من مواقع يسارية وجذرية اكثر فأكثر .

ان القيادات البيروقراطية لا تخشى شيئا قدر خشيتها من علنية التناقضات ومساهمة الجماهير الحزبية ـ واللاحزبية ـ في حلها . والوسيلة الوحيدة لقطع الطريق على القيادات البيروقراطية التي تريد دوما ان تبقي التناقضات سرية وان تصورها على انها مجرد تناقضات شخصية ، هي اقرار شرعية تعدد التيارات والاتجاهات داخل الحزب .

ان العناصر الاكثر وعيا والاكثر يسارية في هذه الاحزاب التقدمية ، تقع عليها هي وحدها ـ وهذا لصالحها ـ مهمة المطالبة بتطوير البنية التنظيمية باتجاه ديموقراطي . فمثل هذا التطور يفسح المجال امام هذه العناصر بالذات لتعبر عن نفسها وآرائها ولتنقل افكارها الى جماهير الحزب ، ومن ثم الى الجماهير اللاحزبية ، بحيث تتوصل ذات يوم الى ان تكون لها الغالبية . اما اذا بقيت البنية التنظيمية غير ديموقراطية فلن يكون مصير هذه العناصر غير الفصل من الحزب ، وبذلك تخسر قواعدها وفعاليتها .

ان المتطلبات الجديدة للثورة العربية تطرح اليوم ، بالحاح شديد ، مسألة ولادة يسار عربي جديد . ومن الطوباوية واللاواقعية ان نتصور ان هذا اليسار الجديد سيولد بشكل فجائي وفي الفراغ: فهو سيولد في قلب اليسار القديم اولا، وعلى انقاضه ثانيا . ولهذا لا يجوز ان نتصور ان دور الاحزاب التقدمية نسبيا قد انتهى. ففي هذه الاحزاب عناصر قادرة على ان تلعب دورا ايجابيا في ولادة اليسار الجديد . ولا شك في ان تطوير البنية التنظيمية لهذه الاحزاب باتجاه ديموقراطي لن يسمح ببروز هذه العناصر فحسب ، بل سيسمح ايضا بتكوينها على نحو متواصل ، وبدالة التطورات في الواقع الاجتماعي وفي الصراع الطبقي .

ان اليسار في هذه الاحزاب وفي خارجها على حد سواء سيكون هو الرابح في النهاية اذا ما اقر مبدأ تعدد الاتجاهات وشرعيته . ولن يكون الخاسر غير القيادات المهترئة بيروقراطيا والاتجاهات المتخلفة ايديولوجيا وسياسيا ، هذه القيادات وهذه الاتجاهات التي اتخذت من مبدأ الوحدانية الكتلوية للحزب سلاحا لواد وخنق بذور التطور باتجاه يساري جذري .

ونقصد بها بوجه عام الاحزاب التي ولدت حديثا او ما تزال بطريقها الى الولادة ، والتي انبثقت عن انشقاقات حدثت داخل الاحزاب الشيوعية او داخل الاحزاب التقدمية غير الماركسية .

ولقد كان طبيعيا ان تتبنى هذه الاحزاب الماركسية كايديولوجيا ، لا لان الماركسية هي فلسفة العصر الثورية الوحيدة فحسب ، بل ايضا لان هذه الاحزاب لم تنقسم او لم تنشق عن امهاتها الا لانها وعت ، من خلال النضال العملي ، ان النظرية الثورية هي شرط وجود الحزب الثوري وشرط فعاليته في المرحلة الراهنة من تطور الثورة العربية . والحال ان هذه النظرية الثورية كانت اما غائبة في الاحزاب ــ الام (الاحزاب غير المحددة هويتها الايديولوجية) واما مجمدة ومتحجرة (الاحزاب الشيوعية) .

ومن هنا فان المهمة الاولى المطروحة على هذه الاحزاب في هذه المرحلة هي مهمة ايديولوجية : مهمة اعادة الانشاء السياسي انطلاقا من الماركسية ، وبالتالي شق طريق عربي الى الماركسية او تعريبها على حد التعبير الشائع . وسواء اكان المطلوب تحرير الماركسية من جمودها الموروث ام اعادة انشائها وتطويرها بدالة خصوصية الوضع العربي ، فان الشرط الاول لاداء هذه المهمة هو وجود بنية تنظيمية تسمح لطرائق البحث والاستنباط بالوصول الى النتائج المطلوبة .

وما دام المطلوب من هذه الاحزاب او نوى الاحزاب اعادة اكتشاف الماركسية بدالة الوضع العربي ، وما دام تعريب الماركسية ما يزال في بداية الطريق ، وما دامت هذه الاحزاب فتية ، لذا فمن غير المعقول ان يقوم تنظيم هذه الاحزاب على اساس الوحدانية الكتلوية . بل ان كل محاولة من جانب هذه الاحزاب لقسر البحث باتجاه واحد ستكون نتيجتها فشل هذه الاحزاب في اداء المهمة التي وجدت من اجلها .

ان هذه الاحزاب مدعوة الى ان تتطور والى ان تطور الماركسية . وهي لا تستطيع ان تجزم من الان لا بشكل تطورها ولا بشكل تطور الماركسية. ولهذا فانها مطالبة بالدرجة الاولى بالا تسد الطريق على نفسها من الان ، وبأن تبقى منفتحة لتلقي كل بحث جدي وكل تطوير وتجديد وانشاء ، من خلال الاستمرار بالطبع .

ان المهمة المطروحة على هذه الاحزاب ، مهمة تعريب الماركسية ، تفرض عليها ان تنطلق في بحثها هذا من مجمل تراث الاشتراكية العلمية ، لا من تيار واحد من تياراتها . والحال ان اختيار هذه الاحزاب من الان ، وهي ما تزال فتية او في مرحلة التكوين ، لبنية تنظيمية تقوم على الوحدانية الكتلوية يعني عمليا انها قد اختارت من الان تيارا محددا من تيارات الاشتراكية العلمية، ذلك ان الوحدانية الكتلوية تفترض سلفا وحدة التيار ايديولوجيا . وبالمقابل فان اختيار مجمل تراث الاشتراكية العلمية كنقطة انطلاق يعني بالضرورة اختيار بنية تنظيمية تسمح بظهور الاتجاهات وتباريها .

وبالطبع ليس المطلوب من هذه الاحزاب ان تقف عند نقطة انطلاقها . ليس المطلوب منها ان تكون مجرد ميدان سالب مفتوح لتباري شتى تيارات الايديولوجيا الماركسية . وبكلمة واحدة ، ليس المطلوب منها ان تكون مختبرا . هذا بديهي . ومهمتها الاولى تظل ايجاد تيار ماركسي « عربي » . لكن هذا التيار هو اليوم في بداية تكوينه . واكتمال تكوينه يشترط على وجه التحديد امكانية البحث والصراع والاستنباط. ومثل هذه الامكانية لن تتوفر الا من خلال بنية تنظيمية ديموقراطية لا تتنافى وتعدد التيارات .

★

لقد قلنا ، في البدء ، اننا لسنا من انصار مبدأ تعدد التيارات بصورة مطلقة ومجردة . ونضيف ايضا بأننا لا نحرص على صراع الآراء حبا بصراع الآراء ، وبدافع نزعة ليبرالية ما او نزعة شكلية ما . فصراع الآراء مبدأ ديموقراطي لا من حيث انه صراع بل من حيث النتائج التي يفضي اليها . واذا لم يكن الهدف من صراع الآراء هو الوصول الى نتيجة ايجابية ، فالاجدى بالحزب ان يعلن عن تحوله الى ندوة . ولقد كان كل قصدنا ان نوضح ان الشروط العينية للمرحلة الراهنة من تطور العمل الحزبي الثوري العربي تتطلب بنى تنظيمية منفتحة ومرنة وديموقراطية . ولهذا فقد حرصنا على ان نبين ان شتى فئات الاحزاب التقدمية العربية هي اليوم بحاجة الى مثل تلك البنى .

ونحن لا نجهل المحاذير التي يمكن ان تنشأ عن تطبيق مبدأ تعدد الاتجاهات في الحزب ، ولا نجهل ايضا الحجج التي طالما استخدمت لتبرير مبدأ الوحدانية الكتلوية . لكننا ننطلق من شروط عينية محددة ، ولا نتكلم في المطلق . ويكفي بالاصل ان نتكلم عن ازمة الثورة العربية وان نقر بوجودها حتى نكون قد حددنا طبيعة المرحلة العربية الراهنة التي وصفناها بأنها مرحلة بحث . وبالفعل حين يصل التطور الثوري الى مرحلة الازمة ـ والتطور الثوري هو على وجه التحديد استمرار من خلال تجاوز الانقطاع اي الازمة ـ يصبح شرط استمراره هو البحث. فبالبحث يمكن تحديد المسارب التي قادت الثورة الى الازمة ، وبالبحث يمكن تحديد المسارب الكفيلة باخراج الثورة من الازمة . والثورة العربية تمر على وجه التحديد بهذه المرحلة : فأزمتها تفرض عليها ان تقوم بمراجعة عامة . لكن هل من الممكن ان تتم هذه المراجعة من خلال القوالب القديمة ؟ هل من الممكن البحث عن مسارب جديدة من خلال عتمة المسارب القديمة ؟ فهذه « العتمة » لا تنير الدروب الجديدة ، وانما تحدد فقط النقطة التي لا ينبغي الاقتراب منها ثانية .

صحيح ان البحث في ازمة الثورة ليس بحثا في الصحراء ، فهناك دوما نقطة «العتمة» هذه التي يمكن ان تكون الدليل لعدم التيه في الرمال اللامتناهية. ولهذا على وجه التحديد قلنا ان صراع الآراء يجب الا يقع في النزعة الديموقراطية الشكلية التي تهوى الصراع للصراع . لكن هل من الممكن ان نحدد، على نحو مسبق

وبدالة نقطة « العتمة » هذه ، اتجاها اوحد للخلاص ؟ كلا . فكل الدائرة التي حول هذه النقطة يجب ان يجري التنقيب فيها ، وعلى طول انصاف اقطارها ، ومن قبل جميع الاطراف المعنية في آن واحد . فبهذه الطريقة وحدها يمكن اختصار الوقت ، وبهذه الطريقة وحدها يمكن اكتشاف الاتجاه الصحيح بأقل ما يمكن من الخسائر والضحايا . ولهذا على وجه التحديد قلنا ان تعدد الاتجاهات والتيارات والاعتراف بشرعيته وجدواه هو مطلب عيني ومنطقي من مطالب العمل الثوري في مرحلة الازمة هذه ، وبالتالي في مرحلة البحث .

وعلى كل الاحوال فان مبدأ الوحدانية الكتلوية لم يحل قط ، حتى في ايام ستالين ، دون ظهور الاتجاهات والتيارات والكتل . وكل ما هنالك ان تصفيتها كانت تتم بطريقة تعسفية وادارية ان جاز التعبير : عن طريق تدخل البوليس السياسي في الاحزاب الستالينية الحاكمة وعن طريق الفصل الجماعي في الاحزاب غير الحاكمة .

والحقيقة ان ما يهدد وحدة الحزب الثوري ليس تعدد التيارات والاتجاهات (اللهم الا في شروط بالغة القسوة) ، فتعدد التيارات امر محتوم سواء أحظي بالاعتراف به ام لم يحظ . لكن ما يهددها فعلا هو اضطرار هذه التيارات والاتجاهات المتعددة ، في حال عدم الاعتراف بها ، الى ان تأخذ شكلا سريا وتنظيميا . فالتيار الذي يعلم ان افتضاح امره سيؤدي الى فصله من الحزب ، يضطر الى السرية . والسرية ترغمه على تنظيم نفسه. وبذلك يولد تنظيم في قلب التنظيم . وبذلك تتلاشى وحدة الحزب ، ولا سيما ان الطريق الوحيد الذي يبقى مفتوحا امام التيار السري هو طريق التآمر واغتصاب الشرعية .

ثم ان تعدد التيارات لا يتنافى ، كما يزعم ، مع المركزية . فالمركزية هي مركزية القرار الذي يجب ان يكون ملزما للجميع طالما انه حظي بتأييد الغالبية. لكن تعدد التيارات يضمن **ديموقراطية** المركزية ، لانه يضمن للاقلية حق العمل في ان تصبح غالبية . والحال ان تحظير التيارات لا يقضي على الاقلية بأن تبقى ابدا اقلية فحسب ، بل يلغي لعبة الغالبية والاقلية من اساسها .

وبالطبع عندما نتكلم عن ضرورة الاعتراف بشرعية تعدد الاتجاهات والتيارات، فانما نقصد الاتجاهات والتيارات التي تتكون على نحو ديموقراطي وبهدف توسيع المساهمة في انشاء خط الحزب واستراتيجيته . وهذا معناه ان هذه الاتجاهات والتيارات يجب ان تكون في تفاعل مستمر ، فلا تأخذ طابعا ثابتا ومتحجرا ، وانما تتشكل وينفرط عقدها باستمرار بصدد كل مسألة وكل موقف . اما اذا اخذت الاتجاهات والتيارات طابعا ثابتا ونهائيا ، فانها تهدد في نهاية المطاف بأن تتحول الى «كتلة» بالمعنى المرذول لها ، اي بالمعنى العصبوي والانشقاقي، ولا يعود لها اي دور ديموقراطي او ايجابي . وكل ما هنالك انها تحوّل بنية الحزب من الوحدانية الكتلوية الى **وحدانيات** كتلوية . ثم ان الاتجاهات والتيارات عندما تتحول الى « كتل » تنظيمية ومتحجرة ، فانها تأخذ بالضرورة طابعا شخصيا ، طابع التجمع

المتعصب حول شخص وقائد معين . وبذلك ايضا يسقط الحزب من عبادة شخصية الفرد الى عبادة شخصية افراد .

ومهما يكن من امر فاننا لا نجزم البتة بأن الآراء التي ابديناها هنا هي آراء نهائية . والممارسة تظل هي المحك الاخير ، ولا سيما في مسائل التنظيم . لكننا نعتقد مخلصين ان مسألة تعدد التيارات جديرة بأن تطرح على بساط البحث ، ولا سيما في المرحلة الراهنة من تطور احزابنا التقدمية ومن تطور الثورة العربية.

١٩٦٩

الفهرس

تقديـــم ٥

ملاحظات منهجية حول مسألة التنظيم

جورج لوكاش ١٥

النظرية والممارسة الستالينية ٤٣

مفهـوم الحزب

جوزيف ستالين ٤٦

طاعون البيروقراطية ٥٨

انحطاط الحزب البلشفي

ليون تروتسكي ٨٤

النظام الداخلي للحزب الشيوعي السوفياتي ٩٣

حول النظام الداخلي للحزب الشيوعي السوفياتي وتعديلاته

ف. كوزلوف ١١١

تنظيم الحزب الشيوعي الصيني ١٢٤

تقرير عن تعديلات نظام الحزب الداخلي

تينغ سياو ـ بينغ ١٤٤

الدستور الجديد للحزب الشيوعي الصيني ١٥٩

التجربة الحزبية اليوغسلافية ١٦٦

حول النظام الداخلي للحزب الشيوعي اليوغسلافي

الكسندر رانكوفيتش ١٦٨

النظام الداخلي لرابطة شيوعيي يوغسلافيا ١٧٣

ملاحظات حول دور رابطة الشيوعيين ونظامها الداخلي
الكسندر رانكوفيتش ١٨٨

الحياة الداخلية للحزب الشيوعي الفرنسي
جان بابي ٢٠٤

التجربة الحزبية الايطالية ٢٢٦

حول مفهوم الحزب الثوري في بلدان الديمقراطية الغربية
انطونيو جيوليتي ٢٢٨

حول الديمقراطية في الحزب
جيان باجيتا واليساندرو ناتا ٢٤٣

حول مسألة تعدد التيارات في الحزب
جورج طرابيشي ٢٤٩

٥٣٩ / ٢٥٠٠

هذا الكتاب

هذا الكتاب هو بمثابة كتاب جيب ودليل عمل يومي لكل مناضل ولكل حزبي ، أياً يكن انتماؤه . فيه تستعيد المسألة التنظيمية كامل حقوقها وأبعادها بوصفها مسألة سياسية وايديولوجية أساسية ، لا مجرد مسألة تقنية . وهو يسد نقصاً كبيراً في المكتبة الثورية العربية ، ويمثل خطوة نظرية أولى على طريق تحرر حركة الثورة العربية من العفوية التنظيمية .

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الثمن : ١٢٫٥٠ ل.ق
أو ما يعادلها